



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

البحث النحوي في تفسير الكشف والبيان
لأبي إسحاق إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية التربية - جامعة الكوفة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تقدمت بها
حوراء مهدي صاحب الموسوي

بإشراف
الأستاذ الدكتور
علي كاظم المشري

١٤٢٨ هـ

٢٠٠٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ] ⁽¹⁾

صدق الله العلي العظيم

إقرار المشرف:

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (البحث النحوي في تفسير الكشف والبيان) لأبي اسحاق ابراهيم الثعلبي قد أعدتها الطالبة حوراء مهدي صاحب تحت إشرافي في قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

 الإمضاء:

الاسم: الأستاذ الدكتور علي كاظم المشري

التاريخ ٢٠٠٧ / ٩ / ٢٠

مصادقة رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات المتوافرة من المشرف والخبير العلمي أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

رئيس القسم: أ.د مناف مهدي الموسوي

التاريخ ٢٠٠٧ / /

الإهداء

الى من جعلت قبرها بعيد المنال واستأثرت به لنيل الجنان
وعثرت عليه عند رؤيا المنام فكان نجمةً في السماء الى
مولاتي فاطمة الزهراء.

والى كل من سلك بروج الرفعة متوشحاً بعزيمة النضال
متصبراً بقوة الإيمان يطلب النجاة بعلمه ويهدي منه سُبُل
الرشاد.

شكر وعرفان

لا بد لي قبل كل شيء أن أشكر الله على النعم التي حباني بها لإتمام

البحث وهي:

* أستاذي الجليل الذي رزقني الله حسن مداراته لي وتقويم ما زلت به خطاي عن الطريق د. علي المشري .

* أسرتي الكريمة وأخصُّ منها بالذكر والدي الذي شاطرنى الهم طوال الطريق وأعانني بالمشورة والنصح على المثابرة لأداء واجبي ومدَّ لي يد المساعدة لتيسير جهودي، ووالدتي التي ما برحت تتضرع لله في مناجاتها تتوسل أن تقرأَ عينها بي. فكانا هما بالحق كأنما هما الملائكة التي وصفها الرسول في حديثه «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً به». فلولاهما ما كانت لي من العلم منارة اهتدي بها.

* وأتقدم بشكرٍ أعجز عن وصف مداه لمن صاحبني على طوال مدة البحث زوجي الذي أعانني بالمصابرة والمساعدة، كما وأشكر أسرتي الكريمة التي تشرفت بمؤازرتها لي.

* ووفاءً لمن ساعدني في اختيار الموضوع أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ سلمان باقر الخفاجي.

* ولا أنسى بعد هذا أن أتقدم بالشكر الى الأخوات العاملات في مكتبة قسم اللغة العربية، والمكتبة الأدبية المختصة، ومكتبة أمير المؤمنين العامة، ومكتبة كلية الآداب.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
١	المقدمة
٥	التمهيد: الثعالب في وتف سيره الكشف والبيان
٥	حياة المفسر
٦	تف سير الكشف والبيان
٧	أثر مذهب الشافعي في إبراز الجانب النحوي من التفسير
٧	قيمة المادة النحوية في تفسير الكشف والبيان
٨	الفصل الأول: مباحث الأسماء
٩	المبحث الأول: المرفوعات
١٠	أولاً: المبتدأ والخبر
١١	أ- موضح المبتدأ
١١	١- عامل الرفع في المبتدأ
١٢	٢- الإبتداء بالنكرة
١٣	٣- صور الإبتداء المفسر
١٣	أ- الحروف المقطعة
١٥	ب- الإبتداء بالمصدر الصريح والمصدر المؤول من إن والفعل

- التامة.....
- ب- إن ٤١ وأخواتها.....
- ١- دخول إن على المبتدأ ٤١ والخبر.....
- ٢- جواز دخول الجملة المعترضة بين إسم إن ٤٢ وخبرها.....
- ٣- فتح همزة إن ٤٤ وكسرها.....
- ثالثاً: ٤٦
- الفاعل.....
- ١- شاهد العام ل الظاهر ٤٦ للفاعل.....
- ٢- شاهد العام ل المضمرة ٤٧ للفاعل.....
- رابعاً: النائبة ب ع ن ٥٠ الفاعل.....
- خامساً: رف مع ٥٢ الغاية.....
- ثالثاً: ٥٤ المنصوبات.....
- أولاً: ٥٥
- المفاعيل.....
- أ- النصب على ٥٥ المصدر.....
- ١- المفعول ٥٦ المطلق.....
- ٢- المفعول ٦٠ لأجله.....
- ب- المفعول ٦٣ به.....
- ١- تع ٦٧ المفعولية.....

- ٦٨ ٢- تق _____ ديم المفع _____ ول _____
 به
- ٦٩ ٣- الن _____ صب بن _____ زع _____
 الخافض
- ٧١ ج _____: المفع _____ ول _____
 فيه
- ٧٥ ثاني _____أ: الم _____ شبهات _____
 بالمفعول
- ٧٥ أ- الاستثناء
- ٧٦ ١- الاس _____ تناء المت _____ صل _____

- ٧٨ ٢- الاس _____ تناء _____
 المنقطع
- ٨٠ ٣- غي _____ ر بمعن _____ ي _____
 (إلا)
- ٨١ ب- _____
 الحال
- ٨١ ١- الح _____ ال _____
 المفرد
- ٨٤ ٢- الحال _____ ة _____
 الجملة
- ٨٤ ٣- مجيء الجملة الفعلية المضارعة _____
 حالاً
- ٨٥ ج- التمييز
- ٨٨ د- النداء
- ٨٨ ١- ح _____ ذف ح _____ رف _____
 النداء
- ٩٠ ٢- ن _____ داء _____
 المضاف
- ٩١ ٣- الن _____ داء _____
 بالهمزة
- ٩٤ المبح _____ ث الثال _____ ث: _____
 المجرورات

- أولاً: ٩٥
الإضافة.....
- أ- حذف ٩٦
المضاف.....
- ب- مجيء الإضافة عوضاً عن ٩٨
محذوف.....
- ثانياً: حذف حرف ٩٩
الجر.....
- المبحر ١٠٢
ث الرباب مع:.....
التوابع.....
- أولاً: ١٠٣
النعت.....
- أ- مطابقة ١٠٦
المنعوت.....
- ب- تقديم النعت على ١٠٧
المنعوت.....
- ج- حذف ١١٠
المنعوت.....
- ثانياً: ١١١
القطع.....
- أ- قطع النعت ١١١
ب- قط ١١٤
النسق.....
- ثالثاً: ١١٦
التوكيد.....
- رابعاً: ١١٧
العطف.....
- أ- العطف على ١١٨
المحل.....
- ب- العطف على ١٢٠
البعيد.....
- ت- عطف الم مستقبل على ١٢١
الماضي.....

- ١٢٣ ث- عط ف الظ اهر عا عى
المضمر.....
- ١٢٤ خام ساً:
البدل.....
- ١٢٥ أ-
البدل.....
- ١٢٦ ١- بـ دل الك ل ع ن
الكل.....
- ١٢٦ ٢- بـ دل ال بعض ع ن
الكل.....
- ١٢٧ ٣- بـ دل
الاشتمال.....
- ١٢٨ ب-
التكرير.....
- ١٣١ الفصل الثاني: الأفعال والحروف
والأدوات.....
- ١٣٢ المبح ث الأول:
الأفعال.....
- ١٣٢ أولاً: الفعل ل ال لازم والفعل ل
المتعدي.....
- ١٣٣ ثانياً: الفعل ل
الماضي.....
- ١٣٤ ١- رد الماضي عى عى
المستقبل.....
- ١٣٥ ٢- الماضي بى بصيغة الفعل ل
المضارع.....
- ١٣٦ ثالثاً: أحك ام الفعل ل
المضارع.....
- ١٣٧ أ- رف مع الفعل ل
المضارع.....
- ١٣٧ - الرف مع بع د ح ذف
الناصب.....
- ١٣٨ - جـ واز الرف مع والن صب بع د

- حتى.....
- ب- ن صب الفعل ل ١٤١
- المضارع.....
- ١٤٣ - الن صب عا ي
- الصرف.....
- ج- ج زم الفعل ل ١٤٤
- المضارع.....
- ١٤٥ ١- معن ي
- الطلب.....
- ١٤٦ ٢- معن ي ال شرط
-
- المبحث الثاني: الحروف والأدوات (مرتبة حسب حروف الهجاء).....
- ١٥٠ ١-
- الهمزة.....
- ١٥١ ٢- إذ
- وإذا.....
- ١٥٢ ٣-
- إلى.....
- ١٥٤ ٤-
- الذي.....
- ١٥٤ ٥- أم.....
- ١٥٧ ٦- إن
- وأن.....
- ١٥٩ ٧- أو.....
- ١٦١ ٨-
- الباء.....
- ١٦٣ ٩- ب ل
- وبلى.....
- ١٦٤ ١٠-
- على.....
- ١٦٥ ١١-
- عن.....

١٦٦	١٢ -
	الفاء.....
١٦٧	١٣ -
	في.....
١٦٩	١٤ - قد.....
١٧٠	١٥ -
	كلما.....
١٧٠	١٦ -
	اللام.....
١٧٦	١٧ -
	لا.....
١٧٧	١٨ -
	لعلّ.....
١٧٩	١٩ -
	لكن.....
١٨٠	٢٠ - ل.....
	م.....
	الجازمة.....
١٨١	٢١ - لو.....
١٨١	٢٢ -
	ما.....
١٨٣	٢٣ -
	من.....
١٨٦	٢٤ -
	الواو.....
١٨٩	٢٥ -
	هل.....
١٩٠	الفصل الثالث: منهج المفسر النحوي ومذهبه.....
١٩١	المبحث الأول: الأعلام الذين نقل عنهم (مرتبة حسب كثرة النقل)

١٩٢	١- الفراء (ت ٢٠٧ هـ)

١٩٤	٢- الكسائي (ت ١٨٩ هـ)

١٩٥(هـ) ٣- الأخفش (ت ٢١٥)
١٩٦(هـ) ٤- الزجاج (ت ٣١٦)
١٩٦(هـ) ٥- أبو عبيدة (ت ٢١١)
١٩٧(هـ) ٦- المبرد (ت ٢٨٥)
١٩٨(هـ) ٧- سيويه (ت ١٨٠)
١٩٨(هـ) ٨- الخليل (ت ١٧٥)
١٩٨(هـ) ٩- قطرب (ت ٢١١)
١٩٨(هـ) ١٠- الطبري (ت ٣١٠)
١٩٩(هـ) ١١- النضر بن شميل (ت ٢٠٤)
٢٠١(هـ) منهج المفسر في النقل
٢٠٢ المبحث الثاني: شواهد
٢٠٢ أ- القرآن الكريم
٢٠٤ ب- الحديث النبوي الشريف
٢٠٤ ج- القراءات القرآنية
٢٠٦ د- كلام العرب
٢١٠ المبحث الثالث: مصطلحه النحوي

٢١١	أ- المصطلحات الكوفية.....
٢١٨	ب- المصطلحات البصرية.....
٢٢٢	ج- مصطلحات تفرد بها المفسر.....
٢٢٤	المبحث الرابع: مذهبه النحوي.....
٢٢٦	المبحث الخامس: خصائص دراسته النحوية وآراؤه المستقلة.....
٢٢٦	أولاً: الخصائص
٢٢٦	أ- التعليل.....
٢٢٩	ب- القياس.....
٢٣٠	ج- التأويل.....
٢٣١	د- التقدير.....
٢٣٢	هـ- عدم الترجيح بين الآراء النحوية.....
٢٣٣	ثانياً: آراؤه المستقلة.....
٢٣٣	أ- ما يتصل بالإعراب.....
٢٣٤	ب- ما يتصل بالمسائل النحوية.....
٢٣٧	الخاتمة.....
٢٣٩ المصادر والمراجع الملخص

الإنكليزي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين.

أما بعد فإن لدراسة تفسير القرآن الكريم أهمية بالغة في فهم وتدبر معاني الآيات الكريمة وقد أعتنى المفسرون عند شرح آيات القرآن الكريم بكل وسيلة توصلهم إلى معرفة المعاني الحقيقية التي يأتي بها النص واتخذت تلك الوسائل مناهج عُرفت بين المفسرين ومن تلك المناهج، سلوك المنهج اللغوي والنحوي لإبراز معاني الآيات القرآنية، لذا برزت تلك المناهج اللغوية والنحوية في تفاسير القرآن الكريم غير أنها اختلفت من مفسر إلى آخر بحسب ثقافته التي تميز بها والعصر الذي عاش فيه، فانتهدت إلينا ثقافة تزخر بالعلوم اللغوية والنحوية المختلفة، إذ إن تلك المناهج تعدُّ رافداً من روافد دراسة اللغة والنحو، وهي تمثل النتاج العقلي لمفسرين عاصروا الصحابة أو التابعين، وأن دراسة تلك المناهج يعدُّ مساهمة في تقييمها وتقويمها وتطويرها في كتب التفسير.

فكل ما تقدم قد دفعني لتحديد تفسير القرآن مجالاً لدراستي فكان اختياري لكتاب (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، وعند قراءتي له وجدت أن نمط تعامل المفسر عند شرحه للآيات يقوم على أساس الاهتمام أولاً بالتفسير اللغوي والنحوي له فضلاً عما ورد فيه من إهتمام بالغ في سرد الوقائع والتحدّث عن الروايات التي نقلت في تفسير الآيات. وقد اخترت من بين تلك المناهج التي عرضها المفسر في كتابه المنهج النحوي فيه فكان الكتاب يزخر بالمادة النحوية التي تمثلت بجمعه لآراء العلماء والمفسرين، وتأويله للقراءات التي عُرفت عن كل آية، وأحكام توصل إليها عن طريق اجتهاده الخاص، وقد تميّز أسلوبه في تلك المادة بالدقة في عبارته، وعمق المعاني فيه لذا كان الموضوع الذي انتقيته من دراسة الكتاب يتمثل بـ (البحث النحوي في تفسير الكشف والبيان).

إذ كانت الأحكام النحوية فيه تتميز أما بالوضوح أو الأغراق بأمر نحوية عميقة وقد منح كل ذلك للنص إمكانية السعة والشمول مما يجعل ذلك النص يسمو بعمق قواعده وأصوله، فلم أتعجل حين أريد التعليق عليه أو شرحه، فقد كنت أمعن النظر فيه لوقت طويل أحاول أن أفهم كل الأبعاد التي حاول المفسر أن يشملها، إذ كان للمفسر أحكام نحوية تصل في بعض الأحيان إلى التعلق بأمر غيبية. وهذا ليس بالأمر الغريب لمن يريد أن يتدبر النص القرآني لأن القرآن هو الكتاب المعجز بفصاحته وهو معجزة

رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم). حاولت أن أبتعد عن إطلاق الأحكام العشوائية وأغلب التعليق النحوي كان يرتكز إلى معنى الآية فلا يوجد سبيل أقوم منه للموائمة بين النص وصاحبه لأنني لم أدرس نحويًا فحسب وإنما خضت غمار بحث نحوي تفسيري يجمع بين القاعدة النحوية والمعنى التفسيري للآية لذا التزمت هذا المنهج.

وحيث أردت أن أطرق باب التقويم والتقييم الذي يتطلبه البحث في مثل هذه الموضوعات انتهجت سبيل الموازنة بين المفسر وغيره من النحويين أو المفسرين في بعض الأحيان المقاربين لعصر المفسر فلم أحاول أن أبتعد في خطاي الزمنية عنه لأنني لو ابتعدت فإن في ذلك إجحاف لعقوبة مفسر عاش في القرن الخامس الهجري وحين يكون المفسر قد تفرّد عن بقية العلماء في احكامه أي حين لم أجد من أقارن به أو أوازن معه ما قال به المفسر فأني حينها أذعن إلى الاكتفاء بشرح النص التفسيري له وتوضيح غوامضه وإبراز الأركان النحوية الجديدة التي طرحها المفسر، ولكّني في بعض الأحيان لا أجد لحاجات النص لا هذا ولا ذلك فيكون حينها النص التفسيري مجرد شاهد لظاهرة نحوية تعارف عليها العلماء أو ظاهرة مغمورة أحاول إبرازها في الشاهد.

إذن فإنني قد أدركت غايتي بدراسة الموضوع إذ كان طموحي أن أدرس أهم مسائل التركيب النحوي في القرآن الكريم فيما له علاقة بالمعنى بوجه الخصوص، لأن طرح القاعدة النحوية وإظهار علاقتها بالمعنى المقصود من الآية يعدّ من أهم سمات هذا الموضوع. واقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة ومصادر البحث.

عرضت في التمهيد نبذة عن حياة المفسر وماله علاقة في تفسيره ثم أظهرت أثر مذهبه الشافعي في إبراز الجانب النحوي من التفسير، وبما أن البحث اختص بدراسة الجانب النحوي فإنني قد بينت قيمة المادة النحوية في التفسير، وتحدثت في الفصل الأول عن مباحث الأسماء التي وردت في التفسير. إذ تناولت في المبحث الأول المرفوعات من الأسماء، عرضت فيه لبعض موضوعات المبتدأ والخبر التي وردت فيه. وموضوعات نواسخ الابتداء وبعض موضوعات الفاعل ونائبه، وأتممت المبحث بالحديث عن موضوع رفع الغاية، ثم جاء المبحث الثاني الذي قصرته على المنصوبات، كالمفاعيل مثل النصب على المصدر والمفعول به والمفعول فيه، والمشبّهات بالمفعول كالاستثناء والحال والتمييز والنداء، وكان حديثي في

المبحث الثالث يتركز على المجرورات من الأسماء وخاصة موضوع الحذف فيها. أما المبحث الرابع فقد عرضة فيه التوابع من الأسماء التي وردت في التفسير كالنعت، وفصلت الحديث عن القطع الذي قال به المفسر سواء كان بذكر مصطلحه ام من غير ذكره، وسواء كان القطع بالنعت أم بالنسق، وأشارت إلى التوكيد وبعض موضوعات العطف كالعطف على المحل وعلى البعيد وعطف المستقبل على الماضي وعطف الظاهر على المضمر، وكان أن تحدث المفسر عن موضوع البدل بصيغتين الأولى البدل والثانية التكرير لذا عرضتها في البحث كما وردت في التفسير.

ثم جاء الفصل الثاني وقد خصصته لدراسة الأفعال والحروف والأدوات، فكان المبحث الأول منه مخصص لدراسة الأفعال إذ تحدث فيه عن بعض احكام الفعل الماضي، مثل رد الماضي على المستقبل ومجيء الماضي بصيغة الفعل المضارع، وأشارت على بعض أحكام الفعل المضارع ثم انتقلت إلى دراسة نصب الفعل المضارع وعرضت ما ورد لدى المفسر من احكام النصب على الصرف، وأشارت إلى جزم الفعل المضارع الذي يأتي بمعنى الطلب ومعنى الشرط.

أما المبحث الثاني فقد عرضت فيه مجموعة من الحروف والأدوات التي وردت لدى المفسر ورتبتها بحسب الترتيب الألفبائي.

وتميز الفصل الثالث عن سابقه بأنه لم يكن عرض لتطبيقات النحو لدى المفسر بل درست فيه منهجه النحوي واستنتجت منه المذهب النحوي الذي يميل له. إذ تحدثت في المبحث الأول عن الأعلام الذين نقل عنهم ورتبت الدراسة فيه بحسب كثرة النقل لا بحسب التسلسل الزمني لما في هذا الترتيب من أثر على أهمية كل عالم بالنسبة للمفسر وكتابه، أما المبحث الثاني فكان دراسة لشواهد المفسر. والمبحث الثالث عبّر عن احصائية لأهم المصطلحات التي استعملها المفسر وميله إلى أي مدرسة نحوية من خلال التتبع لكثرة استعماله لمصطلحات المدرسة ثم جعلت المبحث الرابع: يمثل استنتاج لميل المفسر للمذهب النحوي بناءً على النتائج التي حققتها المباحث السابقة، وتميز المبحث الخامس: بعرض الخصائص الدراسة النحوية لدى المفسر، وصورة من صور آرائه المستقلة سواء ما يتصل بالإعراب أو ما يتصل بالمسائل النحوية ثم انهيت البحث بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي استخلصتها من دراسة التفسير، وبعدها وضعت فهرس للمصادر والمراجع التي أفدت منها في الدراسة.

وقد تطلبت دراسة الموضوع اللجوء إلى العديد من المصادر منها:

١- الكتب النحوية التي أولفت في العصر القديم لأن المفسر قد

استعمل مصطلحات نحوية قديمة وللتعرف إلى تلك المصطلحات كان عليّ أن أوازن بين ما قال به المفسر وما ورد في التأليف النحوية القديمة مثل (كتاب سيبويه، المقتضب، والأصول في النحو، والخصائص، واللمع وغيرها).

٢- كتب القراءات القرآنية إذ إن المفسر قد عرض لكثير من القراءات القرآنية وتأويلها في تفسير الآيات الكريمة.

٣- كتب التفسير وكان استعمالها لها على منهجين. المنهج الأول: اتخذت فيه سبيل الموازنة وكان هذا المنهج مختص بكتب التفسير التي قاربت عهد المفسر مثل تفسير التبيان وتفسير مجمع البيان وتفسير جامع البيان وتفسير الكشاف.

المنهج الثاني: هو استعمالها للتفسير على أنه إضاءة خارجية لفهم المعنى المقصود أي لم استعمله لغرض الموازنة لأنه من تفاسير المُحدثين مثل استعمالها لتفسير الميزان.

٤- كتب إعراب القرآن وكان عرضي لآراء مؤلفيها مقارنة بما ورد لدى المفسر من احكام نحوية إذ كانت الآراء أما متفقة أو مختلفة وفي حالة الاختلاف أرجح ما يتميز على غيرها في صحة الرأي.

كانت هذه هي أهم المصادر التي لجأت إليها عند دراسة الموضوع. ولم يكن هذا العمل بالأمر اليسير لولا أنني قد حظيت بإشراف الأستاذ الدكتور علي كاظم المشري الذي ساعدني منذ اختيار الموضوع وحتى إتمامه إذ كان يقوم خطاي كلما زلت فجزاه الله عن العلم وأهله أفضل جزاء المخلصين.

ولابد لي من القول أنني قد واجهت الكثير من الصعوبات التي كابتها وتعلمت الصبر من خلالها حتى تمكنت منه ولا أزعم أنني قد وصلت إلى الكمال إذ قد يتخلل عملي هذا بعض الزلل الذي يحتاج إلى تصويب العلماء الأفاضل.

وليس لي بعد هذا إلا أن أحمد الله جلّ وعلا الذي أسبغ عليّ من نعمه ومكنني في تحقيق ما أصبو إليه.

التمهيد:

« الثعلبي وتفسيره الكشف والبيان »

حياة المفسر:

«أحمد بن محمد إبراهيم النيسابوري، المعروف بالثعلبي»^(١) وقد «روى عن أبي طاهر خزيمة وأبي محمد المخدي»^(٢) «وروى القراءة عن علي بن محمد الطرازي»^(٣) «وأخذ عنه الواحدي»^(٤) وهو «من الفقهاء الشافعية، وكان إماماً في علم النحو واللغة»^(٥).

وقد قال عنه ابن خلكان: «كان أوجد زمانه في علم التفسير، وصنف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير»^(٦) وقال عنه أغلب العلماء أنه: «كان إماماً كبيراً، حافظاً للغة بارعاً في العربية»^(٧).

ويعدّ كتابيه من أهم آثاره التي وصلت إلينا وهما «العرائس في قصص الأنبياء»^(٨) و«التفسير المعروف «الكشف والبيان في تفسير القرآن» وهو «التفسير الذي فاق غيره من التصانيف»^(٩).

إلا أن بعض العلماء قد خلطوا بين لقبه ولقب الثعلبي وهذا ما نقله السمعاني^(١٠) وهو غير لأن الثعلبي: «أديب، صاحب نظم ونثر وتاريخ واسمه عبد الملك، وكنيته أبو منصور، وسمي بذلك لأنه كان فراءاً يخيّط جلود الثعالب»^(١١).

وكانت وفاة الثعلبي في المحرم من سنة سبع وعشرين وأربعمئة^(١٢)

(1) طبقات الشافعية: ١ / ٣٢٩.

(2) بغية الوعاة: ١ / ٣٥٦.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١٠٠.

(5) طبقات الشافعية: ١ / ٣٢٩.

(6) وفيات الأعيان: ١ / ٧٩.

(7) بغية الوعاة: ١ / ٣٥٦، وطبقات الشافعية الكبرى: ٥٨، وينظر طبقات المفسرين: ٥.

(8) «اسمه: عرائس المجالس، طبع مرات عديدة وذكر له صاحب معجم المطبوعات كتابين في قصص الأنبياء، اجتزأ من (العرائس) ومنه مخطوطة جيدة في مكتبة الأوقاف ببغداد - معجم المطبوعات: ٦٦٣» طبقات الشافعية: ٣٢٩.

(9) الانساب: ٣ / ١٣٤.

(10) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(11) طبقات الشافعية: ١ / ٣٢٩.

(12) ينظر: الانساب: ٣ / ١٣٤، وطبقات الشافعية ١ / ٣٢٩.

تفسير الكشف والبيان:

قبل البدء بمعرفة التفسير لابد لنا أن نتعرف على شخصية صاحب التفسير ومدى تأثيرها على كتابه وخير من يقربنا لهذه الشخصية هو تلميذه الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) ^(١) ونحن نعلم أنه بعد أن أكمل تتلمذه على يد أبي الفضل احمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف العروضي ^(٢) فإنه أخذ علوم التفسير عن مفسرنا الثعلبي وكان له أن تحدث عنه بقوله:

« ثم فرغت للأستاذ أبي إسحاق احمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (رحمه الله): وكان خير العلماء بل بحرهم، ونجم الفضلاء بل بدرهم، وزين الأئمة بن فخرهم، وأوحد الأئمة بل صدرهم وله التفسير الملقب بالكشف والبيان في تفسير القرآن. الذي رفعت به المطايا في السهل والأوعار، وسارت به الفلك في البحار، وهبت به هبوب الرياح في الأقطار. فسار مسير الشمس في كل بلدة... وهب هبوب الرياح في البر والبحر وأصفت ^(٣) عليه كأنه الأمة على اختلاف نحلهم، وأقروا له بالفضيلة في تصنيفه ما لم يسبق إلى مثله، فمن أدركه وصحبه على أن منقطع القرين، ومن لم يدركه فليُنظر في مصنفاته ليستدل بها على انه كان بحراً لا ينزف وغمرأ لا يسبر ^(٤)، وقرأت عليه من مصنفاته أكثر من خمسمائة جزء، منها تفسيره الكبير وكتابه المعنون بالكامل في علم القرآن وغيرها ^(٥) ».

وقد بين الثعلبي في مقدمة التفسير المنهج الذي اتبعه بقوله:

«وخرجت الكلام فيه على أربعة وعشرين نحواً: البسائط والمقدمات والعدد، والترتيلات، والقصص، والروايات، والوجوه والقراءات، والعلل، والاحتجاجات، والعربية واللغات، والإعراب والموازنات، والمشكلات، والأحكام، والفقهيات، والإشارات، والفضائل والكرامات، والأخبار والمتعلقات أدرجتها في أثناء الكتاب بحذف الأبواب، وسميته «كتاب

(1) هو «علي بن محمد بن علي أبو الحسن الواحدي النيسابوري، كان واحد عصره في التفسير لازم أباً إسحاق الثعلبي... صنف التفاسير الثلاثة البسيط والوسيط والوجيز وأسباب النزول والمغازي والإعراب عن الأعراب وشرح الأسماء الحسنى وشرح ديوان المتنبي ونفي التحريف عن القرآن الشريف. وله شعر حسن مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة» طبقات المفسرين: ٦٦ - ٦٧.

(2) ينظر: معجم الأدباء: ٥ / ٢٦٧.

(3) أصفق القوم على كذا: أطبقوا عليه، أي اجتمعت الأمة على الاعتراف بفضله.

(4) الغمر، الماء الكثير، ويسبر: أي يدرك غوره وعمقه.

(5) معم الأدباء: ٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨.

الكشف والبيان في تفسير القرآن» والله المستعان، وعليه التكلان (1)». «
أثر مذهبه الشافعي في إبراز الجانب النحوي من التفسير:
لقد أگدت كتب التراجم مذهب المفسر الشافعي (2) وإن كثرة
النصوص النحوية تؤكد اجتهاد المفسر وعلمه باللغة والنحو ويبدو أن هذا
أثر من آثار الأسس الشافعية في الإفتاء والتي كانت منذ تأسيس علم أصول
الفقه على يد الشافعي (3)، «فإننا نجد الشافعي في رسالته يؤكد على أن
يكون المتصدي للفتيا، أو المستنبط للحكم عارفاً بلسان العرب مدركاً لأوجه
دلالاته المختلفة(4)» وكان إن علل سبب ذلك بقوله: «لأنه لا يعلم من إيضاح
جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع
معانيه وتفرقتها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل
لسانها (5)». من هنا نعلم سبب شدة اهتمام الثعلبي في عرض الوجوه
النحوية بالإضافة إلى إنه كان إماماً في العربية.
قيمة المادة النحوية في تفسير الكشف والبيان:

لقد اتسعت المادة النحوية في تفسير الكشف والبيان حتى شملت أغلب
الآيات القرآنية بالدراسة والتطبيق إذ بلغ عدد الأحكام النحوية فيه أكثر من
سبعين وأربعمئة حكم نحوي تميز أغلبها بتعدد الوجوه الإعرابية والآراء
النحوية، إذ عرض المفسر لأغلب القراءات التي رويت في القرآن الكريم
مع دراسته لها بالتوجيه والتأويل النحوي، إذ حاول أن يلم بمعظم الآراء
والأحكام التي نُقلت عن النحويين أو القراء فكان تفسيره بمثابة موسوعة
شاملة لآراء العلماء في أعراب القرآن بالإضافة إلى ما قال به من إعراب
الآيات القرآنية بحسب اجتهاده الخاص.

وقد اظهر المفسر اهتمامه بتعدد الوجوه الإعرابية فهي عنده «ليست
مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل لها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز
أكثر من وجه تعبيرى ليس معناه إن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة،
وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء وإنما لكل وجه دلالاته (6)»
على إن «نظرية الاحتمالات الإعرابية هي في الحقيقة نظرية في تعدد

(1) الكشف والبيان : ٥/١.

(2) ينظر: طبقات الشافعية: ١/ ٣٢٩.

(3) إذ يرى بعض الأصوليين أنه أول من وضع علم أصول الفقه وكان كتابه بمنزلة حجر وضع في أساس
أصول الفقه: ينظر: فقه اللغة لطلبة العلوم الدينية: ١١.

(4) البحث النحوي عند الأصوليين : ٤٨.

(5) الرسالة : ٤٤.

(6) معاني النحو: ٩/١.

انواع التراكيب الممكنة ومن الواضح أن كل تركيب يتميز بخصائصه الدلالية، وتعدد المعاني الإعرابية هذا ينسجم مع المنهج الإسلامي القائم على النص القرآني ذي المعاني المطلقة، الذي لا تنقضي عجائبه (1)». «

(1) مقومات الدلالة النحوية: رشيد بلحبيب، موقع انترنت: 6.

الفصل الأول

الأسماء

لابد لموضوع يهتم بدراسة البحث النحوي أن يُعنى بكل المضامين النحوية. وقد إعتاد علماء النحو قدماء ومحدثون أن يقدموا دراسة المرفوعات في النحو العربي ثم المنصوبات ثم المجرورات على التتابع وهو تقسيم لا يستطيع الباحث أن يترك الأخذ به عند دراسة التركيب النحوي ومعرفة أصوله وضوابطه لدى مفسرٍ تدبر النحو العربي وخبر أصوله ونظرياته حتى جعل من مضامين النحو العربي مادة يركز عليها في تفسير النص القرآني فكان للكثير من الأحكام النحوية النصيب الوافر في صفحات تفسيره.

المبحث الأول المرفوعات

أولاً: المبتدأ والخبر

أ- موضوعات المبتدأ

ب- موضوعات الخبر

ثانياً: نواسخ الابتداء

أ- كان وأخواتها

ب- إنَّ وأخواتها

ثالثاً: الفاعل

رابعاً: النائب عن الفاعل

خامساً: رفع الغاية

أولاً: المبتدأ والخبر

ويطلق عليهما «المسند والمسند إليه»^(١) ، «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسند إليه»^(٢) و«المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كلُّ واحدٍ من صاحبه»^(٣) .
أما الخبر فهو «كل اسم جرد عن العوامل اللفظية لإسناده إلى المخبر عنه»^(٤) .

إلا أن المفسر اختلف في تسميته للمبتدأ مرة يقول مرفوع بالابتداء^(٥) ومرة يقول مرفوع على أنه مبتدأ^(٦) .

لكن السمة العامة له انه يكثر من التسمية الأولى وهي الابتداء ويتضح من هذا التركيز لدى المفسر أنه يهتم بنظرية العامل النحوي من دون الإشارة إليها نظراً لأن المصطلح النحوي غالباً ما يكون معبر عن الصورة الدلالية التي تتكون في ذهن النحوي وتتمثل هذه الصورة الدلالية في فهم الفرق بين التسميتين «الإبتداء: هو جعلك الاسم أو ما في تقديره أو الكلام لفظاً أو تقديراً، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه. والمبتدأ هو الاسم، أو ما في تقديره، المجعول أول الكلام لفظاً أو نيّة على الوصف المتقدم.

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية»^(٧) .
ولم تكن إشارة المفسر لهذه التسمية إلا تتبع لما اعتاد عليه النحاة في تعليل رفع المبتدأ بالابتداء كما جاء في كلام المبرد (ت ٢٨٥هـ) عن المبتدأ عند قوله: «فأما رفع المبتدأ فالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعريّة عن العوامل»^(٨) «ووالابتداء و المبتدأ يرفعان الخبر»^(٩) وبذلك يكون الابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية وهو أيضاً الأسناد وبهذا تظهر دلالات التركيب النحوي التي قصدها المفسر.

(1) كتاب سيبويه: ١٢٦/٢.

(2) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(3) المقتضب: ١٢٦/٤.

(4) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم : ٤٢.

(5) ينظر: الكشف والبيان: ٣٧/١، ٦٥/١، ٧٤/١، ١٣٧/١، ١٥٦/١... الخ.

(6) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٤/٣.

(7) المقرب: ٨٨.

(8) المقتضب: ١٢٦/٤.

(9) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

والمبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر بشرط
اعتماده على نفي أو استفهام^(١).

أ- موضوعات المبتدأ

١- عامل الرفع في المبتدأ

لقد كان للعلماء آراء مختلفة في عامل رفع المبتدأ إذ «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو «زيد أخوك، وعمرو غلامك» وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فأختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء»^(٢)، لذا يمكن أن نقول بأن المفسر قد تابع مذهب البصريين في هذه المسألة، لأنه أشار في الكثير من المواضع إلى أن المبتدأ قد رُفِعَ بالابتداء وهو ما ذهب إليه البصريون.

ومن المواضع الذي تحدث فيها المفسر عن الابتداء ما ورد في تفسير قوله تعالى: [اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ]^(٣) وذلك بقوله «(الله) ابتداء وما بعده خبر، (لا إله الا هو الحي القيوم) نعت له»^(٤)، فلم يقل المفسر أن لفظ الجلالة (الله) مبتدأ بل قال ابتداء ويبدو أن معنى الابتداء هو الذي رفع المبتدأ.

ومن المواضع الأخرى التي أشار فيها المفسر إلى الابتداء ما جاء في تفسير قوله تعالى: [يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ]^(٥) إذ قال فيها: «ومحل (هم) رفع على الابتداء و (بارزون) خبره»^(٦).

إذ نجد الثعلبي لا يتحدث عن عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء بعبارة واضحة إلا أنه ركز في تحليل أحكامه النحوية في موضوع المبتدأ على إطلاق لفظة الابتداء التي تمثل كما ذكرنا سابقاً موضوع العامل النحوي وعلاقته برفع المبتدأ والخبر.

٢- الابتداء بالنكرة:

لقد تعددت آراء العلماء في جواز الابتداء بالنكرة إذ وضعوا لها عدة

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٩٦-١٩٨، وشرح شذور الذهب: ٩٧.

(2) الأنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١ (مسألة ٥).

(3) آل عمران/ ٢.

(4) الكشف والبيان: ٥/٢.

(5) غافر/ ١٦.

(6) الكشف والبيان: ٥/ ٣٤١.

مسوغات ومنهم ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) الذي وصل بها إلى أكثر من ثلاثين موضعاً^(١). «أما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الأخبار عنها فائدة»^(٢) لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون بعد معرفة أو نكرة فيها تخصيص^(٣). إذن يراعى في هذا الباب الفائدة.

وكان من صور التعامل مع النكرة في موضوع المبتدأ لدى المفسر هو ما أشار إليه في تفسير قوله تعالى: [سورة أنزلناها وقرضناها وأنزلنا فيها آيات بيّنات لعلكم تذكرون]^(٤).

وقد فسرها الثعلبي في ضوء ما ورد فيها من قراءات^(٥) وذلك بقوله: «سورة أنزلناها» قراءة العامة بالرفع: هذه سورة، لأن العرب لا تبتدئ بالنكرة، وهذا قول الخليل^(٦).

إلا أننا لا نجد المفسر يتحدث هنا بشيء من التفصيل حول سبب عدم ابتداء العرب بالنكرة أو الشروط التي يمكن أن تتوفر فيها فيجوز حينها الابتداء بها فنجد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) يتحدث عنها بقوله: «ترفع السورة بإضمار هذه سورة أنزلناها. ولا ترفعها براجع ذكرها لأن النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها، إلا أن يكون ذلك جواباً؛ ألا ترى أنك لا تقول: رجل قام، إنما ان تقول: قام رجل. وقبح تقديم النكرة قبل خبرها أنها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة. فيقال: رجل يقوم أعجب إلى من رجل لا يقوم: فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة. أو حسن في الجواب؛ لأن القائل يقول: من في الدار؟ فتقول: رجل (وإن قلت رجل فيها) فلا بأس؛ لأنه كالمرفوع بالرد لا بالصفة»^(٧). وهذا ما قال به الطبري (ت ٣١٠ هـ) أيضاً^(٨)، ثم نجد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) يتحدث عنها من دون الإشارة إلى كونها نكرة^(٩)، أما بقية العلماء^(١) فلم يختلف منهم عن منهج

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢١٧ - ٢٢٧.

(2) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١ / ٣٤٣.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٢.

(4) النور/١.

(5) ينظر: أتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٣٢٢، إعراب القراءات السبع وعللها: ٢٩٥.

(6) الكشف والبيان: ٤ / ٣٤٣.

(7) معاني القرآن (الفراء): ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤.

(8) ينظر: جامع البيان: ١٨ / ٨٦.

(9) ينظر: الكشف: ٣ / ٢٠٣.

المفسر وذلك بالإشارة إلى سبب إضمار المبتدأ لها وهو كونها نكرة ولا يجوز الأبتداء بها.

ثم ذكر المفسر رأي آخر في إعرابها وهو قول الأخفش (ت ٢١٥ هـ) إذ جعل الأخفش انّ (سورة) ابتداءً، وخبره في (أنزلناها) ^(٢) وبهذا يكون الأخفش ممن يجيزون الابتداء بالنكرة إذ لم يُقدر لها مبتدأ وهو اسم الإشارة. ثم ذكر المفسر وجهاً آخر في إعراب (سورة) وهو بحسب قراءة طلحة بن مطرف إذ قرأها «بالنصب على معنى: أنزلنا سورةً، والكناية صلة زائدة. وقيل: اتبعوا سورة أنزلناها» ^(٣).

يتضح من خلال النظرة العامة لعرض المفسر للوجه الإعرابية التي وردت في تفسير الآية أن المفسر لم يرجح رأياً على آخر مما له صلة بمسوغات الأبتداء بالنكرة بل طرح الآراء بحسب ما ورد في القراءات المتعددة وحل تلك القراءات تحليلاً نحويّاً دقيقاً اعتمد فيه على ما يفرضه السياق في الحذف والتقدير نتج هذا التحليل من فهمه للنص بحسب ما يمليه من دلالة تفسيرية إلا أنه قد يكون تقديمه لرأي الخليل أنه ممن يرجحون ذلك الرأي وهو رأي حسن لأن موضوع عدم جواز الأبتداء بالنكرة موضوع أقره معظم علماء النحو إلا أنهم وضعوا شروطاً ومسوغات عديدة لجواز الأبتداء بالنكرة اختصرها سيبويه باشتراطه في أن يكون في الأخبار عنها فائدة ^(٤).

ومما يدعم الرأي الأول كذلك هو أنه «لا يبتدأ بنكرة إلا أن تكون منعوتة وإذا جعلت «أنزلناها» نعتاً لم يكن في الكلام خبر لها لأن نعت المبتدأ لا يكون خبراً فلم يكن بدُّ من إضمار مبتدأ ليصح نعت السورة بأنزلناها» ^(٥).

٣- صور الأبتداء لدى المفسر:

أ- الحروف المقطعة:

اختلف المفسرون من القدماء والمتأخرين في تفسيرها وقد نقل عنهم

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٤٠٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ١٥٨ - ١٥٩، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢١٧.

(2) ينظر: الكشف والبيان: ٤/ ٣٤٣.

(3) ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٣٤٣.

(5) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٠٧.

الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) في مجمع البيان أحد عشر قولاً في معناها (١) ،
«والذي لا ينبغي أن يغفل عنه أن هذه الحروف تكررت في سور شتى وهي
تسع وعشرون سورة افتتح بعضها بحرف واحد وهي ص و ق و ن ،
وبعضها بحرفين وهي سورة طه وطس ويس وحم، وبعضها بثلاثة كما في
سورتي «الم» و «الر» و «طسم» وبعضها بأربعة أحرف كما في سورتي
«كهيعص» و «حمعسق» (٢) .

وكان للمفسر العناية الواضحة في تحديد موقعها النحوي في الآيات
القرآنية بغض النظر عما اختلف فيه المفسرون في تحديد معناها، فقد تعامل
المفسر وكأنها اسم معرفة يبتدء به الكلام ويتضح ذلك من خلال جعلها دائماً
في محل رفع بالابتداء فلم يلجأ إلى الحذف أو إلى التقدير ومن ذلك ما أشار
إليه في تفسري قوله تعالى: [الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] (٣)
إذ قال المفسر: «وأما محل (ألم) من الإعراب فرفع بالابتداء وخبره فيما
بعده، وقيل: (ألم) ابتداء، و (ذلك) ابتداء آخر (الكتاب) خبره، وجملة الكلام
خبر الأبتداء الأول» (٤) .

والذي يثبت أن المفسر قد عدها أسم معرفة انه لو جعلها من حروف
التهجي فإنه لا يجوز بذلك إعرابها لأنها تكون حينها محكية ولو أعربت
ذهبت معنى الحكاية وهذا مذهب الخليل (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه (ت
١٨٠ هـ) (٥) .

والذي جاز لهذه الحروف الإعراب في هذه الآية انها قد أخبر عنها
وقد وردت وجوه مختلفة في إعرابها لم يذكر المفسر شيئاً منها لأن معظم
تلك الوجوه تحتاج إلى الحذف والتقدير ومن تلك الوجوه التي لم يعرج عليها
المفسر هي: جعلها في موضع رفع على معنى: هذا (ألم) أو ذلك أو هو (٦)
، ويكون المفسر بذلك ممن يعدّون تلك الحروف أسماء نكرات ولا يجوز
الابتداء بها وبذلك يتم تقدير أسم إشارة لها لكي يكون في محل رفع بالابتداء
وتكون تلك الحروف في محل رفع خبر، او يمكن عدّها في محل نصب

(1) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١ / ٩٨ .

(2) الميزان في تفسير القرآن: ١٨ / ٨ .

(3) البقرة / ١-٢ .

(4) الكشف والبيان: ٦٥ / ١ .

(5) ينظر: أعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٢٧، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٧٣ .

(6) ينظر: اعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٢٧، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٧٣ والتبيان في إعراب القرآن:
١٤ / ١ .

على تقدير فعل محذوف على معنى: أقرأ ألم^(١)، وهذا أيضاً من الآراء التي تعتمد على الحذف والتقدير أو يمكن عدّها في محل «جر على القسم، وحرف القسم محذوف، وبقي عمله بعد الحذف، لأنه مراد، فهو كالمفوف به، كما قالوا: الله لتفعلنّ، في لغة من جر»^(٢) فتكون بذلك كل الآراء التي لم يُعرج عليها المفسر بشيء من التفصيل آراء تعتمد بشكل أو بآخر على الحذف والتقدير أو تجعل الحروف المقطعة مما لا يجوز الابتداء بها.

لكن المفسر على الرغم من ترجيحه للرأي الأول الذي يجعل الحروف المقطعة في محل رفع مبتدأ عرض رأياً آخر ينقل فيه ما سمعه من بعض النحاة وهم ممن يقدرّون اسم إشارة في محل رفع مبتدأ^(٣). وهذا ما أشار إليه المفسر في تفسير قوله تعالى:

[الر كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ] ^(٤)، إذ قال «(الر كتاب) قيل (الر) مبتدأ وكتاب خبره. وقيل كتاب رفع على خبر ابتداء مضمّر تقديره: هذا كتاب»^(٥).

ب- الابتداء بالمصدر الصريح والمصدر المؤول من إن والفعل: مما هو معروف لدينا أن المبتدأ لا يكون إلا اسم معرفة لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرات إلا مع وجود مسوغات أسهب النحاة في شرحها وتقصي عددها. ولم تكن تلك المسوغات إلا محاولة تحويل النكرة إلى المعرفة. غير أن المفسر لم يتقيد في تحديد المبتدأ إلا بما هو اسم معرفة فقد توسع بمضامين الابتداء حتى حدد مفردات كان قد جعلها المفسر من المعارف نظراً لما تملكه تلك المفردات من دلالات تبتعد عما يجعلها من النكرات وكان من تلك المفردات الإبتداء بالمصدر الصريح أو بالمصدر المؤول من إن والفعل: فقد جاء في كتاب سيبويه: «باب ما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدئات مبنياً عليها ما بعدها. وذلك قولك: الحمد لله، والعجب لك والويل لك، والتراب لك، والخيبة لك، وإنما استحبووا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر، مقوى في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن

(1) ينظر: اعراب القرآن (النحاس): ١/ ١٢٧، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٣ والتبيان في إعراب القرآن: ١٤/١.

(2) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٤.

(3) ينظر: الكشف والبيان: ٣/ ٣٠٩.

(4) هود/١.

(5) الكشف والبيان: ٣/ ٣٠٩.

تبدأ بالأعرض ، وهو اصل الكلام.. فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبر حَسُنَ الْإِبْتِدَاءِ...»^(١) .

وهذا ما قد اعتاد عليه معظم النحاة القدماء مثل المبرد إذ يقول في هذا الصدد «فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن يختار الرفع، لأنه كالمعرفة وحق المعرفة الابتداء، وذلك قولك: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) و (لعنة الله على الظالمين)^(٢)».

وقد أشار المفسر إلى هذا الموضوع في تفسير قوله تعالى: [الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] ^(٣). إذ قال: «وقد اختلف القراء في قوله (الحمد لله) ، فقرأت العامة بضم الدال على الابتداء وخبره فيما بعده، وقيل على التقديم والتأخير ، أي لله الحمد. وقيل على الحكاية»^(٤) إذ قام المفسر بعرض الآراء النحوية وفقاً لما تمليه عليه تعدد القراءات^(٥) التي عرفها وقد قدم القراءة الأولى وهي ضم الدال مع عرض مفصل لأسباب الرفع وكان تأويله لقراءة الرفع هو أن تكون مرفوعة على الابتداء مع الإشارة لبقية الآراء ويبدو أن أحق الوجوه بالأخذ هو الوجه الذي فسره الثعلبي وقدمه على بقية الآراء، لأننا لو جعلنا أن الرفع يكون على التقديم والتأخير كما ورد في الرأي الثاني أي على تقدير: لله الحمد نكون قد ذهبنا إلى أن الحمد اسم نكرة ولا يجوز الابتداء به ونكون بذلك قد خالفنا معظم النحاة لأننا كما أوضحنا سابقاً إن المصدر صار معرفة.

ولم يقتصر المفسر على ذكر الرأي الأول وهو الرفع بل عرض رأياً آخر وفقاً لبعض القراءات التي كانت بنصب الدال قائلاً: «وقرأ هارون بن موسى الأعور رؤية بنصب الدال على الأضمار، أي أحمد الحمد؛ لأن الحمد مصدر لا يثنى ولا يجمع»^(٦) .

فمن خلال النظرة العامة لطريقة المفسر في عرض الأحكام التي وردت عن القراء لهذه الآية نلاحظ أنه قد ابتعد عن الترجيح فيما بينها على الرغم من أنه قد عُرف بين العلماء ان القراءة الأولى وهي الرفع هي قراءة

(1) الكتاب: ١ / ١٦٥ .

(2) المقتضب: ٣ / ٢٢١ .

(3) الفاتحة/ ٢ .

(4) الكشف والبيان: ١ / ٣٧ .

(5) ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/١١٠-١١٤ ، إعراب

النحاس: ١/١١٩، البحر المحيط: ١/١٨، معاني القرآن (القراء): ١/٣ .

(6) الكشف والبيان: ١ / ٣٧ .

العامة أما قراءة النصب فهي من قراءات البدو كما وصفها الفراء^(١) ، أو من الشواذ كما وصفها الطبرسي^(٢) . وليس لنا إلا ان ننظر لها بأنها في محل رفع لأنها معدولة من الجملة الفعلية إلى الاسمية لقصد الدلالة على الثبوت ولأن المبتدأ هنا «نائب مناب الفعل، ولا نعني انه ينوب عنه في معناه، أو يشبهه في معناه إلا في الدلالة على الحدوث، فإنه يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث^(٣)» .

وكذلك من أسباب ترجيح الرأي الأول أنها لو جعلناها منصوبة فإنها تكون «منصوبة بفعل محذوف»^(٤) ولا يُلجأ إلى التقدير إلا لحاجة بلاغية، وكذلك فإن «الرفع أجود من جهة اللفظ والمعنى، فأما اللفظ: فلأنه اسم معرفة خُبرت عنه، وأما المعنى: فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدك وحمد غيرك جلّ وعزّ، وإذا نصبت لم يعد حمد نفسك»^(٥) أي «لأن فيه عموم في المعنى»^(٦) والذي ساعد على حصول معنى العموم دخول الألف واللام لأن «أصل (الحمد لله) أحمد أو حمدت حمداً لله. فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع بقصد الدلالة على الدوام والثبوت، ثم أدخلت عليه (أل) لقصد الاستغراق»^(٧) .

وكما هو معلوم أن من شروط الابتداء بالانكسار أن تكون في معنى الفعل كما نقل عن الأخفش^(٨) إذ أشار المفسر إلى ما يلامس هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: [إِلَّا أَنْ يَعْفُونََ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى] ^(٩) في قوله: «قال سيبويه موضعه رفع بالابتداء أي والعفو أقرب للتقوى وألزم، بمعنى إلى، أي إلى التقوى»^(١٠) أي «والعفو على حال أقرب للتقوى»^(١١) وكان هذا مما قال به معظم العلماء^(١٢) .

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣/١ .

(2) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٥٥/١ .

(3) معاني النحو: ١/ ١٦٧ .

(4) معاني النحو: ١/ ١٦٧ .

(5) أعراب القرآن (النحاس): ١/ ١١٩ .

(6) التبيان في إعراب القرآن: ٥/١ .

(7) شرح الأشموني: ١/ ٩-١٠ . طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

(8) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٣٤١/١ .

(9) البقرة: ٢٣٧ .

(10) الكشف والبيان: ١/ ٣٨٢ .

(11) الميزان: ٢/ ٢٤٥ .

ج- الابتداء باسم الإشارة:

إن الأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة، واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز لتنزله منزلة المحسوس المشاهد (٢).

إلا أنها قد تأتي بمنزلة الضمير كما جاء في كتاب سيبويه «وقد يكون هذا وصواحيبه بمنزلة هو، يعرف به، تقول: هذا عبد الله فاعرفه، إلا أن هذا ليس علامة للمضمر، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك» (٣).
لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما الذي يجعل هذه الأسماء على الرغم من اختلاط الدلالة فيها في محل رفع بالابتداء ومما هو معلوم أنه لا تكون مفردة بهذا المحل إلا أن تكون اسم معرفة؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول: «إن للأسماء المتضمنة لمعنى الحرف جهتين جهة إسمية وجهة حرفية فمن الجهة الإسمية تدل على معنى مستقل كهذا مثلاً فإنها تدل على المفرد المذكر ومن الجهة الحرفية تدل على وجه استعماله بنفسه، وهو كونه في مقام الإشارة فأسماء الإشارة جعلت بالوضع آلة إحداث الإشارة إلى الشيء، فيها يشار إليه. فلم تحتج إلى لفظ يوجب إحضار الشيء، والى آلة تدل على الإشارة إليه فهي بنفسها تفيد المفاد الذي يفيد الرجل بمعونة الأداة ومدخولها» (٤).
لكن على الرغم من ذلك فإنه ليس لهذه الأسماء إمكانية الأعراب لها أثرها في تحديد الموقع الإعرابي لأنها من العوامل المؤثرة وعند خلو هذه الأسماء من تلك العوامل جعلها ذلك أن تحتاج إلى القرائن لأن القرائن عادةً تغني عن العوامل (٥) «والمغزى من وراء كل ذلك إن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والأحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أي المعاني المتعددة لهذا المبنى هو المقصود» (٦).

وتتضح خاصية تعدد القرائن في أسماء الإشارة وهو وجود أوجه متعددة لمعرفة موقعها الإعرابي كما يقول فيها سيبويه: «باب ما يجوز فيه

(1) ينظر: إعراب القرآن: (النحاس): ١/ ٢٧٢، مجمع البيان: ٢/ ١٢٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٠٠، الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٢٠٨.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠، ٣٣.

(3) الكتاب: ٢/ ٨٠.

(4) الآراء الراقية الحديثة في تفسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها: ٢٨.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣١.

(6) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك في قولك: هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب، وزعم الخليل أنه رفعه يكون على وجهين:

فوجه إنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت: هذا منطلق ، أو هو منطلق.

والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذه كقولك: هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطمعين «^(١)» .

وقد أشار المفسر إلى هذا المعنى في تفسير كقوله تعالى: [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] ^(٢) قائلاً : (أولئك) أهل هذه الصفة، وأولاء: اسم مبني على الكسر، ولا واحد له من لفظه، والكاف خطاب، ومحل أولئك رفع بالابتداء وخبره في قوله: (على هدى) رشد وبيان وصواب.

(من ربهم وأولئك) ابتداءان و (هم) عماد (المفلحون) خبر الابتداء وهم الناجون الفائزون فازوا بالجنة ونجوا من النار وقيل هم الباقيون في الثواب والنعيم المقيم «^(٣)» .

ومن خلال النظرة الدقيقة لهذا التفسير نرى أن القرائن التي سوغت له أن يكون في محل رفع بالابتداء هي:

١- أنه ينتمي إلى مبني الاسم (قرينة الصيغة)

٢- أن العلاقة بينه وبين الاسم (قرينة التعليق)

الذي بعده هي علاقة الإسناد

٣- إنه ينتمي إلى رتبة التقدم (قرينة الرتبة) ^(٤)

فمن خلال هذه القرائن يثبت لنا صحة رأي المفسر الذي عدّها في محل الرفع وهذا ما ذهب إليه النحاس (ت ٣٣٨هـ) والعكيري ^(٥) إلا أن المفسر لم يحاول أن يورد أوجهاً مختلفة في إعراب أسم إشارة كما قدم لذلك أكثر النحاة القدماء ^(٦) .

ومنه كذلك ما ورد في تفسير قوله تعالى: [ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ

(1) الكتاب: ٢٥٨/١ وينظر أيضاً: المقتضب : ٣٠٧ /٤ - ٣٠٨ .

(2) البقرة/٥.

(3) الكشف والبيان: ١ / ٧٤.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٢.

(5) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١٣٣/١. التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٠.

(6) ينظر: سيبويه: ٢٥٨/١ - ٢٦٠ ، والميرد : ٣٠٧ - ٣٠٨ وأمالي الشجري : ٢٧٦/٢ ، وشرح

المفصل: ٥٨/٢.

بالحقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ^(١) .
قائلاً : «(ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق) : قال بعضهم معناه (ذلك) :
العذاب (بأن الله نزل الكتاب بالحق) : واختلفوا فيه، وحينئذ تكون «(ذلك) في
محل الرفع، وقال بعضهم محله نصب. معناه: فعلنا ذلك بهم بأن الله عز
وجل، أو لأن الله نزل الكتاب بالحق، واختلفوا فيه، وكفروا به فنزع حرف
الصفة.

وقال الأخفش: خبر ذلك مضمرة معناه : ذلك معلوم لهم بأن الله نزل
الكتاب بالحق.

وقال بعضهم: معناه «(ذلك)» : أي فعلهم الذي يفعلون من الكفر
والاختلاف والاجترار على الله تعالى من أجل أن الله نزل الكتاب بالحق»
(٢)

وكانت الآراء التي نقلها الثعلبي هي ذاتها التي نقلها فيما بعد غيره
من العلماء مثل الطوسي والطبرسي (ت ٥٤٨) والكعبري^(٣) (ت ٦١٦هـ) وقد أنتهجوا نهج المفسر في عدم الترجيح فيما بينها لكونها
جائزة التطبيق ومرتبطة بمعنى الآية ألا أننا يمكن أن نجنح إلى ترجيح
الرأي الأول وهو الرفع بالأبتداء فهو الرأي الذي خلص من التقدير الذي
تحتمله الآية فضلاً عن قدرته في إبراز المعنى الحقيقي لها لأن «(ذلك)»
جاءت بقصد الأبتداء وهي «إشارة إلى أحد ثلاثة أشياء: أولها: قال الحسن:
ذلك الحكم بالنار، الثاني: ذلك العذاب، الثالث: ذلك الضلال»^(٤) .

د- الابتداء بالأسم الموصول وجملة الصلة:

الموصول في «الأصل اسم من وصل الشيء بغيره، إذا جعله من
تمامه»^(٥) وهي «موضحة للإسم»^(٦) وجاء في شرح ابن يعيش (ت
٦٤٣هـ) قوله: «معنى الموصول أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده،
تصله به يتم اسماً فإذا تم بعد كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، ويجوز

(1) البقرة/ ١٧٦.

(2) الكشف والبيان: ١/ ٢٤٣.

(3) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٩٢/٢. مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤٨١/١. التبيان في إعراب
القرآن: ١/ ١٤٢.

(4) التبيان في تفسير القرآن: ٩٢/٢.

(5) شرح التصريح: ١/ ١٣٠.

(6) المقتضب: ٣/ ١٩٧.

ان يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه»^(١) وجاء فيه أيضاً: «فالموصول وحده اسم ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ»^(٢) أي أنّ الذي أعطى هذا التناسق بين الأسماء الموصول وبين المحل الأعرابي الذي شغلته، هو حاجة المسند إليه لأنه «يؤتى بالمسند إليه موصول إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه كقولك - الذي كان معنا أمس سافر، إذا لم تكن تعرف اسمه. أما إذا لم يتعين طريقاً لذلك فيكون لإغراض أخرى^(٣)»^(٤) وجاء في «دلائل الإعجاز»: «فكل عاقل يعلم بون ما بين الخبر مع الذي، وبينها مع غير الذي، فليس من أحد به طرقٌ إلا وهو لا يشك أن ليس المعنى في قولك (هذا الذي قدم رسولاً) كالمعنى إذا قلت (هذا قدم رسولاً من الحضرة) ولا (هذا الذي يسكن في محله كذا) وليس ذاك إلا أنك في قولك (هذا قدم رسولاً من الحضرة) مبتدئٌ خبراً بأمر لم يبلغ السامع، ولم يعلمه أصلاً. وفي قولك (هذا الذي قدم رسولاً) معلم في أمر قد بلغه أن هذا صاحبه، فلم يخل إذن من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع (الذي) من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها فأعرفه»^(٥).

وينقسم الموصول على أسمى، وحرفي.

وأما الموصول الاسمي فمنه «الذي والتي»^(٦).

ومما تحدث الثعلبي فيه عن الأسم الموصول المرفوع بالأبتداء مع اختلافات الآراء النحوية فيه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [المر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق ولكن أكثر الناس لا يؤمنون]^(٧)، إذ ذكر الحكم النحوي للآية في ضوء كلام مجاهد وقتادة بقوله «فيكون محل الذي رفعا على الأبتداء و «الحق» خبره، وهذا كله معنى قول مجاهد وقتادة»^(٨) ثم ذكر رأياً آخر وعده جائزاً في قوله «ويجوز أن يكون محل «الذي» خفصاً يعني تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك ثم أبتداء الحق

(1) شرح المفصل: ١٥٠/٣.

(2) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(3) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيدع: ٨٤.

(4) منها: ١- التشويق ٢- أخفاء الأمر عن المخاطب ٣- التنبيه على خطأ المخاطب ٤- التنبيه

على خطأ غير المخاطب ٥- تعظيم شأن المحكوم به ٦- استهجان التصريح بالاسم ٧- التهويل

تعظيماً أو تحقيراً ٨- التوبيخ ٩- الإستغراق. ينظر: جواهر البلاغة: ٨٤.

(5) دلائل الإعجاز: ١٣٥-١٣٦.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٣٨/١-١٤١.

(7) الرعد/١.

(8) الكشف والبيان: ٤٢١/٣.

يعني ذلك الحق كقولك: [هُم يَعْلَمُونَ * الْحَقُّ] ^(١) يعني ذلك الحق» ^(٢) .
ثم نقل رأياً آخر في خفض الذي وهو «قال الفراء : وإن شئت جعلت
«الذي» خفضاً على أنه نعت الكتاب وإن كانت فيه الواو كما تقول في
الكلام: أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفروق وأنت تريد ابن الخطاب،
قال الشاعر:

أنا الملكُ القرمُ وابنُ الهمامِ وليتُ الكتيبةُ في المزدحمِ ^(٣)
وكان ما أورده المفسر يمثل ما تحدث عنه معظم ^(٤) العلماء مع
الإشارة إلى أن تكون (الذي) في محل رفع بالأبتداء.
وقد «توصل الأسماء الموصولة عدا (أل) بجملة خبرية، وهذه الجملة
قد يكون معهوداً معناها أي معلومة للمخاطب» ^(٥) .
وجاء في شرح المفصل (لابن يعيش): «وينبغي أن تكون الجملة التي
تقع صلة معلومة عند المخاطب ، لأن الغرض عنه بعد ذلك .. فلذلك لا تقول
(جاءني الذي قام) إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه لأن جاء خبر وقام
صلة» ^(٦) .

ولم يبتعد المفسر عن تلك الآراء حينما فسر قوله تعالى : [الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا أَجْرُهُ] ^(٧) إذ قال : (الذين آمنوا وعملوا
الصلوات) ابتداء (طوبى لهم) خبر، وقيل: معناه لهم طوبى خبر الابتداء
الأول» ^(٨) .

وقد اختلفت آراء العلماء في هذا الآية وكانت على النحو الآتي:
١- أن تكون جملة «الذين آمنوا» في محل رفع بالابتداء وذكر هذا
الرأي مفسرنا الثعلبي والنحاس والقيسي (ت ٤٣٧ هـ) والطوسي والقرطبي

(1) البقرة/ ١٤٦، ١٤٧.

(2) الكشف والبيان: ٤٢١/٣.

(3) الكشف والبيان: ٤٢١/٣.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٥٧/٢ - ٥٨، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٣/ ١٢٠ - ١٢١ ،
إعراب القرآن (النحاس) : ٢/ ٣١٥ ، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٩٦ ، التبيان في تفسير القرآن: ٦/ ٢١٢ ،
مجمع البيان في تفسير القرآن: ٦/ ٦ ، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٧ ، الجامع لأحكام القرآن: ٩/
٢٧٨ ، تفسير ابن كثير: ٢/ ٥١٧ .

(5) معاني النحو: ١/ ١١٢.

(6) شرح المفصل : ٣/ ١٥٤ ، وأنظر أيضاً: الرضي على الكافية : ٣/ ٨٨ والتصريح : ١/ ١٤٠ - ١٤١ .

(7) الرعد/ ٢٩ .

(8) الكشف والبيان: ٣/ ٤٣٩ .

(ت ٦٧١هـ) (١) .

٢- وذهب بعضهم إلى أنها تكون منصوبة على البدل من «من» في الآية التي سبقتها أو على أضمار «أعني» وكان على هذا الرأي الطبري (٢) وأشار إليه كل من النحاس والقيسي والطبرسي (٣) .

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١٧١/٢، مشكل إعراب القرآن : ١/ ٣٩٨، والتبيان في تفسير

القرآن: ٢٥٠/٦، الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣١٦.

(2) ينظر: جامع البيان: ١٣/ ١٩٠.

(3) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١٧١ / ٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٩٨/٨، مجمع البيان: ٣٥/٦.

٤ - إعادة المبتدأ

تحدثنا سابقاً عن الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر اللذان تحصل الفائدة بمجموعهما، إلا أنه قد تحتاج الجملة إلى إعادة المبتدأ لزيادة دلالات الكلام، لذا نجد المبتدأ يعاد في بعض الأحيان وتكون إعادة لفظية غالباً سواء بتكراره بصيغة العطف أو بدون عطف، إذ «يعاد المبتدأ بلفظه وأكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم تقول: زيدٌ ما زيدٌ؟ أي، أي شيء هو تعظيماً له»^(١) ويكون ذلك بحسب «وضع الظاهر مقام المضمّر فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) أي ما هي»^(٢).

وقد تحدث الثعلبي عن هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: [الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ] ^(٣) قائلاً: «الحاقة الأولى رفع بالأبتداء، وخبره فيما بعد. وقيل الحاقة الأولى مرفوعة بالثانية، لأن الثانية بمنزلة الكناية عنها كأنه عجب منها، فقال: الحاقة ما هي؟ كما تقول: زيد ما زيد؟ والحاقة الثانية مرفوعة «بما» و «ما» بمعنى أي شيء وهو رفع بالحاقة الثانية، ومثله: [الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ] ^(٤) و [وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ] ^(٥) ونحوهما ^(٦) وكان ما نقله المفسر هو نصّ ما نقله الطبري في تفسيره ^(٧) غير أن المفسر لم يُشير إلى العلم أو كتابه، وقد أتفق على هذا القول جُلُّ النحاة وهو احتمال أن يكون «العامل في (الحاقة) أحد شيئين: أحدهما: الابتداء، والخبر (ما الحاقة) كأنه قال: الحاقة أي شيء هي.

الثاني: أن يكون خبر ابتداء محذوف كأنه قيل هذه الحاقة، ثم قيل أي شيء الحاقة، تفخيماً لسانها، وتقديره هذه سورة الحاقة» ^(٨)، واكتفى

(1) معاني النحو: ١/ ١٦٣.

(2) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٨، وشرح التصريح: ١/ ١٦٦، همع الهوامع: ١/ ٩٧-٩٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٤.

(3) الحاقة: ١-٢.

(4) القارعة: ١-٢.

(5) الواقعة: ٢٧.

(6) الكشف والبيان: ٦/ ٢٦٦.

(7) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٩/ ٥٨.

(8) التبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ٩٣-٩٤، ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٠/

بعضهم بالقول الأول وهو الرفع بالابتداء دون التقدير^(١) أما الفراء فقد اكتفى بالوجه الثاني الذي يذهب إلى التقدير غير إنه لم يذهب إلى التقدير الذي قال به العلماء بل كان تقديره متفق مع ما قال به الثعلبي هو أن تكون مرفوعة بما تعجبت منه^(٢).

إلا إننا يمكننا أن نزع بجواز تلك الأوجه التي قال بها العلماء لسعة المعاني التفسيرية التي تحتلها الآية.

ولابد لي من القول أن ما قاله العلماء في موضوع إعادة المبتدأ لا يمكن أن نفسره إلا على إنه جملة اسمية في محل رفع خبر غير أن هذا الخبر قد جاء بلفظ المبتدأ فيكون له بذلك وجهين، وجهٌ يمثل اللفظ وهو المبتدأ ووجهٌ يهتم بالمعنى وهو الخبر وحاصل الأمر عندنا أن يكون ما تحدثنا عنه هو خبر جاء بلفظ المبتدأ.

وقد تتخذ تلك الإعادة شكل العطف بإحدى أدوات العطف كما أشار إلى ذلك المفسر في تفسير قوله تعالى: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا]^(٣) قائلاً: «والسبب في وجه رفعهما: فقال بعضهم: هو رفع بالابتداء، وخبره فيما بعده، وقال بعضهم: هو على معنى الجزاء، تقديره من سرق فاقطعوا أيديهما الآية والزاني فأجلدوا كل منهما مائة جلدة ولو أراد سارقاً وزانياً بعينها لكن وجه الكلام النصب»^(٤).

وهذا ما أورده معظم العلماء مثل الفراء والنحاس والقيسي والعكبري^(٥). وقد قصد الثعلبي من قوله: «لو أراد سارقاً وزانياً بعينها لكان وجه الكلام النصب»^(٦) أي كون النصب بإضمار فعل أي أقطعوا السارق والسارقة وقد أختار هذا الوجه سيبويه لأن الأمر بالفعل أولى^(٧) وأختلف عنه في الأختيار الفراء بقوله: «وإنما تختار العرب الرفع في «السارق والسارقة» لأنهما غير موقنين، فوجّهها توجيه الجزاء؛ كقولك: من سرق

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣/ ٤٩٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٥٧.

(2) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣/ ١٨٠، الكشف والبيان: ٦/ ٢٦٦.

(3) المائدة/ ٣٨.

(4) الكشف والبيان: ٢/ ٤٤٨. وقد وردت آراء مختلفة نفلًا عن العلماء في تفسير الآية ينظر: الكشف والبيان: ٢/ ٤٤٨.

(5) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ٣٦٠، إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٤٩٥-٤٩٦، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٣٥.

(6) الكشف والبيان: ٢/ ٤٤٨.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٤٩٥-٤٩٦.

فاقطعوا يده، ف (من) لا يكون إلا رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام^(١)». لذلك فقد تمييز الكوفيون في اختيار قراءة الرفع لأنه لم يقصد به قصد سارق بعينه^(٢) ، «وإنما المعنى كل من سرق فاقطعوا يده»^(٣) .

ويبدو أن اختيار الكوفيين هو أحق الوجوه بالأخذ لأنه قد مثل المعنى الذي يحتمله تفسير الآية ففي معنى الأبتداء في تكرار هذين اللفظين ما يمثل حقيقة العموم الذي يقصده النص لا التخصيص الذي يوحيه الأبتداء بفعل الأمر.

٥- حذف المبتدأ:

قد تكونت الجملة إسمية أو فعلية فإن كانت إسمية فهي إذن جملة المبتدأ والخبر وبهما تتم الفائدة، إلا أنه من الممكن حذف أحدهما ولا يكون ذلك إلا إذا كان هناك قرينة دالة عليه ويمكن فهمها تقديراً^(٤) . وغالباً ما يكون سبب الحذف هو أن العربية تميل إلى الإيجاز^(٥) ، أو لحاجة بلاغية يتطلبها النص.

وقد أشار المفسر إلى هذه الظاهرة في تناوله للآيات الكريمة التي وقع فيها حذف المبتدأ ومن ذلك قوله تعالى: [الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَكِبِّينَ]^(٦) .

قائلاً: «أي هذا الحق خبر ابتداء مضمرة وقيل: رفع بإضمار فعل أي جاءك الحق كما قال: [وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ]^(٧) وقرأ علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: (الحق من ربك) نصباً على الإغراء»^(٨) ، أي أن المفسر قد قدر إسم إشارة محذوف وهو المبتدأ الذي حُذف لدلالة السياق عليه لأن الذكر والحذف والإضمار يكون بدلالة السياق عليه وهذه فكرة لم يتفرد بها المفسر بل أعتاد النحاة على تقصي شروطها وأسبابها فقد جاء في شرح

-
- (1) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٣٠٦ .
 - (2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٢٥ .
 - (3) إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦ .
 - (4) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٧٥ ، الخصائص: ٢ / ٣٦٤ ، شرح المفصل ١ / ٩٤ ، والمغني في النحو: ٢ / ٣٤١ ، شرح قطر الندى: ١٧٢ .
 - (5) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٥ .
 - (6) البقرة/ ١٤٧ .
 - (7) هود/ ١٢٠ .
 - (8) الكشف والبيان: ١ / ٢٠٩ .

المفصل لابن يعيش: «إعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى حكماً فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لاتأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً»^(١) وقد كان تحليله لهذا الرأي وفقاً للقراءة التي وردت بالرفع غير انه ذكر قراءة أخرى بالنصب على الإغراء وهي قراءة علي بن أبي طالب (عليه السلام)^(٢) لكن المفسر لم يذكر الآراء الأخرى التي وردت عن النحاة في هذه الآية وهي على سبيل المثال ما جاء عن النحاس أن ما بعدها من الجار والمجرور هو الخبر^(٣) وهذا ما ذهب إليه كل من القيسي والعكبري^(٤)، إذ ذكر هذان العالمان كل الآراء النحوية التي تحتملها الآية.

إلا أننا يمكن أن نرجح الرأي الأول والذي قال به المفسر وهو الرفع على أنه (الحق) خبر للأبتداء المضمّر فلو زعمنا انها مبتدأ وجملة الجا والمجرور خبر لها فإنه لا تتم الفائدة أي أن جملة الجار والمجرور حين نعدّها خبر لا تمثل لنا محط الفائدة أما الرأي الثاني للمفسر وهو أن نجعلها فاعل فعل محذوف فلا أرى المعنى يستقيم حينها أي أننا حين نعني بها (جاءك الحق) نكون قد أفقدنا السياق سمة الترابط لأن الآية موضع الشاهد قد سبقتها آية تدل على معنى الأبتداء المضمّر وهي في قوله تعالى: [الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ]^(٥) ، وبذلك يكون لتقدير مبتدأ محذوف بدلالة السياق أهمية كبيرة لإبراز المعنى المقصود.

ومن الشواهد الأخرى التي وقف عندها المفسر مبيناً هذا الأمر، قوله تعالى: [بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ]^(٦) . إذ يقول فيها: «(براءة) ، رفع خبر ابتداء مضمّر أي: هذه الآيات ببراءة ، وقيل: رفع بخبر معرفّ الصفة على التقدير تقديره يعني (إلى الذين عاهدتم من المشركين) براءة بنقض العهد وفسخ العقد»^(٧) ففي طرحه

(1) شرح المفصل: ١/ ٩٤.

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٢٢، البحر المحيط: ١/ ٥٣٦.

(3) إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٢٢.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١: ١١٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٦.

(5) البقرة/ ١٤٦.

(6) التوبة/ ١.

(7) الكشف والبيان: ٣/ ١٦٢.

للرأي الأول يكون قد تابع به الفراء الذي لا قدر لها اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، إذ أن الفراء لا يجيز الابتداء بـ (براءة) لأنها تمثل عنده أسم نكرة وقد قارنها بما قدّمنا من إعراب قوله تعالى: [سورة أنزلناها] (١) وهو يقول «وكل ما عاينته من أسم معرفة أو نكرة جاز إضمار (هذا) و (هذه) فتقول إذا نظرت إلى رجل: جميلٌ والله، تريد: هذا جميل» (٢).

غير أننا نجد النحاس يجيز الابتداء بـ (براءة) لأنها قد حصلت على إحدى مسوغات الابتداء بالنكرة فيقول: «وحسن الابتداء بالنكرة لأنها قد وصلت، ويجوز أن ترفع براءة على أنها خبر ابتداء محذوف» (٣). فبين رأي الفراء وقول النحاس لا نجد الثعلبي يختار أحد الوجهين بل عرض الوجهين كليهما من دون أن يرجح فيما بينهما ولنا أن نقول أن القول الذي ذهب إليه النحاس وذكره المفسر هو الراجح لأننا قد أشرنا سابقاً إلى جواز الابتداء بالنكرة في حالة وجود مسوغ لها وقد وجد المسوغ هنا فضلاً عن أن الآية لا تحتاج إلى تقدير يفهم من خلاله المعنى الحقيقي لها بل تمت الفائدة بمجموع المبتدأ والخبر الظاهرين الذي أصطلح عليه الثعلبي بقوله: «رفع بخبر معرفّ الصفة» (٤) أي الموصول بـ (الذي)، لأن البراءة أختصت بهم وهي موجه لهم وهذا ما عليه القيسي أيضاً (٥).

ويكثر موضوع جواز حذف المبتدأ غالباً في السياقات التي يكون فيها قيام قرينة دالة عليه» (٦) فهناك سياقات دلالية كثر تداولها بهذا المضمون فعلى سبيل المثال كثر في الآيات القرآنية مجيء كلمة (طاعة) على أنها خبر محذوف المبتدأ وقد وقف المفسر عندها في تفسير قوله تعالى: [وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ] (٧) قال فيها: «وقوله (طاعة) مرفوعة على معنى منا طاعة وأمرنا طاعة وكذلك قوله: [لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً] (٨) مرفوعة أي قولوا : سمعاً وطاعة وكذلك قوله: [فَأُولَى لَهُمْ] (٩)

(1) النور/ ١.

(2) معاني القرآن (الفراء) : ٤٢٠/١.

(3) إعراب القرآن (النحاس) : ١/ ١٧٦.

(4) الكشف والبيان: ٣/ ١٦٢.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٢٢.

(6) أسرار النحو: ١١٣.

(7) النساء/ ٨١.

(8) النور/ ٥٣.

(9) محمد/ ٢٠.

وليست مرتفعة على الوجه الذي ذكرت ^(١) .
وهو بذلك يكون قد قال برأي سيبويه الذي يقول: «قال الله تعالى
جده، [طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ] ^(٢) فهو مثله. فإما أن يكون أضمر الاسم
وجعل هذا خبره كأنه قال: أمري طاعة [وقول معروف]، أو يكون أضمر
الخبر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل ^(٣) ، وهذا هو مذهب الفراء وقال
به كل من النحاس والقيسي والعكبري ^(٤) .

ب- مباحث الخبر

لا بد من القول أن من متمات الجملة الاسمية هو الخبر الذي يمثل
محط الفائدة وبه يتم الكلام إلا «أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الأبتداء
في المعنى نحو: زيد أخوك، وزيد قائم. فالخبر هو الأبتداء في المعنى. أو
يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر: فإن لم يكن على أحد هذين
الوجهين فهو محال. ونظير ذلك: زيد يذهب غلامه» ^(٥) وهو: «كل اسم
جُرد عن العوامل اللفظية؛ لإسناده إلى المخبر عنه» ^(٦) ، وقد تقدمت
الإشارة إلى موضوع الخبر فيما سبق أثناء عرض موضوع المبتدأ
وشرحه، ولنا الآن تفصيل أدق.

١ - الجملة الخبرية:

وللخبر أنواع مختلفة إذ قد يأتي على أنه «جملة اسمية أو فعلية ...
وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن
المفرد له» ^(٧) إلا أنه «لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ
معنى أو لا فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما ضمير الشأن نحو زيد قائم
وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لأنها هو. وإن لن
تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وإنما
احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها

(1) الكشف والبيان: ٢ / ٣٢٣.

(2) محمد / ٢١.

(3) الكتاب: ١ / ١٤١.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٧٨. إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٢٣٤. مشكل إعراب القرآن:

١ / ٢٠٤. التبيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٣٧٥.

(5) المقتضب: ٤ / ١٢٧.

(6) المغني في النحو: ٢ / ٢٥٠.

(7) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٧.

جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير»^(١).

للجملة الواقعة خبراً أنواع ، فهي إما أن تكون جملة فعلية أو جملة اسمية أو شبه الجملة من الجار والمجرور أو من الظرف فقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش «أعلم إن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك حكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً^(٢)» وبذلك تتضح لنا معالم الجملة الواقعة خبراً وسنستطيع أن نفهم كيفية تطبيق تلك الحقائق على شواهد المفسر.

أ- الجملة الاسمية والفعلية

وقد وردت إشارات عن المفسر إلى وقوع هاتين الجملتين خبراً. ومن شواهد الجملة الاسمية ما ورد في تفسير قوله تعالى: [قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ] ^(٣) ، إذ ذكر فيها قرأتين ^(٤) وكان توجيهه لها على النحو الآتي: «قرأ أبو عمرو ويعقوب: (كله) على الرفع بالإبتداء وخبره في قوله: (لله) وصار هذا الإبتداء والجملة خبراً لأنّ، كما يقول: إن عبد الله وجهه حسن، فيكون عبد الله مبتدأ ووجهه ابتداءً ثانياً وحسن خبره، وجملة الكلام خبر للإبتداء الأول. وقرأ الباقر (كله) بالنصب على البدل، وقيل: على النعت»^(٥).

ولم يتفرد المفسر في عرضه لهذا الآراء إذ أن القراءات التي وردت فيها هي قراءات متواترة قال بها معظم العلماء من دون أن يرجحوا فيما بينها إلا أنهم اختلفوا في تأويلهم لقراءة النصب إذ جعلها المفسر منصوبة على البدل، أو على النعت. وذهب النحاس إلى أنها منصوبة على التوكيد والأمر أسم أن ^(٦) وذكر ذلك القيسي وقال به الطوسي والطبرسي والعكبري ^(٧) ويبدو أن التأويل الذي ذهب إليه الثعلبي وهو النصب على النعت هو الراجح إذ من الممكن أن يقول الأمر بعضه أو نصفه ولكنه قال

(1) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٨.

(2) شرح المفصل : ١/ ٨٨.

(3) آل عمران/ ١٥٤.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٧٥.

(5) الكشف والبيان: ٢/ ١٧٢.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٣٧١.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١/ ١٧٧، التبيان في تفسير القرآن : ٣/ ٢٣، مجمع البيان في تفسير

القرآن: ٢/ ٤١٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٠٣.

(كله) لأن حقيقة علم الله جلّ وعلا هو أن يكون الأمر كله له وبذلك تكون كله جاءت وصفاً للأمر إذ حاول المفسر من خلال ذلك أن يبين حقيقة الأمر وارتباط اللفظة بالمعنى أما قراءة الرفع فهي قراءة متفق على تأويلها بين العلماء وهي ما قيل عنها بأنها مرفوعة على الابتداء و (الله) خبر لها وجملة المبتدأ والخبر هي خبر لأسم أن لأن(كل) قد أضيفت إلى الضمير الملفوظ لذا لا يجوز أن يعمل فيها غالباً إلا الابتداء^(١).

أما الجملة الفعلية فقد أشار إليها المفسر عند إعرابه قوله تعالى: [قُلْ أُوتِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ] ^(٢) إذ يقول: (للذين اتقوا عند ربهم جنت) تقع خبر حرف الصلة^(٣) قد جعل المفسر الفعل في محل رفع خبر بسبب وجود صلة قبله لأن «معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً»^(٤) وقد وقع الموصول وما بعده خبراً لذا قد احتاج الفعل إلى عائد وجاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر^(٥). وقد قال بخبرية هذه الجملة غيره من العلماء^(٦).

ب- شبه الجملة

١- الجار والمجرور

أن من انواع الجملة التي تقع خبراً فضلاً عن الجملة الأسمية والفعلية هو مجيئها شبه جملة مكونة من الجار والمجرور او الظرف، إذ جعل النحاة أن من شروط الأخبار بها أن تحتوي على ضمير عائد^(٧).

ومما تحدث فيه الثعلبي عن وقوع شبه الجملة في محل رفع خبر ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] ^(٨).

إذ يقول فيها: «(أولئك) أهل هذه الصفة، وأولاء، أسم مبني على الكسر ولا واحد له من لفظه، والكاف خطاب، ومحل أولئك رفع بالإبتداء

(1) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٢١٤.

(2) آل عمران / ١٥.

(3) الكشف والبيان: ٢ / ٢٤.

(4) شرح المفصل: ٣ / ١٣٨.

(5) ينظر: المقتضب: ١٣١/٤ - ١٣٢، المغني: ٢ / ١٠٩، والخزانة: ٢ / ٥٢٣.

(6) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٥٤، الجامع لأحكام القرآن: ٤ / ٣٦.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢١٨.

(8) البقرة/ ٥.

وخبره في قوله: (على هدىً) رشد وبيان وصواب»^(١) إذ جعل الخبر في هذه الآية في شبه الجملة من الجار والمجرور ولم يحتج إلى تقديم الخبر لأنَّ المبتدأ لم يأتِ نكرة معها،^(٢) وقال بذلك الطبرسي^(٣)، أما الزمخشري فقد جعل جملة (أولئك على هدى) خبر لجملة (الذين يؤمنون بالغيب) التي مثلت المبتدأ^(٤). ولا يمكن أن نفهم بأن هذين الرأيين مختلفين بل يمكن أن نفهم رأي الزمخشري هو تفصيل للرأي الأول الذي قال به مفسرنا الثعلبي وذهب إليه الطبرسي أي يمكن أن نجعل الجملة الأسمية من المبتدأ (أولئك) وشبه الجملة (على هدى) هي جملة خبرية لجملة الأبتداء (الذين يؤمنون بالغيب).

٢- خبر حرف الصفة:

تفرّد المفسر في استعماله هذه التسمية على أنّها من المرفوعات من الأسماء إلا أنّه يمكن أن نجعل هذا الضرب من التسمية هو جملة جار ومجرور في محل رفع خبر وما بعده يرفع على أنّه مبتدأ لأنّ الصفة عند الكوفيين أو المحل هو نفسه الجر والظرف عند البصريين، ومن شواهد المفسر في هذا الأمر ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [بل الإنسان على نفسه بصيرة]^(٥) إذ قال: «قال القتيبي: أقام جوارحه مقام نفسه لذلك أنث، ويجوز أن يكون تأنيثه الإضافة إلى النفس كما تقول في الكلام: ذهبت بعض أصابعي. (بصيرة): مرفوعة بخبر حرف الصفة وهو قوله: (على نفسه) ويحتمل أن يكون معناه: بل الإنسان على نفسه بصيرة، ثم حذف حرف الجر كقوله: [وإن أردتكم أن تسترضعوا أولادكم]^(٦). أي لأولادكم. ويجوز أن يكون نعتاً باسم مؤنث، أي بل الإنسان على نفسه عين بصيرة، وأنشد الفراء:

كأنّ على ذي العقل عيناً بصيرةً لمقعدةٍ أو منظرٍ هو ناظره
يحاذر حتى يحسب الناس كلهم من الخوف لا تخفى عليهم
والذي يدل على أنّ خبر حرف الصفة هو ما كان مرفوعاً بشبهه

(1) الكشف والبيان: ١ / ٧٤.

(2) ينظر: تجديد النحو: ١٣٧.

(3) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١ / ٨٩.

(4) ينظر: الكشف: ١ / ٥٢.

(5) القيامة/ ١٤.

(6) البقرة/ ٢٣٣.

(7) الكشف والبيان: ٦ / ٣٢٩.

الجملة من الجار والمجرور التي تكون في محل رفع خبر . جاء في كتاب إعراب القرآن للنحاس في قوله: «(الإنسان) مرفوع بالإبتداء و (بصيرة) ابتداء ثان و (على نفسه) خبر الثاني و الجملة خبر الأول»^(١) وقال بذلك مكي بن أبي طالب الذي يرى إن: «الإنسان ابتداء وبصيرة ابتداء ثان وعلى نفسه خبر بصيرة والجملة خبر عن الإنسان»^(٢).

ومن الشواهد الأخرى التي أشار إليها المفسر في هذا الموضوع ما كان له في تفسير قوله تعالى: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ] ^(٣) إذ قال: «(الوصية) في رفعها وجهان: أحدهما: اسم ما لم يسم فاعله وهو قوله «كتب» ، والثاني خبر حرف الصفة، وهو اللام في قوله (لوالدين والأقربين بالمعروف)»^(٤) وهذا ما عليه النحاس والقيسي والعكبري^(٥) ولكن تحت تسمية الإبتداء الذي تحدثنا عنه قبل قليل.

٢- حذف الخبر

قد يحذف الخبر وجوباً أو جوازاً فحالة الوجوب تحصل إذا وجدت القرينة فضلاً عن ما يقوم مقام الخبر، أما ما يحذف فيه الخبر جوازاً فذلك يكون إذا وجدت القرينة وليس في الجملة ما يقوم مقام الخبر، ففي جملة فإذا السبع واقفٌ فإن إذا الفجائية لا تستعمل بعدها إلا جملة الإبتداء فهذه القرينة إذن لأنه يمكن حينها أن نحذف الخبر (واقف) أو نبقه أما في حالة وجود ما يجب قيامه مقام الخبر مع أنه لا يصلح للخبر فسيكون الحذف واجباً حينها وذلك مثل وقوع المبتدأ بعد لولا مثل: لولا زيد لكان كذا^(٦) .
ولهذه القرينة حقيقة ذات طرفين:

«الأول: إن بعض الأسماء التي يوتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء حتى لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها.

الثاني: الأكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف

(1) إعراب القرآن (النحاس): ٣ / ٥٥٧.

(2) مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٨.

(3) البقرة/ ١٨٠.

(4) الكشف والبيان: ١ / ٢٥١.

(5) ينظر: أعراب القرآن (النحاس): ١ / ٩٥ ومشكل إعراب القرآن: ١ / ١١٩ والتبيان في إعراب القرآن:

١ / ١٤٧.

(6) أسرار النحو: ١١٤.

والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار إليه بضمير أو نحو ذلك»^(١) وهذان الحقيقتان تغنيا عما يقوم مقام الخبر في بعض الأحيان بسبب وجود الإيحاء ودلالة السياق .

وقد أشار المفسر إلى هذا الجانب في تفسير قوله تعالى: [فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ]^(٢) إذ يقول فيها: «(فَعِدَّةٌ) أي فعلية عدة لذلك رفع وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة^(٣): فعدة نصباً أي فليصم عدة»^(٤) فقد قدر المفسر خبر محذوف وهو شبه الجملة من الجار والمجرور والتي جعلناها فيما سبق محل المفردات من الألفاظ.

وكان ذلك هو ما ذهب إليه الفراء وقال به النحاس وتبعه فيه القيسي والعكبري^(٥) وشبه الجملة هنا جاءت جملة شرط وقد أشار د. أحمد عبد الستار الجواربي إلى ذلك بقوله: «إن الإكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يُشيع في العبارة القرآنية على الأغلب في أربع صور: الأولى: جملة الشرط حين يقع الجواب جملة، فيكتفي فيها بأحد الركنين دون أن يكون الآخر مذكوراً في كلام متقدم بالإشارة أي إشارة إليه نحو: «فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدةٍ من أيامٍ آخر»^(٦) .

ومن شواهد المفسر الأخرى في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى] ^(٧) إذ يقول: «(ما نعبدهم) والخبر محذوف مجازه: أي قالوا»^(٨) إذ قدر المفسر قول مضمرة وكان هذا الخبر المحذوف جملة فعلية في قوله (قالوا) من فعل والفاعل ضمير متصل ولقد صرح بهذا التقدير جملة من العلماء من غير الإشارة إلى كونها خبر محذوف ذلك لأن حذف القول كثير^(٩) ، إلا القيسي فقد ذهب مذهب الثعلبي

(1) نحو القرآن: ٢٥.

(2) البقرة/ ١٨٤.

(3) ينظر: البحر المحيط: ٣٢ / ٢.

(4) الكشف والبيان: ٢٥٧ / ١.

(5) ينظر: معاني القرآن: (الفراء): ١ / ١١٢، إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٩٧. مشكل إعراب القرآن: ١ /

١٢١، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٥٠.

(6) نحو القرآن: ٢٣.

(7) الزمر/ ٣.

(8) الكشف والبيان: ٢٨٩ / ٥.

(9) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ٤١٤، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٩، الجامع لأحكام القرآن: ١١ /

٣٤٢.

في الإشارة إلى الموقع الإعرابي للمحذوف (١).

٣- تقديم الخبر

إن «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ ونحوه» (٢) واختلف النحاة في جواز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ إذ «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: «قائم زيد، وذهب عمرو» والجملة نحو «أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو». وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة» (٣) ولكن النحاة أجازوا تقديم الخبر معتمدين في ذلك على ما توافر لديهم من نصوص وشواهد. وقد جعلوا تقديم الخبر في جزئين: ١- ما كان واجباً ٢- ما كان جائزاً.

وتتمثل مواضع الخبر واجب التقديم بما يأتي:

١- «من ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً» (٤)

٢- أن يكون في المبتدأ ضمير يكون عائداً على الخبر (٥).

٣- إن يكون من أسماء الإستفهام لأنه يجب تقديم المعرفة ثم يخبر عنها بخبر يستفاد منه ما كان غير معروف (٦).

وقد تحدث صاحب الكشف الثعلبي عن تقديم الخبر في تفسير قوله تعالى: [الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ] (٧) والتي نقل فيها آراء بعض العلماء مضيفاً لها رأياً في التقديم والتأخير يراه جائزاً: «قال الفراء: رفع الخبر ابتداء مضمرة يعني هو الحق أي هذا الحق. وقال أبو عبيدة: هو استئناف بعد انقضاء الكلام وخبره في قوله: (من ربك) وقيل بإضمار فعل أي حال الحق، وإن شئت رفعته بالضممة ونويت تقديماً وتأخيراً تقديره من ربك الحق مقولهم: منك يدك، وإن كان مثلاً» (٨).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٦٣٠.

(٢) شرح ابن عقيل: ١ / ٢٢٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٦٥ مسألة (٩)، وينظر المقتضب: ٤ / ١٢٧.

(٤) الخصائص: ٢٩٩ /

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٣٢.

(٦) ينظر: الخصائص: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٧) آل عمران / ٦٠.

(٨) الكشف والبيان: ٢ / ٧٤.

إذ نرى المفسر يُقدم قول الفراء^(١) وهو القول الذي قال به أغلب العلماء كالنحاس والقيسي والأنباري^(٢).
ثم يذكر رأي أبي عبيدة الذي يجعل^(٣) (الحق) مبتدأ بقوله استئناف بعد انقضاء الكلام والخبر في قوله (من ربك) ثم يضع رأياً يعدّه جائزاً مع بقية الآراء وهذا الرأي لم يقل به غيره من العلماء أي التقديم والتأخير الذي يحتمله النص كتقديم شبه الجملة من الجار والمجرور على المبتدأ، غير أننا لا نجد حاجة إلى اللجوء لمثل هذا التغيير لأن المبتدأ ورد أسم محلي بالألف واللام ليكون أسم معرفة وكما أشرنا إن الإسم المعرفة نستطيع الإبتداء به من غير اللجوء إلى تعابير نغير فيها نظام الجملة على سبيل تسويغ الإبتداء به. ويبدو أن المفسر قد لجأ لمثل هذا التغيير لحاجة النص البلاغية التي تزيد من ترابط النصوص في السورة الواحدة فعند اللجوء لمثل هذا التغيير فإن ذلك يساعد على ربط الآية موضع الشاهد بالآية التي سبقتها وهي بقوله تعالى: [إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ]^(٤).

وكذلك التقدير الذي قال به الفراء واتفق عليه بقية العلماء فهو تقدير يتوخى تحصيل المعنى المقصود في الآية بمحاولة الربط بين الآية موضع الشاهد مع التي سبقتها لإثبات المعنى المنشود.
وبهذا نستطيع أن نقول بجواز الوجهين لتفسير الآية وهما وجه التقدير الذي قال به الفراء وتبعه فيه العلماء ووجه التقديم والتأخير الذي قال به مفسرنا الثعلبي.
أما قول أبي عبيدة فعلى الرغم من أنه رأي ابتعد فيه عن التقدير فإنه رأي قد يبتعد عن حقيقة معنى الآية لأنه ينفي حصول الترابط بين معاني السورة الواحدة.

ومن وقفات المفسر على شواهد الخبر جائز التقديم ما كان في تفسير قوله تعالى: [اقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ]^(٥).
إذ قال فيها: «في قوله (هي) ثلاثة أوجه: أحدهما: أن تكون هي كناية

(1) ينظر: معاني الفراء: ١ / ٢٢٠.

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٦٦، مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٦١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٠٦.

(3) ينظر: مجاز القرآن:

(4) آل عمران / ٥٩.

(5) الأنبياء / ٩٧.

عن الأبصار وتكون الأبصار الظاهر بياناً عنها كقول الشاعر:
لِعُمْرَ أَبِيهَا لَا تَقُولَ ظَعِينَتِي أَلَا قَرَّ عَنِي مَالِكُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ
فكنى عن الضعينة في أبيها ثم أظهرها فيكون تأويل الكلام: فإذا
الأبصار شاخصة أبصار الذين كفروا .
والثاني: أن تكون عماداً كقوله: [فَأَيْهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ] ^(١) وكقول
الشاعر:

* فَهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَا هُنَا رَأْسُ *

والثالث: أن يكون تمام الكلام عند قوله: (هي) على معنى هي بارزة
واقفة يعني: من قربها كائن آتية حاضرة، ثم ابتداء (شاخصة) (أبصار الذين
كفروا) على تقديم الخبر على الإبتداء مجازها: أبصار الذين كفروا من
هول قيام الساعة، وهم يقولون (يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) ^(٢) .

فترى المفسر يذكر ثلاثة أوجه في إعراب (هي) كان الوجهان الأول
والثاني من آراء الفراء ^(٣) إلا أن المفسر قد نقلها بتصريف ولم يذكر قائلها،
ونجد الزمخشري على القول الأول الذي نقله المفسر موضحاً إياه بقوله:
«(هي) ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسره كما فسر الذين ظلموا
وأسروا» ^(٤) وقال بالمعنى نفسه العكبري ^(٥) ثم نقل القرطبي قول المفسر
من دون الإشارة إليه ^(٦) الذي أطلق عليه اسم ضمير القصة.

أما الوجه الثالث فهو قول مفسرنا الثعلبي ولم يذكر هذا الرأي أحداً
من العلماء إذ جعل الثعلبي (هي) تمثل تمام الكلام، أي أن الكلام قد انتهى
عند (هي) فلا تكون حينها ضمير مفسر لما بعده أو عماد كما يقول الفراء.
ويكون ما بعدها جملة مكونة من مبتدأ وخبر إلا إنه قد طرأ عليهما
من التقديم والتأخير ما يفسر فيه معنى الأبصار لأنها قد جاءت بعد شاخصة
وهي خبر لها. فيكون التقدير - والله أعلم - (أبصار الذين كفروا من هول
قيام الساعة شاخصة).

والمفسر لم يرجح كعاداته بين كل تلك الآراء وهي في الحقيقة من
الممكن أن نصدق جوازها وذلك لسعة تعدد الوجوه التفسيرية التي تصورها
الآية ولعدم وجود اختلاف ظاهر في المعنى بينها.

(1) الحج/ ٤٦.

(2) الكشف والبيان: ٤/ ٢٧٥.

(3) ينظر: معاني الفراء: ٢/ ٢١٢.

(4) الكشف: ٣/ ١٣٢.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٢٨.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٣٤٢.

ثانياً: نواسخ الإبتداء

تتمثل نواسخ الإبتداء بثلاثة أقسام وهي:

١- كان وأخواتها

٢- إن وأخواتها

٣- أفعال القلوب

ولكل منها عمله ومعناه الخاص.

ف (كان وأخواتها) من الأفعال الناقصة وسميت ناقصة لأنها تفتقد لإحدى دلالات الفعل وهي الحدث فهي تدل على الزمن غير المقرون بالفعل أو لأنها لا تكتفي بالمرفوع بل هي تتعدى إلى المنصوب أيضاً فكانت تسميتها كذلك لأنها ناقصة عن بقية الأفعال ، بالإفتقار إلى ركنين»^(١) .
وعملهن هو أن «يدخلن على المبتدأ والخبر، فيرفعن المبتدأ ، ويسمى أسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازاً، وينصبن الخبر، ويسمى خبرهن حقيقة، ومفعولهن مجازاً^(٢)» .

ومن نواسخ الإبتداء التي تحدث عنها المفسر هي (كان وليس) وهما من النواسخ التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

أما (إن وأخواتها) فهي حروف مشبهة بالفعل «وإنما نصبت هذه الحروف الأسم ورفعت الخبر لمضارعها الفعل، وذلك أنها تطلب أسمين كما يطلبها الفعل المتعدي»^(٣) «فاذا قيل: فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر، وهلا كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: إنه لما وجب رفع أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصب أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبهه بالعمدة الخبر، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمثيه أو ترجيه أو التشبيه به، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات»^(٤) .

أما أفعال القلوب فقد تجاوزنا الحديث عنها لأن المفسر لم يتحدث عنها في التفسير.

وتتمثل موضوعات نواسخ الإبتداء في التفسير بما يأتي:

أ- كان وأخواتها

(1) ينظر: شرح المفصل: ٧ / ٨٩.

(2) شرح شذور الذهب: ١٠٠.

(3) شرح جمل الزجاجي: (لابن هشام): ١٤٥.

(4) شرح جمل الزجاجي: (لابن عصفور): ١ / ٤٢٤.

وقد تحدث المفسر عنها بمجموعة من المسائل:

١- بقاء عمل (كان) مع اختصار لفظها إلى (تَكُّ) أشار المفسر إلى هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: [يَأْتِيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُنْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ] ^(١) والتي قال فيها: «ويرفع المثلقال وينصب فالنصب على خبر كان والرفع على اسمها ومجازه: إن تقع وحينئذ لا خبر له» ^(٢).

فنرى الثعلبي في هذه الآية يحتمل جواز وجهين في (مثلقال) بحسب ما يؤديه الفعل (تك) أي تكون واصلة (كان) التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها هذا إذا كانت ناقصة إذ احتمل أن تكون (مثلقال) منصوبة على أنها خبر كان فتكون حينها (كان) ناقصة أو أن تكون (مثلقال) مرفوعاً على أنها اسم (تك) ولا يكون لها خبر لأن المعنى سيكون حينها (الوقوع)، وعلى هذا المعنى قول الفرّاء غير أنه استبعد أن يقرأ بالرفع، لأن مثلقال مذكر ولا يجوز مع المذكر إلا الياء ^(٣)، واكتفى الأخفش بالنصب ^(٤)، وعند النحاس كان جواز الأمرين ^(٥)، وتبعه في ذلك القيسي والأنباري (ت ٥٧٧ هـ) والعكبري ^(٦).

والحق إن كلا الأمرين لا يختلفان في المعنى عن بعضهما فإننا لو حاولنا أن نفسر الآية بين معنى الوقوع ومعنى إضمار الإسم فإن المعنى لا يختلف حينها، لذا أن التعسف لترجيح حكم على آخر لا يعدُّ منهجاً مفروضاً لتحديد معنى الآية ولا أرى ان محاولة أقحام تطبيق بعض القواعد على النص مُجدياً في تغيير المعنى وهو غاية النحوي.

٢- التقديم والتأخير بين الاسم والخبر

تحدث المفسر عن التقديم والتأخير الذي يطراً على المبتدأ والخبر عند دخول إحدى نواسخ الإبتداء عليها. ولكن من دون أن يؤثر ذلك في المعنى غير أن الحديث عن التقديم والتأخير هو حديث عن تناوب النصب والرفع بين الاسم والخبر.

(١) لقمان/ ١٦.

(٢) الكشف والبيان: ٥٢ / ٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء): ٣٢٨ / ٢.

(٤) ينظر: معاني الأخفش: ٤٣٩ / ٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ٦٠٢ / ٢.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٦٥، ٤٧٩، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٥ - ٢٥٦،

والتيبيان في إعراب القرآن: ٩١٩ / ٢، ١٠٤٥.

ويتضح الحديث عن ذلك المعنى في تفسير قوله تعالى: [لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ] ^(١) قال: «(ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) قرأ حمزة وحفص: ليس البر بنصب الراء وقرأ الباكون: بالرفع فمن رفع البر جعله اسم ليس، وجعل خبره في قوله: (أن تولوا) تقديره: ليس البر توليتكم وجوهكم، ومن نصب جعل أن وصلتها في موضع الرفع على اسم ليس تقديره: ليس توليتكم وجوهكم البر كله، كقوله: [مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا] ^(٢) وقوله [فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْهُمَا فِي النَّارِ] ^(٣)» ^(٤).

فنرى المفسر يتحدث عن قراءتين ^(٥) كانت الأولى بالنصب للبر والثانية بالرفع أما الأولى فهي لتقديم الخبر على اسم ليس وأما الثانية فهي بقاء ترتيب الجملة على حاله من دون تقديم وتأخير فيكون الأول مرفوع اسماً لها والثاني منصوب خبراً لها.

ولم يرجح المفسر بين القراءتين بخلاف من تبعه من النحاة فبعضهم ^(٦) قد رجح قراءة النصب على التقديم للخبر على اسم ليس، في حين ذهب بعضهم ^(٧) إلى ترجيح قراءة الرفع محتجين بقوله تعالى: [وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا] ^(٨).

ولعل أن كلا الرأيين صحيحان فلا يمكننا أن نخطأ قراءة أيأ منهما ولكن الميل لقراءة الرفع أولى من الذهاب لتقدير تقديم الخبر على المبتدأ ما لم يختلف المعنى.

٣- إضمار اسم ليس:

أشار المفسر إلى جواز إضمار اسم ليس في تفسير قوله تعالى: [لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ] ^(٩) قال: «واسم ليس

(1) البقرة: ١٧٧.

(2) الجاثية: ٢٥.

(3) الحشر: ١٧.

(4) الكشف والبيان: ١ / ٢٤٣.

(5) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٢٦.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٣٨ - ١٣٩، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٤٣.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٢٣٨.

(8) البقرة: ١٨٩.

(9) النساء: ١٢٣.

مضمراً، المعنى: ليس ثواب الله بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب»^(١).
 وكان التقدير الذي ذكره المفسر هو التقدير الذي ذهب إليه الزجاج
 (٢)، أما القيسي والعكبري^(٣) فقد كان التقدير عندهم هو ما أدعت عبدة
 الأوثان من أنهم لن يبعثوا^(٤) أي لما ادّعيتموه^(٥) وعند الزمخشري أن
 تقدير اسم ليس هو: «ضمير وعد الله، أي ليس ينال ما وعد الله من الثواب
 (بأمانيتكم ولا) ب (أمانى أهل الكتاب) والخطاب للمسلمين لأنه لا يتمنى وعد
 الله إلا من آمن به، وكذلك ذكر أهل الكتاب معهم لمشاركتهم لهم في الإيمان
 بوعد الله. وعن مسروق والسدي: وهي في المسلمين. وعن الحسن: ليس
 الإيمان بالتمنى»^(٦).

وحاصل الأمر أن معظم العلماء متفقون على حذف اسم ليس غير
 أنهم مختلفون في تقديرهم له.
 وأصح الأقوال هو ما ذهب إليه المفسر والزجاج والذي يدل عليه
 هو ما ورد في الآية من قوله (من يعمل سوءً يجز به) لأن الثواب مما لا
 شك فيه تحصيل للجزاء فيكون معنى الآية هو - والله أعلم - (ليس ثواب الله
 بأمانى تتمنونها وإنما من يعمل سوءً يجز به).

٤- كان التامة:

إذا اقتضت (كان) على المبتدأ ولم تحتج معه إلى الخبر فإنها تكون
 تامة بمعنى وقع الحدث ويكون المبتدأ يُعبر عن الفاعل في الجملة^(٧).
 وقد تحدث المفسر عن كان التامة في الجملة وعلاقتها بالحذف أو
 الإضمار بين المبتدأ أو الخبر وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ
 دُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ]^(٨) والتي قال فيها: (وإن كان ذو عسرة):
 رفع الكلام باسم كان ولم يأت لها بخبر وذلك جائز في النكرة، يقول العرب:
 إن كان رجلاً صالحاً فأكرمه، وقيل: كان لمعنى وقع الحدث وحينئذ لا يحتاج

(1) الكشف والبيان: ٣٦٣ / ٢.

(2) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١٢١ / ٢.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٠٨، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٩٢.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٠٨.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٩٢.

(6) ينظر: الكشف: ٥٥٥ / ١.

(7) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٤٦، المقتضب: ٤ / ٩٥، اللع في العربية: ٩٨ - ٩٩، المغني: ١٤٢.

(8) البقرة: ٢٨٠.

إلى الخبر» (١).

أي ان (كان) في الآية تامة بمعنى وقع الحدث واستحسن هذا المذهب النحاس (٢) وقال به القيسي (٣) وأضاف له العكبري جواز أن تكون «ناقصة والخبر محذوف تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق» (٤) واكتفى بالمذهب الأول ابن هشام (٥) (ت ٧٦١ هـ).

ومنه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أَلَا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً] (٦) فالمفسر قد أول معناها بحسب ما ورد فيها من اختلاف القراءات وذلك بقوله: «قرأها عاصم بالنصب على خبر كان وأضمر الاسم، مجازه: إلا أن تكون التجارة تجارة، المبايعة تجارة، وأنشد الفراء: لله قومي أي قوم بحرة إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا أي إذا كان اليوم يوماً وأنشد أيضاً:

أَعْيَيْ هَلْ تَبْكِيَانُ عَفَافاً إذا كان طعناً بينهما وعناقاً أراد إذا كان الأمر.

وقرأ الباقر بالرفع على وجهين: أحدهما: أن يكون معنى الكون الوقوع، أراد: إلا أن تقع تجارة، وحينئذ لا خبر له. والثاني ان تجهل الاسم في التجارة والخبر في الفعل، وهو قوله تعالى: (تديرونها بينكم).

تقديره: إلا أن تكون حاضرة دائرة بينكم، ومعنى الآية: إلا أن تكون تجارة حاضرة يداً بيد تديرونها بينكم وليس فيها أجل ولا نسيئة» (٧).

فترى المفسر يتحدث عن قراءتين (٨) لهذه الآية مؤولاً كلاً منهما إلى المعنى الذي قصد لها، فإذا قصدت قراءة النصب فـ (كان) ناقصة واسمها مضمرة بعدها بتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة. وإذا قصدت قراءة الرفع فهي اما تامة ومعناها الوقوع ولا خبر لها، او ناقصة إلا أن خبرها هو في الفعل (تديرونها) وعلى هذا المعنى المبرد والنحاس والعكبري (٩) ولم

(1) الكشف والبيان : ١ / ٤٦٩ .

(2) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٤٣ .

(4) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٧ .

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي (لابن هشام): ١٤٢ .

(6) البقرة: ٢٨٢ .

(7) الكشف والبيان : ١ / ٤٧٩ .

(8) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١ / ٢٣٧، الإتحاف: ١٦٦، وانظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٥٣ .

(9) ينظر: المقتضب: ٤ / ٩٥، وإعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٤١، و التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٢٠ .

يحاول المفسر وبقية العلماء أن يرجحوا بين القراءتين . إذ أنَّ القراءتين قد وردتا على لسان أئمة، والقراءة سنة متبعة.

ب- إن وأخواتها:

ولم يتحدث المفسر عن أخواتها بل اكتفى بالحديث عن بعض مسائل (إن).

١- دخول إن على المبتدأ والخبر:

أشار المفسر إلى دخول (إن) على المبتدأ والخبر في تفسير قوله تعالى: [قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ] ^(١) والتي قال فيها: «(علام الغيوب) رفع بخبر (إن)» ^(٢) . وللعلماء في هذه الآية أقوال منها:

١- أن سبب رفع (علام) هي أنها نعت للخبر وأستحسن هذا الوجه الفراء ^(٣) .

٢- أو أن تكون (علام) «خبراً بعد خبر، أو على إضمار مبتدأ» ^(٤) ، وقال بهما النحاس.

٣- أن يكون مرفوعاً على البدل المضمرة المرفوعة في (يقذف) أو بدلاً من رب على الموضع وموضعه الرفع. وقد أشار لهذين الوجهين بعض العلماء ^(٥) .

٤- النصب لوجهين، الأول هو وصفاً لـ (رب)، والثانية على البدل منه ذكرهما الأنباري الذي أشار لكل آراء العلماء في هذه الآية ^(٦) وكذلك العكبري ^(٧) .

فترى المفسر قد اكتفى بالقول بالرفع ولم يذكر النصب، فضلاً عن أنه لم يحدد سبب الرفع هل هو على الخبر الثاني لـ (إن) أم على إضمار مبتدأ قبله كأنه جملة ثانية أو على الوصف للخبر لأنه قد قال إنه رفع (بخبر عن) من دون أن يحدد ماهية الخبر فيها. ويبدو أن مذهب الفراء الذي حدد فيه أن تكون (علام) نعت للخبر هو

(1) سبأ: ٤٨ .

(2) الكشف والبيان: ١٦٣ / ٥ .

(3) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣٦٤ / ٢ .

(4) إعراب النحاس: ٦٨٠ / ٢ .

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٨٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٧١ .

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٨٣ .

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٠٧١ .

أحق الوجوه بالأخذ الذي أستند فيه إلى ما سمعه عن العرب في رفع النعت بعد الخبر^(١) ، لأنَّ الجملة قد أكتفت دلالتها بين المبتدأ والخبر في قوله (ربي يقذف بالحق) الآية وما (علام الغيوب) إلا نعت له.

٢- جواز دخول الجملة المعترضة بين اسم إن وخبرها:
تأتي الجملة «المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً»^(٢) وصورتها أنها «تعرض كلاماً وتدخل في أثناؤه أو تضاعيفه»^(٣)

وتأتي في مواضع عدة منها دخولها بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله مبتدأ وخبر^(٤).

وقد تحدث المفسر عن جواز دخول الجملة المعترضة بين اسم إن وخبرها في تفسير قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا]^(٥) ، والتي قال فيها: «ليس في قوله: (إنا لا نضيع) خبراً لقوله: (إن الذين آمنوا) بل هو كلام معترض، وخبر (إن) الأولى قوله: (أولئك لهم جنت عدن) ومثله في الكلام كثير.
قال الشاعر:

إِنَّ الْخَائِفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَلَهُ سِرْبَالَ مَلِكٍ بِهِ تُرَجَى الْخَوَاتِيمُ
ومنها من قال: فيه إضمار؟ فإن معناه؛ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فإننا لا نضيع أجره بل نجازيه»^(٦).

إذ جعل المفسر من قوله (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) كلام معترض بين اسم (إن) ، وهو جملة الصلة (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وبين خبرها في (أولئك لهم جنت عدن) محتجاً بقول الشاعر الذي جعل فيه من قولك - إن الله سربله - جملة معترضة وهو بهذا يكون قد خالف الفراء الذين عدَّ قوله: (إنا لا نضيع أجر من عمل منهم) خبراً لـ (إن) وقد احتج بالقول نفسه الذي احتج به المفسر ولكن بعكس ما قصد به المفسر من إحتجاجه به لأن الفراء كان قد استشهد به على جواز أن تكون جملة (أن) الثانية جملة خبرية وليس إعتراضية^(٧) . مفسراً المعنى المقصود بقوله:

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ٣٦٤.

(2) مغني اللبيب: ٢ / ٤٣٢.

(3) تجديد النحو: ٢٥٧.

(4) ينظر: مغني اللبيب : ٢ / ٤٣٣ ، شرح جمل الزجاجي : (لابن عصفور): ١ / ٤٤٠.

(5) الكهف: ٣٠.

(6) الكشف والبيان : ٤ / ١١٨.

(7) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٤٠.

«إنا لا نضيع أجر من عمل صالحاً فترك الكلام الأول واعتمد على الثانية بنية التكرير»^(١) ، أما القول الثاني عند المفسر والذي أورده الفرّاء وكان أحد الوجوه عنده ولم يرجحه المفسر .

وقد جوّز الفرّاء ما ذهب إليه المفسر من جعله لـ (إنا لا نضيع أجر من عمل منهم) جملة معترضة من دون أن يرجحه وتحدث القيسي عن الأقوال المتقدمة في تحديد الخبر مضيفاً إليها قولاً ثالثاً وهو جواز أن يكون الخبر محذوف تقديره: أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم الله بأعمالهم^(٢) ، وأضاف لها الزمخشري جواز أن تكون (إنا لا نضيع) خبر أول و (أولئك) خبر ثان^(٣) .

ويبدو أن ما ذهب إليه الثعلبي في جعل (إن لا نضيع أجر من أحسن عملاً منهم) جملة معترضة هو الأصح لأن في قوله [أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ] هو تحصيل للجزاء لأن الله -جلّ وعلا- لا يضيع أجر من أحسن عملاً منهم وقد تحدّثنا عن أهمية الجملة المعترضة في أنها تفيد الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً^(٤) إذ كانت تلك الفائدة تتمثل بقوله (إنا لا نضيع أجر من أحسن) فهي إذن لم تمثل الخبر في معناها بل جاء الخبر في قوله (أولئك لهم جنت عدن).

٣- فتح همزة إن وكسرها:

يتصل موضوع كسر همزة (إن) بالمعنى الذي تقصده عند دخولها على الجملة وغالباً ما يكون معناها الإبتداء^(١) وزادَ عليها بعض النحاة اشتراطهم في كسر همزة (إن) ان يصلح وقوع الفعل والإبتداء جيمعاً^(٢) . ولعل النحاة قد فصلوا القول في المعاني التي تقع همزة إن قبلها مكسورة إلا أن كلها راجعة إلى الإبتداء^(٣) ومن هذه المعاني هو إذا كان في خبرها اللام، أو إذا أتت (إن) بعد القسم، أو كانت ما بعد القول^(٤) وكل ما جاء

(1) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٤١ .

(3) ينظر: الكشف: ٢ / ٦٩٢ .

(4) الكهف: ٣١ .

(5) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٤٣٢ .

(6) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٠٧ .

(7) ينظر: الحل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل: ١٩٥ .

(8) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن هشام): ١٤٩ - ١٥٠ .

خلاف هذه المعاني تكون (إن) قبلها مفتوحة. وتتضح معاني الإبتداء لدى المفسر في المواضع التي عدّ فيها همزة (إن) مما يجب أن تكسر فيه. منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ] (١) والتي قال فيها: «وفتح الكسائي ومحمد بن عيسى الأصفهاني ألف (أنّ) رداً على (أنّ) الأولى في قوله: (شهد الله أنه) يعني: شهد الله أنه، وشهد أن الدين عند الله الإسلام، وكسر الباقون على الإبتداء» (٢).

فالمفسر أورد قراءتين (٣) كانت الأولى على الفتح ولم يتحدث عن المعنى فيها أما الثانية والتي قصدت الكسر فكان فيها المعنى هو الإبتداء وهو المعنى الذي اتفق عليه معظم القراء على أن تكون همزة إن قبله مكسورة.

ومثله ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى] (٤) قال: (تعري * وأنك) قرأ نافع بكسر الألف على الاستئناف ومثله روى أبو بكر عن عاصم، وقرأ الباقون بالفتح نسقاً على قوله: (ألا تجوع) « (٥)

فالقراءة الأولى (٦) والتي كانت بكسر الألف ذلك لأن المعنى التي أتت عليه الاستئناف وليس في معنى الاستئناف إلا الإبتداء فبعض النحويين يطلقون على واو الاستئناف بواو الإبتداء لأن الكلام يبتدأ عندها أما القراءة الثانية (٧) فهي بخلاف الأولى لأن النسق بعيد عن الإبتداء.

ومثلها ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا] (٨) إذ قال فيها: «قوله تعالى: (أنا) قرأ الكوفيون بفتح الألف على تكرير الخافض مجازه: فليُنظر إلى (أنا) ، و (قرأ) غيرهم بالكسر على الاستئناف» (٩).

(1) آل عمران: ١٩.

(2) الكشف والبيان: ٢ / ٢٩.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبعة: ٨٢.

(4) طه: ١١٩.

(5) الكشف والبيان: ٤ / ٢٢٧.

(6) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٣.

(7) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(8) عبس/ ٢٥.

(9) الكشف والبيان: ٦ / ٣٨٠.

ثالثاً: الفاعل

إن: (الإسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن) (١) والعامل في الفاعل المسند هو الإسناد (٢) وقد جاء في شرح ابن عقيل في تعريف للفاعل قوله: «فأما الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فَعَل، أو شبهه، وحكمه الرفع» (٣) وفصل في القول ابن يعيش في شرحه للمفصل قائلاً: «واعلم أن الفاعل في عُرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الأسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الإحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل اذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه» (٤) ومن المعلوم «أن الفعل لا بد له من فاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فان لم يكن مظهراً بعده، فهو مضمرة فيه» (٥) وبذلك تكون الجملة الفعلية تتألف من ركنين رئيسيين هما: (١) الفاعل (٢) الفعل (٦) وبذلك يكون العامل في رفع الفاعل هو الفعل وهو عامل لفظي يبتعد بعض الشيء عن الإسناد لأن الإسناد عامل معنوي والفاعل يكون ظاهراً ومضمراً وقد أشار المفسر إلى بعض الآيات التي يكون فيها العامل الظاهر للفاعل منها في تفسير قوله تعالى: [وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا] (٧) إذ ذكر فيها قراءتين (٨) ووضع لكل قراءة التوجيه النحوي المناسب لها بقوله: «قراءة حمزة وأبي بحتري - بالتاء - الباقون: بالياء، فمن قرأ بالياء فـ (الذين) في محل الرفع على الفاعل تقديره: ولا يحسبن الكفار أن إملأنا خير لهم. ومن قرأ بالتاء، قال الفراء: هو على

(1) الأصول في النحو: ١ / ٨١.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٦٢.

(3) شرح ابن عقيل: ١ / ٤٦٢.

(4) شرح المفصل: ١ / ٧٤.

(5) ينظر: اللمع في العربية: ٨٩.

(6) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق: ٩٠.

(7) آل عمران / ١٧٨.

(8) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ١٨٢، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٤٤،

إعراب القراءات السبع وعللها: ٧٧.

التكرير في المعنى ، ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا ولا تحسبن إنما نملي، لأنك إذا أعملت الحسبان في الذين لم يجز أن يقع على إنما، وهو كقوله: [فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً] ^(١) يعني هل ينظرون إلا أن تأتيهم بغتة، وقيل: موضع إنما نصب على البدل من الذين. كقول الشاعر:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكَهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بُنِيَانٌ قَوْمٌ تَهَدَّمَا

فرفع (هلك) على البدل ، من الأول» ^(٢) . إذ جعل الاسم الموصول في محل رفع فاعل الفعل (تحسبن) لمن قرأ بالياء وهنا تتجلى نظرية العامل النحوي وما يمليه على النص إذ إن الفعل هنا إذا قرء بالياء يكون الفعل مبني للمعلوم ولا يحتوي على ضمير متصل أو مستتر يتمثل بالفاعل لذلك احتاج إلى فاعل ويكون اسماً مفرداً فكان هو الأسم الموصول، وهذا ما عليه النحاس ومكي بن أبي طالب والعكبري ^(٣) .

وكما أشار المفسر إلى شواهد العامل الظاهر للفاعل أشار كذلك إلى شواهد العامل المضمرة للفاعل منها في تفسير قوله تعالى: [شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ] ^(٤) .

إذ ذكر فيها ما ورد من القراءات ^(٥) مع تحليل ما يمكن أن يكون لها من أحكام نحوية قائلاً: «قراءة العامة رفع على معنى أتاكم شهر رمضان.

وقال الفراء : ذلكم شهر رمضان.

الأخفش: هو شهر رمضان.

الكسائي: كتب عليكم شهر رمضان، وقيل: ابتداء وما بعده. وقرأ الحسن ومجاهد وشهر بن حوشب: شهر رمضان نصباً على هو يعني صوموا شهر رمضان قاله المورج. وقال الأخفش: نصب على الظرف أي كتب عليكم الصيام في شهر رمضان.

أبو عبيدة: نصب على الأغراء» ^(٦) .

إذ نجد المفسر يذكر قراءتين لهذه الآية الأولى بالرفع والثاني بالنصب، فيؤول قراءة الرفع على أنها فاعل لفعل محذوف، ثم يذكر ما نقل

(1) محمد : ١٨ .

(2) الكشف والبيان : ١٩٨ / ٢ .

(3) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ٣٧٩، مشكـل إعراب القرآن: ١ / ١٨٠، التبيان في إعراب القرآن: ٣١٢ / ١ .

(4) البقرة: ١٨٥ .

(5) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٥٤، البحر المحيط: ٢ / ٣٨ .

(6) الكشف والبيان : ١ / ٢٦٠ .

عن العلماء من تأويل للرفع إذ كانت آرائهم بين تقدير مبتدأ أو تقدير فعل مبني للمجهول أما تأويل المفسر فقد تميز بأنه يجعل من (شهر) فاعل لفعل محذوف تقديره اتاكم. إذ إن معظم النحاة كانوا يجيزون حذف الفعل وبقاء الفاعل ^(١) فقد جاء في شرح المفصل قوله: «أعلم أن الفاعل قد يُذكر وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه» ^(٢). وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً أو وجوباً ^(٣).

والواضح أن الفعل هنا جائز الحذف لأنه لم يتأخر عن مفسر له لكي يكون واجب الحذف ^(٤) وقد أطلق عليها ابن عقيل في شرحه اسم الدليل بقوله: «إذا دلّ دليلٌ على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله» ^(٥)، فعلى الرغم من أن الفعل هو أهم أجزاء الكلام والجملة الفعلية أكثر شيوعاً في الاستعمال، بل التعبير بالفعل أساس التعبير في العربية فإن ترك إظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها فعل، ولا يراد فيها إلى ذكر الفعل، ولا يكون للمتكلم حاجة إلى تقديره، لأنه من الواضح في منزلة لو ذكر معها لكان الكلام حشوياً لا جدوى فيه ^(٦).

ونستطيع أن نقول أن آراء العلماء قد اختلفت في إعراب (شهر رمضان) في هذه الآية وتتلخص بما يأتي:

١- أن تكون خبر ابتداء مضمرة وأورد هذا الوجه المفسر نقلاً عن الفراء بتقدير اسم إشارة وعن الأخفش بتقدير الضمير (هو) وكان على هذا الرأي النحاس ^(٧) وذكره الطوسي بدليل «أياماً معدودات» والعكبري والقرطبي ^(٨).

٢- أن يُقدر لها فعل مبني للمجهول نقل المفسر ذلك عن الكسائي وأشار إليه الطوسي والقرطبي ^(٩).

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ١٤٥، المقتضب: ٣ / ٢٨٣.

(2) شرح المفصل: ١ / ٨٠.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٧٢.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب: ٩٣.

(5) شرح ابن عقيل: ١ / ٤٧٤.

(6) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٢٦.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٢٣٧-٢٣٨.

(8) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ١٢٠، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٥١، الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٢٩١.

(9) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ١٢٠، الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٢٩١.

٣- أن تكون في محل رفع مبتدأ أشار إلى هذا الرأي الثعلبي وقال به القيسي وذكره الطوسي والعكبري والقرطبي^(١) كانت هذه هي الآراء التي قيلت عن قراءة الرفع، فضلاً عن الآراء الأخرى التي وردت عن قراءة النصب.

ويبدو أن الراجح هو الرأي الذي يبتعد عن التقدير فليس هناك حاجة بلاغية له فيمكن أن نجعل أن (شهر رمضان) مرفوعة بالإبتداء وجملة الصلة (الذي أنزل فيه القرآن) في محل رفع خبر.

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٢١، التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ١٢٠، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٥١، الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٢٩١.

رابعاً: النائب عن الفاعل

اختلف النحاة في تسمية مصطلحه فقد تحدث عنه سيبويه مع الفاعل بقوله: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل وفاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول [آخر] والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل»^(١) والمبرد تحدث عنه بعنوان «المفعول الذي لا يُذكر فاعله»^(٢) أما المفسر فقد اصطاح عليه باسم (ما لم يسم فاعله)^(٣) وهو بذلك يكون قد تابع ابن السراج ت ٣١٦ هـ في تعريفه له^(٤) ثم تغير المصطلح عند النحاة المتأخرين إلى نائب الفاعل إذ قال ابن هشام: «وأقول: الثاني من المرفوعات: نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله، والعبارة الأولى أولى الوجهين؛ أحدهما: أن النائب من الفاعل يكون مفعولاً وغيره، والثاني: أن المنصوب في قولك: «أعطي زيداً ديناراً» يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي يُسمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي: «أقيم هو مقامه» أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه»^(٥)

وقد تحدث المفسر عن نائب الفاعل في تفسير قوله تعالى: [لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا]^(٦) إذ يقول: «ورفع النفس باسم الفعل المجهول لأنه وضع موضع الفاعل، وانتصب الوسع بخبر الفعل المجهول، لأنه أقيم مقام المفعول، نظيرها في سورة الطلاق»^(٧)

ففي الآية تغيرت صيغة الفعل ليكون مبنياً للمجهول وهو العامل فيه وإنما غيروا صيغة الفعل لينبهوا على أن المرفوع بالفعل ليس فاعلاً بل قائم مقامه»^(٨)

ومن شواهد المفسر الأخرى في هذا الموضوع ما كان له عند تفسير قوله تعالى: [يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا]

(1) الكتاب: ١/ ٣٣ - ٣٤.

(2) المقتضب: ٤/ ٥٠.

(3) الكشف والبيان: ١/ ٤٥٦.

(4) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٨٦.

(5) شرح شذور الذهب: ٨٩.

(6) البقرة/ ٢٣٣.

(7) الكشف والبيان: ١/ ٤٥٦.

(8) ينظر: المرتجل: ١١٩.

(١) إذ قال فيها: «(ومن) : في محل الرفع على اسم ما لم يسم فاعله، والحكمة خبرها»^(١).

ولابد من الإشارة أنه قد وردت قراءتين^(٢) في (يؤت) الأولى على الفتح وهي قراءة الجمهور والتي أوردتها مفسرنا الثعلبي ، والثانية هي قراءة (يؤت) على كسر التاء ولم يُشر لها الثعلبي.

إلا أن العلماء قد اختلفوا في تأويلهم لقراءة الفتح، إذ جعل النحاس (من) أداة شرط وآية (فقد أوتي خيراً كثيراً) جملة الجواب^(٤)، وعدّها مفسرنا في محل رفع نائب فاعل، وقال بذلك القرطبي^(٥).

ومن الواضح أن ما ذهب إليه المفسر في جعل (من) نائب فاعل مقدم هو الراجح ذلك لأن أتيان الحكمة ستكون بحاجة إلى قرينة الفاعلية وبما أن الفعل قد بُني للمجهول لذا نجد نائب الفاعل قد حلَّ محله إذ جاءت (من) حرف صلة لا أداة شرط ومعناها - والله أعلم - (الذي يؤت الحكمة) إذ نجد الفعل قد وقع عليها وهي مسندة إليه إسناداً معنوياً واضحاً ولا اجد معنى الشرط مطلوباً في النص.

(1) البقرة/ ٢٦٩.

(2) الكشف والبيان : ١ / ٤٥٦.

(3) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢ / ١٩٣، الجامع لأحكام القرآن: ٣ / ٣٣١.

(4) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٣٤.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣ / ٣٣١.

خامساً: رفع الغاية:

إن مصطلح الغاية مصطلح تردد بين النحاة القدماء وقصدوا به الظرف ويدل على ذلك أن ما يجعلونها من الغايات غالباً ما تكون مبنية ويكون سبب بنائها هو القطع أي قطعها عما تدل عليه ومن إشارات النحاة عليها هو ما جاء في كتاب سيبويه إذ قال فيها: «فأما ما كان غاية ، نحو: قبل وبعد وحيث، فإنهم يحركونه بالضمّة. وقد قال بعضهم حيث شبهوه بأين. ويدل ذلك على أن قبل وبعد غير متمكنين انه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين: لا تقول: قيل وأنت تريد أن تبني عليهما كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العنمة، فلما كانت لا تمكن وكانت تقع على كل حين شبّهت بالأصوات»^(١) يريد سيبويه بقوله: «لا تقول: هذا قبل: إن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبراً، كما لا تقع حالاً ولا صفة»^(٢) أي أن أصل هذه الظروف ان تكون مضافة وهي بطبيعة الحال متعلقة بالإضافة وتدل عليه ولكن لما حذف المضاف إليه قطعت وبنيت على الضم لذلك سميت الغاية لأن تلك الإضافة تكون غالباً معبرة عن غاية^(٣). «وإنما بنيا على حركة، لأن كل واحد منهما كان له حال إعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزاً لها على ما بني وليس له حالة إعراب نحو من وكم»^(٤)»^(٥).

ومن شواهد المفسر فيها ما جاء في تفسير قوله تعالى:

[كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ] ^(٦) إذ قال: (من قبل) : طعامها، وقيل معناه؛ هذا الذي رزقنا من قبل، أي وعدنا الله في الدنيا وهو قول عطاء، و (قبل) رفع الغاية، قال الله تعالى: [لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ

(1) الكتاب: ٤٤/٢.

(2) ينظر: المقتضب: ١٧٤ / ٣.

(3) ينظر: أسرار العربية: ٣١.

(4) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(5) فإن قيل فلما كانت الحركة ضمة، وقيل: لوجهين: أحدهما: إنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقسوى الحركات وهي الضمة تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما. والوجه الثاني: إنما بنوهما على الضمة، لأن النصب والجر يدخلهما نحو: جنت قبلك، واما الرفع فلا يدخلهما البتة فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء» أسرار العربية ص ٣١، وينظر شرح الرضي على الكافية ٩٥ / ٢، أمالي الشجري: ٢٦٠ / ٣٢٨، ٢ / ١.

(6) البقرة: ٢٥.

بَعْدُ] ^(١) « ^(٢) .

ولابد من القول من أن صاحب الكشف الثعلبي لم يُفصّل الحديث عن الغاية وسبب الرفع وعن ماهيتها كما فعل غيره من النحاة والمفسرين فنجد النحاس يتحدث عنها بقوله: «(رزقنا من قبل) غاية في حال سلامته فلما اعتلّ بالحذف اعطى حركة لم تكن تلحقه، وقيل: أعطى الضمة لأنها غاية الحركات» ^(٣) .

ثم نجد الطبرسي يقول فيها: «(من قبل) : تقديره أي من قبل هذا الزمان، أو هذا الوقت، فحذف المضاف إليه منه لفظاً، مع ان الإضافة مرادة معنى، فبني لأجل مشابهته الحرف. وإنما بني على الحركة ليبدل على تمكنه في الأصل، وإنما خص بالضم لأن إعرابه عند الإضافة كان بالفتح أو الجر، نحو من قبلك وقبلك، لكونه ظرفاً، فبني على حركة لم تكن تدخلها في الإعراب، وهي الضمة، وموضعه نصب على الظرف» ^(٤) اما العكبري فهو ممن يرجحون الرفع بسبب القطع عن الإضافة إلا إنه كان أقل تفصيلاً ^(٥) .

ولا أزعجني في قولي هذا أن المفسر قد قصر بتوضيحه لهذه الفكرة بل إنه بصفته مفسراً وليس نحويّاً لا يفترض عليه أن يُفصّل بكل الحالات النحوية بل أن الإشارة إليها بشكلٍ موجز قد تفي بالغرض وهو الإشارة إلى المعنى المطلوب.

وأظهر المفسر اهتمامه بإبراز التقدير في تفسير قوله تعالى: [مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ] ^(٦) قال: «(من قبل) رفع على الغاية والغاية ههنا قطع الكتاب عنه كقوله تعالى: [لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ] ^(٧) وقال زهير: وَمَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَوْه فإِذَا نُورِثَهُ آبَائِهِمْ قَبْلُ» ^(٨) وهذا ما ذهب إليه معظم العلماء إذ عللوا سبب البناء هو القطع عن

(1) الروم: ٤ .

(2) الكشف والبيان : ١ / ٩٣ .

(3) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٣٩ .

(4) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١ / ١٣٠ - ١٣١ .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٢ .

(6) آل عمران: ٤ .

(7) الروم: ٤ .

(8) الكشف والبيان: ٢ / ٦ .

المبحث الثاني
المنصوبات

أولاً: المفاعيل

أ- النصب على المصدر

١- المفعول المطلق

٢- المفعول لأجله

ب- المفعول به

١- تعدد المفعولية

٢- تقديم المفعول به

٣- النصب بنزع الخافض

ج- المفعول فيه

ثانياً: المشبهات بالمفعول

أ- الاستثناء

١- الاستثناء المتصل

٢- الاستثناء المنقطع

٣- غير بمعنى (إلا)

ب- الحال

١- الحال المفرد

٢- الحال الجملة

مجيء الجملة الفعلية المضارعة حالاً

ج- التمييز

د- النداء

١- حذف حرف النداء

٢- نداء المضاف

٣- النداء بالهمزة

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٣٩١، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٣٦.

المبحث الثاني المنصوبات

ورد في تفسير الكشف والبيان الكثير من الآيات التي أعتى فيها الثعلبي بالمنصوبات من الأسماء وقد تميز بذكر مصطلحات جديدة من موضوعات النصب.

وينقسم الموضوع بشكل عام على ضربين: مفعول ومثبه بالمفعول (١). ومن المفاعيل التي وردت في التفسير هي: المفعول المطلق والمفعول له وقد اصطلح عليهما المفسر بالنصب على المصدر (٢) والمفعول به والمفعول فيه وقد اصطلح عليه المفسر بالنصب على الظرف (٣)، أما ما ورد في التفسير من المشبهات بالمفعول فهي: الاستثناء والحال والنداء والتمييز الذي اصطلح عليه اسم التفسير (٤)

أولاً: المفاعيل

أ- النصب على المصدر:

إن للمصدر دلالات مختلفة، إلا أنه قد تردد بين النحاة بأن دلالة المصدر الحتمية هي المفعولية (٥) إذ إن المصدر «هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين» (٦) ف«الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعد» (٧) وسمي بالمصدر «لأن الفعل يصدر عنه» (٨).
إذن فإن من أهم وظائفه هو تكوينه للمفعول المطلق أما الوظيفة الثانية فإنها تتمثل في إنه يمثل شرطاً في المفعول به (٩) الذي أفرد له

(1) ينظر الأصول في النحو: ١/ ١٨٩، للمع: ١١٤.

(2) ينظر الكشف والبيان: ٢/ ٢٤١، ٢٦٤، ٣/ ٣٩٩، ٤/ ٢٧٩... الخ.

(3) ينظر المصدر نفسه: ١/ ٢٠٨، ٦/ ٣٤٩، ٢/ ١٢٦... الخ.

(4) ينظر: الكشف والبيان: ١/ ٩٨، ١/ ١١٦، ٢/ ٢١٨... الخ.

(5) ينظر: الوظيفة النحوية للمصدر بين المفاعيل (بحث): ٧١.

(6) الأصول في النحو: ١/ ١٩٠.

(7) شرح المفصل: ٨/ ١١٠.

(8) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(9) قد يأتي المصدر في أبواب أخرى مختلفة إلا أن هذه الأبواب لاتعد أبواب رئيسة عند النحاة مثل مجيء المصدر حالاً ونعتاً وخيراً ونائباً عن الفاعل وهذه الأبواب ليست من الأهمية كباقي المفعول المطلق والمفعول له ذلك لأن المصدر فيها لا يعد شرطاً في تكوينها بخلاف ما ذكرنا من المفاعيل التي تشترط المصدرية.

البصريون باباً وجعله الكوفيون من ضمن المفعول المطلق^(١) ، لأنه قد اشترك مع المفعول المطلق بالشرط الذي عرفه به النحاة بأن يكون مصدر، غير أنه ثمة فرقاً بين المفعول المطلق والمفعول له ويتضح هذا الفرق لنا حين ندقق النظر في التسمية التي أطلقت على كل منهما فمعنى المفعول المطلق أنه مطلق من القيود التي ارتبطت ببقية المفاعيل كارتباطها بحروف الجر، إطلاق المصدرية له^(٢) ، لأنه قد دل على الحدث غير المقترن بالزمان ويتضح هذا المعنى في تسمية سيبويه له بالحدث أو الحدثان^(٣) .

أما المفعول له أو المفعول لأجله فهو مصطلح بصري^(٤) ، وهو عند سيبويه جاء بعنوان «هذا ما ينتصب من المصادر لأنه عذر»^(٥) أي أنّ سبب نصب المفعول عنده هو التعليل أو تفسير لما قبل وهو عند الكوفيين في باب المفعول المطلق^(٦) ، ويبدو أن السبب من وراء ذلك هو أن المفعول له هو أقرب المفاعيل للمفعول المطلق لكونه مصدر مثله^(٧) . على أنّ المفسر قد استعمل تسمية (المصدر) ولم يذكر المفعول المطلق ولا المفعول له.

ويبدو أن السبب هو ان المصدر أعم وأشمل في الإصطلاح^(٨) من كلا التسميتين فهو يذكر النصب على المصدر وقد يقصد به المفعول المطلق أحياناً أو المفعول له أحياناً أخرى والذي ساعد على هذا هو «أن المصدر كلُّ اسم دلَّ على حدثٍ، وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد. والفعل مشتق من المصدر فإذا ذكرت المصدر مع فعله، فصلة، فهو منصوبٌ به»^(٩) .

لذا سيعرض البحث كلا المفعولين:

أ- المفعول المطلق:

ينظر: الوظيفة النحوية للمصدر بين المفاعيل (بحث): ٧١.

(1) ينظر: الوظيفة النحوية للمصدر بين المفاعيل: ٧١.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٨٦. شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٢٢، وشرح شذور الذهب: ١٢١.

(3) شرح المفصل: ١ / ١١٠.

(4) ينظر: معاني النحو: ٢ / ١٩٢.

(5) كتاب سيبويه: ١ / ٣٦٧.

(6) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٧٩.

(7) ينظر: تهذيب النحو: ٢ / ١١١.

(8) ينظر: شرح الأشموني: ٢ / ٣٤٠.

(9) اللع في العربية: ١١٤.

«وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو لعدده»^(١)

ومما أشار إليه المفسر على أنه نصب على المصدر وقصد به المفعول المطلق هو ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ]^(٢).

وكان ذلك بقوله: «(غفرانك) : وهو نصب على المصدر أي أغفر غفرانك مثل قولنا: سبحانك أي نسبحك سبحانك وقيل معناه: نسألك غفرانك»^(٣).

إذ ذهب المفسر إلى أن غفرانك منصوبة على المصدر وهو نصب المفعولية غير أنه لم يحدد أي المفاعيل يقصد وكما أشرنا أن المفعول له يأتي لتعليل أو لتفسير ما قبله، ولا يوجد في معنى الآية ما يدل على التعليل بل إن المفعولية كانت مطلقة غير مقيدة. وقد حذف الفعل الذي دل عليه المصدر وهذا مقيس في الأمر والنهي والدعاء^(٤)، ومعنى الآية قد دُلَّ على الدعاء، فكان من سمات كونه مفعولاً مطلقاً. إلا أن الفعل قد حذف منها وتحدث سيبويه عن حذف الفعل مع المصادر بقوله: «هذا باب ما ينصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره»^(٥).

وقدر المفسر لها الفعل بقوله: «أي اغفر غفرانك»^(٦) وكان للطبري أن تحدث عن سبب نصب غفرانك في الآية بقوله: «هو مصدر وقع موقع الأمر، وكذلك تفعل العرب بالمصادر والأسماء إذا حلت محل الأمر، وأدت عن معنى الأمر نصبتها، فيقولون: شكراً لله يا فلان، وحمداً له، بمعنى: اشكر الله وأحمده»^(٧) فنرى المفسر يقدر فعل أمر لها ومعنى الأمر واضح من صيغة الفعل، أما الطبري فإنه لم يقدر ذلك الفعل بل تحدث عن معنى الأمر الذي وقع المصدر موقعه، ونجد الطوسي والطبرسي^(٨) ممن يقدرون الفعل لـ (غفرانك) فتكون بذلك رؤية المفسر في تقدير الفعل موافقة

(1) شرح شذور الذهب: ١٢١.

(2) البقرة: ٢٨٥.

(3) الكشف والبيان: ١ / ٤٧٨.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٩٠، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٣١، شرح الأشموني: ٢ / ٣٥٦ - ٣٦٣.

(5) كتاب سيبويه: ١ / ١٥٦، ينظر: شرح المفصل: ١ / ١١٣ - ١١٤.

(6) الكشف والبيان: ١ / ٤٧٨.

(7) جامع البيان: الطبري: ٣ / ٢٠٧.

(8) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٨٤. ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٢٧.

لهما وهذا ما عليه الأنباري ^(١) أيضاً.
 ثم نجد المفسر يذكر رأياً آخر وهو أن يكون المعنى نسألك غفرانك
 من دون أن يرجح أو يضعف هذا القول وقد أستحسن الطوسي القول الأول
 «لأنه على الفعل الذي أخذ منه أولى من حيث كان يدل عليه بالتضمن نحو
 حمداً وشكراً» ^(٢).

ومثله ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً
 لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ] ^(٣) والتي قال فيها: (متاعاً): نصب على المصدر
 أي متعوهن متاعاً، وقيل جعل الله عزّ وجلّ ذلك لهنّ متاعاً، وقيل: نصب
 بالوصية كقوله: [أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ] ^(٤) «^(٥).

وجوز القولين الأول والثاني كل من الطبري ، والطوسي والطبرسي
^(٦) ، وأرجع القيسي الآراء إلى قائلها بقوله: «(متاعاً) مصدر عند الأخفش
 وحال عند المبرد على تقدير ذوي متاع» ^(٧).

وقال الأنباري بجوزا الوجهين ^(٨) أما الوجه الرابع الذي ذكره
 المفسر فلم أجد أحداً من العلماء ممن يشيرون له.

ويبدو أن أحق الوجوه بالأخذ هو ما قدره المفسر في أن يكون بتقدير
 «جعل الله عز وجل ذلك لهن متاعاً» لأن جعل من الأفعال التي تتعدى إلى
 مفعولين وإن كانت مقدرة غير أن تقديرها من متطلبات سياق النص لما في
 ذلك من تفسير المعنى فيه.

ومما جاء أيضاً منصوباً على المصدر وقد قصد به المفعول المطلق
 هو ما ورد في تفسير قوله تعالى: [والعاديات ضبحاً] ^(٩) والتي قاله فيها:
 «نُصِبَ قوله: (ضبحاً) على المصدر مجازي والعاديات تضبح ضبحاً على
 المصدر مجازه والعاديات تضبح ضبحاً، قال الشاعر:
 لَسْتُ بِالتُّبُعِ اليماني إن لم تَضْبَحْ الخيلُ في سوادِ العراق
 وقال الآخر:

(1) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٨/١.

(2) التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

(3) البقرة: ٢٤٠.

(4) البلد: ١٤.

(5) الكشف والبيان: ٣٨٨ / ١.

(6) ينظر: جامع البيان: ٢/ ٧٨٩ ، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٧٩ ، ومجمع البيان: ٢/ ١٣٠.

(7) مشكل إعراب القرآن: ٣٢/١.

(8) ينظر: البيان في غريب أعراب القرآن: ١/ ١٦٣.

(9) العاديات/ ١.

والعَادِيَاتُ أُسَابِي الدَّمَاءِ بِهَا كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا أَنْصَابُ تُرْجِيْبُ
يعني الخيل (١) .»

ومعنى قول المفسر أن التقدير «العاديات تضح ضبحاً» هو تقدير العامل المفعول المطلق المحذوف وهو تضح لذا عدَّ الثعلبي (ضبحاً) نصباً على المصدر أي مفعولاً مطلقاً إلا أنه لم يتحدث عن جواز نصبها على الحال على الرغم من أن الفعل الذي قدره ممكن أن يكون مما يوحي بمعنى الحال وذلك بقوله: «والعاديات تضح ضبحاً» أي أن حال العاديات إنها تضح ضبحاً.

وهذا المعنى قد ذهب إليه معظم العلماء الذين جعلوا من (ضبحاً) مصدر منصوب على الحال لا المفعول المطلق فقد ذهب إلى ذلك النحاس، وقال به القيسي الذي أصبح بقوله تعالى: [أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا] (٢) ، وتحدث عنه الأنباري وكذلك العكبري (٣) .

أما الزمخشري فقد جَوَّز الوجهين أي المفعولية والحال أي إن كانت المفعولية فالنصب بيضحن وإن كانت الحالية فالنصب بتأويل ضابحات (٤)

ويبدو أن قول المفسر هو الأرجح ذلك لأن العلماء قد ناقضوا القول نفسه بإعراب ما بعده إذ إنهم، اتفقوا على إعراب قدها بالنصب على المصدر ولم يقولوا إنها منصوبة على الحال ونرى أن سياق الآية على قصد واحد فلو قرأنا السورة كاملة لا نجد هناك فرقاً بالتقدير بين آية وأخرى بقوله: [والعاديات ضبحاً * فالموريات قدها] (٥) ومما يرجح هذا القول أيضاً هو معنى الضبح وهو صوت أنفاس الفرس أو الأبل حين تعدوا فمن يفسر المعنى من وراء (ضبحاً) يجدها بحاجة إلى الفعل الذي يفسر معناها وهو «تضح ضبحاً» وحين نقدر الفعل فهذا من قبيل تقدير عامل المفعول المطلق المحذوف. ويؤيد هذا القول ما ذهب إليه الزمخشري في نصب قدها بقوله: وانتصب قدها بما انتصب به ضبحاً» (٦) وقد اختلف العلماء بنصب قدها لأنها مصدر مؤكد لأن الموريات معناها القادحات

(1) الكشف والبيان: ٥٢٣ / ٦.

(2) الملك: ٣٠.

(3) ينظر: إعراب النحاس: ٧٥٦ / ٣، ومشكل إعراب القرآن: ٨٣٦ / ٢، والبيان في غريب إعراب القرآن:

٥٢٨ / ٢، والتبيين في إعراب القرآن: ١٣٠ / ٢.

(4) ينظر: الكشف: ٧٧٨ / ٤.

(5) العاديات: ٢-١.

(6) الكشف: ٧٧٩ / ٤.

والموري القادح.

ب- المفعول لأجله:

هو «المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل»^(١) .
إذن فإن شروط المفعول له هي^(٢) :
الأول: أن يكون مصدراً ، والثاني: أن يكون مذكوراً للتعليل، الثالث:
أن يشارك الحدث في الزمن، الرابع: أن يشاركه في الفاعل أي يكون فاعل
الحدث والمصدر واحد. وزادَ بعض النحاة لهذه الشروط شرطاً خامساً هو:
أن يكون المصدر قلبياً فلا يصح أن تقول: (جئت قتلًا للكافر) لأن القتل ليس
قلبياً^(٣) .

غير أن المفسر لم يتحدث عنه باسم المفعول له ولا لأجله بل اكتفى
بالقول بالنصب على المصدر ويبدو أنه قد تابع الكوفيين في ذلك، لأنهم لم
يفردوا لدراسة المفعول له باباً كما أشرنا بل جعلوه من ضمن المفعول
المطلق.

فمما أشار إليه المفسر بأنه نصب على المصدر وقصد به المفعول
لأجله ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ
الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ] ^(٤) .
والتي قال فيها: (حذر الموت) أي مخافة الموت، نصب على
المصدر، وقيل لنزع حرف الصفة^(٥) .

اتفق العلماء^(٦) على أن حذر الموت منصوبة لأنها مفعول لأجله غير
أنهم اختلفوا في تسميتهم وتفسيرهم للظاهرة لا في مضمونها بل بطريقة
عرضهم وتحليلهم للمفعول لأجله فهي في محل نصب على المصدر عند
المفسر، من دون أن يحدد ماهية المصدر في عدّه مفعولاً مطلقاً أو لأجله أو
حالاً أو أو تمييزاً أو غيرها، وقد يكون السبب من وراء ذلك هو أن التعليل

(1) شرح زور الذهب: ١٢٢، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ١٠٦، وابن عقيل: ١ / ١٩٤، شرح الرضي
على الكافية: ١ / ٢٠٨.

(2) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٢٢، ينظر: ابن عقيل: ١ / ١٩٤، شرح المفصل: ٢ / ٢٥٣، شرح
التصريح على التوضيح: ١ / ٣٣٤ - ٣٣٦، شرح الأشموني: ٢ / ٣٧٧.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٩، الهمع: ١ / ١٩٤، شرح الأشموني: ٢ / ٣٧٧.
(4) البقرة: ١٩.

(5) الكشف والبيان: ١: ٨٧.

(6) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٧، إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٤٤، مجمع البيان في تفسير
القرآن: ١ / ١١٧، التبيان في تفسير القرآن: ١ / ٩٥، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٨١.

واضح في الآية وأن حذر مصدر دلالاته تتجه إلى المفعولية. غير أننا نجد لدى غيره من العلماء ما يفسر هذه الظاهرة سواء بإطلاق المصطلح المتعارف وهو المفعول لأجله أو له أو تفسيرها بما يتناسب مع حقيقة التعليل في المفعول له فنجد الفراء يعلل النصب بقوله: «فنصب حذر» على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك أعطيتك خوفاً و فرقا، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جلّ وعز: [يَذْعُونََنَا رَغَبًا وَرَهَبًا] ^(١). وكقوله: [ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً] ^(٢) والمعرفة والنكرة تفسيران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح «حسن» وهو مما قد يستدل به المبتديء للتعليم» ^(٣).

وكان ما علله الفراء هو استناداً إلى ما عُرف عن سيبويه حول المفعول لأجله ونقله النحاس عنه وهو قوله: «قال سيبويه: هو منصوب لأنه موقوف له أي مفعول من أجله وحقيقته أنه مصدر» ^(٤) فقول العلماء إن المصدر موقوف له هو تعبير عن التعليل الذي يأتي به المفعول لأجله. غير أن المفسر قد ابتعد عن كل ذلك التفسير الذي اكتنفته هذه الظاهرة واكتفى بقوله إنها منصوبة على المصدر وكأنه اكتفى بشرط واحد من شروط المفعول لأجله وهو المصدرية مبتعداً عن الإشارة للشرط الأساسي فيها وهو التعليل الذي فصل فيه النحاة القول عند حديثهم عن المفعول لأجله.

كالتفصيل الذي أورده ابن هشام بقوله: «فالحذر : مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان، وزمنه وزمن الجعل واحدٌ وفاعلها أيضاً واحد، وهم الكافرون؛ فلما استوفيت هذه الشروط انتصب. فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل» ^(٥).

أما القول الثاني الذي أورده المفسر وهو النصب على نزع حرف الصفة فهذا من شروط عمل المفعول لأجله الذي يأتي نيابة عن ذكر حرف يُعبر عن التعليل إلا أن هذا الحرف محذوف، أو يكون قصده من وراء حذف حرف الصفة هو أن يكون تمييزاً وهذا القول أورده بعض العلماء ^(٦)

(1) الأنبياء/٩٠.

(2) الأعراف/٥٥.

(3) معاني القرآن (الفراء): ١/١٧.

(4) إعراب القرآن: (النحاس): ١/١٤٤.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣١٦.

(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١/٩٥.

الذين جوزوا ان تكون (حذر الموت) منصوبة على التفسير بتقدير (من) قبلها أي (من حذر الموت).

ومنه أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ...]^(١).

والتي قال فيها: «نظم الآية: وإن كان رجل أو امرأة يورث كلاله، وهو نصب على المصدر، وقيل: على الحال، وقيل: على خبر مالم يسم فاعله، تقديرها: وإن كان رجل يورث ماله كلاله»^(٢). وللعلماء في هذه الآية أقوال منها:

- ١- أن نصب (كلاله) على خبر كان إذ جعلت (كلاله) ناقصة^(٣).
 - ٢- أو أن نجعل (كلاله) تامة وحينها لا تحتاج إلى خبر فتكون (كلاله) منصوبة على الحال^(٤) أو التمييز^(٥).
 - ٣- رجع بعضهم أن تكون منصوبة على المصدر لأنها على الخروج من قوله (يورث)^(٦). ومنهم المفسر كما أشرنا.
 - ٤- أو أنها «نعت لمصدر محذوف تقديره: يورث وراثه كلاله على أن الكلاله هو المال الذي لا يرثه ولد ولا والد وهو قول عطاء»^(٧).
 - ٥- انتصاب (كلاله) على المفعول الثاني ليورث^(٨).
- وقد ذكر المفسر من هذه الأقوال كل من القول الثاني والثالث مقدماً القول الثالث معتنياً به وهو النصب على المصدر والذي قصد به المفعول لأجله.

ويبدو أنه هو الأحق بالأخذ من بين هذه الأقوال وهذا يتضح من معنى (كلاله) الذي قال به بعض العلماء وهو الميت الذي لا ولد له ولا والد وكذلك تؤيده قراءة الكسر لـ (يورث) فيكون معنى الآية بتقدير: أن كان يورث الرجل للكلاله أي أن تكون تركه الرجل لأجل (الكلاله) فتكون كلاله

(1) النساء/ ١٢.

(2) الكشف والبيان : ٢ / ٢٤٨.

(3) ينظر: جامع البيان: ٤ / ٣٧٩ ومجمع البيان : ٣ / ٣٤ والتبيان في تفسير القرآن: ٣ / ١٣٥، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ١٩٢، والكشاف : ١ / ٤٧٥، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٤٥، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٦.

(4) المصدر نفسها: الصفحات نفسها.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٩٢، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٥.

(6) ينظر: جامع البيان: ٤ / ٣٧٩.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٩٢، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٦.

(8) ينظر: المصادر السابقة: الصفحات نفسها.

منصوبة على المفعولية وهو مفعول لأجله إذ يتضح فيه معنى التعليل وقد شارك الفاعل في الزمن والحدث فالزمن هو بعد وفاة الرجل والحدث هو تحقق الوفاة وهذا هو المذهب الذي قدمه الثعلبي ورجحه الطبري وفقاً لما نقله من قول أبي جعفر وذلك بقوله: «قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي: أن الكلالة منصوبة على الخروج من قوله (يورث) وخبر كان. والكلالة وإن كانت منصوبة بالخروج من يورث فليست منصوبة على الحال ولكن على المصدر من معنى الكلام وأن كان رجل يورث متكلمة النسب كلالة، ثم ترك ذكر متكلمة اكتفاء بدلالة قومه يورث عليه»^(١).

ب- المفعول به

ويعبر عنه بأنه «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، في مثل قولك: «ضرب زيد عمراً وبلغت المدينة»^(٢) وهو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المفعول مثبتاً»^(٣) أو بما يسميه البعض بأنه «الأسم المنصوب الذي يقع عليه العامل إيجاباً وسلباً»^(٤) «والمراد بالوقوع: التعلق المعنوي، لا المباشرة؛ أعني تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو: «أردت السفر» لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: «ما وقع عليه المفعول المطلق، فإنه نفس الفعل الواقع، والظرف، فإن الفعل يقع فيه، والمفعول له، فإن الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإن الفعل يقع معه لا عليه»^(٥).

فيمكن لنا من خلال النظر الدقيق إلى تعريف النحاة للمفعول به أن نستنتج إن العامل في المفعول به هو الفعل المتعدي وقد عبّر عنه المفسر بقوله إنه منصوب بوقوع الفعل عليه^(٦) أو إنه يعلل النصب لوجود فعل متعدٍ^(٧) ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاقي شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدياً وضرب منهما لا يلاقي شيئاً فيسمى غير متعدي فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت ملازمة أي هي

(1) جامع البيان: ٤ / ٣٧٩.

(2) شرح المفصل: ١ / ١٢٤.

(3) شرح الرضي على الكافية: ١ : ٣٠١، وينظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٩٧، أسرار النحو: ١٢٠.

(4) تجديد النحو: ١٦٣.

(5) شرح شذور الذهب: ١١٦.

(6) ينظر: الكشف والبيان : ٥ / ٢٨٦ ، ٥ / ٣٦٠ ، ٣ / ٥٢٨.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٣٦.

لازمة للفاعل»^(١) ، لكن قد يكون هذا العامل ظاهراً وقد يكون مضمراً كما جاء في كتاب المفصل قوله «ويجيء منصوباً بعامل مضمّر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره»^(٢).

وقد أشار المفسر إلى تعدي الفعل في تفسير قوله تعالى: [وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ] ^(٣) إذ قال: «(أن يذكر) في محل نصب المفعول الثاني لأن المنع يتعدى إلى مفعولين تقديره ممن منع مساجد الله الذكر، وإن شئت جعلت نصباً بنزع حرف الصفة أي: من أن يُذكر»^(٤). إلا أن أقوال العلماء قد اختلفت في تفسير هذه الآية وهي على النحو الآتي:

١- ذهب النحاس إلى أن موضع (أن يذكر) في محل نصب على البديل من مساجد ، «ويجوز أن يكون التقدير «من أن يذكر» وحروف الخفض تحذف مع أن لطول الكلام. وقيل لأن الفعل بعدها يتبين»^(٥).

٢- وأشار إلى الرأي الأول للنحاس كل من القيسي والأنباري واختلفا عنه في الوجه الثاني إذ عدّا (أن يُذكر) مفعولاً لأجله^(٦).

ويبدو أن رأي المفسر الأول هو الراجح لأنه قد علل رأيه بقوله «لأن المنع يتعدى إلى مفعولين»^(٧) وفي حالة تحقق تعدي الفعل فإن المفعول لا يكون بحاجة إلى تقدير حرف جر محذوف.

أما ما قاله النحاس في (أن يذكر) بأنها في محل نصب على البديل فلا يمكن أن نجعل هذا الرأي راجحاً أيضاً لأن الفعل وهو المنع قد أثر على المفعول ووقع عليه أي منع الذكر وأما الوجه الذي ذكره القيسي والأنباري في جعلها في محل نصب مفعول له، فلا يمكن أن نعدّ هذا الرأي متحققاً أيضاً لأن من شروط المفعول له هي التعليل^(٨) ولا يوجد تعليل في الآية.

أما ما كان لدى المفسر من شواهد في موضوع المضمّر في المفعول به منها ما كان له في تفسير قوله تعالى: [وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ

(1) شرح المفصل: ١/ ١٢٤.

(2) المفصل في كلام العرب: ٣٤.

(3) البقرة: ١١٤.

(4) الكشف والبيان: ١/ ١٧٩.

(5) إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٠٨.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٩، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٩.

(7) الكشف والبيان: ١/ ١٧٩.

(8) ينظر: شرح الرضي: ١/ ٢٠٧، حاشية الصبان: ٢/ ١٢٢.

أُوبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارَ لَهُ الْحَدِيدَ] (١) .
 إذ قال : «(والطير) قراءة العامة بالنصب (٢) ، وله وجهان:
 أحدهما بالفعل، مجازه: وسخرنا له الطير، مثل قولك: (أطعمته
 طعاماً وماء) تريد: وسقيته ماء، والوجه الآخر النداء كقولك: يا عمرو
 والصلت أقبلا، نصبت الصلت؛ لأنه إنما يدعى بيائها فإذا فقدتها كان
 كالمعدول عن جهته، فنصب، وقيل: مع الطير، فتكون الطير مأمورة معه
 بالتأويب (٣)» (٤) وهذا مذهب الفراء وقال به الطبري والطوسي والطبرسي
 والأنباري (٥) .

ويبدو أن الوجه الأول هو الراجح من النصب أي النصب بتقدير فعل
 محذوف لأن النصب حينئذٍ سيكون لفظاً ومعنىً فضلاً عن أن معنى الآية
 هو أن الله سخر لداود عليه السلام الجبال والطير (٦) ويتضح هذا التفسير
 في قوله تعالى: [وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً] (٧) (٨) وكما أشرنا سابقاً إلى
 «أن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على
 المعنى فإذا ظهر المعنى بقريئة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق
 فإذا أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه
 فلذلك يجوز حذف العامل» (٩) .

ومن شواهد المفسر الأخرى في موضوع حذف الفعل ما جاء في
 تفسير قوله تعالى: [كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ] (١٠) إذ قال

(1) سبأ: ١٠ .

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٤٣؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٣٥٨،
 إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٦٥٧ - ٦٥٨، البحر المحيط: ٧ / ٢٦٣ .

(3) الكشف والبيان: ٥ / ١٤١ .

(4) هناك رواية أخرى وردت في تفسير الكشف والبيان وفي كتب إعراب القرآن الأخرى وهي ما روي عن
 يعقوب «بالرفع؛ رداً على الجبال: أي أوبي معه أنت والطير، كقول الشاعر:
 أَلَا يَا عَمْرُو وَالضَّحَاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتَمَا خَمْرَ الطَّرِيقِ
 يجوز نصب الضحاك ورفعها.»: الكشف والبيان : ٥ / ١٤١ .

(5) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ٣٥٥، وجامع البيان: ٢٢ / ٨١، والتبيان في تفسير القرآن: ٨ / ٣٧٩،
 ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٨ / ١٩٧، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٧٥ .

(6) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: ١٦ / ٣٦٢ .

(7) سبأ: ١٠ .

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٧٥ .

(9) شرح المفصل: ١ / ١٢٥ .

(10) فصلت/٣ .

فيها: «وفي نصب القرآن وجوه: أحدهما: إنه الفعل علامات حتى صارت بمنزلة الفاعل، فنصب القرآن وقوع البيان عليه.

والثاني: على المدح.

والثالث: على إعادة الفعل، أي فصلنا قرآناً.

والرابع: على إضمار فعل، أي ذكرنا قرآناً.

والخامس: على الحال.

والسادس على القطع. (١) . وقد أشار إلى هذه الوجوه كل من الفراء ، والنحاس، والقيسي، والأنباري (٢)، واكتفى الأخفش بالقول بالنصب بوقوع (فصلت) عليه بقوله: «يُشغل الفعل بالآيات حتى صارت بمنزلة الفاعل، فنُصِب القرآن» (٣) ، وذهب الطبري إلى النصب على الاختصاص والمدح، أو على الحال (٤) ، ولم يتحدث العكبري إلا عن النصب على الحال (٥).

ولا يمكن ان ينظر لهذه الوجوه إلا من خلال وجود الفعل المحذوف فالوجه الأول هو في قوله النصب بوقوع البيان عليه لأن «المراد بتفصيل آيات القرآن تمييز أبعاضه بعضها من بعض بإنزاله إلى مرتبة البيان بحيث يتمكن السامع العارف بأساليب البيان من فهم معانيه وتعقل مقاصده والى هذا يشير قوله تعالى: [كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ] (٦) وقوله: [وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ] (٧)» (٨).

وهذا هو المفهوم من قوله وقوع البيان عليه.

وأما الوجه الثاني وهو المدح ويعني به أن يكون التقدير، أمدح قرآناً عربياً، وهو بذلك أيضاً من قبيل حذف الفعل العامل فيه.

وأما الوجه الثالث وهو قوله على إعادة فعل أي بتقدير فصلنا قرآناً. فلا يمكن أن يفهم إلا بانه فنصب بتقدير فعل لكن هذا الفعل لم يتم تكراره

(1) الكشف والبيان : ٣٦٠ / ٥ .

(2) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣ / ١١ ، وإعراب القرآن (النحاس): ٣ / ٢٥ ، ومشكل إعراب القرآن: ٢ /

٦٣٩ ، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٦ .

(3) معاني الأخفش: ٢ / ٤٦٤ .

(4) ينظر: جامع البيان: ٢٤ / ٥٣ .

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٢٣ .

(6) هود/ ١ .

(7) الزخرف/ ٢-٤ .

(8) الميزان: ١٧ / ٣٥٩ .

أكتفي بوجود الفعل الأول وكما هو معلوم إن قرائن الأحوال تغني عن تكرار اللفظ ولا يتم التكرار إلا بقصد التوكيد^(١).

وأما في الوجه الرابع فقد صرح المفسر به في تعليل النصب لـ «قرآنا» بوجود فعل محذوف وهو «ذكرنا» وهو وجه لا يبتعد كثيراً عن الوجوه الأولى سوى تغيير لفظ الفعل والقليل من معناه فليس وقوع البيان عليه أو التفصيل هو ابتعاد عن الذكر.

أما الوجهان الأخيران فضعيفان في القياس لأن الحال يأتي لبيان هيئة صاحبه ولا يوجد في الآية ما يهتم بالتعبير عن الهيئة فهل يمكن لنا أن نعدّ القرآن هو هيئة الكتاب فحسب، أم هو نعته فحسب كما جاء في الوجه الثاني لأن القطع هو حالة إعرابية تطرأ على الكلمة «النعته» فتقطعها عن متابعة المنعوت في الحكم الإعرابي فتنصب فهي بطبيعة الحال غير تابعة.

وقد تمثلت مسائل موضوع (المفعول به) في تفسير الكشف والبيان بما يأتي:

١- تعدد المفعولية:

وقد أشار المفسر في بعض مسائله إلى مواضع تعدد (المفعول به) منها ما كان له في تفسير قوله: [يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا] ^(٢) إذ قال فيها: «ونصب (خبالاً) على المفعول الثاني لن الألو تتعدى إلى مفعولين وإن شئت: المصدر، أي يخبلونكم خبالاً، وإن شئت بنزع الخافض، أي بالخبال كما يقال أوجعته ضرباً أي بالضرب^(٣)». وذهب القيسي إلى أن (خبالاً) منصوب على التفسير^(٤)، وذكره الأنباري^(٥). ويبدو أن الوجه الأول الذي عرضه المفسر هو الراجح لأنه قد علل رأيه بأن (الألو) تتعدى إلى مفعولين.

ومن شواهد المفسر الأخرى في موضوع تعدد المفعولية ما جاء في تفسير قوله تعالى: [رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ] ^(٦) إذ قال: «وانتصاب (الباطل) من وجهين: أحدهما: بنزع الخافض، أي للباطل

(1) ينظر: شرح المفصل: ١ / ١٢٥.

(2) آل عمران: ١١٨.

(3) الكشف والبيان: ٢ / ١٣٦.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٧١.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢١٧.

(6) آل عمران/ ١٩١.

وبالباطل والآخر: على المفعول الثاني»^(١) .
وهو غير ما قال به القيسي فقد ذهب إلى أن «باطلاً» مفعول من
أجله أي للباطل^(٢) ، وقد ذهب إلى هذا الأنباري^(٣) .
ومن الملاحظ أن ما اتفق عليه غيره من العلماء هو الراجح لأن
(خلق) لا يمكن أن نجعلها من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وسياق الآية
يدل على أن الخلق لا يكون للباطل فهي على الرغم من النفي فإنها تحتل
معنى التعليل. إلا أن المفسر قد عرض هذا الرأي بصورة أخرى وهو بقوله
النصب بنزع الخافض أي للباطل.

٢- تقديم المفعول به:

الأصل في الجمل التي تحتوي مفعولاً به أن يؤتى بالفعل ، فالفاعل،
فالمفعول به^(٤) لكن قد يجوز تقديم المفعول به على الفاعل كما يجوز تقديمه
على فعله^(٥) واشترط النحاة في جواز تقديمه أن يكون الفعل متصرفاً^(٦)
لكن لتقديم المفعول به أغراض عدة^(٧) منها الاختصاص وهو أبرز
أغراض تقديم المفعول به بل في عموم مسائل التقديم^(٨) .

وقد أشار المفسر إلى تقديم المفعول به في تفسير قوله تعالى: [إِيَّاكَ
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ]^(٩) إذ قال: «رجع من الخبر إلى الخطاب على التلوين.
وقيل فيه إضمار، أي قالوا (إياك) و (إيا) كلمة ضمير، لكنه لا يكون إلا في
موضع النصب، والكاف في محلّ الخفض بإضافة إيا إليها، وخصّ
بالإضافة إلى الضمير؛ لأنه يضاف إلى الاسم المضمّر ألا يقول الشاعر:

فدعني وإيا خالد لإقطعن عري نياطه

وحكى الخليل عن العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإياكم.
ويستعمل مقدماً على الفعل مثل (إياك أعني) و (إياك أسأل)، ولا يستعمل

(1) الكشف والبيان : ٢ / ٢١٣ .

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٤ .

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٣٥ .

(4) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٩١، شرح ابن عقيل: ١ / ١٦٥، شرح الرضي على الكافية: ١ / ٧٥ .

(5) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٨٠ - ٨١ .

(6) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٢٠٨ .

(7) ينظر: البرهان: ٣ / ٢٣٧ .

(8) ينظر: دلائل الإعجاز : ٩٨ .

(9) الفاتحة/ ٥ .

مؤخراً على الفعل إلا أن^(١) به حين الفعل، فيقال: ما عبدت إلا إياك ونحوها، وقال أبو ميثم سهل بن محمد: إياك ضمير منفصل ، والضمير ثلاثة أقسام:

ضمير متصل نحو الكاف والهاء والباء في قولك: أكرمك ، وأكرمه وأكرمني. سعي بذلك لاتصاله بالفعل. وضمير منفصل نحو: إياك وإياه وإياي سمي بذلك لانفصاله عن الفعل.

وضمير مستكن، كالضمير في قولك: قعد وقام سمي بذلك لأنه أستكن في الفعل ولم يُستبق في اللفظ ويعمّ ان فيه ضمير الفاعل ؛ لأن الفعل لا يقوم إلا بفاعل ظاهر أو مضمّر.

وقال أبو زيد : إنما هما باءان: الأولى للنسبة والثانية للنداء تقديرها: (أي يا) ، فأدغمت وكسرت الهمزة لسكون الياء.

وقال أبو عبيد: أصله (أويك) ، فقلبت الواو ياءً فأدغموه، وأصله من (أوى، يؤوى، إيواء) كأن فيه معنى الإنقطاع والقصد^(٢) . وعلى الرغم من أن المفسر قد قدم الرأي الذي يراه صائباً إذ جعل كلمة (إياك) مكونة من ضميرين (إيا) وهو في موضع نصب، والكاف ضمير مضاف وهو في محل خفض معللاً سبب إضافة (إيا) إلى الكاف لأنها تضاف إلى الاسم وهو كما هو معلوم لا يستعمل إلا مقدماً. وأرجع بقية العلماء الآراء إلى قائلها إذ يقول النحاس: «والأسم من إياك عند الخليل وسيبويه إيا، والكاف موضع خفض وعند الكوفيين إياك اسم بكمالها، وزعم الخليل رحمه الله أنه أسم مضمّر»^(٣) . وهو مما قال به أبو عبيدة وأشار إليه القيسي والطوسي^(٤) .

ويكون المفسر بذلك قد ذهب مذهب الخليل في جعل (إيا) ضمير الذي كان قد خطئه المبرد بقوله: «هذا خطأ لا يضاف المضمّر ولكنه مُبهم مثل «كلّ» أضيف إلى ما بعده»^(٥) وأضاف له قوله بأنه: «اسم مبهم أضيف للتخصيص ولا يُعرف اسم مبهم مبني أضيف غيره»^(٦) .

ومما لا شك فيه أنّ (إياك) من ضمائر النصب التي تأتي ألا متقدمة ولا يجدر بنا أن نحاول تقسيم الكلمة إلى جزئين فكلاً منهما يفقد معناه إذا فقد جزئه وهي بكمالها تمثل معنىً مهماً وهو التخصيص.

(1) وردت محذوفة في الأصل.

(2) الكشف والبيان : ١ / ٤٤ .

(3) إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٢٢ - ١٢٣ .

(4) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٢٣، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٦٩، التبيان في تفسير القرآن: ١ / ٣٧ .

(5) إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٢٢ - ١٢٣ .

(6) مشكل إعراب القرآن: ١ / ٦٩ .

٣- النصب على نزع الخافض:

أشرنا سابقاً أن للفعل المتعدي القدرة على التأثير فيما يتعدى إليه وأطلق عليه اسم الفعل المتعدي وهو بطبيعة الحال يختلف عن الفعل اللازم إذ إن الفعل اللازم لا يتعدى إلى نصب اسم فضلة وهو المفعول بل يكتفي بالفاعل غير أنه قد ورد في كلام العرب من الشعر والنثر وما جاء في القرآن الكريم من نصوص الكثير من الشواهد التي جاء فيها بعد الفعل اللازم اسم منصوب وهو المفعول به عادةً لذلك فقد علل النحاة أن سبب النصب هو وجود حرف جر محذوف لأن الفعل اللازم لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر إلا أن سيبويه قد صرح بأن «العامل فيه الفعل، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة الظرف»^(١). ونجد المفسر لم يكتفِ بهذا المصطلح بل توسع إلى قوله النصب بنزع حرف الصفة كما سيوضح فيما بعد.

وقد ذهب جمهور النحاة^(٢) إلى أن حذف حرف الجر يكون قياساً مع (أن، وأن)، والحذف مع غيرهما يكون سماعاً لا يقاس عليه^(٣)، وأشار المفسر إلى هذه المسألة في تفسير قوله تعالى: [وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ]^(٤) إذ قال فيها: «(أن لهم): محل (أن) نصب بنزع حرف الصفة، أي بأن لهم.

(جنت): في محل النصب فخفض لأنها جمع التانيث»^(٥).

وهو مذهب قال به بعض العلماء^(٦)، وعلل ابن حيان (ت ٧٥٤ هـ) سبب النصب بقوله: «(بشر يتعدى لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر بأسقاط حرف الجر فقوله ان لهم جنات هو في موضع هذا المفعول وجاز حذف حرف الجر مع أن قياساً مطرداً»^(٧).

ولم ينقل الثعلبي ما نقل عن الخليل والكسائي بأن تكون (أن لهم

(1) الكتاب: ١ / ١٥٩.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٥٣٩.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد ٨٣، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ والمقرب ١٢٧.

(4) البقرة/ ٢٥.

(5) الكشف والبيان: ١ / ٩٢.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٥١، التبيان في تفسير القرآن: ١ / ١٠٨، مجمع البيان: ١ / ١٣٠،

الجامع لأحكام القرآن: ١ / ٢٣٩.

(7) البحر المحيط: ١ / ١١٢.

موضعها خفض بإضمار حرف الجر الباء (١) ، ولم يرجح هذا القول أحداً من العلماء.

ومن شواهد المفسر فيما ابتعد به عن القياس الذي يأتي مع (إن وأن) ما جاء في تفسير قوله تعالى: (فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالْأُولَى) (٢) إذ قال: «نكل الله به، فجعل نكال الدنيا مصدراً من معناه لا من لفظه وقيل: نصب بنزع حرف الصفة» (٣) فقد عدّ المفسر (نكال) مصدراً وهو مذهب الفراء والأخفش والقيسي والأنباري (٤).

ويبدو أن الثعلبي قصد بالمصدر هو المفعول له لأن المصدر جاء بمعنى التعليل فيكون المعنى - والله أعلم - «أخذه الله أخذاً نكال الآخرة والأولى» ويؤيد ذلك ما قال به المفسر في إن المصدر من معناه لا من لفظه لأنه لو كان من لفظه لجاء بمعنى المفعول المطلق فضلاً عن ما نقله من القول بالنصب بنزع حرف الصفة فتقدير الحرف هو أخذه الله لنكال الآخرة» فيكون معناها السببية لذا نستطيع أن نقول بجواز الأمرين.

ج- المفعول فيه

وهو الظرف (٥) ، «والظرف هو الوعاء التي توضع فيه الأشياء كالجرب، والعدل، والأواني» (٦) «وقيل للأزمنة والأمكنة ظروفًا لأن الأفعال توجد فيها فصارت كأوعية لها» (٧) «وإنما سميت بذلك لأن الأحداث تكون فيها، وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية» (٨) ويسميه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات» (٩).

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٥١، التبيان في تفسير القرآن: ١ / ١٠٨، مجمع البيان: ١ / ١٣٠، الجامع لأحكام القرآن: ١ / ٢٣٩، البحر المحيط: ١ / ١١٢.

(2) النازعات / ٢٥.

(3) الكشف والبيان : ٦ / ٣٧٤.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣ / ٢٣٣، ومعاني القرآن (الأخفش): ٢ / ٥٢٧، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٩٩، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٩٣.

(5) ينظر: الأصول في النحو ١ / ٢٢٨، والتفاحة في النحو: ٢٢٤، واللمع في العربية ١٢٥، شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٢ / ٤٤٩، شرح شذور الذهب: ١٢٤، أسرار العربية: ١٠٥.

(6) معاني النحو: ٢ / ١٥٣.

(7) شرح المفصل: ٢ / ٤١.

(8) معاني النحو: ٢ / ١٥٣.

(9) شرح التصريح: ١ / ٣٣٧، حاشية الصبان: ٢ / ١٢٥.

وقد «سمّى الكوفيون الظروف «محال» لحلول الأشياء فيها»^(١) والظرف ، هو «كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى: (في)، وليست في لفظه، كقولك: قمت اليوم»^(٢) ومعنى ذلك أنّ الظرف له قسمان : ظرف زمان وظرف مكان، والظرف متصرف - وغير متصرف،^(٣) . وقد أشار المفسر إلى ظرف المكان غير المتصرف في تفسير قوله تعالى: [وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ] ^(٤) إذ قال : «أي نحوه وقصده. قال الشاعر:

وأطعن بالقوم شطر الملوك حتى إذا خفق المخدج
أي نحوهم وهو نصب على الظرف»^(٥) .

إذ عدّ المفسر (شطره) منصوبة على الظرفية وهي بهذا ملازمة للظرفية أي غير عارضة عليها والمعنى (نحوه أو قصده) وأيضاً غير مقترن بها (في الجارة) وهي مضافة إلى الهاء لأنّ الظروف المكانية تأتي جميعاً مضافة فتعرب مفعولاً فيه أي ظرف مكان منصوب وهي غالباً لا تقطع عن الإضافة^(٦) .

ومن شواهد المفسر على الظرف المتصرف ما جاء في تفسير قوله تعالى: [عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا] ^(٧) .

إذ قال : «قرأ قتادة ومجاهد وابن سيرين وعون العقيلي وابن محيصن وأبو جعفر ونافع والأعمش وحمزة وأيوب (عاليهم) بتسكين الياء على أنه اسم موصوف بالفعل يقول علاهم فهو عاليهم ، واختاره أبو عبيد اعتباراً بقراءة ابن مسعود وابن وثاب وغيرهما (عاليتهم) وتفسير ابن عباس: أما رأيت الرجل عليه ثياب يعلوها أفضل منها، وقرأ الباقر بنصب الياء على الصفة أي فوقهم وهو نصب على الظرف ، وقيل هو كقوله: (لَاهِيَةَ قُلُوبِهِمْ)^(٨) وقد مضى ، ذكرنا تقديم الصفة على الموصوف، وقيل:

(1) أسرار العربية: ١٠٦.

(2) اللمع في العربية: ١٢٥ وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١١، أسرار العربية: ١٠٥، شرح شذور

الذهب: ١٢٣، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٣٧، ابن عقيل: ١ / ١٩٦، معاني النحو: ٢ / ١٥٣.

(3) ينظر: المقتضب : ٢ / ٣٢٨، تجديد النحو: ١٧٢.

(4) البقرة/ ١٤٤.

(5) الكشف والبيان : ١ / ٢٠٨.

(6) ينظر: تجديد النحو: ١٧٤.

(7) الإنسان/ ٢١.

(8) الأنبياء/ ٣٠.

معناه غالباً لهم ثيابها كقوله: [هَدِيًّا بَالِغَ الْكَعْبَةِ] ^(١) ونحوها. ^(٢)

فالمفسر عرض القراءات ^(٣) التي وردت لهذه الآية ، فهي بين تسكين الياء في (عليهم) على أنها اسم مبتدأ لأن التسكين جاء نتيجة ثقل ظهور الضمة على الياء لذا استرسل القراء في لفظها فكانت إلى التسكين، أما قراءة النصب فهي على معنى النصب على الظرف على أنها صفة للفعل وهي مقدمة على الموصوف إذ أورد المفسر مصطلح الأسم الموصوف بالفعل، ثم جاء القول بالنصب بناءً على الوصف لأن الكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ^(٤) كما أشرنا سابقاً وكان على هذا التأويل الفراء الذي أطلق عليها أسم المحل بقوله: «العرب تقول: قومك داخل الدار، فينصبون داخل الدار؛ لأنه محل؛ فعاليهم من ذلك» ^(٥) وفسر النصب على الظرفية النحاس بقوله: «أما عاليهم فبيّن انه منصوب على الظرف، وفي معناه قولان: أحدهما أن الخضرة تعلو ثياب الجنة، والقول الآخر أن هذه الثياب الخضرة فوق حجالهم لا عليهم» ^(٦)

ولم ينقل المفسر رأي الزجاج الذي أنكر نصبها على الظرف ونصبها لا يجوز ألا على الحال وكان سبب أنكاره هو أن لفظ (عاليهم) ليس من أسماء المكان وجعل قول الفراء شاذ لا يؤخذ به ^(٧)

أما ظروف الزمان الغير متصرفة فمن شواهد المفسر فيها ما جاء في تفسير قوله تعالى: [يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ] ^(٨) إذ قال: (يوم) نصب على الظرف، أي في يوم، وانتصاب الظرف على التشبيه بالمفعول وقرأ يحيى بن وثاب (تبيض وتسود) بكسر التاءين ^(٩).

فقد ذهب المفسر إلى نصب (يوم) معللاً ذلك بتقدير حرف وانتصاب الظرف على التشبيه بالمفعول وهو مذهب معظم النحاة ومنهم ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) إذ قال: «وشرط نصبه تقدير «في» وظروف الزمان كلها

(1) المائدة / ٩٥ .

(2) الكشف والبيان : ٦ / ٣٤٩ .

(3) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٤٢٩، البحر المحيط: ٨ / ٣٩٩ .

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٣٧، حاشية الصبان: ٢ / ١٢٥ .

(5) معاني القرآن (الفراء): ٣ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(6) إعراب القرآن (النحاس): ٣ / ٥٨٠ .

(7) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ٢١٧ .

(8) آل عمران: ١٠٦ .

(9) الكشف والبيان : ٢ / ١٥٦ .

تقبل ذلك»^(١) اما وجه الشبه بالمفعول فهو تقدير العامل إلا إن هذا العامل قد اختلف العلماء فيه فقد ذهب الأنباري إلى تقدير وجهين «أحدهما: أن يكون منصوباً بتقدير فعل، وتقديره اذكر يا محمد يوم تبيض وجوه. والثاني: أن يكون منصوباً بقوله: ولهم عذاب عظيم، أي استقر لهم هذا العذاب في يوم تبيض وجوه»^(٢).

ونجد الطبرسي والطوسي يذهبان إلى أن العامل في قوله: «يوم» قوله «عظيم» وتقديره عظيم عذابهم يوم تبيض وجوه. ولا يجوز أن يكون العامل فيه عذاب موصول، قد فصلت صفة بينه، وبين معموله، ولكن يجوز أن تعمل فيه الجملة، لأنها في معنى يعذبون يوم تبيض وجوه كما تقول المال لزيد ويوم الجمعة خلف منه»^(٣).

غير أن الثعلبي ابتعد عن تقدير العامل للمفعول واكتفى بالقول بأنه منصوب على التشبيه بالمفعول.

ومن شواهد ظرف الزمان المتصرف ما جاء في تفسير قوله تعالى: [إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ]^(٤) إذ قال: «واختلفوا في وجه انتصاب الرحلة؛ فقل نُصِبَ على المصدر، أي ارتحالهم رحلة وإن شئت نصبت بوقوع إيلافهم عليه وإن شئت على الظرف بمعنى على رحلة. وإن بنيت جعلتها في محل الرفع على معنى هما رحلتا الشتاء والصيف»^(٥).

وهي عند الطبرسي في محل نصب بـ (إيلافهم)^(٦)، وهو ما قال به القيسي^(٧)، وقد جعلها الأنباري منصوبة لأنها معمول المصدر المضاف^(٨).

ونرى المفسر يعرض وجوهاً مختلفة في إعراب (رحلة) ولم يرجح أي وجه منها.

ويبدو أن النصب على الظرف هو الراجح من بين تلك الآراء لأن الرحلة قد اقترنت بزمن وهو الشتاء والصيف وجاءت معبرة عنه وهو ظرف متصرف بطبيعة الحال لأنها يمكن أن تأتي في قرائن متعددة غير

(1) شرح الرضي على الكافية: ٤٨٨ / ١.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٦ / ١.

(3) التبيان في تفسير القرآن: ٥٥١ / ٢، وينظر مجمع البيان في تفسير القرآن: ٣٥٩ / ٢.

(4) قریش: ٢.

(5) الكشف والبيان: ٥٥٧ / ٦.

(6) ينظر: مجمع البيان: ٤٥١ / ١.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٤٥ / ٢.

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٣٧ / ٢.

معنى الظرفية ولا يمكن جعلها في محل النصب على المصدر فليس هي مؤكدة ولا مبينة ولا نائبة مناب الفعل فكل هذه المعاني بعيدة عنها وليس فيها التعليل مما قد يُفهم من كونها مفعول لأجله، وهي بعيدة أيضاً عن النصب بوقوع الإيلاف عليها لأن الإيلاف لم يَقم على الرحلة بل وقع على إيلافهم وذلك الإيلاف كان هو رحلة الشتاء والصيف.

ثانياً: المشبهات بالمفعول أ- الاستثناء

الاستثناء «هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل»^(١) وهو: «استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء»^(٢) «المستثنى يشبه بالمفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام»^(٣) وينقسم الاستثناء على قسمين^(٤) تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع، «الاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه»^(٥) وهو على قسمين: متصل ومنقطع.

الاستثناء المتصل:

هو ما كان المستثنى بعضاً من المستثنى منه^(٦). وهو «أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً»^(٧) وبتعبير آخر: (المتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً، بـ «إلا» وأخواتها)^(٨).

الاستثناء المنقطع:

وهو ما كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه^(٩). وهو «أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً»^(١٠) ويسمى «المنقطع» لانقطاعه منه إذا كان من غير نوعه»^(١).

(1) شرح الشموني: ٢/ ٤٣١، وينظر: اللع في العربية: ١٣٩، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٦، همع الهوامع: ١/ ٢٢٢، شرح التسهيل: ١٠١.

(2) شرح المفصل: ٢/ ٧٥ - ٧٦.

(3) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٤٢.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١١، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٧، معاني النحو: ٢/ ٢١٢.

(5) معاني النحو: ٢/ ٢١٢.

(6) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠١، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١١، شرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٩، وفي علم النحو دراسة ومحاورة: ٣٠٢.

(7) الاستغناء في احكام الإستثناء: ٣٨٣.

(8) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١١.

(9) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٩، وكتاب سيبويه: ٢/ ٣١٩، الأصول في النحو: ١/ ٣٥٣.

(10) الاستغناء في احكم الاستثناء: ٣٨٣، ٤٤٧.

أما الاستثناء المفرغ : (هو أن يكون المخرج منه مقدراً في قوة المنطوق) ^(٢) .

وبتعبير آخر أنه يحصل (إذا استثنيت بالا من كلام منفي غير تام وذلك بأن يكون ما قبل إلا محتاجاً إلى ما بعدها) ^(٣) ولم يُشر الثعلبي إلى الاستثناء المفرغ في تفسيره . ولنا الآن أن نعرض بعض ما ورد لدى المفسر من شواهد على الاستثناء.

١- الاستثناء المتصل:

ومن شواهد المفسر فيه ما جاء في تفسير قوله تعالى: [فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمْنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ] ^(٤) إذ قال: «(إلا قوم يونس) : قال أهل النحو قوم منصوب على الاستثناء المنقطع، وإن شئت قلت من جنسها لأن القوم مستثنى من القرية، ومنجون من الهالكين وتقديره: لكن قوم يونس كقول النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً لَا أُسَائِلُهَا أُعَيْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيًّا مَا أْبِيئُهَا وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ
وأشار لهذين الوجهين كل من النحاس والقيسي والأنباري ^(٦) ، ولم يذكر الطوسي إلا القول الأول ^(٧) .

ويبدو أن الرأي الثاني للمفسر هو الراجح لأن الآية تحتل تقدير (أهل) أي (أهل القرية) ويكون بذلك المستثنى هو من جنس المستثنى منه أي الاستثناء متصل و (إلا) بمعنى لكن وقد استشهد سيبويه بهذه الآية في قوله (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن من ذلك قوله تعالى: (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا) أي ولكن قوم يونس لما آمنوا) ^(٨) .

فسيبويه ذهب إلى أن (إلا) في هذه الآية هي بمعنى (لكن) وهي بذلك

(1) شرح المفصل: ٢: ٧٩.

(2) شرح الألفية: (ابن الناظم): ١١٣.

(3) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٨٦.

(4) يونس / ٩٨.

(5) الكشف والبيان: ٣ / ٣٠٤.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٧٥ - ٧٦، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٥٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٤٢٠.

(7) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤ / ٤٣٣.

(8) كتاب سيبويه: ٢ / ٣٢٥.

تمثل استثناء من جنس المستثنى منه.

ومن الشواهد التي وردت لدى المفسر والتي اختلطت فيها الدلالة في تحديد نوع الاستثناء ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَأَلْقَ عَصَاكَ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدِيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ] (١).

والتي قال فيها: «واختلف العلماء في حكم هذا الاستثناء ومعنى الآية، فقال الحسن وابن جريح: قال الله سبحانه (يا موسى إنما اخفك لقتلك). قال الحسن: وكانت الأنبياء تذنب فتعاقب، ثم تذنب والله فتعاقب. قال ابن جريح: فمعنى الآية: لا يخيف الله سبحانه الأنبياء بذنب يصيبه أحدهم، فإن أصابه أخافه حتى يتوب، فقوله: (إلا) على هذا التأويل استثناء صحيح، وتناهي الخبر عن الرسل عند قوله: (إلا من ظلم) ثم ابتداء الخبر عن حال من ظلم من الرسل وغيرهم من الناس، وفي الآية استغنى عنه بدلالة الكلام عليه تقديرها (فمن ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فإني غفور رحيم). وقال الفراء: يقول القائل: كيف صير خائفاً من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء وهو مغفور له؟ فأقول له: في الآية وجهان: أحدهما: ان تقول أن الرسل معصومة، مغفور لها، آفة يوم القيامة. ومن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً من سائر الناس فهو يخاف ويرجو، فهذا وجه.

والآخر: أن يجعل الاستثناء من الذين تركوا في الكلم لأن المعنى (لا يخاف لدي المرسلون) إنما الخوف على غيرهم ثم استثنى فقال عز من قائل: (إلا من ظلم) يقول: كان مشركاً فتاب من الشرك وعمل حسنة مغفور له وليس بخائف. قال: وقد قال بعض النحويين: (إلا) ههنا بمعنى الواو يعني: ولا من ظلم منهم كقوله سبحانه: [لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ] (٢). وقال بعضهم: قوله: (إلا) ليس باستثناء من المرسلين لأنه لا يجوز عليهم ظلم وإنما معنى الآية: لكن من ظلم فعليه الخوف فإذا تاب زال الله سبحانه وتعالى عنه الخوف» (٣).

فقد عرض المفسر في القول الأول رأي الفراء (٤) الذي عدّ الاستثناء متصل أي أن الاستثناء من المرسلين وهذا ما عليه الأخفش (٥)، وهو غير مذهب النحاس الذي ذهب إلى إن الاستثناء ليس من الأول في موضع

(1) النمل: ١٠- ١١.

(2) البقرة: ١٥٠.

(3) الكشف والبيان: ٤ / ٤٧٦.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٨٧.

(5) ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٢ / ٤٢٨.

نصب. مطلقاً رأيه بقوله: «استثناء (من) محذوف محال لأنه استثناء من شيء لم يُذكر ولو جاز هذا لجاز: إني أضرب القوم إلا زيداً، بمعنى: لا أضرب غيرهم إلا زيداً، وهذا ضدُّ البيان، والمجيء بما لا يعرف معناه، وأما إن كان إلا بمعنى الواو فلا وجه له ولا يجوز في شيء من الكلام، ومعنى «إلا» خلاف معنى الواو لأنك إذا قلت: جاءني إختوك إلا زيداً، أخرجت زيداً فما دخل فيه الإخوة، وإذا قلت: جاءني إختوك وزيدٌ، أدخلت زيداً فيما دخل فيه الإخوة فلا شبه بينهما ولا تقارب»^(١) وهذا ما ذهب إليه كل من القيسي، والأنباري^(٢)، ويبدو ان الرأي الأول لكل من الفراء والأخفش والمفسر هو الراجح فليس في الآية معنى إلا هو استثناء من ظلم من الرسل من المرسلين وهو استثناء من جنس المستثنى منه.

٢- الاستثناء المنقطع:

ومن شواهد الأستثناء المنقطع لدى المفسر ما جاء في تفسير قوله تعالى: [لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لُعْوًا إِلَّا سَلَامًا] ^(٣) إذ قال فيها: (إلا سلاماً): استثناء من غير جنسه يعني بل يسمعون فيها سلاماً أي قولاً يسلمون منه، وقال المفسرون: يعني تسليم بعضهم على بعض تسليم الملائكة عليهم»^(٤) وهذا ما نصَّ عليه الأخفش، والنحاس، وقد ذكره كل من الطبرسي والقيسي^(٥).

وأجاز الأخفش والنحاس أن يكون (سلاماً) على البدل من (لعواً) أي لا يسمعون فيها إلا سلاماً، وقال بذلك مكي بن أبي طالب^(٦). ومن شواهد المفسر الأخرى في موضوع الاستثناء المنقطع [يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ] ^(٧) إذ قال: «ثم قال: (إلا أن تكون تجارة) يعني لكن إذا كانت تجارة استثناء منقطع، لأن التجارة ليست بباطل»^(٨) وهو مذهب النحاس وقال به

(1) ينظر: إعراب القرآن: (النحاس): ٥١٠ / ٢.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٣٢ / ٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٩ / ٢.

(3) مريم: ٦٢.

(4) الكشف والبيان: ١٨٤ / ٤.

(5) ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٤٠٣ / ٢، وإعراب القرآن (النحاس): ٣٢١ / ٢، ومجمع البيان في تفسير

القرآن: ٥٢٠ / ٣.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٥٧ / ٢.

(7) النساء/ ٢٩.

(8) الكشف والبيان: ٢٧٠ / ٢.

كل من الطوسي والقيسي والأنباري^(١) إلا أن المفسر لم يُفصّل القول في تحديد ما يجوز للآية من النصب والرفع بل ذكر أنّها استثناء منقطع من دون أن يشير إلى جواز نصبها أو رفعها وقد فصّل العلماء القول فيها فمنه ما نُقل عن النحاس بقوله: «النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب فإما المعنى فإن هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكون النصب وأما الإعراب فيوجب الرفع لأنّ «أن» ههنا في موضع نصب لأنها استثناء ليس من الأول «وتكون» صلتها، والعرب تستعملها ههنا بمعنى وقع فيقولون: جاءني القوم إلا أن يكون زيداً ولا يكاد النصب يُعرف»^(٢).

ومن الشواهد الأخرى التي وردت لدى المفسر ما جاء في تفسير قوله تعالى: [لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا]^(٣) والتي قال فيها: «وقوله: (من ظلم) من في محل النصب لأنه استثناء ليس من الأول، وإن شئت جعلت من رفعاً فيكون المعنى (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا فيكون بدلاً من معنى احد والمعنى لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول ظلماً ومحل من في (من ظلم) النصب لأنه استثناء ليس من الأول، وفيه وجه آخر: وهو أن يكون إلا من ظلم على معنى لكن الظالم جهروا له بالسوء من القول وهو بعد استثناء من الأول، وموضعه نصب وهو وجه حسن...»^(٤) فقد عبّر المفسر عن الاستثناء المنقطع بقوله استثناء ليس من الأول محله النصب، لكن المفسر أضاف رأي آخر وهو ان تكون (من) مرفوعة فتكون بدلاً من معنى أحدوحين تعدّ (من) بدلاً فسيكون حينها استثناء تام غير موجب. وهو مذهب الفراء والنحاس الطوسي والطبرسي والقيسي والأنباري^(٥).

غير بمعنى (إلا)

إن للاستثناء أدوات عديدة و(إلا) هي الأصل فيه ولكن هناك أدوات

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٤١٠، و التبيان في تفسير القرآن: ٣/ ١٧٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١٩٦، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٥١.

(2) إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٤١٠، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٩٦، التبيان في تفسير القرآن: ٣/ ١٧٨ و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٥١.

(3) النساء/ ١٤٨.

(4) الكشف والبيان: ٢/ ٣٨١.

(5) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٩٣، وإعراب القرآن (النحاس): ١/ ٤٦٥، والتبيان في تفسير القرآن: ٣/ ٣٧٢، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٣/ ٢٢٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢١١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٧٢.

تأتي للإستثناء أحياناً ومنها (غير) فقد جاء في كتاب سيبويه: «اعلم أن كلَّ موضع جاز أن تستثني فيه بـ (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير. و (غير) اسم يقع على خلاف الذي يُضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء ، لمضارعه (إلا)»^(١).

«وإنما كانت إلا هي الأصل لأنها حرف وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الإيجاب إلى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار»^(٢) «وحكم (غير) حكم الأسم الواقعة بعد (إلا) تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجزئ فيه البديل والنصب في غير الموجب، وقالوا أنما عمل فيه المتعدي لشبهه بالظرف لإبهامه»^(٣). و «إن قال قائل: لم أعربت «غير» إعراب الاسم الواقعة بعد «إلا» دون «سوى وسواء»؟ قيل: لأن «غير» لما أقيمت ههنا مقام «إلا» وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ولا بدّ لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم الواقعة بعد «إلا» ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد «إلا» من الإعراب ويبقى حكم الاستثناء»^(٤).

وقد أشار المفسر إلى ذلك في تفسير قوله تعالى: [غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ] (٥) إذ قال فيها: «(غير) : نصب على الحال، وقيل على الاستثناء فإذا رأيت (غير) لا يصلح في موضعها (إلا) فهي حال وإذا صلح في موضعها (إلا) ، فهي استثناء فقس على هذا ما ورد عليك من هذا الباب»^(٦). وتحدث عنها جُلُّ النحاة^(٧) من دون أن يلمحوا إلى النصب على الاستثناء، إذ جعلوها منصوبة على الحال. ومن الواضح أن النصب على الاستثناء هو الراجح فبتطبيق قاعدة المفسر فإنه لا يصلح في موضعها (إلا) فهي إذن حال فلا يمكن لك أن تقول (إلا باغٍ ولا عادٍ) لذا فإن معنى الحال قد تحقق .

(1) كتاب سيبويه: ٤ / ٤٢٢.

(2) شرح المفصل: ٢ / ٨٣.

(3) المفصل: ٧٠.

(4) أسرار العربية: ١١٨.

(5) البقرة / ١٧٣.

(6) الكشف والبيان : ١ / ٢٤٠.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٢٣٠ ومشكل إعراب القرآن: ١ / ١١٧، ومجمع البيان: ١ / ٤٧٦،

والتبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٨٧، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٣٧.

ب- الحال

وهو من المشبهات بالمفعول التي ذكرها النحاة^(١) وقد تحدثت عنه سيبويه في باب «ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر»^(٢) والحال هو هيئة الفاعل أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها وتلك النكرة، هي المعرفة في المعنى^(٣). وحده ابن مالك (ت ٦٧١ هـ) بقوله: «ما دلّ على هيئة وما صاحبها متضمناً معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب»^(٤). والسبب في كون الحال مشبهة بالمفعول وليست مفعولاً حقيقة؛ «لأنها تعمل فيها المعاني، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى»^(٥) وغالباً ما يكون الحال جواباً لكيف^(٦). والعامل في الحال هو الفعل، أو شبهه أو معناه^(٧) وسنعرض ما كان للمفسر من شواهد في موضوع الحال. بحسب أنواعه وهي على النحو الآتي:

١- الحال المفرد:

ومن شواهد المفسر في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ] ^(٨) إذ قال فيها: «(حلالاً طيباً) طاهرراً وهما منصوبان على الحال. وقيل: على المفعول تقديره: كلوا حلالاً طيباً كما في الأرض»^(٩)

وعدّ النحاس حلالاً «نعت لمفعول أي شيئاً حلالاً أو أكلاً حلالاً»^(١٠)، وقال به القيسي^(١١) زاد عليهما الإنباري رأياً ثانياً بقوله: «والثاني: أن

(1) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٥٨.

(2) كتاب سيبويه: ١/ ٢٧٠.

(3) ينظر: الأصول: ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩، اللمع في العربية: ١٣٤، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٦، شرح

المفصل: ٢/ ٥٥، شرح الألفية لابن الناظم: ١٢٤، والهمع: ١/ ٢٣٦، وأسرار العربية: ١١٢.

(4) تسهيل الفوائد: ١٠٨، ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٣٢٦.

(5) شرح المقدمة النحوية: ٢/ ٣١١.

(6) ينظر: المرتجل ١٦٣، وشرح قطر الندى: ٣٢٧.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٩، اللمع في العربية: ١٣٥، وشرح المفصل: ٢/ ٥٧.

(8) البقرة/ ١٦٨.

(9) الكشف والبيان: ١/ ٢٣٢.

(10) إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٢٩.

(11) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٧.

يكون وصفاً لمصدر محذوف وتقديره، كلوا أكلاً حلالاً طيباً»^(١) ويبدو أن الرأي الأول للمفسر هو الراجح لسببين أحدهما: أنه يخلو من الحذف والتقدير والثاني إن صاحب الحال موجود وهو (مما) الذي وقع عليه الفعل. ومن المواضع الأخرى التي أشار فيها المفسر إلى الحال المفرد وهو ما جاء في تفسير قوله تعالى: [ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ] ^(٢) إذ ذكر المفسر فيها رأيين في قوله: «(هدى) قال: (هدى): أي هو هدى، وتم الكلام عند قوله (فيه) وقيل: «هو» نصب على الحال، أي هادياً تقديره لا ريب في هدايته للمتقين. قال أهل المعاني: ظاهره نفي وباطنه نهي، أي لا ترتابوا فيه، كقوله تعالى: [فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ] ^(٣) أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا في الهدى»^(٤). وكان للعلماء في حكم هذه الآية آراء عديدة وهي على النحو الآتي:

١- ذهب الفراء على احتمال وجهين أحدهما الرفع وثانيهما النصب فأما الرفع فيكون من وجهين أيضاً الأول إنه إذا أردت «بالكتاب» أن يكون نعتاً لـ «ذلك» كان الهدى في موضع رفع لأنه خبر لـ «ذلك» كأنك قلت: ذلك هدى لا شك فيه وإن جعلت (لا ريب فيه) خبره رفعت أيضاً (هدى) تجعله تابعاً لموضع «لا ريب فيه»، كما قال الله عز وجل: «وهذا كتاب أنزلناه مبارك» كأنه قال:

وهذا كتاب، وهذا مبارك، وهذا من صفته كذا وكذا، وفيه وجه ثالث من الرفع: إن شئت رفعته على الإستئناف لتمام ما قبله، كما قرأت القراء «آلم . تلك آيات الكتاب الحكيم. هدى ورحمةً للمحسنين» بالرفع والنصب. وأما النصب فهو النصب على القطع^(٥)، والفراء يصطلح على الحال باسم القطع.

٢- وذهب النحاس إلى رأي المفسر نفسه في جواز الرفع على الإبتداء أو على الخبر كما وقد اتفق معه في جواز النصب على الحال^(٦) وهو ما عليه القيسي والإنباري^(٧) ويبدو أن الرأي الثاني للمفسر هو الراجح وذلك لجواز مجيء الحال مصدراً فقد وقع المصدر «موقع الصفة

(1) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٣٥ .

(2) البقرة/٢ .

(3) البقرة/ ١٩٧ .

(4) الكشف والبيان : ١ / ٦٧ .

(5) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١ / ١١ - ١٢ .

(6) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ١ / ١٣٠ .

(7) مشكل : ١ / ٧٤، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٥ .

وانتصب على الحال كما تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد (١) « فقله
(لا ريب فيه هدى للمتقين) أي هادياً.

ومن الشواهد الأخرى التي علق عليها المفسر بشأن هذا الموضوع
قوله تعالى: [عيسى ابن مريم وحيها] (٢) إذ قال: «نصب على الحال، أي
شريفاً (ذا جاه وقدر)» (٣)، وهذا ما ذهب إليه الفراء الذين كان له رأيان فيها
فهي إما منصوبة على القطع أو تُخفض على أن تكون نعتاً للكلمة لأنها هي
عيسى (٤) أما الطوسي والطبرسي (٥) فلم يختلفا عما ذهب إليه المفسر
وغيرها ما جاء في تفسير قوله تعالى: [مُسَوِّمَةٌ عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنْ
الظَّالِمِينَ بِيَعِيدٍ] (٦) إذ قال: «(مسومة) من نعت الحجارة، وهي نصب على
الحال ومعناها مُعَلِّمَةٌ» (٧) وخالفه في ذلك الأخفش والنحاس اللذان عداها
من نعت الحجارة (٨) ويمثل رأي المفسر الطوسي الذي جعلها منصوبة على
الحال من الحجارة (٩) وقد ذكر الطبرسي الرأيين معاً (١٠). ويبدو أن رأي
المفسر هو الراجح أي النصب على الحال فثمة فرقاً بين الحال والصفة
ويمكن أن نتلمس ذلك الفرق في إن «الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في
اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للأسم مشارك في لفظه
ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بزيد القائم) فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس
رجل آخر اسمه زيد، وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا
الاسم، وليس بقائم. وتقول (مررت بالفرزدق قائماً) وإن لم يكن أحد اسمه
الفرزدق غيره، فقولك (قائماً) إنما ضمنت به إلى الإخبار بالمرور خبراً
آخر متصلاً به مفيداً. فهذا الفرق بين الصفة والحال، وهو أن الصفة لا
تكون للأسم المشترك والأسم المفرد» (١١) والذي يدل على أنها ان المقصود
بها حال هو ما نقل عن الفراء قوله «زعموا أنها كانت مخططة بحمرة

(1) شح المفصل: ٥٩ / ٢.

(2) آل عمران: ٤٥.

(3) الكشف والبيان: ٦٠ / ٢.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢١٣ / ١.

(5) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٦١ / ٢. مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤٩٣ / ٢.

(6) هود/ ٨٣.

(7) الكشف والبيان: ٣٣٨ / ٣.

(8) ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٣٥٧ / ٢، وإعراب القرآن (النحاس): ١٠٦ / ٢.

(9) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٦ / ٦.

(10) ينظر: مجمع البيان: ٣١٣ / ٥.

(11) الأصول: ٢٥٩ / ١، وينظر: المقتضب: ١٦٦ / ٢، الفروق اللغوية: ١٩، شرح المفصل: ٥٧ / ٢.

وسواد في بياض، فذلك تسويهما أي علامتها»^(١) فكان في ذلك زيادة في الفائدة والخبر . ومن شواهد المفسر الأخرى في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى : [كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ] ^(٢) إذ ذكر المفسر فيها رأيين: «قوله تعالى: (كبر مقتاً) نصب على الحال وإن شئت على التمييز»^(٣) ، اما بقية العلماء فلم يذكروا الرأي الأول وهو النصب على الحال. بل اقتصر أكثرهم على الرأي الثاني وهي ان تكون منصوبة على التمييز. ومنهم القيسي والطبرسي والأنباري^(٤) فقد ذهبوا إلى أنها منصوبة على البيان، ويبدو أن الرأي الثاني للمفسر هو الراجح وهو النصب على التمييز فليس في (مقتاً) جواباً لكيف وليس لها صاحب حال وكل ذلك من شروط نصب الحال.

٢- الحال جملة

قد يأتي الحال جملي كما يأتي مفرداً، لكن «الجملة الواقعة حالاً: إن صُدِّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلا بالضمير»^(٥) .

٣- مجي الجملة الفعلية المضارعة حالاً:

ومن شواهد المفسر في ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ] ^(٦) إذ قال: «(يقولون) حالاً والمعنى: الراسخون في العلم قائلين آمناً به. قال ابن المفرغ الحميري: أَضْرَبْتَ حُبَّكَ مِنْ أَمَامِهِ وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي الْعُمَامَةِ أراد والبرق لامعاً في غمامه وتبكي شجوه أيضاً، ولو لم يكن البرق يُشرك الريح في البكاء لم يكن لذكر البرق ولمعانه معنى»^(٧) . وقد أحسن صاحب الكشف الثعلبي في الإلتفات إلى هذا الرأي وهو

(1) معاني القرآن (الفرء): ٢ / ٢٤ - ٢٥ .

(2) الصف/٣ .

(3) الكشف والبيان : ٦ / ١٧٩ .

(4) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧٣٠، ومجمع البيان: ٩ / ٤٦٠، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٣٥ .

(5) شرح ابن عقيل: ١ / ٦٥٦ .

(6) آل عمران: ٧ .

(7) الكشف والبيان : ٢ / ١١ .

مذهب مختلف عن قول الفراء الذي ذهب إلى أن «والراسخون» مستأنفة ومرفوعة بـ «يقولون»^(١) وأما القيسي فلم يصرح في هذه المسألة بوجود الحال بل تكلم عن إظهار الضمير الذي في يقولون^(٢) وكما نعلم أن من شروط مجيء الجملة الفعلية حالاً هي ارتباطها بالضمير، والى مثل رأي المفسر ذهب الطبرسي^(٣).

ثالثاً: التمييز

ومعنى التمييز: «تخليص الأجناس بعضها من بعض ولفظ (المميز): اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام، يُراد به تبين الجنس»^(٤) ويعرّف أيضاً بأنه «تبيين النكرة المفسرة للمبهم»^(٥) أو هو «اسم نكرة بمعنى من مبين لأبهام اسم أو أبهام نسبة»^(٦) والعامل في نصبه فهو إما فعلاً أو فعل^(٧) ويسمى: مميزاً، ومبيناً، وتبيناً، ومفسراً، وتفسيراً^(٨).

وقد أشار المفسر إلى معنى التمييز في تفسير قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا] ^(٩) والتي قال فيها: «أي حشوها، وقدر ما يملأ الأرض من شرقها إلى غربها ذهباً، نصب على التفسير في قول الفراء. وقال المفضل: ومعنى التفسير أن يكون الكلام تاماً وهو مبهم كقولك: عندي عشرون، فالعدد معلوم والمعدود مبهم، وإذا قلت: عشرون درهماً فسرت العدد، وكذلك إذا قلت: هو أحسن الناس، فقد أخبرت عن حسنه ولم تبين في أي شيء هو، فإذا قلت: وجهاً أو فعلاً منه فإنك بينته ونصبته على التفسير، وإنما نصبته لأنه ليس له ما يخفضه ولا يرفعه، فلما خلا من هذين نصب لأن النصب أخف الحركات فجعل لكل مالا عامل فيه، وقال الكسائي: نصب ذهباً على إضمار من، أي من ذهب كقولهم: وعدل ذلك صياماً أي صيام»^(١٠).

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ١٩٨.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٤٩.

(3) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٤١.

(4) اللمع في العربية: ١٣٧، وينظر: شرح شذور الذهب: ١٣٥.

(5) أسرار العربية: ١١٣.

(6) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٤.

(7) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٢، أسرار العربية: ١١٣.

(8) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٠، شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٦٣، والهمع: ١/ ٢٥٠.

(9) آل عمران: ٩١.

(10) الكشف والبيان: ٢/ ٩٨.

وقد زاد عليه الفراء له جواز الرفع ^(١) ، وقال بذلك النحاس والزمخشري ^(٢) وكان للطبرسي اقتصاره على النصب ^(٣) وهو ما عليه كل من الطوسي والأنباري والعكبري ^(٤) ويبدو إن الأرجح هو الرأي الذي اكتفى بذكره المفسر وهو النصب على التفسير قد علل ذلك الطبرسي بقوله: «وإنما استحق النصب لاشتغال العامل بالإضافة، أو ما عاقبتها النون الزائدة، فجرى ذلك مجرى الحال في اشتغال العامل بصاحبها؛ ومجرى المفعول في اشتغال العامل عنه بالفاعل» ^(٥) إذ يتضح معنى التمييز من تعليل الطبرسي الذي أجراه مجرى الحال ولم يكن هو الحال ومجرى المفعول ولم يكن المفعول غير أن الثعلبي نقل القول بالتمييز عن الفراء وصرح بتعريف التمييز من قول المفضل (ت ١٦٨ هـ) ولم يرجح الرأي فيه مع نقله لرأي الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ألا إن معنى التمييز كان واضحاً في الآية لأن ذهباً جاءت لتبيين إبهام ذات لنوع الملى وهي جواب عن ماذا أي ماذا ملأت.

وقد جمع المفسر بين لفظي التمييز والتفسير في تفسير قوله تعالى: [وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ] ^(٦) إذ قال فيها: «(أربعين ليلة) و (ليلة) نصب على التمييز والتفسير» ^(٧) ولم يقل بهذا الرأي أحداً من العلماء بل نجد القيسي والأنباري ^(٨) يذهبان إلى أن (ليلة) مفعول به ثانٍ بتقدير تمام أي تمام أربعين ليلة. ويبدو أن رأي المفسر هو الأحق بالأخذ فكما أشرنا سابقاً إن التمييز يأتي لرفع الإبهام وإزالة اللبس وهو «قسمان: مبين إبهام ذات، ومبين إبهام نسبة. فالمبين إبهام ذات هو الواقع بعد المقادير وشبهها، وبعد الأعداد وبعد ما هو فرع له» ^(٩) . وكما هو واضح (إن ليلة) جاءت لتفسر إبهام (ذات) في العدد (أربعين) أي أنها قد وقعت بعد الأعداد. وبهذا لا تكون الآية بحاجة إلى

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١٠/ ٣٥١ - ٣٥٢، والكشاف: ١/ ٣٧٥.

(3) ينظر: مجمع البيان: ٢/ ٣٤١.

(4) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٥٢٨، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٥١٢، و التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٧٩.

(5) ينظر: مجمع البيان: ٢/ ٣٤١.

(6) البقرة/ ٥١.

(7) الكشف والبيان: ١/ ١١٦.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٩٤، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٦.

(9) معاني النحو: ٢/ ٢٧٣.

التقدير.

ومن النصوص الأخرى التي أشار المفسر فيها إلى التمييز ما جاء في تفسير قوله تعالى: [لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ] ^(١) إذ قال: «والنزل الوظيفة المقدره الوقت. قال الكلبي: جزاءً وثواباً من عند الله، وهو نصب على التفسير، كما يقال: هو لك صدقة وهو لك هبة، قاله الفراء. وقيل: هو نصب على المصدر، أي انزلوا نزلاً، وقيل: جعل ذلك نزلاً» ^(٢) إذ أورد المفسر قول الفراء في رأيه وهو النصب على التفسير ^(٣) أما القول بالنصب على المصدر فهو رأي قدمه معظم العلماء مع الإشارة إلى رأي الفراء ومنهم النحاس والقيسي والطبرسي ^(٤) أما الطوسي والأنباري ^(٥) فقد اكتفيا بالقول بالنصب على المصدر، ويبدو أن الرأي الذي ذهب إليه المفسر وهو النصب على التفسير هو الراجح فلا تحتاج الآية إلى تقدير الفعل قبل المصدر بل إنها لا تختلف عما استشهد به النحاة لتعريف التمييز فهي لا تختلف عن قولك هبةً وبيعاً وصدقةً فليس في معنى (نزلاً) إلا إزالة إبهام النسبة أي ما بين إجمال نسبة شيء إلى شيء.

ومن شواهد المفسر الأخرى ما جاء في تفسير قوله تعالى: [ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا] ^(٦) إذ قال فيها: (أمدًا) غاية وقال مجاهد: عددًا. وفي نصبه وجهان: أحدهما على التفسير والثاني لوقوع (لما لبثوا) عليه» ^(٧) والمفسر في قوله هذا قد نقل رأي الفراء ^(٨)، وأشار إلى هذا الرأي النحاس مرجحاً الرأي الأول بقوله: «والجهة الأولى أولى؛ لأن المعنى: عليها، فإن قال قائل: كيف جاز التفريق بين أحصى وأمدًا؟ وقولك: مرّ بنا عشرون اليوم رجلاً قبيح، فالجواب أن هذا أقوى من عشرين لأن فيه معنى الفعل» ^(٩)، واختلف عنهم الأنباري الذي ذهب إلى أن (أمدًا)

(1) آل عمران: ١٩٨.

(2) الكشف والبيان: ٢ / ٢١٨.

(3) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٥١.

(4) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٧٤، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ١٨٥ - ١٨٦، ومجمع البيان: ٢ / ٤٧٨.

(5) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٣ / ٩٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٣٨.

(6) الكهف/ ١٢.

(7) الكشف والبيان: ٤ / ١٠٧.

(8) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٣٦.

(9) إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٢٦٨.

«منصوب لأنه ظرف زمان مرجحاً ذلك بوجهين. أحدهما: أن يكون العامل فيه (أحصى). والثاني: أن يكون العامل فيه (لبثوا)، ونظر إلى الوجه الأول بأنه أوجه الوجهين^(١).

ويبدو أن الوجه الأول الذي نقله المفسر هو الراجح لأمرين الأول هو التحليل الذي ذكر النحاس معتمداً فيه إظهار العامل في التمييز وهو الفعل أحصى وليس قوله: (لما لبثوا) فقد كان في (أمدأ) معنى الفعل (أحصى)، والأمر الثاني هو إن (أمدأ) إزالة إبهام نسبة شيء إلى شيء.

وكان للمفسر إشارة إلى مصطلح أرتبط بموضوع التمييز ولم يلتفت إليه معظم العلماء وهو النصب على الخبر إذ أشار إليه في تفسير قوله تعالى: [وَحَسُنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا] ^(٢) إذا قال فيها: «وقوله (رفيقاً) نصب على خبر» ^(٣) ويقصد به النصب على التمييز، ويتضح ذلك لدى القيسي الذي قال بالتفسير ^(٤) وزاد عليه الأنباري ^(٥) رأياً آخر وهو النصب على الحال.

رابعاً: النداء

المنادى هو «المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً» ^(٦) والنداء هو «دعاء المخاطب ليصغي إليك» ^(٧) «ويعبر عن هذا المعنى أدوات استعملت لهذا الغرض.

منها: ١- الهمزة ٢- (يا) ٣- (أيا، هيا) ٤- (وا) ^(٨)

لأن «أسلوب النداء يبني على شيئين: أداة نداء، ومنادى» ^(٩).

إلا أن الأربعة غير الألف، قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترخي عنهم، أو للإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بأجتهاد أو النائم المستقل. وقد يستعملون هذه التي للمد

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٠١.

(2) النساء/ ٦٩.

(3) الكشف والبيان : ٢ / ٣١٦.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٠١.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٥٨.

(6) شرح الحدود النحوية: ١٠١ ووينظر كتاب سيبويه ١٨٢ / ٢ والأمالي النحوية: ١٣٢ / ٢ - ١٣٣، وشرح

الرضي على الكافية: ١ / ٣١١.

(7) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٢ / ٨٢ وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢١٧.

(8) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠١.

(9) المصدر نفسه: ٣٠٢.

في موضع الألف في هذه المواضع التي يمدونها»^(١) .
أما الموضوعات التي أشار إليها المفسر فهي على النحو الآتي:

١- حذف حرف النداء:

يجوز حذف حرف النداء وهو كثير في الكتاب العزيز في الجملة حذف الحروف مما يباه القياس، لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال. (فما) النافية نائبة عن أنفي، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف العطف عن أعطف، وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به»^(٢) .

وقد أشار المفسر إلى هذا الموضوع في تفسير قوله تعالى: [ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ.....] ^(٣) إذ قال: «(ثم أنتم هؤلاء) يعني يا هؤلاء النداء للإستغناء بدلالة الكلام عليه كقوله: [دُرِيَّةٌ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ] ^(٤) فهؤلاء لتنبية ومبني على الكسرة» ^(٥) اختلفت آراء العلماء في هذه الآية وكانت آراؤهم على النحو الآتي:

- ١- أجاز النحاس أن يكون (هؤلاء) على تقدير فعل محذوف وهو (أعني) ^(٦) وهو ما قال به كل من القيسي والأنباري ^(٧) .
- ٢- ذهب الزجاج ^(٨) إلى أن (هؤلاء) بمعنى (الذين) في هذه الآية، والتقدير: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فتكون (هؤلاء) في موضع رفع خبر للمبتدأ (أنتم) وأجاز ذلك عدد منهم مثل الزمخشري والطبرسي والأنباري والقرطبي ^(٩) ومنعه البصريون، لأن أسماء الإشارة، لا تكون بمعنى

(1) كتاب سيبويه: ١ / ٣٢٥، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧١.

(2) شرح المفصل: ٢ / ١٥، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٤٥، والمغني: ٢ / ١٧٢.

(3) البقرة/ ٨٥.

(4) الإسراء/ ٣.

(5) الكشف والبيان: ١ / ١٤٨.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٩٣.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٠٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٠٣، وينظر أيضاً شرح المفصل: ١ / ١٦.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ١ / ١٤١.

(9) ينظر: الكشف: ١ / ١٦١، ومجمع البيان: ١ / ١٥٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٠٤، الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ٢٠.

الأسماء الموصولة (١)

٣- أجاز الطبرسي أن يكون (هؤلاء) تأكيداً لأنتم (٢) ، وقال بذلك الأنباري (٣) .

٤- اما المفسر فقد اقتصر على ذكر رأياً واحداً وهو أن تكون (هؤلاء) منادى، وحرف النداء محذوف وهو رأي أجازته معظم النحاة (٤) . ولعله يرى أن هذا الوجه هو أرجح ما قيل في هذه المسألة.

ومن شواهد المفسر الأخرى في جواز حذف حرف النداء ما جاء في تفسير قوله تعالى: [قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ] (٥) إذ قال فيها: «واختلف النحاة في وجه دخلو الميم في هذا الاسم وأصله (الله) وفي نصبه. وقال بعضهم: إنما ادخل الميم في آخره بدلاً من حرف النداء المحذوف من أوله لأن أصله (يا الله) فحذفت حرف النداء وادخلت الميم خلفاً منه. كما قالوا: فم، ودم، وزر، قم فحذف، وما أشبه ذلك من الأسماء والنعوت التي يحذف منها الحرف.

واحتجوا بأن نحوها من الأسماء والنعوت إذا حُذِفَ منها حرف أُبدِلَ مكانه ميماً، ولما كان المحذوف من هذا الاسم حرفين كان البديل ميمين، فأدغمت إحداهما في الأخرى فجاء التشديد لذلك، وفي سائر أخواتها مخففة، لأن المحذوف حرف واحد ثم نصب لحق التضعيف. وأنشد الفراء:

وما عليك أن تقولِي كلِّما سَبَحْتَ أو هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
أرُدُّ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِماً فَإِنَّا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نُعَدِمَا» (٦)

وقد مثل رأي المفسر مذهب البصريين ومنهم النحاس (٧) فهي عندهم أصلها (يا الله)، والميم بدل من (يا) بدليل أنك لو اسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول: ياالله. وهو بذلك يكون قد اختلف عن الكوفيين، فالميم عندهم أصلها مقتطعة من جملة (أما بخير) (٨) .

(1) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧١٧ (مسألة ١٠٣).

(2) ينظر: مجمع البيان: ١/ ١٥٣.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٩ (مسألة ١٠٣).

(4) ينظر: إعراب القرآن (الزجاج): ٢/ ٦٤٨، و مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢، ومجمع البيان: ١/ ١٥٣، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٠٣.

(5) آل عمران: ٢٦.

(6) الكشف والبيان : ٢/ ٣٦.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١/ ٣١٨.

(8) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣١٠، شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٥٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٢، معاني النحو: ٤/ ٢٧٩.

٢- نداء المضاف:

وقد أشار المفسر إلى نداء المضاف في تفسير قوله تعالى: [إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ] ^(١) والتي قال فيها: «يعني حين قال الله يا عيسى ابن مريم، محل عيسى نصب لأنه نداء المنصوب إذا جعلته نداء واحداً، فإن شئت جعلته ندائين فيكون عيسى في محل الرفع لأنه نداء مفرد وابن في موضع النصب لأنه نداء مضاف، وتقدير الكلام يا عيسى يا ابن مريم. نظيره قوله:

يا حَكْمُ بن المنذر بن الجارود أنتَ الجوادُ ابنُ الجوادِ ابنُ
وكان ما أورده المفسر هو من مذهب النحاس وقال به كل من
الطوسي الطبرسي ^(٢).

ويبدو أن الوجه الأول الذي ذهب إليه المفسر هو الأصح لأن في الآية نداء لعيسى بن مريم وهو مضاف أما تكرار حرف النداء فلا يدل عليه دليل.

٣- النداء بالهمزة

ومن شواهد المفسر في ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ] ^(٤) إذ قال: «قرأ نافع وابن كثير ويحيى بن وثاب والأعمش وحمزة: (أمن) بتخفيف الميم، وقرأ الآخرون بتشديده، فمن شدده فله وجهان، أحدهما؛ تكون الميم في أم صلة ويكون معنى الكلام الإستفهام، وجوابه محذوف مجازة: أمن هو قانت كمن هو غير قانت، كقوله: [أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ] ^(٥): كمن لم يشرح الله صدره، أو تقول: أمن هو قانت كمن جعل الله أنداداً.

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى العطف على الاستفهام مجازة: فهذا خير أم من هو قانت، فحذف لدلالة الكلام عليه ونحوها كثير.
ومن خفف فله وجهان:

أحدهما: أن يكون الألف في (أمن) بمعنى العطف على الاستفهام

(1) المائدة/ ١١٠.

(2) الكشف والبيان: ٢/ ٥١٠.

(3) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٥٢٨، و التبيان في تفسير القرآن: ٤/ ٦٦، ومجمع البيان في تفسير

القرآن: ٢/ ٢٠٠.

(4) الزمر/ ٩.

(5) الزمر/ ٢٢.

مجازه: فهذا خير أم من هو قانت، فحذف لدلالة الكلام عليه ونحوها كثير.
ومن خفف فله وجهان:

أحدهما: أن يكون الألف في (أمن) بمعنى حرف النداء، تقديره: يامن هو قانت، والعرب تنادي بالألف كما تنادي بياء فتقول: يا زيد أقبل، وأزيد أقبل.

قال أوس بن حجر:

أُبْنِيَّ لِبْنِي لِسْتُمْ بِيَدِ أَلَا يَدِ لَيْسَتْ لَهَا عَضِدُ
يعني يا بني ليتني
وقال آخر.

أضمر بن ضمرة ماذا ذكرتُ من صَرْمَةٍ أَدْنَتْ بِالْمَغَارِ
فيكون معنى الآية: قل تمتع بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار، ويا من هو قانت آناء الليل إنك من أهل الجنة، كما تقول: فلان لا يصلي ولا يصوم. فيا من تصلي وتصوم أبشر، فحذف لدلالة الكلام عليه.
والوجه الثاني: أن يكون الألف في (أمن) ألف استفهام، ومعنى الكلام: أهذا كالذي جعل الله أنداداً، فاكتفى بما سبق إذ كان معنى الكلام مفهوماً.

كقول الشاعر:

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا
أراد لدفعناه» (١).

فالمفسر كغيره من العلماء نراه يتحدث عن القراءات (٢) التي ذكرت في هذه الآية فهي على وجهين إذ قرأها بعضهم على تخفيف الميم وكانت هذه القراءة هي قراءة بعض المكيين وبعض المدنيين وعامة الكوفة (٣)، أو على قراءة الآخرين على التشديد، وكان لتلك القراءات تأويلات اتفق على بعضها العلماء، واختلفوا على الأخرى فما اتفق عليه هي ما ورد من تأويل لقراءة التخفيف فكان لها من الوجوه الحسنة التي قال بها جلّ العلماء (٤) وهو التخفيف على النداء لأن الهمزة تُعد من أحرف النداء وهذا قول أورده

(1) الكشف والبيان: ٥ / ٢٩٢.

(2) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٤١٨، الحجة لابن خالوية: ٣٠٨، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٦٢.

(3) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٣ / ٢٣٨.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفرآء): ٢ / ٤١٦ - ٤١٧، جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٣ / ٢٣٨، إعراب

القرآن (النحاس): ٢ / ٨١١ - ٨١٢، التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ١١، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٦٣٠،

الجامع لأحكام القرآن: ١٥ / ٢٣٧.

المفسر غير أن هذا الوجه لم يكن هو الوحيد لهذه القراءة إذ احتتم العلماء لها وجهاً آخر وهو الإستفهام واختلفوا في نوع هذا الاستفهام ، فمنهم من حاول أن يقدر لها (أم) وهو استفهام لا يطلب جواب بل يطلب التسوية (١) ، والبعض الآخر نجده يقدر جواباً لأن الاستفهام حينها لا يكون لغرض التسوية بل لغرض طلب الجواب ومنهم صاحب الكشف الثعلبي فكان هذا موضع خلاف بعضهم (٢) .

أما قراءة التشديد فقد اتفق العلماء في تفسيرها إذ نجدهم يجعلونها مشددة على الاستفهام بتقدير أم لا لغرض التسوية بل لطلب الجواب ألا مفسرنا الثعلبي نجده يتميز على غيره من العلماء في أنه زاد على قراءة التشديد وجهاً آخر فضلاً عن طلب الجواب وهو التسوية.

ومن المعلوم أن القراءات سنة وهي قراءات متواترة لا يجوز الترجيح فيما بينها إلا أننا يمكننا أن نقول بصحة القراءتين على أن خطأ إحدى تلك التأويلات وهو من فسر التخفيف على أنه استفهام يطلب التسوية لأن معنى الآية سيكون حينها التسوية بين القائم القانت وبين من لا يقوم الليل ساجداً قانتاً يطلب رحمة الله فهذا محال وأن من يقرأ السورة كاملة لا يجد في الآية ما يحتتم الذم بل على العكس هي مبنية على مدح القانت القائم أثناء الليل يطلب رحمة الله.

فـ «المعنى أهذا الكافر الذي هو من أصحاب النار خير أم من هو لازم للطاعة والخضوع لربه في أوقات الليل إذا جن عليه ساجداً في صلاته تارة قائماً فيها أخرى يحذر عذاب الآخرة ويرجو رحمة ربه؟ أي لا يستويان» (٣) .

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ٤١٧ ، التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ١١ ، مشكل إعراب القرآن : ٦٣٠ / ٢ .

(2) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ١١ .

(3) الميزان في تفسير القرآن: ١٧ / ٢٤٣ .

المبحث الثالث
المجرورات

أولاً: الإضافة

أ- حذف المضاف

ب- مجيء الإضافة عوضاً عن محذوف

ثانياً: حذف حرف الجر

المبحث الثالث المجرورات

الجر ويعني في اللغة: مدّ الشيء وسحبه^(١) ، وقيل للجر في النحو جر (لأنه يجر معاني الأفعال إلى الأسماء)^(٢) .
ويعدّ الجر من خصائص الأسماء^(٣) ، وقد عبّر عنه المفسر بالخفض^(٤) وهو مصطلح الكوفيين. وهو في نظر النحاة من (علم الإضافة)^(٥) وقد عرفه سيبويه بقوله: «والجر في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً»^(٦) .

وللإضافة بشكل عام نوعان «فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر. ومنها ما تضيف اسماً مثله»^(٧) . «وليست الإضافة هي عاملة للجر وإنما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضي ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما»^(٨) «فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، أعني الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض»^(٩) .

أما الموضوعات التي ناقشها المفسر فهي على النحو الآتي:

أولاً: الإضافة

وهي الربط بين الإسمين من قبيل الإسناد أي إسناد اسم إلى اسم: «وتقيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة»^(١٠) فهي إذن «إضافتك النكرة إلى المعرفة لتعرف بها غالباً أو النكرة لتخصّص

(1) ينظر: مقاييس اللغة: ١ / ٤١٠ .

(2) كشف المشكل في النحو: ١ / ٤١٠ .

(3) ينظر: المقرب: ٤٧ .

(4) ينظر: الكشف والبيان : ٦ / ١٨٠ .

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٣٣ ، المفصل: ١٨ .

(6) الكتاب: ١ / ٤١٩ .

(7) المقتضب: ٤ / ١٣٦ .

(8) شرح المفصل: ١ / ١١٧ .

(9) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٦ .

(10) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٣٨ ، ينظر: شرح المفصل: ٢ / ١١٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح:

٢ / ٨٧٢ ، المقرب: ٢٣٠ .

بالإضافة إليها»^(١) .

وقد ناقش المفسر ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَعِبَادُ الرَّحْمَانِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا]^(٢) إذ قال فيها: «(وعباد الرحمن) : يعني أفاضل العباد. وقيل هذه الإضافة على التخصيص والتفضيل. وقرأ الحسن؛ وعبيد الرحمن»^(٣) . وكما هو معلوم ان إضافة النكرة إلى المعرفة تكون للتعريف وإضافتها إلى النكرة تكون للتخصيص غير أن المفسر قد ذكر هنا رأياً يذهب إلى التخصيص على الرغم من أن المضاف إليه معرف بالألف واللام وهو في قوله تعالى: (وعباد الرحمن) المفسر لم يرجح هذا الرأي بل تطرق إليه بعد أن سبقه بتوضيح معنى الإضافة بقوله: «(وعباد الرحمن) يعني أفاضل العباد»^(٤) .

أ- حذف المضاف

إن اللغة العربية تميل غالباً إلى الاختصار ومن أهم أشكال هذا الاختصار هو الحذف ولا يمكن أن يكون هناك حذف في الجملة إلا بوجود دلائل وقرائن في السياق تدل على المحذوف منها فلا تُخَلَّ في المعنى ومن ألوان هذا الحذف هو حذف المضاف و «المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الإختيار إذا لم يشكل وإنما سوغ ذلك الثقة لعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر أستغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً»^(٥) وبما أن المحذوف هو المضاف؛ فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه^(٦) «لوقوعه موقعه ومباشرته العامل»^(٧) وهو لا يكون إلا إذا أمنوا من اللبس^(٨) ومن شواهد المفسر في ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: [فَمَا أَمَّنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ

(1) كشف المشكل في النحو: ١ / ٥٨٦ .

(2) الفرقان: ٦٤ .

(3) وردت في تفسير البحر المحيط: ٦ / ٥١٢ القراءة على أنها (عُبْدٌ) .

(4) الكشف والبيان : ٤ / ٤٢٨ .

(5) المصدر السابق: الصفحة نفسها .

(6) شرح المفصل: ٣ / ٢٣ ، وينظر: المقرب: ٢٣٥ .

(7) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٢٢ .

(8) شرح المفصل: ٣ / ٢٥ .

(9) ينظر: المفصل: ١٠٣ - ١٠٦ .

فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ] ^(١) إذ قال فيها: «يريد الكناية في قومه إلى فرعون، ردّ الكناية في قوله: وملئهم إلى الذرية، ومن ردّ الكناية إلى موسى يكون: إلى ملأ فرعون. قال الفراء: وإنما قال: (وملايهم) بالجمع وفرعون واحد لأن الملك إذا ذكر ذهب الوهم إليه وإلى أصحابه. (فيكون من باب حذف المضاف)» ^(٢).

إذ نجد المفسر يعرض رأيين للضمير في (ملائهم) الأول: وهو أن يكون الضمير عائد إلى الذرية أو إلى موسى (عليه السلام). والثاني: وكان من آراء الفراء الذي جعل فيه الضمير يعود على (مضاف) محذوف. وهو (آل فرعون) إذ حذفت (آل) وبقي المضاف إليه وهو (فرعون).

وقد مثل الوجه الأول مذهب الأخفش الذي أوضح فيه معنى الآية بقوله: «يعني ملأ الذرية» ^(٣)، وجوز الوجهين الزمخشري بقوله «فإن قلت: : إلام يرجع الضمير في قوله (وملائهم)؟ قلت: إلى فرعون، بمعنى آل فرعون، كما يقال ربيعة ومضر، أو لأنه ذو أصحاب يأترون له. ويجوز أن يرجع إلى الذرية: أي على الخوف من فرعون خوف من أشرف بني إسرائيل لأنهم كانوا يمنعون أعقابهم خوفاً من فرعون عليهم وعلى أنفسهم ويدل عليه قوله (أن يفتنهم) يريد أن يعذبهم» ^(٤)، وذكر هذين الرأيين العكبري وزاد عليهما جواز أن يكون الضمير إخبار عن جبار والجبار مخبر عن نفسه بلفظ الجمع مستشهداً بقوله تعالى: [قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِي] ^(٥) أو أن يعود على القوم، وأشار العكبري إلى تلك الوجوه غير أنه لا يجوز أن يكون الضمير يعود على مضاف محذوف وذلك بقوله: «وهذا عندنا غلط لأنّ المحذوف لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول زيد قاموا، وأنت تريد غلمان زيد قاموا» ^(٦).

ويبدو أن أحق الوجوه بالأخذ هو قول الفراء والذي أشار إليه الثعلبي معللاً إياه بقوله:

«وذكر وهب بن منبه، (أنه) إليه وإلى عصابته كما يقال: قدم الخليفة تريد والذين معه، ويجوز أن يكون أراد بفرعون آل عمران كقوله تعالى:

(1) يونس/٨٣.

(2) الكشف والبيان : ٣ / ٢٩٦.

(3) معاني القرآن (الأخفش): ٢ / ٣٤٧.

(4) الكشف: ٢ / ٣٥٠.

(5) المؤمنون: ٩٩.

(6) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٨٣.

[وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ] ^(١) و [يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمْ] ^(٢) « ^(٣) . وهذا ما تدل عليه معنى الآية لأنّ الخوف لا يكون من الذرية أو القوم بل من فرعون وملائه . ومن شواهد المفسر الأخرى ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عَمِيَّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ] ^(٤) إذ قال فيها: (كمثل الذي ينعق): فترك ذلك وأضاف المثل إلى الذين كفروا لدلالة الكلام عليه ويسم هذا النوع من الخطاب المضمّر ومثله في القرآن كثير كقوله: [وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ] ^(٥) قال الشاعر:

حَسِبْتُ بَغَامَ راحِلَتِي عِنَاقاً وما هيَّ وَثَبْتُ غَيْرَكَ بالعِناقِ
أي حسبت بغام راحلتي عناق، وقال الراجز:

ولست مُسَلِّماً ما دُمْتُ حياً على زيدٍ كَتَسَلِّيمِ الأميرِ
أي كتسليم على الأمير فشبه الله عز وجل واعظ الكفار بالراعي الذي ينعق بالغنم أي يصيح ويصوت بها» ^(٦) إذ سماه المفسر بالخطاب المضمّر ويكون ذلك بدلالة الكلام عليه، وقد أوضح الزجاج الإضمار بقوله: «أي: مثل داعي الذين كفروا (كمثل الذي ينعق) لابد من هذا الإضمار ليكون الداعي بمنزلة الراعي» ^(٧) وذكر المعنى نفسه كل من الطوسي والأنباري ^(٨) .

ب- مجيء الإضافة عوضاً عن محذوف

تحدث الثعلبي عن جواز مجيء الإضافة عوضاً عن الهاء وكان حديثه على جانبين، الجانب الأول هو تحليل للصيغة الصرفية للكلمة والجانب الثاني هو حاجة الصيغة الصرفية إلى وجود المضاف وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ] ^(٩) إذ قال: «أي وإقامة الصلاة، فحذف الهاء الزائدة لأجل الإضافة لأن الخافض ما خفض عندهم كالحرف الواحد، فاستغنى بالمضاف

(1) يوسف: ٨٢.

(2) الطلاق/١.

(3) الكشف والبيان : ٢٩٧ / ٣.

(4) البقرة/ ١٧١.

(5) يوسف/ ٨٢.

(6) الكشف والبيان : ٢٣٦ / ١.

(7) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤١ / ١.

(8) التبيان في تفسير القرآن: ٧٧/٢، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١٣٦ / ١.

(9) النور/ ٣٧.

إليه من الهاء إذ كانت الهاء عوضاً من الواو إذ إن أصل الكلمة إقومت إقواماً فاستثقلوا الضمة على الواو وثقلوا حركته إلى القاف، وأبدلوا من الواو المحذوفة هاء في آخر الحرف كالتكثير للحرف، كما فعلوا في قولهم: عدة، وورثة . فلما أضيفت حذفت الهاء وجعلت الإضافة عوضاً منها كقول الشاعر:

إن الخليط أجدوا البين وانجدوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
أراد بعدة الأمر، فأسقط الهاء منها لما أضافها»^(١) أي أن الإضافة لما قامت مقام الهاء جاز حذف الهاء وكان ما نقله الثعلبي من آراء النحاس^(٢) ولكن من دون الإشارة إليه وهو مذهب ذكره الطوسي والطبرسي والأنباري^(٣) .

ثانياً: حذف حرف الجر

استعملت حروف الجر كواسطة للإضافة، وهي واسطة إضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة^(٤) وهذا معنى ما ذهب إليه سيبويه من أن «الجر انما يكون كل اسم مضاف إليه»^(٥) وإنما قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ وهي الأداة المحصلة له»^(٦) غير أن صاحب الكشف الثعلبي عرض وظيفة حروف الجر على نية التقدير لها أي حذفها وإبقاء عملها في الاسم وذلك بدلالة السياق عليها، وقد شاعت هذه الظاهرة لدى النحاة وذكروها في كتبهم^(٧) ، وكان منها ما ورد في الكشف في تفسير قوله تعالى: [الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا] ^(٨) ، إذ قال فيها: (الله بصير بالعباد * الذين يقولون) إن شئت جعلته محل (الذين) على الجر رداً على قوله (الذين اتقوا)، وإن شئت رفعته على

(1) الكشف والبيان : ٣٨٨ / ٢ .

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(3) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٣٩ / ٧، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢٥٤ / ٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٧ / ٢ .

(4) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٧ .

(5) الكتاب: ٢٩٠ / ١ .

(6) شرح المفصل: ١١٧ / ٢ .

(7) ينظر : المصدر نفسه: ٥٢ / ٨ .

(8) آل عمران/ ١٦ .

الابتداء كقوله [إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ] ^(١) ثم قال في صفتهم مبتدئاً: (التائبون العابدون) ^(٢) إذ عرض الثعلبي في هذه الآية رأيين وهو مذهب الفراء الذي فصل القول في الوجه الثاني وهو إن سبب رفع الذين هو استئنافها ^(٣).

وقد زاد النحاس لها وجهاً ثالثاً وهو النصب على المدح أي أعني الذين ^(٤) وتابعه في ذلك القيسي ^(٥) «وأضاف الأنباري جواز الجر لأنه وصف للعباد في قوله: (والله بصير بالعباد) ^(٦).

ومن الملاحظ أن الوجهين اللذين طرحهما المفسر جائزان في الإعراب والتفسير فضلاً عن الآراء الأخرى التي احتملها النحاة وذلك لسعة أفق المعنى الذي تحتمله الآية ولقرب الوجوه التي أولها النحاة من المعنى. وقد استخدم المفسر لفظه (إن شئت) للدلالة على الجواز في الاختيار بأيهما تقرأ.

ومثله ما جاء في تفسير قوله تعالى: [يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل كبير وصد عن سبيل الله] ^(٧) إذ قال فيها: «(قتال): خفضه على تكرير (عن) تقديره: وهل قتال فيه وكذلك هي في قراءة عبد الله ابن مسعود والربيع بن أنس» ^(٨) وهو مذهب الكسائي ^(٩) وعبر عنه الفراء بأنه مخفوض على نية (عن) ^(١٠).

ونقل النحاس رأي البصريين بالخفض على بدل الاشتمال ^(١١) وافقه

(1) التوبة/ ١١١.

(2) الكشف والبيان : ١ / ٣٣٠.

(3) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ١ / ١٩٨.

(4) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٣١٦.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٥٢.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٩٥.

(7) البقرة/ ٢١٧.

(8) الكشف والبيان : ١ / ٣٣٠.

(9) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٢٥٨.

(10) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٤١.

(11) إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٢٥٨.

وكذلك من الآراء التي نقلها النحاس هو رأي أبي عبيدة الذي جعلها محضوضة على الجوار وقد أضعف هذا الرأي بقوله: «لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل وإلا خرب والدليل على أنه غلط قول العرب في التنثية: هذان جُرح ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز

في ذلك الطوسي والقيسي والطبرسي والأنباري (١) .
ويمكن أن نحسب أن ذلك المذهب الذي لم يورده الثعلبي وهو مذهب
البصريين الذي قال بالخفض على أنه بدل اشتمال هو الأصح لأنه تصور
يبتعد عن التقدير ويوضح معنى الآية في جعل الشهر مشتمل على القتال أو
غير ذلك فضلاً عن أن مذهب الكوفيين ينوي تقدير غير موجود وواضح
في الآية إذ لم يستطع الثعلبي أن يُقدر (عن) بل أظهر تقدير أداة الاستفهام
في النص وهذا غير متحقق في النص لأننا لو قدرنا (هل) فإن هذا التقدير
يستدعي طلب مفردات أخرى لكي يستقيم المعنى فيكون التقدير هو
(يسألونك عن الشهر الحرام هل يصح أو يوجد قتال فيه) وهذا التقدير لا
يحتمل تكرار وظيفة عن، ولم يطلب النص هذا التقدير بل أراد السؤال عن
اشتمال الشهر على القتال فيكون بذلك (قتال فيه) بدل اشتمال عن (الشهر)
وهو مجرور لأن المبدل منه (شهر) مجرور بحرف الجر عن. ولم ينقل
المفسر رأي البصريين واكتفى بقول الكوفيين.

وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها، ولا يجوز إضمار «عن» و القول فيه إنه بدل، وأنشد
سبويه:

ولكنه بنيان قوم تهّما»

فما كان قيس هللكه هلك واحد

إعراب القرآن (النحاس): ٢٥٨ / ١.

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٠٤، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ١٢٧، ومجمع البيان في تفسير
القرآن: ٢ / ٧٣، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥١.

المبحث الرابع التوابع

أولاً: النعت

- أ- مطابقة النعت للمنعوت
- ب- تقديم النعت على المنعوت
- ج- حذف المنعوت

ثانياً: القطع

- أ- قطع النعت
- ب- قطع النسق

ثالثاً: التوكيد

رابعاً: العطف

- أ- العطف على المحل
- ب- العطف على البعيد
- ج- عطف المستقبل على الماضي
- د- عطف الظاهر على المضمّر

خامساً: البدل

أ- البدل

- ١- بدل الكل من الكل
- ٢- بدل البعض من الكل
- ٣- بدل الاشتمال

ب- التكرير

المبحث الرابع التوابع

إن مواضع الرفع والنصب والجر والجزم هي مما يعرض على الأسماء والأفعال بحسب اختلاف مواقعها في الجملة غير أن إعراب الكلمة قد يسري على ما بعدها فيرفع المتأخر بسبب رفع المتقدم وينصب بسبب نصبه وهكذا ويسمى المتأخر تابعاً والمتقدم متبوعاً^(١). «والأشهر في الإتيان أن يراد به معنى التشبيه»^(٢) وقد تحدث عنها سيبويه بقوله: «هذا باب مجرى الشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك»^(٣). و«التوابع هي كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة»^(٤) أو «هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً»^(٥) وفائدة هذا الاتباع هي أما يعينه أو يخصّصه أو يوضّحه^(٦). والتوابع خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق، والبدل^(٧) وكان للمفسر الكثير من الشواهد في هذه الموضوعات مضيفاً لها من شواهد القطع وهي على النحو الآتي:

أولاً: النعت

«النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو في تقدر اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحم أو تأكيد، مما يدلّ على حليته أو نسبة أو فعله أو خاصّة من خواصّه»^(٨).

فهو إذن «التابع، المكمل متبوعه: ببيان صفة من صفاته»^(٩). وقد اختلف المفسر في تسميته للمصطلح فهو يجمع بين مصطلحي

(1) ينظر: مبادئ العربية: ٣٣٩.

(2) معاني النحو: ١٦٣ / ٣.

(3) الكتاب: ٤٢١ / ١.

(4) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٧ / ٢.

(5) شرح ابن عقيل: ٢٢١ / ٣، وينظر: شرح ابن الناظم: ١٩١.

(6) ينظر: تجديد النحو: ١٢٥.

(7) ينظر: الأصول في النحو: ١٧ / ٢، والمفصل في علم العربية: ١١٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ٢.

(8) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٨ / ٢، شرح ابن عقيل: ٢٢٠ / ٣.

(9) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١٩٣ / ١، وينظر: المقرب: ٣٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢.

٣١١ - ٣١٤، وأوضح المسالك: ٤ / ٣.

(9) شرح ابن عقيل: ٢٢١ / ٣.

النعته والصفة غير محدد فيهما مذهب النحوي. وسيتضح هذا المعنى من خلال عرضه للأراء النحوية في تفسيره للآيات.

فمن شواهد المفسر في موضوع النعته ما جاء في تفسير قوله تعالى: [مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ] ^(١) إذ إنه قد ذكر فيها العديد من الأوجه تبعاً للقراءات المختلفة ^(٢) إذ قال: اختلف القراء فيه من عشرة أوجه:

الوجه الأول: مالك - بالألف وكسر الكاف - على النعته، وهي قراءة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر بن عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وأبي بن كعب.

والوجه الثاني: ملك، بغير ألف وكسر الكاف على التفسير أيضاً، وهي قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء ^(٣).

والوجه الثالث: ملك - بجزم اللام - على النعته، وهو رواية الحسن بن علي الجعفي وعبد الوارث بن سعيد، وروى عن أبي عمر.

والوجه الرابع: أن مالك - بالألف ونصب الكاف - على النداء، وهي قراءة الأعمش ومحمد بن السميع وعبد الملك قاضي الجند، وروى ذلك عن رسول الله ﷺ قال في بعض غزواته: (يا مالك يوم الدين).

والوجه الخامس: ملك - بنصب الكاف من غير ألف - على النداء، وهي قراءة عطية.

والوجه السادس: مالك - بالألف ورفع الكاف - على معنى هو مالك، وهي قراءة عزيز العقيلي.

والوجه السابع: مالك، بالإمالة والإضجاع البليغ، روى ذلك عن يحيى بن يعمر وعن أيوب السخيتاني بين الأمالة والتفخيم ^(٤) وعن ^(٥) عن الكلبي.

والوجه التاسع: (ملك يوم الدين) على الفعل، وهي قراءة الحسن ويحيى بن يعمر وأبي حمزة وأبي حنيفة ^(٥).

إذ ميزت هذه القراءات الوجوه الإعرابية التي تحتلها لفظة (ملك أو مالك) ويمكن أن نجمل هذه الوجوه بما يأتي:

(1) الفاتحة/ ٤.

(2) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ١٢٢، إعراب القراءات السبع وعلها: ٣٧.

(3) ينظر: الكشف والبيان: ١/ ٤٠ - ٤١، وقد وردت لهاتين القراءتين العديد الأسانيد ابتعدت عن ذكرها لكثرتها المفرطة.

(4) بياض في أصل المخطوط.

(5) الكشف والبيان: ١/ ٤١ - ٤٢.

١- الجر على النعت لرب العالمين سواء بلفظة ملك أو مالك وجاء هذا الوجه في القراءة الأولى والثالثة التي ذكرها المفسر.
٢- النصب على النداء سواء بلفظة (ملك أو مالك) وجاء هذا الوجه في القراءة الرابعة والخامسة.
٣- الرفع على أنه خبر بلفظة (مالك) وهو في القراءة السادسة بتقدير (هو مالك).

٤- البناء على أنه فعل ماضٍ أي (مالك يوم الدين) وهي القراءة التاسعة التي ذكرها المفسر.

إذ نلاحظ أن المفسر قد عرض كل الأوجه الإعرابية من غير أن يرجح بينها إلا أنه قدم قراءة النبي ﷺ وأصحابه وهي الجر على النعت، وكان للنحاس تقديمه لقراءة محمد بن السُميع اليماني وهي بنصب مالك، مع عرضه للغات (مالك) ^(١).

ونجد القيسي يذهب إلى أن «مالك» على تقدير مفعول محذوف تقديره: مالك يوم الدين الفصل والقضاء ونحوه لأنه متعد ^(٢)، وخالفهم فيها الأنباري بقوله: «ومن قرأ (مالك) لم يجر فيه أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البديل لأن (مالك) اسمُ فاعل من الملك، جارٍ على الفعل واسمُ الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه.

وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرةً والنكرة لا تكون صفةً للمعرفة فوجب أن يكون مجروراً على البديل، لا على الصفة» ^(٣) ويبدو أن توجيه القراءة الأولى التي ذكرها المفسر وهي الجر على النعت بقراءة الرسول هو الراجح ذلك لأن «معنى المالك وهو المأخوذ من الملك بكسر الميم، وأما الملك وهو مأخوذ من الملك بضم الميم، فهو الذي يملك نظام القوم ^(٤) وتديبرهم دون العين، وبعبارة أخرى يملك الأمر والحكم فيهم» ^(٥) إذن فإن معنى النعت واضح في الآية لأنها سواء جاءت بقراءة (ملك أو مالك) فهذا يدل على الوصف لرب العالمين.

أ- مطابقة النعت للمنعوت

- (1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ١٢١- ١٢٢.
- (2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٨.
- (3) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٥.
- (4) ورد في الكتاب قوله [النظام القومي وتديبرهم] والصحيح ما أثبتناه.
- (5) الميزان: ١/ ٢٢.

إن الاسم ينقسم كما هو معروف إلى نكرة ومعرفة وحينما يرد في الجملة الصفة وموصوفها يفترض أن تكون هناك مطابقة بينهما من جهة التعريف والتنكير «فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة من دون المعرفة لأنّ المعرفة كان حقها أن تستغنى بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة، والصفة، كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ^(١)».

«لأن الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنكرة تدلّ على العموم والشياع، والمعرفة مخصوصة، فمن حيث لم يجر أن يكون الجميع واحداً، والواحد جميعاً، لم يجر أن يوصف كل واحد منها إلا بما يلائمه وما هو وفقه^(٢)».

وقد أشار المفسر إلى ذلك في تفسير قوله تعالى: [غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ]^(٣) والتي قال فيها: «غير: صفة الذين معرفة ولا توصف المعارف بالنكرات ولا النكرات بالمعارف إلا أن الذين ليس بمعرفة موقته ولكنه بمنزلة قولك: إني لأمر بالصادق غير الكاذب، كأنك قلت: من يصدق لا من يكذب ولا يجوز: مررت بعبد الله غير الظريف.

ومعنى كلامه: غير صراط الذين غضبت عليهم^(٤)» .
فجعل أبو اسحاق من قوله (غير المغضوب) نعت لـ (الذين أنعمت) على الرغم من أن الموصوف جاء معرفة والصفة نكرة وهي (غير) لكنّ الذي سوغ لهذه النكرة أن تأتي صفة لمعرفة هو أنها قد أضيفت إلى اسم معرفة وقد عبّر الثعلبي عن الموصوف «بالمعرفة الموقته» لأنه يجعل من المعرفة موقته والنكرة غير موقته وهما من اصطلاحات الكوفيين ويبدو أن سبب إطلاق هذه التسمية هو أن النكرة ممكن أن تتحول إلى معرفة بإضافتها أو بتعريفها أي أن حالة التنكير هي حالة موقته لا دائمة لذا كان من الممكن جعلها في محل صفة والذي يثبت ذلك أن المفسر قد ذهب مذهب الفراء في تعليقه الذي يقول:

«وإنما جاز أن تكون «غير» نعتاً لمعرفة، لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولا م، وليس بمصمود له ولا الأول أيضاً بمصمود له، وهي في

(1) الأصول في النحو: ٢ / ٢١ - ٢٢.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ٩٠٠.

(3) الفاتحة/٧.

(4) الكشف والبيان: ١ / ٥٠.

الكلام بمنزلة قولك: لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب، كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب. ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير، لأن عبد الله موقت، و «غير» في مذهب نكرة موقته، ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير موقته»^(١) وقد استعمل الفراء لفظة المصمود مع إشارته إلى مصطلح الموقت.

وللنحاس في هذه الآية رأياً آخر إذ يرى أن (غير المغضوب عليهم) خفضٌ على البدل من الذين مضيفاً له جواز الخفض على النعت^(٢) وقال بذلك القيسي^(٣) واكتفى الطوسي بالرأي الأول وهو الخفض على النعت^(٤)، ويبدو أن المفسر قد ناقض نفسه بالرأي الذي ذهب إليه وهو القول بالنعت فهو القائل: «فإذا رأيت (غير) لا يصلح في موضعها إلا فهي حال وإذا صلح في موضعها إلا، فهي: استثناء فقس على هذا ما ورد عليك من هذا الباب»^(٥) فكيف تكون غير بعد هذا في موضع نعت ولماذا لم تكن حال بعد التأكد من أنها لا يصلح في موضعها (إلا) لأن معنى الآية حينها لا يستقيم وهو رأي قال به الأنباري فضلاً عن ذكره الآراء الأخرى مضيفاً لها جواز النصب على الاستثناء المنقطع^(٦)، ويبدو أن المفسر قد لجأ إلى القول بالنعت ذلك لأن معنى النعت يوائم تفسير الآية بشكل واضح لذا تجده يعلل النعت ولا يذكر الحال ويمكن أن نقول أن الثعلبي بصفته مفسراً للنص القرآني لا نحويًا يسعى وراء تععيد القواعد ان يخالف ما قال به طلباً للمعنى الحقيقي الذي يتطلبه النص.

فعلى هذا يمكن أن نزع بجواز الوجهين ، النعت الذي قال الثعلبي وبقية العلماء ، والحال وفقاً للقاعدة التي أقرها المفسر.

ب- تقديم النعت على المنعوت:

أشار الثعلبي إلى جواز تقديم النعت على المنعوت في تفسير قوله تعالى: [لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ]^(٧) إذ قال فيها: «(لا هية) ساهية (قلوبهم):

(1) معاني القرآن (الفراء): ٧ / ١.

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٢٥.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٧٢.

(4) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١ / .

(5) الكشف والبيان: ١ / ٢٤٠.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٤٠.

(7) الأنبياء: ٣.

معرضة عن ذكر الله، من قلوب العرب: لهيت عن الشيء إذا تركته، ولاهية نعت تقدّم الأسم ومن حق النعت ان يتبع الأسم في جميع الإعراب، فإذا تقدم النعت فله حالتان: فصل ووصل، فحاله في الفصل النصب كقوله سبحانه: [حُسْعًا أَبْصَارُهُمْ] ^(١) و [دَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا] ^(٢) و (لا هية قلوبهم) قال الشاعر:

لِعِزَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ يَأْوِجُ كَأَنَّهُ خَالِلٌ
 أراد: طلل موحش، وحاله في الوصل حال ما قبله من الإعراب كقوله تعالى: [رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا] ^(٣) قال ذو الرمة:
 قد أعسف النازح المجهود معسفة في ظلل أخضر يدعو هامه البوم
 أراد معسفة مجهول وإنما نصب لإنتصاب النازح. وقال النابغة:
 مِنْ وَحْشٍ وَجِرَّةٍ مُوشِي أكَارِعَهُ طَاوِي الْمَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ
 أراد أن أكارعه موشية» ^(٤)

إذ جعل المفسر من قوله (لا هية) صفة متقدمة على موصوفها وهي لم تتبعه في الإعراب لأن الموصوف مرفوع والصفة منصوبة وهو بهذا يضع قاعدة نحوية تتمثل بحالتين هما: الفصل والوصل التي تعترض الصفة عند تقدمها فالفصل أن تكون منصوبة غالباً والوصل هو أن تتبع ما قبلها في الإعراب أي لا تتبع الحالة الإعرابية التي عليها الموصوف الذي يكون بعد الصفة غير أنه لا يميز بين هاتين الحالتين أي أنه حين أقر هذه القاعدة لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية لكي توصلنا إلى قاعدة يمكن القياس عليها فنجد الثعلبي يسرد الشواهد القرآنية والشعرية من دون أن يحدد متى يتم الوصل ومتى يكون الفصل فشواهد لم تكن كافية في تقصي حقيقة المطلب ووضع أسسه وشروطه ويبدو أنها قاعدة تجنح إلى المعنى أكثر من اعتمادها على أسس منطقية.

أي أن الصفة حين تحدث عنها النحاة قالوا انها من التوابع والتابع كما هو معلوم ما يتبع متقدمه في الترتيب والأعراب لكننا حينما ننظر إلى هذه الصفة نجدها قد تخلت عن هذين الشرطين الأساسيين ولم يبق لها من شروط الصفة إلا كونها صفة للموصوف في معناها.
 وهذا ما قصدته من قولي أنها قاعدة تجنح إلى المعنى أكثر من

(1) القمر/٧.

(2) الإنسان/ ١٤.

(3) الإنسان/٧٥.

(4) الكشف والبيان : ٤ / ٢٣٣.

اعتمادها على الأسس المنطقية.

ومذهب المفسر مختلف عن رأي الفراء الذي ذهب إلى أن (لاهيّة) منصوبة على العطف على قوله (وهم يلعبون) لأن قوله وهم يلعبون بمنزلة لاعبين، فكأنه: إلا استمعوه لاعبين لاهية قلوبهم. ونصبه أيضاً من إخراجهم من الأسم المضمرة في يلعبون^(١)، وجاء الطوسي برأي آخر فقد ذهب إلى أن (لاهيّة قلوبهم): حال من الواو في (يلعبون)، وإن شئت كان حالاً بعد حال^(٢). وقال بهذا كل من الطبرسي والأنباري^(٣).

ويمكن أن نقول أن مذهب المفسر لا يمكن لنا أن نحكم عليه إلا بالصحة نظراً إلى ارتباط دلالة (لاهيّة) بما بعدها أي (قلوبهم) على نحو الصفة لها على الرغم من تقدمها عليها فالمفسر أقرّ مع هذا قاعدة نحوية فضلاً عن الموائمة الواضحة بين ما ذهب إليه المفسر ومعنى الآية التفسيرية، أما الرأي الذي ذهب إليه الفراء فيضعف بالنسبة إلى رأي المفسر لوجود التقدير فيه، إذ إن التقدير الذي لجأ إليه الفراء هو تقدير لا يحتمل معنى العطف فليس فيه أداة العطف. أما ما ذهب إليه الطوسي والطبرسي والأنباري فيمكن أن يعدّ رأياً جائزاً ومتفق مع معنى الآية فعلى هذا يمكن جواز الوجهين.

ومن شواهد المفسر الأخرى في الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ....] (٤) إذ قال فيها: «ثمره و طعمه الحامض والمرّ والحلو والجيد والرديء وارتفع معنى الأكل ومختلفاً نعته إلا أنه لما تقدّم النعت على الأسم وولي منصوباً، نصب كما تقول: عندي طباخاً غلام وأنشد:

الشر مُنشر لِقَاءك من مرض والصالحات عليها مغلقاً باب (٥)»

إذ جعل الثعلبي من (مختلفاً) صفة متقدمة لـ (أكله) ولم تتبع الموصوف في الإعراب بل كانت منصوبة تبعاً لما قبله لأنه كان قد وضع قاعدة لأصول تقديم الصفة فكانت على فصل ووصل^(٦).

فكانت إذن (مختلفاً) منصوبة لوصلها لما قبلها.

وهو مختلف عما ذهب إليه القيسي الذي جعل من «(مختلفاً) حال

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٩٨.

(2) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٢٢٩.

(3) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٧ / ٧١، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٥٧.

(4) الأنعام / ١٤١.

(5) الكشف والبيان : ٢ / ٥٨٣.

(6) وقد فصلنا الحديث عنها في تفسير الآية (٣) من سورة الأنبياء.

تقديره أي سيكون كذلك لأنها في اول خروجها من الأرض لا أكل فيها فتوصف باختلاف الطعوم، لكن اختلاف ذلك يكون فيها عند إطعامها، فهي حال مقدره أي سيكون الأمر على ذلك»^(١) .
وذهب مذهبه الأنباري^(٢) .

وكان توجيه القيسي والأنباري لإعراب كلمة (مختلفاً) يستند إلى الشروط التي تعارف عليها لتمييز (الحال) لأن مختلفاً جاءت بعد تمام الكلام وهي اسم مشتق مُعبر عن حال (الزرع) ألا أن القيسي حين يُعرّف هنا الحال نجده يقع في معنى الصفة بقوله: «فتوصف باختلاف الطعوم»^(٣) لأن المعنى الذي ادته كلمة (مختلفاً) هو الوصف لـ (الزرع) ويبدو أن المفسر حاول أن يُبرز اهتمامه بالمعنى، فمعنى الصفة قد برز في اللفظة لأن الصفة تأتي «لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد، مما يدل على حليته أو نسبته أو فعله أو خاصه من خواصه»^(٤) .

فعلى هذا يمكننا أن نتصور جواز الوجهين النعت المقدم على نية الوصل والحال المنسوب.

ج- حذف المنعوت:

من مسائل الحذف التي وردت في النحو العربي هي حذف الموصوف على الرغم من «أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعترموه فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه ولأنّه ربما وقع بحذفه لبس»^(٥) «ألا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه اما بحال أو لفظ وأكثر ما جاء في الشعر لأنه موضع ضرورة وكلما استبهم كان حذفه أبعد في القياس»^(٦) إلا أنه يكثر حذف المنعوت إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالباً^(٧) .

(1) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٧٤ .

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٤٥ .

(3) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٧٤ .

(4) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١ / ١٩٣ .

(5) شرح المفصل: ٣ / ٥٩ .

(6) شرح المفصل: ٣ / ٥٩، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٢٣٥، في علم النحو: ٢ / ٨٣ .

(7) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم : ١٩٥، أوضح المسالك: ٣ / ١٤ .

ومما أشار الثعلبي فيه إلى حذف المنعوت ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا] ^(١) وقد فسرها بحسب قراءة الحسن ^(٢) بقوله: «قرأ الحسن راعناً بالتنوين أراد قولاً راعناً : أي حقاً من الرعونة فحذف الأسم وأبقى الصفة، كقول الشاعر:
ولا مثل يوم في قدار ظلة كأي وأصحابي على قرن أعفرا
أراد قرن ظبي أعفر حذف الاسم وأبقى النعت» ^(٣) .
إذ أن المفسر استنتج سبباً للتنوين بالفتح هو أنها في محل نصب صفة والموصوف محذوف، وكان تحليله مختلف عن غيره من العلماء إذ عبّر النحاس عن سبب التنوين بالفتح هو «نصبه على أنه مصدر أو نصبه بالقول أي لا تقولوا رعونة» ^(٤) وقال بذلك القيسي والأنباري ^(٥) .
ويبدو أن التحليل الذي ذهب إليه غيره من العلماء هو الراجح فهو يتلائم مع المعنى المقصود منها إذ إن «اللفظة تفيد في لغة اليهود معنى الشتم فاغتم اليهود ذلك فكانوا يخاطبون النبي ﷺ بذلك يظهر التأدب معه وهم يريدون الشتم ومعناه عندهم اسم لا أسمعت فنزل: من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا وسمع غير مسمع وراعنا، ونهى الله المؤمنين عن الكلمة وأن يقولوا في معناه وهو أنظرنا فقال: لا تقولوا راعنا وقولوا أنظرنا» ^(٦) فمن هذا التفسير نتأكد أن التوجيه الذي قال به النحاس والقيسي هو الراجح لأن (راعناً) هي القول الذي نهى الله عنه بغض النظر عن التأويل الذي تحملها الكلمة.

ثانياً: القطع

قطع النعت

يعد القطع من المضامين النحوية التي تُعبّر أولاً عن إشارات الأسلوب والدلالة السياقية للنص فهو يعدُّ من التوابع وهو يمثل في بعض الأحيان النعت أو العطف أحياناً أخرى إلا أنه قد اختلف عن التوابع بشكل خاص في تغير حالته الإعرابية بالنسبة للمتبوع. وقد تحدث سيبويه عن هذه الظاهرة بقوله: (هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح)، وإن شئت جعلته

(1) البقرة/ ١٠٤.

(2) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٤٥، البحر المحيط: ١/ ٣٣٨.

(3) الكشف والبيان: ١/ ١٧٠.

(4) إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٠٥، التبيان في تفسير القرآن: ١/ ٣٨٩، الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٦٦١.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٦.

(6) الميزان: ١/ ٢٤٨.

صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأت»^(١) وقوله أيضاً: «لهذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبه»^(٢) «وحقيقة القطع: أن يُجعل النعت خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل. فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل وإن كان لغير ذلك جاز ذكره»^(٣). فهو إذن «مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بان يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً، ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً»^(٤).

إلا أنه ثمة سؤال يرد في هذا السياق هو: ما الغرض من القطع؟ نقول: أن «قطع النعوت في مقام المدح والذم ابلغ من إجرائها، قال الفارسي: إذا تكررت صفات من معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود اكتمل لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتقنن، وعند الإتحاد تكون نوعاً واحداً»^(٥).

وقد أشار المفسر إلى مصطلح القطع في مواضع كثيرة من التفسير منها ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرَهُمُ ظِلْمًا مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ]^(٦) وقد تحدث عن القراءات^(٧) التي وردت فيها قائلاً: «(وجوههم قطعاً) أكثر القراء على فتح الطاء وهو جمع قطعة ويكون (مظلماً) على هذه القراءة نصباً على الحال والقطع دون النعت كأنه أراد قطعاً من الليل المظلم فلما حذف الألف واللام نصب يجوز أن يكون مظلماً صفة القطع - وسط الكلام - كقول الشاعر: * لو أن مدحه حتى منشر أحداً *

وقرأ أبو جعفر والكسائي وابن كثير (قطعاً) بإسكان الطاء وتكون (مظلماً) على هذا نعت كقوله: يقطع من الليل، اعتباراً بقراءة أبي: كأنما

(1) الكتاب: ١ / ٢٤٨.

(2) المصدر نفسه: ١ / ٢٥٢.

(3) أوضح المسالك: ٣ / ١٤، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٢٣٤، شرح الألفية: ١٩٥، وفي علم النحو: ٨٣ / ٢.

(4) معاني النحو: ٣ / ١٦٧.

(5) معترك الأقران: ١ / ٣٥٤.

(6) يونس / ٢٧.

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٥٦.

يغشي وجوههم قطع من الليل مظلم»^(١) . وهو ما عليه معظم العلماء^(٢) إلا أن الذي تفرد به المفسر في هذه الآية هو جمعه بين مصطلحي الحال والقطع إذ إن المفسر غالباً ما يجمع بين هذين المصطلحين فالقطع في هذه الآية عنده مطابق للحال والذي يُثبت ذلك ما ورد في كتب العلماء من الحديث عن هذه الآية أنّ أغلبهم أجمع على احتمال أن يكون (مظلماً) منصوب على الحال مع ذكرهم الرأي الثاني وهو النعت ومن دون ذكر القطع^(٣) . ويبدو أنه قصد بالقطع على عدم المطابقة بين النعت ومنعوتة إذ إن المنعوت معرفة وهو (الليل) ولما جاءت الكلمة محذوفة الألف واللام عُدَّت حينها نكرة فهي إذن نعت مقطوع، لأن المنعوت معرفة والنعت تحول إلى نكرة بإسقاط الألف واللام.

ومن شواهد المفسر الأخرى ما جاء في تفسير قوله تعالى: [مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا]^(٤) إذ قال: «نصب على التمييز والقطع، تقديره: كبرت الكلمة كلمة»^(٥) . وهو مذهب الفراء^(٦) وقال به كل من القيسي الأنباري^(٧) وقد زاد الفراء رأياً آخر وهو الرفع لعدم التقدير فتكون (كلمة) نائب فاعل لأن الفعل مبني للمجهول ، وذكره القيسي^(٨) إلا أن الذي تفرد به المفسر هو جمعه بين مصطلح التمييز ومصطلح القطع من دون أن يعلل ان سبب القطع هو حذف الألف واللام كما قدم في تعليقه لقطع (مظلماً) في التحليل السابق. إذ نجد الثعلبي غالباً ما يركز في موضوع القطع على عدم الإتيان الذي يفرضه وجود النعت بالنسبة للمنعوت فهو عنده قطعاً للإتيان، فإننا نعلم أن من شروط النعت هو مطابقتها للمنعوت سواء كانت المطابقة تذكيراً أو تأنيثاً أو تعريفاً أو تنكيراً. فالقطع عند المفسر جاء نتيجة عدم المطابقة بين النعت ومنعوتة وذلك بإلغاء التعريف بسبب إسقاط الألف واللام . ولم

(1) الكشف والبيان : ٢٨٣ / ٣ .

(2) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٤٦٢، مجاز القرآن: ١ / ٢٧٨، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٤٤، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤١١ .

(3) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٤٦٢، مجاز القرآن: ١ / ٢٧٨، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٤٤، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤١١ .

(4) الكهف / ٥ .

(5) الكشف والبيان : ٩٢ / ٤ .

(6) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٣٤ .

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٧، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٠٠ .

(8) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٣٤، و مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٧ .

يتحدث المفسر عن الذي تحدث عنه النحويون أن سبب القطع هو لإثبات المدح أو الذم أو كما نقل الفراء من أن سبب القطع يكون هو عند تطاول الصفات أي كثرتها^(١). بل تركز حديث المفسر على عدم إمكانية حصول التبعية - كما أشرنا - بسبب سقوط الألف واللام. وهو تعليل يعتمد على الحقيقة اللغوية أكثر من اعتماده على الدلالة السياقية وهذا تعليل تفرّد به المفسر بين النحاة وهو تعليل يمنح لظاهرة القطع القدرة على الإتيان بمعاني مختلفة غير تلك التي أقرّها النحاة، فضلاً عن أن المفسر يجمع بين مصطلح القطع ومصطلحات أخرى تندرج بأقيستها النحوية مع الأقيسة التي تمتلكها ظاهرة القطع في بعض الأحيان كجمعه مع الحال أو مع التمييز، وهو في مواطن أخرى نجده يتحدث عن القطع بصيغته المعنية من دون أن يجمعه مع مصطلحات أخرى منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِثْلَ آبَائِهِمْ خَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ] ^(٢).

وقد فسرها بقوله: «(حنيفاً) نصب على القطع. أراد بل ملة إبراهيم الحنيف فلما أسقطت الألف واللام لم تتبع النكرة المعرفة. فانقطع عنه فنصب قاله نحاة الكوفة، وقال أهل البصرة: نصب على الحال» ^(٣) فنلاحظ أن المفسر يفرق بين نظرة المذهبين الكوفي والبصري في تحليلهم لهذه الظاهرة ففي الوقت الذي يكتفي فيه نحاة البصرة بالقول بالنصب على الحال من دون النظر إلى أصل الكلمة وكيفية مجيئها بتلك الصورة نجد أن الكوفيين يتتبعون أصل الكلمة من كونها تابعة على أنها نعت ثم أسقطت الألف واللام فانقطع الإتيان فنصبت لأن النكرة لم تتبع المعرفة. ويبدو أن القطع هو الحال عند البصريين، وقد أضعف بعض العلماء القول بالنصب على الحال لأنّ الحال لا يقع من المضاف إليه وأشاروا إلى النصب على القطع لكن من دون ذكر مصطلحه بل جعلوا سبب النصب هو على إضمار أعني ^(٤) ومن المعروف أن القطع يكون إما مرفوعاً بتقدير مبتدأ أو منصوباً بتقدير الفعل أعني ^(٥).

ومما أشار إليه أيضاً فيما فُطع فيه إتيان النكرة عن المعرفة ما جاء

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ١٠٥.

(2) البقرة/ ١٣٥.

(3) الكشف والبيان: ١/ ١٩٩.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٢٥.

(5) ينظر: شرح قطر الندى: ٤٠٨.

في تفسير قوله تعالى: [شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ] (١) والتي قال فيها: «(هدى للناس) من الضلالة وهو في محل النصب على القطع لأن القرآن معرفة والهدى نكرة» (٢) في حين نجد بعض العلماء (٣) يجعلون (هدى) منصوبة على الحال.

قطع النسق:

إذ نجد المفسر في موضع آخر يتحدث عن معنى القطع من غير الإشارة إلى مصطلحه وذلك فيما ورد لديه من القطع في عطف النسق في تفسير قوله تعالى: [لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ] (٤)

والتي قال فيها: ثم قال: (والصابرين) وفي نصبها أربعة أقاويل. قال أبو عبيد: منتصب على تطاول الكلام ومن شأن العرب أن تغير الإعراب إذا طال الكلام والمنسق. وقال الكسائي: نصبه نسقاً على قوله: (ذوي القربى) الصابرين. وقال بعضهم: معناه وأعني الصابرين. وقال الخليل بن أحمد والفراء: نصب على المدح والعرب تنصب على المدح وعلى الذم. كأنهم يريدون بذلك أفراد الممدوح ولا يتبعونه بأول الكلام فينصبونه» (٥).
إذ نجد الثعلبي يفسر الآية بذكر أربعة أقاويل لها وقال «أقاويل» ولم يقل أوجه لأن كل تلك «الأقاويل» التي ذكرها كانت تظهر معنى واحد ووجه واحد وهو القطع إلا إنه قطعاً للعطف على النسق لا القطع للنعته وقد ذكرت باحثه أن القطع للعطف على النسق هو موضوع أغفله معظم العلماء. (٦)

إذ ذكر المفسر رأي أبي عبيدة وهو النصب على تطاول الكلام (٧)

(1) البقرة: ١٨٥.

(2) الكشف والبيان : ١ / ٢٦٢.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٢٢.

(4) البقرة/ ١٧٧.

(5) الكشف والبيان : ١ / ٢٤٧.

(6) ينظر: القطع في القرآن الكريم دراسة لغوية: د. سعاد كريدي كنداوي: (بحث): ٩٣.

(7) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٦٥.

وهذا معنى من معاني القطع التي أقرّها العلماء، ثم أشار إلى قول بعضهم من أنها منصوبة على إضمار «أعني» وقد - أشرنا سابقا - إلى أن القطع إذا جاء منصوباً فهو منصوب على إضمار الفعل (أعني) ثم يذكر رأي الخليل والفراء وهو قول يرتكز على معنى الآية المقصود وهو المدح إذ إن من أسباب حدوث القطع هو إذا جاء بقصد المدح أو الذم وقد أكد الفراء هذه الدلالة بقوله: «ونصبت «الصابرين»؛ لأنها من صفة «من» وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير مُتَّبِعٍ لأول الكلام؛ من ذلك قول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم سُمُّ العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر
وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون) ، وربما نصبوهما على المدح،
والرفع على أن يُتَّبِعَ آخر الكلام أوله»^(١) .
وقد أورد معظم العلماء^(٢) رأي الفراء مع الإشارة إلى الشاهد نفسه.
ويكون بذلك الثعلبي قد قصد القطع في إعراب (الصابرين) من دون
الإشارة إلى مصطلحه.

ثالثاً: التوكيد

وهو صيغة يظهر المتكلم فيها أسلوبه في الإلحاح وقد عدّ من التوابع
لأن «التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول»^(٣) .
وهو «يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو
المحدّث عنه»^(٤) والتوكيد يجيء على ضربين، أما توكيد لفظي أو معنوي
^(٥) وقد عبّر عنهما أبو بكر بن السراج بقوله: «إما توكيد الاسم وأما يؤكد
بما يحيط به»^(٦) وعبّر عنهما الزمخشري بقوله: «التأكيد على وجهين

-
- (1) معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٠٥ .
(2) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٦٥، مشكل إعراب القرآن: ١ / ١١٨، ومجمع البيان في تفسير القرآن:
٤٨٣/١، التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٩٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٤٠ .
(3) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٧٧ .
(4) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١ / ٢٦٢ .
(5) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ / ٨٩٦، شرح المفصل: ٣ / ٣٩، أوضح المسالك ٣ / ٢٠، شرح
ابن عقيل: ٣ / ٢٦٣، شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٦٢ .
(6) الأصول في النحو: ١ / ١١٧ .

تكرير صريح وغير صريح»^(١) إذن فالتوكيد إلحاح على بيان حقيقة المتبوع»^(٢) «والغرض منه إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإحاطة ما خالجه من شبهات»^(٣).

ولم يكن للمفسر شواهد في هذا الموضوع إلا ما كان له في موضوع التوكيد المعنوي ومن ملامح هذا الاهتمام ما جاء في تفسير قوله تعالى: [هُم يُوقِنُونَ]^(٤) إذ قال: «يعلمون ويتيقنون أنها كائنة، ودخل (هم) تأكيداً، يسميه الكوفيون عماداً والبصريون فصلاً»^(٥) وللنحاس فيها قولاً آخر الذي ذهب إلى أن (هم) رفع بالابتداء و (يوقنون) فعل مستقبل في موضع الخبر^(٦).

ومذهب النحاس هو الأحق بالأخذ لأن (هم) لم تأتي على سبيل التأكيد بل مثلت جملة اسمية مكونة من الضمير الذي جاء في محل رفع بالابتداء وما بعده الخبر.

ومن أشكال التوكيد المعنوي الأخرى هي استعمال ألفاظ معينة لهذا الغرض منها (كل وجميعاً ونفس وغيرها) وقد أشار المفسر إلى هذا الجانب في تفسير قوله تعالى: [وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا...]^(٧) إذ قال: «قال الأخفش: جاء بقوله: (جميعاً) مع (كل) تأكيداً كقوله: [لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ]»^(٨) «إذ إن المفسر قد نقل رأي الأخفش^(٩) والذي قال به النحاس الي زاد له رأياً منقولاً عن سيبويه وهو النصب على الحال»^(١١).

رابعاً: العطف

العطف في اللغة هو «الرجوع إلى الشيء بعد الإنصراف عنه وفي

(1) المفصل في علم العربية: ١١١.

(2) ينظر: تجديد النحو: ١٢٨.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٤.

(4) البقرة/ ٤.

(5) الكشف والبيان: ١/ ٧٣.

(6) إعراب القرآن (النحاس): ١/ ١٣٣.

(7) يونس/ ٩٩.

(8) النحل/ ٥١.

(9) الكشف والبيان: ٣/ ٣٠٦.

(10) ينظر: معاني الأخفش: ٢/ ٣٤٨.

(11) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٢/ ٧٦.

الإصطلاح ضربان عطف ونسق وعطف بيان»^(١) أي انه يمثل «ردُّ آخر الكلام على أوله. حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول أن رفعاً فرفعٌ وان نصباً فنصبٌ، وان جرّاً فجرٌّ وان جزمًا فجزم»^(٢) على أن المفسر ليس ممن يقسمون موضوع العطف على بيان ونسق بل ركز في عرض آرائه في موضوع عطف النسق ولم يُشير في حديثه إلى البيان إذ إن بعض النحاة ينكرون وجود عطف البيان ومنهم الرضي الذي يقول: «ولا أرى عطف البيان إلا البدل»^(٣).

إذ ظهر عناية المفسر بموضوع عطف النسق وعطف النسق هو «حمل اسم على اسم أو فعلٍ أو فعلٍ على فعلٍ أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك»^(٤) «والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عيه بواسطة حرف العطف»^(٥) وقد وردت موضوعات العطف في التفسير على النحو الآتي:

أ- العطف على المحل:

تحدث سيبويه عن هذا الموضوع بقوله: «هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً»^(٦) ويسميه النحاة العطف على المحل^(٧)، وقد اجازته النحاة بعد أن اشتهر ذلك شروطاً منها:

١- إمكان ظهور المحل في الفصيح.

٢- أن يكون المحل بحق الأصالة.

٣- أن يوجد العامل الطالب للمحل^(٨).

فمن شواهد المفسر بهذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ] ^(٩) إذ قال:

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٢٠، ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٢٢٣، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٤.

(2) كشف المشكل في النحو: ١/ ٢٥٤.

(3) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩٧.

(4) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٢٢٣، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٤.

(5) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٢٦١.

(6) كتاب سيبويه: ١/ ٦٦.

(7) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٥٢٥، المقرب: ٢٥٩.

(8) ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ٨٩.

(9) الزمر/ ٥٨.

«وفي نصب قوله: (فأكون) وجهان: أحدهما على جواب لو .
والثاني: على الرد على موضع الكرة، وتوجيه الكرة في المعنى لو
أن لي أكر. كقول الشاعر. أنشده الفراء:

فَمَالِكَ مِنْهَا غَيْرَ ذِكْرِي وَحَسْرَةً وتَسْأَلُ عَنْ رُكْبَانِهَا أَيْنَ يَمَمُوا
فنصب تسأل عطفاً على موضع الذكرى، لأن معنى الكلام: فمالك
منها إلا أن يُذكر ومنه قول الله تعالى: [أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا] ^(١) عطفاً يرسل
على موضع الوحي في قوله تعالى: [إِلَّا وَحْيًا] ^(٢) « ^(٣) .

وكان ما نقله المفسر هو بعض ما نقله الفراء ^(٤) ، وقال به النحاس
^(٥) أيضاً ، وهو القول بجواز الوجهين: الجواب لـ (لو) والعطف على
موضع (أكر) المحذوفة لأن التقدير الذي ذكر هو (لو أن لي أن أكر كرة
فأكون) وهو عطف على موضع اسم إن المحذوف (أكر) وهو النصب.

وقد استوفى شروط العطف على المحل وذلك بإمكانه الظهور في
الفصيح وهذا واضح من التقدير الذي أورده المفسر والفراء وهو محل
أصلي وكذلك أن العامل الطالب للمحل موجود وهو دخول (إن) على
الجملة الاسمية.

ومن شواهد المفسر الأخرى ما جاء في تفسير قوله تعالى : [إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى] ^(٦) والتي قال فيها: «كان حقه
والصابئين وإنما رفعه عطفاً على الذين قبل دخول أن فلا يحدثه معنى كما
تقول: زيد قائم، وإن زيدا قائم معناها واحد» ^(٧) .
وللعلماء في إعراب (الصابئون) أقول عدة ^(٨) منها:

(1) الشورى/ ٥١ .

(2) الشورى/ ٥١ .

(3) الكشف والبيان : ٣١٧ / ٥ .

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٤٢٢ / ٢ .

(5) ينظر: إعراب النحاس: ٨٢٦ / ٢ .

(6) المائدة/ ٦٩ .

(7) الكشف والبيان : ٤٨٢ / ٢ .

(8) وردت العديد من الأقوال عن العلماء في هذه المسألة لم أتطرق إلى بعضها لبعدها عما ذهب إليه المفسر
واختلف عليه غيره من العلماء ومن تلك الأقوال هي:

١- أن تكون (إن) غير عاملة وهي بمعنى (نعم) وعلى هذا يبقى (إن الذين آمنوا والذين هادوا) في محل رفع
والصابئون) عطف عليه/ ٢- ما نقل عن الفراء في أن تكون عطف على المضمرة في «هادوا» وقد أضعف
هذا الرأي لأنّ المضمرة المرفوعة يقبح العطف عليه من يؤكد. أو أن سبب ذلك هو بناء (الذين) إذ لم يظهر

١- إن (الصابئون) مرفوعة عطفاً على موضع الذين قبل دخول (إن) عليها وتحويله إلى النصب وعلى هذا المذهب المفسر وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي^(١)، وأبو عبيدة^(٢). وحاصل الأمر أنّ العطف على موضع اسم (إن) هو مذهب الكوفيين^(٣) وذكره النحاس^(٤)، وأشار إليه القيسي^(٥) مقوياً الحجة بتقدير خبر للأسم والخبر «من آمن» إذ احتج بعض النحاة على ضعف حجة القول بالرفع على العطف على موضع اسم (إن) هو أنّ العطف على الموضع لا يجوز إلا عند تمام الكلام لذا نجد القيسي يُقدر الخبر قبل الاسم المعطوف.

٢- إن الآية تحتل التقديم والتأخير، «والتقدير فيها: أنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم والآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك»^(٦).

٣- «أن تجعل قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً للصابئين والنصارى وتقدر (الذين آمنوا والذين هادوا) خبراً مثل الذين أظهرت للصابئين والنصارى»^(٧).

والقولان الثاني والثالث هما من مذهب البصريين قالوا بهما تأكيداً على ضعف مذهب الكوفيين على أن المفسر قد ذهب مذهب الكوفيين في تعليقه للمسألة.

ويبدو أن مذهب الكوفيين مذهب يبتعد عن التمثل في التقدير وهو مذهب تظهر حقيقته في القياس لأنّ العطف على اسم لا النافية للجنس قبل تمام الخبر هو قاعدة متفق عليها من قبل النحاة^(٨)، أما من جهة المعنى فإن معنى الآية لا يحتاج إلى التقدير فهو معنى واضح والعطف فيه ظاهر لا يحتاج إلى تقدير والذي يُثبت ذلك إنه قد وردت القراءة بالنصب كقراءة

عليها عمل إن، لذلك لم يتبعها ما بعدها، ينظر: إعراب النحاس: ١/ ٥٠٩ - ٥١٠، و مشكل إعراب

القرآن: ١/ ٢٣٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٩٩ - ٣٠١.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٨٦ مسألة (٢٣).

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ١/ ١٧٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٨٦ مسألة (٢٣).

(٤) ينظر: إعراب النحاس: ٢/ ٥٠٩ - ٥١٠.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٢.

(٦) الإنصاف: ١/ ١٨٧ (مسألة ٢٣) وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٠٠.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٠٠ وينظر الإنصاف: ١/ ١٨٧، (مسألة ٢٣).

(٨) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٨٦ مسألة (٢٣).

سعيد بن جبير^(١) (والصابئين).

ب- العطف على البعيد

ومن شواهد المفسر في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا]^(٢) فالمفسر قد عرض بعض من الآراء النحوية في هذه الآية إذ قال: «وفي وجه ارتفاع الموقين قولان: قال الفراء والأخفش: هو عطف على محل (من) في قوله: (ولكن البرّ من آمن بالله) (ومن) في موضع جمع ومحلّه رفع كأنه قال: ولكن البرّ المؤمنون والموفون. وقيل: رفع على الابتداء والخبر تقديره هم الموفون»^(٣).

إذ إن المفسر قد عرض رأي الفراء^(٤) والأخفش مقدماً إياه ثم تطرق إلى اختلاف النحويين فيهما ولم يتفرد المفسر بجمعه لهذه الآراء بل سبقه في ذلك النحاس^(٥)، وقال بذلك الطوسي، والقيسي، والطبرسي، والأنباري^(٦).

إذ جعل المفسر (الموفون) معطوفة على (من) على الرغم من تطاول الكلام وجاء ما قبلها من الأسماء منصوباً إذ لم تعطف عليها بل جاءت معطوفة على (من) بقوله: (ولكن البرّ من آمن بالله....)، ثم ذكر رأياً آخر وهو الرفع بتقدير (هم) ويعدّ هذا الرأي هو الرفع على القطع فهو لا يكون إلا إذ جاء عطف النسق أو النعت غير تابع لما قبله ومن الممكن أن يقطع بالرفع بتقدير ضمير مبتدأ له وهذا ما قدره المفسر إلا أنه لم يُشر إلى مصطلح القطع في هذه الآية.

ت- عطف المستقبل على الماضي:

الأفعال كغيرها من المفردات تعطف على بعضها إلا أنه قد اشترط النحاة لهذا العطف «إن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماضٍ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة اتفقا في

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٥٠٩.

(2) البقرة/ ١٧٧.

(3) الكشف والبيان : ١ / ٢٤٧.

(4) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٢٤.

(5) ينظر: إعراب القرآن: ١ / ٢٣١ - ٢٣٢.

(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢ / ٩٩، مشكل إعراب القرآن : ١ / ١١٨، و مجمع البيان في تفسير

القرآن: ١ / ٤٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٤٠.

الزمان»^(١) وعلى الرغم من وجود هذا الشرط نجد المفسر قد أورد شاهداً يعطف فيه المستقبل على الماضي وذهب إلى أن هذا العطف جائز لسبب سيتضح من خلال عرضنا لتحليله وقد جاء هذا التحليل في تفسيره لقوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ] ^(٢).

إذ قال فيها: (إن الذين كفروا ويصدون) فعطف بالمستقبل على الماضي لأن الصدّ بمعنى دوام الصفة لهم، ومعنى الآية: وهم يصدّون ومن شأنهم الصدّ، نظيرها قوله: [الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ] ^(٣) وقيل: لفظه مستقبل، ومعناه الماضي أي: وصدّوا (عن سبيل الله والمسجد) : يعني عن المسجد» ^(٤).

فالمفسر خرج بتقدير مصدر من الفعل يُعَبِّرُ فيه عن الاستمرارية والدوام ولم يُصرِّح بعطف الفعل كما انتهج الفراء الذي يقول: «رُدَّ يفعلون على فعلوا لأن معنهما كالواحد في الذي وغير الذي ولو قيل: إن الذين كفروا وصدّوا لم يكن فيها ما يسأل عنه. وردّك يفعلون على فعلوا لأنك أردت إن الذين كفروا يصدون بكفرهم وإدخالك الواو كقوله (وليرضوه ويقترفوا) أضمرت فعلاً في الواو مع الصدّ كما أضمرته ها هنا. وإن شئت قلت: الصد منهم كالدائم فاخترت لهم يفعلون كأنك قلت: إن الذين كفروا ومن شأنهم الصدّ ومثله [إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ] ^(٥)» ^(٦).

أما النحاس فقد علل العطف بثلاثة أوجه منها: «أن يكون جملة على جملة، ومنها أن يكون في موضع الحال، كما تقول: كلّمت زيداً وهو جالسٌ، وقال أبو اسحاق: هو معطوف على المعنى لأن المعنى إن الكافرين والصادقين عن المسجد الحرام» ^(٧). وقال بهذا التعليل القيسي والأنباري ^(٨).

إذ نجد النحاة قد اتفقوا على عطف المضارع المستقبل على الماضي

(1) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١/ ٢٥٠، وينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٦١.

(2) الحج/ ٢٥.

(3) الرعد/ ٢٨.

(4) الكشف والبيان: ٤/ ٢٩٢.

(5) آل عمران/ ٢١.

(6) معاني القرآن (الفراء): ٢/ ٢٢٠-٢٢١.

(7) إعراب القرآن (النحاس): ٢/ ٣٩٦.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٩، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١٧٣.

غير أنهم اختلفوا في النظرة لصورة هذا العطف. فنرى الفراء يُصرِّح بعطف صيغة الفعل نفسها على صيغة الفعل التي قبلها من دون تقدير أو تأويل مضيفاً لها جواز أن يكون العطف هو عطف معنى، ونجد النحاس يجعل من سبب تسويغ العطف هو أنه عطف جملة على جملة.

أي الجملة الفعلية لـ (كفروا) ذات تقدير ضمير الفاعل والجملة الفعلية لصدوا مضيفاً لها جواز أن تكون حالاً فضلاً عن نقله لرأي الزجاج الذي جعله العطف بالمعنى، وكان قد ذهب مذهب النحاس كل من القيسي والأنباري، ويبدو أن مذهب الثعلبي موافقاً لمذهب الزجاج وهو العطف بالنظر إلى معنى المفردة من غير تأويل.

فنرى أن نظرة الفراء لهذا العطف نظرة ضعيفة حين ننظر لها وفق المقاييس فهو يجعل من سبب تسويغ العطف هو العطف بسبب ارتباط الفعل بالواو الذي عبّر عن وجود فاعل وهي نظرة تحتمل وجوه مختلفة ولا تقتصر على عطف المستقبل على الماضي لأن الأفعال غالباً ما يمكن أن تأتي وقد أضمر فيها الفاعل فلا يوجد فعل من غير فاعل فهذا ليس بالأمر المقيس الذي يمكن أن يُعطل به، وكان ذلك هو رأي النحاس.

في حين لو نظرنا إلى تحليل صاحب الكشف الثعلبي الذي تصور لها مصدر يدل على الدوام والاستمرارية وكان في تصوره هذا إظهاراً للمعنى وتعليل دقيق لا يحتمل الخطأ لأنها نظرة تمثل أولاً التدقيق في معنى المفردة وعلاقتها بالنص بغض النظر عن الأسس التي يمكن أن يضعها النحاة لتقييد معنى النص إذ جعل من كلمة «يصدون» كلمة تدل على الدوام والاستمرار ومعنى الدوام هو أن يبدأ الأمر من حيث بدء الماضي ويبقى مستمراً أما القول الثاني الذي ذكره المفسر وهو أن معناه الماضي ولفظه مستقبل فهو قول ينظر إلى المعنى أكثر من نظره إلى الصيغة.

ث- عطف الظاهر على المضمّر

تحدث النحاة عن عطف الضمائر على بعضها إذ يجوز أن يعطف الضمير الظاهر على الظاهر، والمضمّر على المضمّر، والظاهر على المضمّر، والمضمّر على الظاهر⁽¹⁾، ولكن لكل منها شروط وأحكام. وقد أشار المفسر إلى موضوع العطف بالضمير الظاهر على الضمير المخفوض لكن النحاة اشترطوا لهذا العطف أن يُعاد الخافض حرفاً كان أو

(1) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٨، والمقتضب: ١٠/٣، والأصول ٢/ ٧٩-٨٠، واللمع: ١٨٢-١٨٣، وشرح جمل الزجاج (ابن عصفور): ١/ ٢٤١-٢٤٢، والمقرب ٢٥٥-٢٥٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٥٥-٣٥٦، وأوضح المسالك ٣/ ٥٨-٥٩.

اسماً»^(١).

وتحدث الثعلبي عن ذلك في تفسير قوله تعالى: [قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ]^(٢) إذ قال: «ويفتيكم أيضاً فيهن، ويجوز أن يكون موضع الخفض، فيكون معناه قل الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى بينكم، وهو بعيد لأن الظاهر لا يعطف على المضمرة، ووجه الرفع أبين لأن ما يتلى في الكتاب ويتلى بين ما سألوه عنه معنى، قل الله يفتيكم فيهن في كتابه فيهن وهو قوله: [وَأَتُوا النِّبَايَ أَمْوَالَهُمْ]^(٣)»^(٤).

فالمفسر عرض الرأي الأول الذي يقول بالرفع على معنى يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم وعلى الرغم من أنه أشار للرأي الذي يقول بجواز الخفض إلا أنه يستبعده بقوله «فيكون معناه أن الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى بينكم، وهو بعيد لأن الظاهر لا يعطف على المضمرة»^(٥) وهو غير مذهب الفراء الذي يرى جواز الوجهين^(٦)، وقال به القيسي الذي أشار إلى المذهب الذي يمنع الرفع بقوله «وذلك غير جائز عند البصريين لأنه عطف ظاهر على مضمرة مخفوض»^(٧) ويبدو أن المفسر قد تابع البصريين في رأيه الذي فصل فيه القول الأنباري في كتاب الإنصاف مشيراً إلى رأي الكوفيين إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: [وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ]^(٨) فما: في موضع خفض لأنه عطف على المضير المخفوض في (فيهن) وأورد حجة البصريين على ضعف رأي الكوفيين بقولهم.

وأما قوله تعالى: (ويستفتونك في النساء، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فلا حجة لهم فيه من وجهين:
أحدهما: أنا لا نسلم في موضوع جر، وإنما هو في موضع رفع

(1) ينظر: اللمع في العربية: ١٨٤، المقرب: ٢٥٥-٢٥٦، أوضح المسالك: ٣/ ٥٨-٥٩.

(2) النساء/ ١٢٧.

(3) النساء/ ٢.

(4) الكشف والبيان: ٢/ ٣٦٧.

(5) الكشف والبيان: ٢/ ٣٦٧.

(6) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ٢٩٠.

(7) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٠٩.

(8) النساء/ ١٢٧.

بالعطف على (الله) والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن وما يتلى عليكم، وهو القرآن، وهو أوجه الوجهين.

والثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر، ولكن بالعطف على (النساء) في قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور في (فيهن) ^(١). ووافق الأنباري البصريين فيما ذهبوا إليه ^(٢).

خامساً: البديل

يمثل حدُّ البديل صيغتين: الصيغة الأولى: تتمثل بتوضيح العامل في البديل، والصيغة الثانية: تعبر عن ماهيته، أما الصيغة الأولى فقد تحدث عنها سيبويه بقوله: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول» ^(٣) وأما الصيغة الثانية فقد عبّر عنه سيبويه بقوله: «هذا باب البديل والمبدل من المبدل منه والمبدل يُشرك المبدل منه في الجر، وذلك قولك: مررت برجلٍ حمارٍ فهو على وجهٍ محالٍ، وعلى وجهٍ حسنٍ فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمارٌ. وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجلٍ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمارٍ، وأما أن تكون غلطت وأما أن يبدو لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك. ومثل ذلك قولك: لابل حمارٍ» ^(٤).

والمفسر قد استعمل هذين التعبيرين في شواهد على موضوع البديل فهو مرة يستعمل المصطلح المتعارف عليه من قبل أغلب النحاة وهو البديل ومرة يستعمل مصطلح يعبر فيه عن حقيقة البديل وهي تكرير العامل. ولا يمكن أن نفصل بين هذين القولين فكلاهما يعبران عن صيغة واحدة للموضوع ونرى هذا واضحاً من خلال تعريف النحاة للبديل فقد جاء في شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ) قوله: «اعلم أن الغرض من الإبدال أن يُذكر الاسم مقصوداً بالنسبة كالفعلية والمفعولية والإضافة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة ولذلك تسمع النحويين يقولون البديل في حكم تكرار العامل» ^(٥) وقد سُمي بدلاً «لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٦٣ - ٤٦٨ (مسألة ٦٥).

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٧.

(3) كتاب سيبويه: ١/١٥٠.

(4) كتاب سيبويه: ١/٤٣٩.

(5) شرح الألفية (ابن الناظم): ٣١٥.

جهة الشركة»^(١) وهو لا يفيد دلالة جديدة، لأنه نفس المبدل منه^(٢). إذن يتضح من ذلك أن حدَّ البديل يتمثل بأنه هو : «التابع، المقصود بالنسبة، بلا واسطة»^(٣) وسنعرض الموضوع بتقسيمه كما ورد في التفسير إلى البديل والتكرير.

أ- البديل

قسّم العلماء البديل على أربعة أقسام^(٤) :

١- بديل الكل من الكل ويسمى المطابق.

٢- بديل البعض من الكل.

٣- بديل الاشتمال.

٤- البديل المباين للمبدل منه ويسمى الإضراب، أو البداء، أو الغلط.

١- بديل الكل من الكل:

من شواهد المفسر على موضوع البديل المطابق ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ]^(٥). إذ قال فيها : «(صراط) بديل من الأول»^(٦).

وهو ما ذهب إليه النحاس^(٧) وقال بذلك القيسي^(٨) وكذلك الأنباري وفصلَّ فيها قائلاً: «(صراط) بديل من الصراط الأول، والعامل في البديل غير العامل في المبدل منه عند الأكثرين، وهو العامل في المبدل منه عند الآخرين»^(٩).

ومن شواهد المفسر الأخرى في هذا الموضوع ما جاء في تفسير

(1) المقتضب: ٤ / ٣٩٩.

(2) ينظر: تجديد النحو: ١٢٩.

(3) شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٤٧، وينظر شرح ابن الناظم: ٣١٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٩٧، في علم النحو: ٢ / ١١١، معاني النحو: ٣ / ١٧٦.

(4) ينظر: الأصول في النحو ٢ / ٤٦، واللمع في العربية: ١٦٩، وشرح المقدمة النحوية: ٢ / ٤٢٤، وشرح المفصل ٣ / ٦٤، شرح شذور الذهب: ٢٢٧، وهمع الهوامع: ٢ / ١٢٥، وأوضح المسالك: ٣ / ٦٥-٦٦، شرح ابن عقيل: ٣ / ٢٩٧، شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٢.

(5) الفاتحة/ ٦-٧.

(6) الكشف والبيان: ١ / ٤٨.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٢٤.

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٧١.

(9) البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٣٩.

قوله تعالى: [إِيْلَافُهُمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ] ^(١) وقوله فيها هو: «(إيلافهم) بدل من الإيلاف الأولى وترجمة له» ^(٢) وهو ما عليه معظم العلماء ^(٣).

٢- بدل البعض من الكل:

وقد أشار المفسر إلى هذا القسم في تفسير قوله تعالى: [وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ] ^(٤) قائلاً: «قال الأخفش: من آمن بدل من اهله على البيان، كما يقال، أخذت المال ثلثيه ورأيت القوم ناساً منهم، وهذا إبدال البعض من الكل كقوله: [وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا] ^(٥)» ^(٦). وهو ما قال به النحاة ^(٧).

٣- بدل الإشتمال:

ومن شواهد المفسر فيه ما جاء في تفسير قوله تعالى: [النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا] ^(٨) قال: «(النارُ): وهي رفع على البدل من السوء» ^(٩).

ويبدو أن المفسر قد رجح هذا الرأي من بين عدد من الآراء التي عرضها العلماء إذ كانت الآراء على النحو الآتي:

- ١- مرفوعة على البدل وهذا ما اختاره المفسر وهو مذهب كل من الفراء والأخفش والنحاس والقيسي والأنباري ^(١٠).
- ٢- أن تكون مرفوعة على الإبتداء وهو من آراء الفراء والأخفش

(1) قریش / ٢.

(2) الكشف والبيان : ٥٥٦ / ٦.

(3) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣ / ٧٧٣، مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٨٤٥، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٥٣٧.

(4) البقرة / ١٢٦.

(5) آل عمران / ٩٧.

(6) الكشف والبيان : ١ / ٩٠.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ٢١١، مشكل إعراب القرآن : ١ / ١١٠، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٢٢.

(8) غافر / ٤٦.

(9) الكشف والبيان : ٥ / ٣٤٦.

(10) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣ / ٩، و معاني القرآن (الأخفش): ٢ / ٤٦٢، وإعراب القرآن: ٣ / ١٣، و مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٦، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٢.

والنحاس والقيسي وابن الأنباري (١) .

٣- منصوبة على أنها وقعت بين راجح من ذكرها، وبين كلام يتصل بما قبلها ومثله: [قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ] (٢) وعدها، أي أن ما بعدها عائدوا قبلها ما تتصل به وهو رأي الفراء (٣) وقال به القيسي (٤) .

٤- الجر على أن «النار» بدلاً من «العذاب» كأنك أردت «سوء النار» وهو رأي الأخفش (٥) وذكره القيسي (٦) .

فهذه أقوال العلماء فيها إلا أن المفسر قد ابتعد عن ذكرها كلها مرجحاً الرأي الأول وهو الرفع على البدل. ويبدو أنه الرأي الصحيح لأنها لم تأت بمعنى الابتداء ولم تأت مجرورة إذ سبقها ما يدل على المعنى نفسه وذلك بقوله: (فوقية الله سيئات ما مكروا وحق بآل فرعون سوء العذاب) الآية . ثم قال: (النار يعرضون فيها...) الآية. وما في قوله (النار) إلا بدل عن قوله (سوء العذاب) وهو في موضع الفاعل لأنه قد (حق بآل فرعون) لذا جاءت في محل رفع ثم وردت (النار) مرفوعة على أنها بدل لها.

ب- التكرير

لا أريد أن أصل بتقسيمي هذا إلى تنوع لا طائل منه وإنما هو تتبع لخطى المفسر في تفسيره للمصطلح والذي يُثبت ان مصطلح التكرير يعبر به عن البدل هو ما استدل به من خلال نظرة معظم النحاة إلى موضوع البدل والتعامل معه من خلال ما يفرضه العامل النحوي ونسبته إليه على سبيل التكرير له. وقد أشرنا سابقاً عند حديثنا في حدّ البدل إلى علاقة هذين المصطلحين ببعضهما.

إذ إن المفسر قد أشار إلى هذا المصطلح في تفسير قوله تعالى: [ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ] (٧) قائلاً: «يعني هو قول الحق، وقيل: رفع على التكرير يعني ذلك عيسى ابن مريم وذلك قول الحق، وقيل: هو نعت لعيسى يعني ذلك عيسى ابن مريم كلمة الله، والحق هو الله سبحانه.

(1) ينظر: معاني (الفراء): ٩ / ٣، معاني القرآن (الأخفش): ٤٦٢ / ٢، إعراب القرآن (النحاس): ١٣ / ٣،

مشكل إعراب القرآن : ٦٣٦ / ٢، البيان في غريب إعراب القرآن : ٣٣٢ / ٢.

(2) الحج / ٧٢.

(3) ينظر: معاني القرآن (الفراء) : ٩ / ٣.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٦٣٦ / ٢.

(5) ينظر: معاني النحو: ٤٦٢ / ٢.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٦٣٦ / ٢.

(7) مريم / ٣٤.

وقرأ (١) عاصم وابن عامر ويعقوب قول بالنصب يعني قول الحق» (٢)

وقد ذكر العلماء (٣) تلك الآراء إلا أنهم لم يتحدثوا عن النصب على التكرير فالتعلبي تفرّد بطرحه لهذا الرأي ولو صنفنا هذا التكرير أو البديل لقننا إنه بدل الكل من الكل والمفسر بهذا لم يرجح الرأي بالرفع على التكرير بل عرضه من بين مجموعة من الآراء وردت لديه ويبدو أن جعلها مرفوعة على أنها لعيسى هو الراجح فهو رأي يبتعد عن تقدير وتأويل النحويين وتأملاتهم وهو ملائم لسياق النص على أن هذا الرأي نُقل عن الكسائي كما أوضح النحاس (٤) «وسمي قول الحق كما سمي كلمة الحق» (٥)

ومن الخلافات الأخرى التي نقلها المفسر في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا] (٦) قال: «اختلف النحاة في وجه نصب الحسن، فقال أهل البصرة: على التكرير تقديره ووصيناه حسناً أي بالحسن، كما يقول: وصيته خيراً، أي بخير، وقال أهل الكوفة: معناه ووصينا الإنسان أن يفعل حسناً، فحذفه لدلالة الكلام عليه كقول الراجز:

عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءٍ إِذْ تَشْكُونَا وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءٍ إِذْ يُوصِينَا
خَيْراً بِهَا كَأَنَّنا جُوفُونَا

أي يوصينا أن نفعل بها خيراً، وهو مثل قوله: [فَطَفِقَ مَسْحًا] (٧) أي يمسح مسحاً، وقيل معناه وألزمناه حسناً» (٨) وكان ما أورده الثعلبي هو نص ما قال به الطبري في تفسيره (٩) ولكن من دون الإشارة إليه.

ويمثل الرأي الأول الأخفش إلا أنه لم يتحدث عن مصطلح التكرير

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢١٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢٥٢.

(2) الكشف والبيان: ٤ / ١٧٧.

(3) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء): ٢ / ١٦٧-١٦٨، إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٣١٥، التبيان في تفسير

القرآن: ٧ / ١٢٤، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٦ / ٤٢٠، الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ١٠٦.

(4) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٣١٥.

(5) الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ١٠٦.

(6) العنكبوت/ ٨.

(7) ص/ ٣٣.

(8) الكشف والبيان: ٥ / ٥.

(9) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٠ / ١٦٠.

بل كان واضحاً من فحوى كلامه إذ قال: «ووصيناه حسناً، وقد يقول الرجل: وصّيته خيراً، أي بخير»^(١). وقصد المفسر هذا المعنى من التكرير الذي قال به.

وكانت معاني الحذف تختلف عند القيسي إذ فسرّها بقوله: «أي وصيناه بوالديه أمراً ذا حُسْنٍ ثم أقام الصفة مقام الموصوف وهو الأمر ثم حذف المضاف وهو (ذا) وأقام المضاف إليه مقامه حَسُنَ»^(٢)، ونقل القرطبي كلا الرأيين مضيفاً لهما جواز أن تكون (حسناً) منصوبة على القطع^(٣) ولم يتحدث الثعلبي عن ذلك.

ويمكن أن نقول أن الرأي الذي نقله الثعلبي عن الكوفيين هو الأحق بالأخذ فهذا هو المفهوم من دلالة الكلام وهو مرتبط بمعنى التوصية والتقدير الذي ارتبط به مستند إلى دلالة الكلام عليه، لأن التعامل بالحُسْن مرتبط بالفعل.

(1) معاني القرآن (الأخفش): ٢ / ٤٣٦.

(2) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥٥٠.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٣٢٨ - ٣٢٩.

الفصل الثاني
المبحث الأول
الأفعال

أولاً: الفعل اللازم والفعل المتعدي

ثانياً: الفعل الماضي

- رد الماضي إلى المستقبل

- مجيء الماضي بصيغة الفعل المضارع

ثالثاً: أحكام الفعل المضارع

أ- رفع الفعل المضارع

- الرفع بعد حذف الناصب

- جوا الرفع والنصب بعد حتى

ب- نصب الفعل المضارع

- النصب على الصرف

ج- جزم الفعل المضارع

- معنى الطلب

- معنى الشرط

المبحث الأول الأفعال

يتكون بناء الجملة من الاسم والفعل والحرف إلا إن الأفعال قد تميزت من غيرها بأنها أقوى العوامل لأنها قد مثلت الحدث قال سيبويه: «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»^(١) وقد عرض المبرد طبيعة عملها بقوله: «اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها. كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارّة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك. وكان حدّها ألا يُعرب شيء منها؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل. فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لانهاية. فهذا كان حدّها في الأصل»^(٢). إلا إن شرط هذه الأحداث أن تقترن بزمان معين لأن الفعل هو «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»^(٣)؛ فهو إذن يمثل أقسام الزمان الأربعة فتكون الأفعال على أربعة أقسام: (٤) فعل ماضٍ، وفعل مستقبل وحال، وفعل أمر فالأفعال إذن إبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان^(٥). وقد وجدت للمفسر كثيراً من الشواهد في موضوع الفعل وردت في التفسير على النحو الآتي:

أولاً: الفعل اللازم والفعل المتعدي

«ينقسم الفعل إلى متعدي ولزام؛ فالمتعديّ: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر»^(٦)، وسمي متعدياً لتعديه إلى المفعول وعمله به ودلالته عليه، ولم يجيء في الأصل له «وإنما جاء للفاعل كما قدمنا ثم يقوي على المفعول فعمل به عمل المتعدي فيما ليس له»^(٧) «فالفعل المتعدي إذن، هو الذي يقوى فيه معنى الحدث، بحيث يتجاوز فاعله حين قيامه به إلى متأثر خارجي»^(٨) يقال له المفعول والأفعال المتعدية على

(1) الكتاب: ٢ / ١.

(2) المقتضب: ٨٠ / ٤.

(3) شرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤.

(4) ينظر: التفاحة في النحو: ١٦.

(5) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٠١.

(6) شرح ابن عقيل: ١ / ١٤٥.

(7) كشف المشكل في النحو: ٤٠٢ / ١.

(8) نحو الفعل: ٧٠.

ثلاثة أقسام (١) :

أحدهما: ما يتعدى إلى مفعولين والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، والقسم الثالث ما يتعدى إلى مفعول واحد. فهي تختلف من جهة قوة الحدث فيها (٢) وقد تحدث المفسر عن تعدي الفعل ولزومه في تفسير قوله تعالى: [يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْزَحٍ مِنْهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ] (٣) قائلاً: «زحزحته فرزح: أي بعدته فتباعد يكون لازماً ومتعدياً. قال ذو الرمة في المتعدي:

يا قايضَ الروحِ مِنْ نَفْسِي إِذَا
وَغَافِرَ الذَّنْبِ زَحْرَحْنِي مِنَ النَّارِ
وقال الراجز في اللازم:

خَلِيلِيَّ مَا بَالُ الدُّجَى لَا يُزْحَرْحُ وَمَا بَالُ ضَوْءِ الصُّبْحِ لَا
فَنَلْحَظُ إِنِ الْمَفْسِرِ أَظْهَرَ لِلْفِعْلِ وَجْهَيْنِ لِأَنَّ صِيغَةَ هَذَا الْفِعْلِ قَدْ
أَعْطَتْ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَازِماً أَوْ مُتَعَدِياً.

ومن شواهد المفسر الأخرى في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ] (٤) إذ قال فيها: «(قال ما منعك ألا تسجد): قال بعضهم: لا زائدة وأن صلة، تقدير الكلام: ما منعك السجود لآدم، لأن المنع يتعدى إلى مفعولين» (٥) فنرى المفسر في هذه الآية يتحدث عن قدرة تعدي فعل (المنع) إلى مفعولين هما الضمير والسجود وما حديثه هذا إلا لإظهار زيادة (ألا) وعمل الفعل بما بعدها وما قبلها.

ثانياً: الفعل الماضي

هو ما دلّ على زمان قبل زمان المتكلم وهو مبني على الفتح إذ أنّ الأصل في الأفعال البناء واختلف الفعل المضارع عن غيره من الأفعال لمضارعه الاسم فهو معرب أما الفعل الماضي فبقي على بنائه لأنه يعمل ولا يُعْمَلُ فيه فلا يؤثر فيه فعلٌ ولا حرفٌ والبناء في الأفعال قسمان: «مبنيٌّ على حركة ومبنيٌّ على سكون، فأما المبني على حركةٍ فالفعل الماضي

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٤٨.

(2) ينظر: نحو الفعل: ٧٠.

(3) البقرة/ ٩٦.

(4) الكشف والبيان: ١ / ١٥٧.

(5) الأعراف/ ١٢.

(6) الكشف والبيان: ٣ / ٧.

بجميع أبنيته وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع»^(١).

١- رد الماضي على المستقبل:

ومن شواهد المفسر في موضوع الفعل الماضي ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضَعْفَاءٌ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ] ^(٢) إذ قال فيها:

«وإنما قال: (وأصابه) فردّ الماضي على المستقبل؛ لأن العرب تلفظ توددت مرّة مع (لو) وهي الماضي فتقول: وددت لو ذهبت عناء، ومرّة مع (أن) وهي للمستقبل فتقول: وددت أن تُذهب عني، و (لو) و (أن) مضارعان في معنى الجزاء، ألا ترى أن العرب فيما جمعت بين (لو) و(أن) قال الله تعالى: [وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ] ^(٣) كما تجمع بين (ما) و (أن) وهما جحد.

قال الشاعر:

ما إن رأيت ولا سمعت بمثله كالיום طالي أينق جرب
فلما جاز ذلك صلح أن يقال: فَعَلَ بتأويل يَفْعَلُ و يَفْعَلُ بتأويل فَعَلَ،
وأن ينطق بـ(لو) عنها مكان (أن) وبـ(أن) مكان (لو)» ^(٤) وهو مذهب
الفراء الذي علل ذلك بقوله: «فيقول القائل: فهل يجوز في الكلام أن يقول:
أتودّ أن تصيب مالا فضاع، والمعنى: فيضيع؟ قلت: نعم ذلك جائز في
وددت؛ لأن العرب تلقاها مرّة بـ(أن) ومرّة بـ(لو) فيقولون: لوددت لو
ذهب عني، ووددت أن تذهب عني، فلما صلحت بلو وبأن ومعناها جميعاً
الاستقبال استجازوا أن يردّوا فعل بتأويل لو، على يفعل مع أن» ^(٥) فنرى
المفسر قد تحدث في هذه المسألة عن تحقق عطف الماضي على المستقبل.
وكان تعليق المفسر مستنداً إلى مذهب الفراء الذي تعارف عليه

(1) الأصول في النحو: ١٥ / ٢.

(2) البقرة/ ٢٦٦.

(3) آل عمران/ ٣٠.

(4) الكشف والبيان: ٤٥١ / ١.

(5) معاني القرآن (الفراء): ١٧٥ / ١.

العلماء^(١) ونقلوه في كتبهم غير أنه لم يُشير إلى الفراء عند نقله لمذهبه- إذ تميّز هذا المذهب في تعليل سبب عطف الماضي على المستقبل بسبب مجيء (تود) مع (أن) لأن (تود) يكون ما بعدها بمعنى الاستقبال فيكون بذلك قد نظر إلى المعنى ولم يحاول أن يقدر لها لكي يسوغ سبب هذا العطف فنجد النحاس يجعل في سبب العطف وجهين كان منها مذهب الفراء وهو الوجه الثاني عنده أما الوجه الأول هو تقدير (قد) فيكون بمعنى وقد أصابه الكبر^(٢) فهو تصور أن تكون حال واستشهد ابن حيان^(٣) بقوله تعالى [وَكُنْتُمْ أََمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ] ^(٤).

فيكون المفسر برأيه هذا نَظَرَ إلى المعنى الذي أدته تود باجتماعها مع أنت وهذا تأويل كان قد نقله العلماء عن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) الذي يقول «وعندي انه قد دل بأن على الاستقبال، ويتضمن الكلام معنى لو على التمني، كأنه قيل أحب ذلك متمنياً له. والتمني يقع على الماضي والمستقبل ألا ترى أنه يصح ان يتمنى أن كان له ولد، ويصح أن يتمنى أن يكون له ولد. والمحبة لا تقع إلا على المستقبل» ^(٥) فهي إذن نظرة إلى معنى الفعل مرتبطاً بالزمن بغض النظر عن الصيغة ويتضح ذلك من تأويل المفسر له بقوله: «فَعَلَ بتأويل يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ بتأويل فَعَلَ ، وأن ينطق بـ (لو) عنها مكان (أن) و بـ (أن) مكان (لو)» ^(٦).

٢- مجيء الماضي بصيغة الفعل المضارع

وتحدث الثعلبي عن الفعل الماضي الذي اشتبهت صيغته بصيغة الفعل المضارع وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ] ^(٧) إذ قال فيها: «وقوله (توفاهم) إن نصبت جعلته ماضياً فيكون في موضع النصب وإن نصبت أمسى فيكون على مستقبل ومعنى (تتوفاهم)» ^(٨).

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٤١، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٨٩، البحر المحيط: ٣١٤/٢.

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٨٨.

(3) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٣١٤.

(4) البقرة: ٢٨.

(5) التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٤١.

(6) الكشف والبيان: ١/ ٤٥١.

(7) النساء/ ٩٧.

(8) الكشف والبيان: ٢/ ٣٤٤.

فالمفسر حين ذكر الرأي الأول وهو النصب على أنها ماضٍ لم يفصل في السبب وهو أن تضمير التاء مع التاء وقد أشار إلى ذلك الفراء حين استشهد بقوله تعالى: [إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا] ^(١) قائلاً: «وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار احدهما، مثل قوله [لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ] ^(٢) ومثل قوله: [فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ] ^(٣)» ^(٤).

أما ما ورد لدى المفسر في قوله: «إن نصبت أمسى فيكون على مستقبل فهذا يعني أنه جعلها رفعاً كقولنا: إن الذين تتوفاهم الملائكة ^(٥)، وقال بذلك كل من النحاس والطبرسي والقرطبي ^(٦).

ثالثاً: أحكام الفعل المضارع

الفعل المضارع هو « ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسین» ^(٧) وتميز الفعل المضارع عن بقية الأفعال في أنه معرب وهو ضربان: فعل الحال وفعل الاستقبال ^(٨) فيكون بذلك هو من أوسع الأفعال في الدلالة على معنى الزمن لأنه صالح للتعبير عن معنى الأزمنة الثلاثة، ولذلك لم يسموه حالاً ولا استقبالاً. ولكنهم سموه: «المضارع» لأنه يضارع الاسم؛ فيقع موقعه، على حد ما قالوا ^(٩).

وإعرابه رفع ونصب وجزم ولكن من هذا الإعراب دلالات تبين لنا أن:

«١- النصب يفيد الدلالة على الاستقبال في الغالب، أو للعدول إلى معنى المصاحبة والسببية تخصيصاً.

٢- الجزم للدلالة على المضي أو الأمر ...

٣- الرفع للدلالة على الزمن العام المطلق، حالاً، واستقبالاً ومضياً»

(١٠)

(1) البقرة/ ٧٠.

(2) الأنعام/ ١٥٢.

(3) هود/ ٥٧.

(4) معاني القرآن (الفراء): ١/ ٢٨٤.

(5) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٤١، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٣/ ١٦٩، الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٣٤٥.

(7) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١.

(8) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٢/ ١٨٧.

(9) ينظر: نحو الفعل: ٣٣.

(10) معاني النحو: ٤/ ٦.

وقد ذكر المفسر طائفة من أحكام الفعل المضارع في تفسيره أذكر منها:

أ- رفع الفعل المضارع

عندما يتجرد الفعل المضارع من النواصب والجوازم فإنه يرفع^(١) وقد ذهب معظم النحاة إلى أن سبب الرفع هو وقوعه موقع الاسم^(٢) ويعدُّ سبب الرفع حينها «هو في الإرتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره»^(٣)

الرفع بعد حذف الناصب

وقد تحدث الثعلبي عن حذف الحرف الناصب وارتفاع الفعل بعده في تفسير قوله تعالى: [وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَذِي الْأَرْحَامِ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرَجُونَ أَنفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَسْهَدُونَ] ^(٤) وكان حديثه في هذه الآية حول إعراب (لا تعبدون) التي وردت فيها عدة قراءات ^(٥) كان منها ما ذكره بقوله: «(لا تعبدون) بالياء قرأه ابن كثير وحميد وحمزة الكسائي.

الباقون: بالتاء وهو اختيار أبي عبيدة وأبي حاتم.

قال أبو عمرو: ألا تراه يقول: [وقولوا لِلنَّاسِ حُسْنًا] ^(٦) فذلك المخاطبة على التاء.

إنما ارتفع لا يعبدون لأن معناه أخذنا ميثاق بني إسرائيل أن لا تعبدون إلا الله فلما ألقى أن رفع الفعل ومثله قوله (تسفكون). نظير قوله عز وجل: [فَلْ أَعْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ] ^(٧) يريد أن أعبد فلما حذف الناصبة عاد الفعل إلى المضارعة. وقال طرفة:

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٣ - ٢٤.

(2) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٥١، المقرب: ٢٨٥.

(3) المفصل في علم العربية: ٢٤٥.

(4) البقرة/ ٨٣ - ٨٤.

(5) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٤٠، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢١٨.

(6) البقرة/ ٨٣.

(7) الزمر/ ٦٤.

ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوعى وإن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي
يريد أن أحضر ، فلما نزع (أن) رفعه .
وقرأ أبي بن كعب: لا تعبدوا جزماً على النهي أي وقلنا لهم لا
تعبدون إلا الله»^(١) .

فوجد الثعلبي يحلل قراءة الرفع كما نُقل عن الكسائي وأضاف الفراء
للقول بالرفع على حذف (أن) أن تكون «جواباً لليمين لأن أخذ الميثاق
يمين، فتقول: لا تعبدون، ولا يعبدون، والمعنى واحد وإنما جاز ان تقول لا
يعبدون ولا تعبدون وهم عُيبٌ»^(٢) ، وهو مذهب سيبويه نقله القرطبي في
تفسيره^(٣) ، وقال بهذا الرأي الأخفش ونقله القيسي مضيفاً له أن تكون (لا
تعبدون) في موضع الحال من بني إسرائيل أي أخذنا ميثاقهم موحدين^(٤) ،
ونجد الطوسي يفصل الحديث في الفرق بين قراءة التاء في تعبدون أو الياء^(٥) ،
وأشار إلى هذه الآراء الأنباري مضيفاً لها رأياً آخر وهو «أن لا
يعبدون نفيًا والمراد به النهي، والقول مضمراً فرفعُ الفعل بعده على
الاستئناف والحكاية فكأنه قال قلنا لهم لا تعبدون»^(٦) . وذكر تلك الآراء
القرطبي مرجعاً الأقوال إلى قائلها ومفصلاً الحديث في الفرق بين سبب
الرفع لحذف الناصب أو لا^(٧) .

كل ذلك أبتعد عن ذكره المفسر واكتفى بالحديث عن إيراد قراءتي
الرفع والجزم وفسر القول في سبب الرفع بالذي اتفق عليه العلماء ، ابتداءً
بذكر سيبويه الذي استشهد بقول طرفة وقد نقله المفسر وعُد هذا الشعر
شاهدًا على حذف الناصب ورفع الفعل.

جواز الرفع وال نصب بعد حتى:

قد يأتي الفعل المضارع بعد (حتى) مرفوعاً أو منصوباً فإن كان
مرفوعاً فهو إذن فعل حال أي على سبيل حكاية الحال الماضية وينصب

(1) الكشف والبيان : ١ / ١٤٦ .

(2) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٥٣ - ٥٤ .

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ١٣ ، البحر المحيط: ١ / ٢٨٢ .

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٠١ - ١٠٢ .

(5) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(6) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٠٠ - ١٠٢ .

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢ / ١٣ .

بعدها إذا كان مستقبلاً ولا ينتصب إلا إذا كان كذلك^(١) و «إذا أردنا أن نبين متى يرتفع المضارع بعدها ومتى ينتصب؟ قلنا ذاك إلى قصد المتكلم فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) أما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه، على سبيل حكاية الحال الماضية، يجب رفع المضارع.

وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب»^(٢).

ومن شواهد المفسر في هذا الموضوع ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ] ^(٣) إذ إن المفسر قد فسرهما بحسب ما ورد لديه من القراءات ^(٤) بقوله: «الأعرج: يقول رفعاً، وقرأها الآخرون نصباً، فمن نصب فعلى ظاهر الكلام لأن حتى تنصب الفعل المستقبل، ومن رفع لأن معناه حتى قال الرسول، وإذا كان الفعل الذي يلي حتى في معنى الماضي ولفظه لفظ المستقبل، فلك فيه دون الرفع والنصب، فالرفع لأن حتى لا تعمل في الماضي، والنصب بإضمار أن الخفيفة عند البصريين، وبالصرف عند الكوفيين، مثل قولك: سرنا حتى ندخل مكة بالرفع أي حتى دخلناها، فإذا كان بمعنى المستقبل فالنصب لا غير»^(٥).

واشترط الفراء لذلك أن يكون الفعل قبلها ليس مما يتطاول به فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصب بعده (بحتى) وهو في المعنى ماضٍ. فإذا كان الفعل الذي قبل (حتى) لا يتطاول وهو ماضٍ رُفِعَ الفعل بعد (حتى) إذا كان ماضياً^(٦)*. وقد فسر القيسي جواز الرفع بقوله: «من رفع فلأنه فَعَلَ قد ذهب وانقضى وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى (فحتى) داخلة على جملة في المعنى وهي لا تعمل في الجمل ويجوز في الكلام أن يرفع ويخبر عن

(1) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٣٤، امالي الشجري: ١ / ٣٧٤، شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٤، معاني النحو: ٣ / ٣٢٤.

(2) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

(3) البقرة / ٢١٤.

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبعة: ٧٢.

(5) الكشف والبيان: ١ / ٣٢٥.

(6) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٣٢.

* «فأما الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ فقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك؛ ألا ترى أن إدامة النظر تطول فإذا طال ما قبل حتى ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاوله» معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٣٢ - ١٣٣.

الحال التي هو الآن لا يرجى فتحكي الحال التي هو عليها فلا سبيل للنصب في هذا المعنى ولو نصبت لانقلب المعنى وصرت تخبر عن فعلين قد مضيا وذهبا ولست تحكي حالاً كان عليها وتقديره ان تحكي حالاً كان عليها النبي : وزلزلوا حتى قال الرسول كما تقول: سرت حتى أدخلها»^(١) وقد ذكر هذين الرأيين الأنباري^(٢).

فنلاحظ أن الثعلبي كغيره من العلماء عرض لهاتين القراءتين من دون أن يرجح فيما بينهما فهما من القراءات المتواترة ، وقد فسر سبب الرفع كما فسر لسبب النصب ففضلاً عن كون الرفع يكون لحكاية الحال الماضية والنصب للدلالة على المستقبل جعل أن سبب الرفع هو أن حتى لا تعمل في الماضي وأن سبب النصب كان على مذهبين، فمذهب البصريين هو على إضمار أن الخفيفة ومذهب الكوفيين هو النصب على الصرف.

وقد تحدث المفسر عن حذف الواو وبقائها في المعنى على الرغم من أن الفعل في موضع رفع كما ورد في تفسير قوله تعالى : [وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا]^(٣).

إذ قال فيها: «(ويدع الإنسان) حذف الواو هنا في اللفظ والخط ولم تحذف في المعنى لأنها في موضع رفع وكان حذفها باستفالتها اللام الساكنة كقوله: [سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ]^(٤) [وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ]^(٥) ، [يُوتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ]^(٦)، [يُنَادِ الْمُنَادِي]^(٧) ، [فَمَا تُعْنِ النُّدْرُ]^(٨) ومعنى الآية ويدع الإنسان على (ماله وولده ونفسه بالسوء) وقوله عند الضجر والغضب: اللهم عنه اللهم اهلكه»^(٩) وقد نقل المفسر ذلك عن الفراء^(١٠). وعلل النحاس سبب الحذف لالتقاء الساكنين في ادراج الكلام ولا يمكن أن يوقف عليه لأنه في الأصل بغير واو، ولو وقف في غير القرآن فإنه لا يتم الوقف إلا بالواو لأنها لام الفعل ولا تحذف إلا في الجزم أو في ادراج الكلام ولا يوجد ألف

(1) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٦ - ١٧٧.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٠ - ١٥١.

(3) الإسراء / ١١.

(4) العلق / ١٨.

(5) الشورى / ٢٤.

(6) النساء / ١٤٦.

(7) ق / ٤١.

(8) القمر / ٥.

(9) الكشف والبيان : ٤ / ٣٦.

(10) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١١٧ - ١١٨.

بعدها (١).

ومن الواضح إنّ المفسر قد اكتفى بنقل رأي الفراء وكان تعليقه لها تعليلاً صرفياً الذي جعل من سبب حذفها هو استفالتها اللام الساكنة.
ب- نصب الفعل المضارع:

تحدث سيبويه عن نصب الفعل المضارع قائلاً: «أعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها ولا تعمل في الأسماء كما إن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي أن وكى ولن» (٢) غير إنها «لا تقع مع الفعل حالاً؛ لأنها لما لا يقع في الحال، ولكن لما يُستقبل» (٣) وقد اختلف العلماء في عملها، فمنها ما يُنصب بنفسه ومنها ما ينصب بإضمار محذوف بعده في مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أن هذه الأدوات تنصب بنفسها من غير الإضمار (٤).

وتعدّ الفتحة غالباً في الأسماء لمعنى الفضلة «ولكنها في الفعل لمعنى معين، وهو معنى الاستقبال وهو مما لا يخفى أحد معاني الفعل المضارع، الذي يصلح للدلالة عليه وعلى معنى الحال ومعنى الماضي» (٥).

ومن شواهد المفسر في نصب الفعل المضارع هو ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ] (٦) وكان قوله فيها: «ومحل يعفون نصب بأن إلا أن جمع المؤنث في الفعل المضارع يستوي في الرفع والنصب والجزم، يكون في كل حال بالنون تقول: هنّ يضربن، ولن يضربن، ولم يضربن لأنها لو سقطت النون لاشتبه بالمذكر» (٧).

وهو مذهب الفراء (٨)، وكان تعليّل المفسر والفراء في سبب بقاء النون مختلف عن مذهب البصريين الذين نقولوا قول سيبويه محتجين به إذ ذكره النحاس بقوله: «إنه إنما بُني لما زادوا فيه ولأنه مضارع للماضي، والماضي مبني فبني كما بني الماضي ومثّل هذا سيبويه بان الأفعال أعربت

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٢٣٤.

(2) كتاب سيبويه: ٥/٣، وينظر: التقاحة في النحو: ١٩، والمقرب: ٢٨٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٢٦.

(3) المقتضب: ٢ / ٣٠.

(4) ينظر: الأنصاف: ٢ / ٥٥٥ (مسألة ٧٥)، ٢ / ٧٥ (مسألة ٧٩)، وكتاب اللامان للزجاجي: ٥٥.

(5) نحو الفعل: ٣٧ - ٣٨.

(6) البقرة/ ٢٣٧.

(7) الكشف والبيان: ١ / ٣٨٠.

(8) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ١٥٥.

لأنها مضارعة للأسماء والفعل بالفعل أولى من الفعل بالإسم»^(١) . وهو بهذا يجعل سبب بقاء النون هو البناء قياساً على الفعل الماضي إذ كان تعليلهم لسبب إعراب المضارع هو مضارعة الإسم فبني في الفعل (يعفون) لأن الفعل أولى به من الإسم ، فيكون هذا التعليل الذي تعارف عليه الكوفيون في إن سبب بقاء النون هو لكي يبقى الفعل بمعنى النسوة.

إلا إننا نجد بعد هذين التعليلين تعليلاً نحوياً آخر هو ما ذكره الأنباري قائلاً: «(أن) حرف ينصب الأفعال المستقبلية، ولم تحذف النون من يعفون ، لأن النون فيها ضمير جماعة النسوة، فهي علامة جمع لا علامة رفع، وإذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنياً.

كما إذا اتصلت به نون التوكيد، وصار في موضع الرفع والنصب والجزم على لفظ واحد، وإذا ثبت هذا صح إثبات النون، بخلاف فعل الرجال»^(٢) وهو تعليل يركز على القياس النظري بخلاف التعليل الذي أورده المفسر والذي اكتفى فيه بالتفريق بين المذكر والمؤنث .

وقد تحذف (إن) الناصبة قبل الفعل المضارع وذلك لدلالة الكلام عليه وهذا ما ذكره المفسر في تفسير قوله تعالى: [وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا....] ^(٣) إذ قال فيها: «وحذف أن من قوله (يريكم) لدلالة الكلام عليه، كقول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي
اراد أن أحضر. وقيل على التقديم والتأخير تقديره: ويريكم البرق خوفاً، من آياته»^(٤) إذ كان هذا الرأي للأخفش^(٥) .

وصاحب الكشف الشيخ قد عدّ (يريكم) منصوبة لأنه حين ذكر الشاهد الشعري الذي يستشهد به النحاة في موضع حذف (أن) وبقاء عملها سواء كان استشهدادهم به شذوذاً أم قياساً^(٦) إذ ذهب أغلبهم إلى أنها لا تعمل لضعفها^(٧) ويبدو ان المفسر ممن يقيسون حذف (أن) وبقاء عملها

(1) إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ٢٧١، وينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٦٥.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٦٢.

(3) الروم / ٢٤.

(4) الكشف والبيان : ٥ / ٣٥.

(5) ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ٢ / ٤٣٧.

(6) البصريون يذهبون إلى النصب بأن مضمرة لا يكون قياساً بل شذوذاً. والكوفيون يجيزون النصب في مثله قياساً. ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨١، الإنصاف: ٥٥٩/٢ (مسألة ٧٧).

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨١.

بهذا البيت فلم يُذكر أي احتمال للشذوذ فيها. وقد يُعدُّ سبب ذلك إن الثعلبي مفسرٌ وليس نحوياً إذ لا يفترض به إن يستنتج من الشاهد التزامه فيه أو الحكم عليه بالشذوذ.

النصب على الصرف:

تحدّث المفسر عن النصب على الصرف عند شرحه لمجموعة من الآيات منها ما ورد في تفسيره لقوله تعالى: [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ] (١) إذ قال: «(ويعلم) نصب على الصرف (٢)، وقيل بإضمار إن الخيفة» (٣).

ونجد توضيح هذه الظاهرة عند الفراء عند شرحه لهذه الآية بقوله: «خفض الحسن «ويعلم الصابرين» يريد الجزم. والقراء بعدُ تنصبه. وهو الذي يسمّيه النحويون الصرف؛ كقولك: (لم آته وأكرمه ألا استخف بي) والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم نرى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّر في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيه الإتيان؛ لأنه نسق في اللفظ؛ وينصب؛ إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيها ما أحدث في أوله؛ ألا ترى أنك تقول؛ لست لأي إن لم أقتلك أو إن لم تسبقني في الأرض، وكذلك يقولون: لا يسعني شيء ويضيق عنك. ولا نكرّ (لا) في الضيق فهذا تفسير الصرف» (٤)، ولم يستخدم القيسي (٥) المصطلح ذاته بل قال بالنصب بإضمار (انّ) وهذه حقيقة الصرف ونجد الطوسي والطبرسي (٦) يذهبان مذهب الفراء في تفسيرهم لها. أما الأنباري فقال بما قال به المفسر والفراء مضيفاً لها قول من زعم ان (ويعلم الصابرين) مجزوم بالعطف مُضعفاً للرأي بقوله: «وهذا ضعيف الوجه» (٧).

ومن شواهد الثعلبي الأخرى ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَأْيُهَا

(1) آل عمران/ ١٤٢.

(2) ورد في التفسير قوله [نصب على الظرف] والصحيح ما أثبتناه وفقاً للقرائن التي وردت في سياق النص والقرائن التي وجدت في الكتب الأخرى.

(3) الكشف والبيان: ٢ / ١٥٨.

(4) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٣٥.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٧٥.

(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤/٣، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢ / ٤٠٢.

(7) البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٢٣.

الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [(١) وقد استند في تأويله للحكم النحوي إلى قولين هما: «وقال ابن عباس : لا تخونوا الله بترك فرائضه والرسول بترك سنته، وتخونوا اماناتكم.

قال السدي: إذا خانوا الله والرسول فقد خانوا اماناتهم. وعلى هذا التأويل يكون قوله: (وتخونوا) نصباً على جواب النهي والعرب تنصب جواب النهي وقالوا كما ينصب بالفاء: وقيل: هو ينصب على الصرف كقول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم
وقال الأخفش: هو عطف على ما قبله من النهي، وتقديره: لا تخونوا اماناتكم» (٢).

وقد ذكر قولي النصب على الصرف والجزم على العطف على لا الناهية الفراء (٣) وقال بذلك القيسي والطوسي والطبرسي (٤) ، وتفرد الثعلبي بتوجيهه للرأي الأول وهو النصب على جواب النهي.

إلا أننا يمكننا أن نضعف مذهب النصب على الصرف إذ لا يوجد له أي وجه ارتباط بالنص لأن الصرف هو أن يصرف الفعل الأول عن معنى الفعل الثاني والذي مثله الفراء بقوله: «ثم نرى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرَّر في العطف» (٥) ولم يتحقق ذلك في النص إذ تكرر معنى النهي في الفعل الثاني بالعطف عليه وهما بمعنى واحد ويسند ذلك ما ورد لدى الطبري قوله: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: أن الله نهى المؤمنين عن خيانتهم وخيانة رسوله وخيانة امانتهم» (٦) وإذا تحقق معنى العطف فذلك يعني الجزم عطفاً على لا الناهية.

أما المذهب الذي ذكره المفسر والذي تفرّد به وهو النصب على أنه جواب النهي فهو رأي قريب من معنى الآية إذ تحتل الآية أن يكون المعنى (لا تخونوا الله والرسول فإن في ذلك خيانة لأمانتكم) وهذا معنى كلام المفسر أن العرب تنصب جواب النهي كما ينصب بالفاء فعلى هذا يمكن أن نقول بجواز الوجهين هما الجزم عطفاً على النهي والنصب كجواب للنهي.

(1) الأنفال/ ٢٧.

(2) الكشف والبيان : ٣ / ١٣٤.

(3) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٤٠٨.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ١٠٦ ، مجمع البيان: ٤ / ٤٥٥.

(5) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٣٥.

(6) جامع البيان: ٩ / ٢٩٣.

ج- جزم الفعل المضارع

«الحروف التي تجزم خمسة : لم، لما، ولا في النهي، واللام في الأمر وأن التي للجزاء، وهذه الحروف تنقسم قسمين: فأربعة منها لا يقع موقعها غيرها، ولا تحذف من الكلام إذا أريدت، وهي، لم، ولما، ولا في النهي، ولام الأمر، والقسم والآخر حرف الجزاء قد يحذف ويقع موقعه غيره من الأسماء»^(١) اما معاني الجزم فهي على النحو الآتي:

١- معنى المضي ٢- معنى الطلب ٣- معنى الشرط^(٢)

معنى الطلب

وقد أشار إلى هذه المعاني في تفسيره فمنها ما ورد في معنى الطلب في تفسير قوله تعالى: [وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ] ^(٣).

إذ إن المفسر قد عرض في هذه الآية اختلاف النحاة فيها في قوله: «واختلف النحاة في محل قوله: (وتدلوا) فقال بعضهم: جزم بتكرير حرف النهي المعنى ولا تأكلوا ولا تدلوا وكذلك هي في حرف أبي بإثبات لا.

وقيل: هو نصب على الصرف^(٤). كقول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقيل: نصب بإضمار ان الخفيفة.

قال الأخفش: نصب على الجواب بالواو^(٥).

فنرى الثعلبي ينقل تلك الآراء نقلاً دقيقاً حتى صار الأمر عنده انه يجزء الوجه الواحد منها بحسب اصطلاحات المذاهب، فهو بعد أن نقل القول بالجزم على تكرير لا الناهية نراه يتحدث عن القول بالصرف ثم ينتقل إلى قول آخر وهو النصب بإضمار (أن) وهما قولين لظاهرة واحدة فالصرف عند الكوفيين هو النصب على إضمار (أن) عند البصريين غير

(1) الأصول في النحو: ١٦٢ / ٢.

(2) ينظر: نحو الفعل: ٤٨ - ٤٩.

(3) البقرة/ ١٨٨.

(4) ورد في التفسير قوله [نصب الظرف] والصحيح ما أثبتناه وفقاً للقرائن التي وردت في سياق النص وهو النصب بإضمار أن، وقارئ أخرى وردت في التفسير فنجد في صحيفة (٣٢٥) المحقق يقول بالصرف عند الكوفيين وإضمار إن عند البصريين وهذا هو (الصرف) المقصود، وقد أخطأ معظم المحققين في التفاسير في كتابتهم لهذه الكلمة فهم غالباً ما يكتبونها (نصب على الظرف).

(5) الكشف والبيان: ٢٧٧ / ١.

اننا نجد غيره من العلماء ^(١) لم يفصلوا بين هذين المذهبين بل جمعوا القولين بوجه واحد.

اما المذهب الذي نقله المفسر عن الأخفش وهو النصب على الجواب بالواو فهو رأي قال به كل من القيسي والأنباري ^(٢) فضلاً عن ذكرهم القول بالجزم.

والمفسر كعادته لم يرجح بين كل تلك الآراء. إلا أننا يمكن أن نؤيد القول بالجزم على تكرير (لا) الناهية لأمرين:

الأول: أن معنى دخول لا الناهية على أن لا تأكلوا ظاهراً ولا حاجة لتكرار دخولها على تدلوا لكي يتضح المعنى فهو امر لكلا الفعلين هو الأمر بعدم الأكل وعدم الأدلاء بها إلى الحكام ويتمثل معنى الطلب في هذه الآية في إنه نقل معنى الفعل المضارع إلى معنى فعل الأمر ^(٣).

الثاني: اننا لو قلنا بالصرف فهذا يعني صرف الفعل عن الفعل الأول معنى، أي يكون الثاني مخالف للأول وهذا غير متحقق بمطلب الآية.

معنى الشرط:

ثم نجد الثعلبي يفسر بعض الآيات التي يختلط فيها معنى الطلب والشرط الذي يعدّه جزاء فيه طرف من النهي ويتضح ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً] ^(٤).

التي قال فيها: «واختلفوا في وجه قوله: (لا تصيبين) من الإعراب. فقال: أهل البصرة: قوله (لا تصيبين) ليس بجواب ولكنه نهى بعد أمره، ولو كان جواباً ما دخلت النون. وقال أهل الكوفة: أمرهم ثم نهاهم وفيه تأويل الجزاء فإن كان نهياً كقوله: [يَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ] ^(٥) أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء وتقديره: واتقوا الله إن لم تنتهوا أصابنكم.

وقال الكسائي: وقعت النون في الجر بمكان التحذير، فلو قلت: قم لا أغضب عليك لم يكن فيه النون لأنه جزاء محض. وقال الفراء: هو جزاء فيه طرف من النهي كما تقول: أنزل عن الدابة لا يطرحك ولا يطرحنك

(1) ينظر: جامع البيان: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣، التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٣٩، مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٤-٢٥، الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٤٤.

(3) ينظر: نحو الفعل: ٤٨-٤٩.

(4) الأنفال/ ٢٥.

(5) النمل/ ١٨.

فهذا جزء من الأمر بلفظ النهي. ومعناه : إن تنزل عنه لا يطرحنك»^(١) .
على أن صاحب الكشف الثعلبي قد اكتفى بذكره لهذه القراءة ولم يتحدث عن القراءة الأخرى التي وردت في هذه الآية والتي كانت بدون لا الناهية أي بقوله (لتصيين) وهي قراءة «أمير المؤمنين علي بن أبي عليه السلام، وزيد بن ثابت، أبو جعفر الباقر عليه السلام، والربيع بن أنس، وأبو العالية»^(٢) وبذلك تكون هاتين القراءتين ضدان لأن الأولى على النهي والثانية على التوكيد لذا نجد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) يؤول الثانية بقوله: «ويمكن ان يكون حذفت الألف من (لا تصيين) تخفيفاً ، وأكتفى بالفتحة منها»^(٣) .

فكان تفسير الثعلبي للآية مقتصراً على قراءة واحدة ذكراً فيها آراء مذهبي البصرة والكوفة.

ولعل سبب ذهاب البصريين إلى عدم القول بالجواب أو الشرط والجزء هو ثبوت النون ومن المعروف إن الشرط «صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل، وهو الحدث والزمن، لأن الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه أو وقوعه ، فهو إذن ليس تام الدلالة»^(٤) فالشرط يتم بالجزم والجزم يستلزم حذف النون إلا أن النون هنا لم تحذف من الكلمة لذا لم ينظر لها البصريون على أنها جملة جواب.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها جملة جواب على الرغم من ثبوت النون فهم ينظرون إلى المسألة بحسب ما يقتضيه المعنى والتأويل وكان من بينهم الكسائي والفراء^(٥) .

والمفسر لم يرجح أيّاً من هذه الآراء بل ذكرها مكتفياً بالإشارة إليها، وذكرها الطوسي^(٦) وكان للأنباري المنهج ذاته^(٧) . وأضاف لها العكبري وجهاً ثالثاً وهو أن تكون مستئنفة^(٨) .

غير أننا نجد من العلماء من يُضعف رأي الكوفيين فكان منهم الزجاج (ت ٣١١ هـ) الذي يقول: «زعم بعض النحويين أن هذا الكلام جزء خبر،

(1) الكشف والبيان : ٣ / ١٣١ .

(2) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤ / ٤٥٠ .

(3) مجمع البيان: ٤ / ٤٥٠ .

(4) نحو الفعل: ٤٨ - ٤٩ .

(5) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٤٠٧ .

(6) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ١٠٣ .

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٨٥ .

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٢١ .

وفيه طرف من النهي، فإذا قلت: انزل عن الدابة لا تطرحك، أو لا تطرحك، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي، والمعنى أنزل ان تنزل عنه لا تطرحك. فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام»^(١) وأضاف لذلك أبو علي (ت ٣٧٧ هـ) قوله: «ومحال أن يكون جواب الأمر في الحقيقة جواب الشرط، ولا يجوز أيضاً أن يكون اللفظ لفظ النهي، والمعنى معنى الجزاء، لن الجزاء خبر، فحكمه أن يكون ألفاظ الأخبار، وألفاظ الأخبار لا تجيء على لفظ الأمر، إلا فيما علمته من قولهم أكرم به. ومما يدل على أنه ليس بجزاء دخول النون فيه، والنون تدخل على الجزاء لما ذكرناه انه خبر، ولا يجوز دخول النون على الخبر إلا في ضرورة الشعر»^(٢). فعلى هذا يكون مذهب البصريين هو الأصح عندهم ويكون تأويل الكلام هو «نهياً بعد أمر، فأستغني عن استعمال حرف العطف معه، لاتصال الجملة الثانية بالأولى»^(٣).

وهو مذهب جرير بالإهتمام لأن الآية قد بدئت بالأمر بقوله (واتقوا فتنة) ثم تلى هذا الأمر نهى بقوله (لا تصيبين الذين ظلموا) وكلاهما طلب وتكرار أسلوب الطلب بصيغتين الأولى أمر والثانية نهى فإن ذلك يعدّ توكيد للطلب نفسه وقد زاد من هذا التوكيد هو وجود النون في (تصيبين) وكأنه اراد أن يسبغ الآية بأسلوب الطلب المؤكد من خلال التكرار بأساليب مختلفة فهو إذن أمرٌ يتبعه نهى لتأكيد الأمر.

ويمكننا إذن ان نقول إن أصح الوجوه هو رأي البصريين لأن تأويل معنى الجزاء هو على حمل المعنى لا على القاعدة، وصيغة بناء النص لا تدل على الشرط والجزاء بل إنها تدل على الأمر والنهي وهو أسلوب لا يتطلب الجزم على جواب الشرط، وإن كان المعنى يحتمل الجزاء من وجهة نظر الكوفيين فإن سبيل التعامل على أساس القاعدة يفرض علينا التنبُّت من تطبيقها على النص.

(1) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤٥٠ - ٤٥١.

(2) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤٥٠ - ٤٥١.

(3) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

المبحث الثاني الحروف والأدوات

لقد برز اهتمام الثعلبي واضحاً في تفسيره في عرض وتوضيح كل ما يتعلق بالحروف والأدوات من معاني ومواقع إعرابية خاصة بها سواء كانت مهملة أو عاملة، وكان أكثر ما اهتم به المفسر في حديثه عن الحروف أو الأدوات هو معانيها وهو يتحدث في أغلب الأحيان عن التناوب بين معاني تلك الأدوات أي ما أصطَلِحَ عليه بـ «ظاهرة التناوب بين الحروف». وقد أتبع المفسر تطبيق هذه الظاهرة على الرغم من اختلاف النحاة فيها، ذلك لسعة المعاني البلاغية التي يطرقها النص القرآني، وأوضح المرادي (ت ٧٤٩ هـ) هذا الاختلاف عند حديثه عن نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر، بقوله: «هو جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعضه. ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، أما بتأويل يقبله اللفظ، أو يتضمن الفعل معنى آخر يتعدى بذلك الحرف. ومالا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ»^(١) وقد عدَّ ابن هشام أن مذهب الكوفيين أقل تعسفاً^(٢).

فمن أمثلة التناوب لدى المفسر هو ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ] ^(٣) قال: «أي من أزواجهم ، على بمعنى من»^(٤).

وغيرها من الأحكام النحوي التي أثبتت اتباعه لرأي نحاة الكوفة في جواز استخدام ظاهرة التناوب بين الحروف، وسيوضح البحث ذلك التناوب بعد عرض الحروف التي وردت في التفسير ولكن عرضها بحسب الترتيب الأبجائي، وقد أتبعنا هذه الطريقة ذلك لأن أغلب الحروف التي وردت في التفسير كانت تنتمي لأكثر من موضوع مثل اللام فمنها الجارة ومنها الجازمة وكذلك لعل إذ ذكر آيتين كانت واحدة بقصد الترجي وهي ناصبة والأخرى بقصد الاستفهام وهي مهملة.

(1) الجني الداني في حروف المعاني: ١٠٨ - ١٠٩.

(2) مغني اللبيب / ١ / ١١٩.

(3) المؤمنون/٦.

(4) الكشف والبيان: ٣١٧ / ٤.

الهمزة:

وتحدث المفسر عن الهمزة في دخولها على حروف العطف مثل الواو والفاء وثم وكان ذلك في تفسير تعالى: [أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ] ^(١).

إذ قال فيها: «(أو كلما) واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام . كما يدخل على الفاء في قوله [أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ] ^(٢) [أَفَنَتَّخِذُونَهُ وَدُرِّيَّتَهُ] ^(٣) وعلى ثم كقوله تعالى: [أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ] ^(٤) نحوهما» ^(٥) وكان ذلك هو الشاهد الذي أورده سيبويه عند حديثه عن الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام ^(٦) ويبدو أن المفسر قد تابع سيبويه الذي عدّ الواو هي واو العطف مخالفاً الأخفش الذي جعلها زائدة دخلت عليها ألف الاستفهام وهذا ما نقله عنه النحاس والقيسي والأنباري ^(٧) من دون أن يرجحوا رأيه هذا مضيفين له رأي الكسائي الذي يذهب إلى أنها «(أو) حُرِّكَتِ الواو منها» ^(٨) وقد أضعف بعض العلماء هذا القول ^(٩).

ويبدو أن الرأي الذي ذهب إليه المفسر والذي مثل مذهب سيبويه هو الرأي الراجح ذلك لأن معنى الآية ممكن أن يستقيم مع وجود العطف.

على أن المفسر قد ذكر بعضاً من تلك المعاني التي تخرج إليها ألف الاستفهام كالتوبيخ والتقرير وأورد ذلك في تفسير قوله تعالى: [قَالُوا بَلْ نَنْبِعُ مَا لَفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ] ^(١٠) إذ قال فيها: «(أو لو كان آباءهم) واو العطف ، ويقال أيضاً واو التعجب دخلت عليها ألف الاستفهام للتوبيخ والتقرير؛ فلذلك نصبت ، والمعنى يتبعون آباءهم وإن كانوا جهالاً ، وترك جوابه لأنه معروف» ^(١١) وهذا ما ذكره

(1) البقرة/ ١٠٠.

(2) يونس/ ٤٢.

(3) الكهف/ ٥٠.

(4) يونس/ ٥١.

(5) الكشف والبيان: ١/ ١٦١.

(6) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ١٨٩.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٠٣، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٣.

(8) الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٣٩.

(9) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٥، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٣.

(10) البقرة/ ١٧٠.

(11) الكشف والبيان: ١/ ٢٣٥.

الفراء والنحاس والقيسي والأنباري^(١) إلا أن الثعلبي ابتعد عن الرأي الذي نقله الفراء في قراءة من قرء بتسكين الواو^(٢) أي من عدّها «أو» التي تثبت الواو من الإثنين^(٣) والقراءة التي اتفق عليها العلماء ومن بينهم المفسر هي الراجحة وهي قراءة الواو بالتحريك على أنها واو عطف فليس في الكلام ما يوجب التخيير الذي تفرضه (أو) ساكنة الواو لأن من أغراضها التقسيم والتخيير.

إذ وإذا

أ- إذ

ولها أحوال أهمها: ١- ظرف زمان ٢- مضاف إليه ٣- الفجائية^(٤).

وأوردها الثعلبي ظرفاً عند تفسير قوله تعالى: [وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً]^(٥) وفسرها الثعلبي بقوله: (إذ قال ربك) يعني: وقد قال، وقيل معناه: واذكر إذ قال ربك، وكل ما ورد في القرآن من هذا النحو فهذا سبيله. و (إذ) و (إذا) حرفا توقيت، (إلا) أن (إذا) للمستقبل، وقد يوضع أحدهما موضع الآخر^(٦) مضيفاً لها التفصيل الذي نُقل عن المبرد بشأن الأزمنة التي تأتي مع إذ وهو بقوله: «وقال المبرد: إذا جاءت (إذ) مع المستقبل كان معناه ماضياً نحو قوله: [وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ] ^(٧) و [إذ يقول] ^(٨) يريد وإذ مكروا وإذ قال، و (إذا) إذا جاءت مع الماضي كان معناه مستقبلاً كقوله: [فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى] ^(٩) [فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ] ^(١٠) [إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ] ^(١١) أي يجيء، وقال الشاعر:

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ٩٨، وإعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٢٩، ومشكل إعراب القرآن:

١/ ١١٧، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٣٦.

(2) من هؤلاء ابن عامر، ونافع في رواية قالون، وأبو جعفر: انظر: البحر المحيط: ٧/ ٣٥٥.

(3) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ٩٨.

(4) ينظر: تسعون أداة معربة مع أمثلتها: ١١- ١٢.

(5) البقرة/ ٣٠.

(6) الكشف والبيان: ١/ ٩٦.

(7) الأنفال/ ٣٠.

(8) الأحزاب/ ١٢.

(9) النازعات/ ٣٤.

(10) عبس/ ٣٣.

(11) النصر/ ١.

ثم جزاه الله عنا إذا جزا جنات عدن والعلأ إلى العلاء»^(١)
 ويكون المفسر بتقديره هذا قد عدّها مفعولاً أي اذكر يا محمد إذ قال
 ربك. وقد ذكر بقية العلماء^(٢) قول أبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) الذي جعلها
 زائدة^(٣) وخالفه الزجاج وغيره بهذا القول لأن الحرف إذا أفاد معنى
 صحيحاً لا يجوز حينها إلغاؤه^(٤).
 وكان التقدير الذي ورد لدى المفسر هو التقدير نفسه الذي ورد لدى
 غيره من العلماء كالقيسي والأنباري^(٥).

ب- إذا

وقد وردت عند الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا
 آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا
 يَعْلَمُونَ]^(٦) وفسرها بقوله: «(وإذا): حرف توقيت بمعنى حينئذ، وهي
 تؤذن بوقوع الفعل المنتظر وفيها معنى الجزاء»^(٧).
 فنجد الثعلبي يجمع بين التحليل التفسيري للآية الذي يستند إلى المعنى
 وبين القاعدة النحوية المتعارف عليها لدى النحاة فلم يقتصر على إبراز
 جانب واحد فقط. ويتضح ذلك عند مقارنة ما قال به المفسر مع غيره من
 النحويين في هذه الآية إذ نجد العكبري يقول: في حين نجد المفسر يوضح
 معنى الجزاء فيها بأنها تؤذن بوقوع الفعل وهذا هو معنى الجزاء فيها.

إلى:

حرف جر له معان كثيرة منها: إنتهاء الغاية، والمعية وذلك إذا
 جمعت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين^(٨)،
 واقتصر سيبويه على ذكر معنى واحد وهو الإنتهاء من ابتداء الغاية^(٩).
 وأوردها المفسر بمعنى المعية بما نقله عن النضر بن شميل (ت

(1) الكشف والبيان: ١ / ٩٦.

(2) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٥٦، مجمع البيان في تفسير القرآن: ١ / ١٤٧.

(3) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٣٦.

(4) ينظر: إعراب القرآن ومعانيه: للزجاج: ١ / ٣٠.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٨٥، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٧٠.

(6) البقرة / ١٣.

(7) الكشف والبيان: ١ / ٧٨.

(8) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٧٨.

(9) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٣١.

٢٠٣ هـ) وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ] ^(١) بقوله: «وقال النضر بن شميل: (إلى) ها هنا بمعنى (مع) كقوله تعالى: [أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ] ^(٢) : أي نساءكم، وقوله: [ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ] ^(٣) وقوله: [مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ] ^(٤) وقال النابغة:

ولا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب
وقال الآخر:

ولوح ذراعين في البركة إلى جوجو رهل المنكب
أي مع جوجو ^(٥) وهو الرأي نفسه الذي قال به ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) والطبري ^(٦)، وكان للهروي (ت ٤١٥ هـ) إستشهاده بالآية نفسها ^(٧) .
وعبر الطوسي عن اقتناعه برأي التناوب محتجاً بإمكانية التناوب بين الحروف كما ورد في قول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو فشير
لعمر الله أعجبني رضاها

لأن (علي) في البيت كانت بمعنى (عني) ومحتجاً بقول الرماني الذي ورد في هذه الآية بان الفرق بين اللقاء والإجتماع أن اللقاء لا يكون على وجه المجاورة والإجتماع قد يكون كاجتماع الغرمين في محل ^(٨) . واختلف عنهم ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) الذي استحسّن تضمين (خلوا) معنى (انصرفوا) لكي يتعدى بـ (إلى) ويكون بذلك قد منع التناوب وعدّ التضمين أصح منه ^(٩) ، ولعلّ الرأي الذي نقله المفسر واتفق عليه غيره من العلماء ممكن أن يكون هو الراجح وذلك لسعة معاني اللغة التي تعطي القدرة على التناوب بين الحروف وهذا ما يتطلبه معنى الآية. إلا أنه في ابتعادنا عن رأي ابن كثير الذي تقدم ذكره فإننا لا نكون حينها ممن يضعفون هذا الرأي لأنه من الجائز أن يكون التضمين في الفعل (خلوا) وهذا معنى غير بعيد عن حقيقة النص، لذا لسنا ملزمين أن نرفض الرأي، بسبب ان التناوب بين الحروف ظاهرة متفق عليها بين النحاة، وعليه

(1) البقرة/ ١٤ .

(2) البقرة/ ١٨٧ .

(3) النساء/ ٢ .

(4) آل عمران/ ٥٢ .

(5) الكشف والبيان: ٨٠ / ١ .

(6) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٧١،، جامع البيان في تفسير القرآن: ١ / ٢٩٩ .

(7) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٢٨٢ .

(8) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: الطوسي: ٧٨/١ - ٧٩ .

(9) ينظر: التفسير الكبير: ٥١ / ١ .

فإن معنى الآية يجوز فيه أما تضمين الفعل كما يقول ابن كثير، أو التناوب بين الحروف.

الذي :

وقد أدخل الثعلبي على الأسماء الموصولة ظاهرة التضمين إذ أورد الإسم الموصول (الذي) بمعنى (من) وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ] ⁽¹⁾ بقوله: «ويكون الذي بمعنى (من) وتقديره على الذي أحسنوا ، لفظه واحد ومعناه جمع كما تقول: أوصي بمالي للذي غزا وحج يريد الغازين والحاجين.

وقال الشاعر:

شبووا على المجد وشابوا واكتهلوا

يريد واكتهلوا يدل عليه قراءة عبد الله بن مسعود (على الذي أحسنوا) وقال أبو عبيد: معناه على كل من أحسن، ومعنى هذا القول أتمنا طلب موسى بهذا الكتاب، على المحسنين يعني أظهرنا فضله عليهم، والمحسنون هم الأنبياء والمؤمنون. وقيل: معناه: ثم آتينا الكتاب متمماً للمحسنين يعني تكميلاً منا للأنبياء والمؤمنين الكتب.

وقيل: (الذي) بمعنى (ما)، يعني آتينا موسى الكتاب تماماً على ما أحسن موسى من العلم والحكمة أي زيادة على ذلك» ⁽²⁾.

ويبدو أن الرأي الأول الذي قال به المفسر بأن (الذي) بمعنى (من) هو الأرجح ذلك لأن رأي أبي عبيد يتطلب تقديره (كل) ولا يوجد في الآية ما يستوجب ذلك التقدير بلاغياً أو نحوياً وهو قد يكون تقدير متمحل بعيد عن الاختصار الذي يتطلبه النص القرآني.

أما القول الثاني فإنه يتطلب تغيير صيغ النص ومفرداته من دون تحقيق فائدة تذكر في المعنى مختلفة عما قدمته الصيغ والمفردات الأصلية.

وأما القول الثالث فهو قول ضعيف لأنه يذهب إلى تغيير دلالة النص من استخدام صيغة العاقل (من) إلى صيغة غير العاقل (ما) وهذا تغيير لدلالة النص فليس هناك ما يشير إلى أن صلة الموصول يجب أن تكون مما لا يُعقل.

أم:

وهي من حروف الإستفهام ويكون الإستفهام بها على وجهين: متصلة

(1) الأنعام/ ١٥٤.

(2) الكشف والبيان: ٢ / ٥٩١.

ومنقطعة^(١) والمتصلة هي التي يتقدمها همزة الإستفهام وسميت متصلة «لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر»^(٢) أما المنقطعة وهي التي تكون منقطعة عما قبلها. خبراً كان أو استفهاماً^(٣). وتعدُّ في الوقت نفسه من حروف العطف^(٤).

إلا أن المفسر لم يوردها بهذا المعنى فهي عنده تمثل حرف عطف إذا كانت في وسط الكلام وإذا كانت في أوله فالهمزة هي حرف الاستفهام والميم صلة.

إذ أشار إليها وهي بمعنى العطف في تفسير قوله تعالى: [أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ] ^(٥) وقد جعلها المفسر هنا «حرف عطف على الاستفهام»^(٦) أي أن حقيقة الاستفهام تتمثل بالهمزة المتقدمة أما (أم) فهي مجرد حرف عطف يعطف ما بعدها على ما قبلها لشمولها الاستفهام. ومما وردت فيه (أم) على أنها صلة كان في تفسير قوله تعالى: [أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ] ^(٧).

إذ قال فيها: «(أم تريدون) يعني أتريدون والميم صلة لأنه أم إذا كان بمعنى العطف لا تكون ابتداء ولا تأتي إلا مردودة على استفهام قبلها، وقيل معناه: بل يريدون ، كقول الشاعر: بدت مثل قرن الشمس في رونق وصورتها أم أنت في العين أملح أي بل أنت»^(٨).

وقد تفرّد المفسر بطرحه للرأي الأول وهو بتجزئته لها إلى همزة استفهام وميم الصلة، وهو قول مختلف عن رأي الفراء الذي جعل (أم) من حروف الاستفهام^(٩).

أما الرأي الثاني فهو الذي أشار إليه النحاس في كتابه^(١٠).

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ١٦٩، المقتضب: ٣ / ٢٨٦، ومغني اللبيب: ١ / ٤٠ - ٤٤.

(2) مغني اللبيب: ١ / ٤٠.

(3) ينظر: المقتضب: ٣ / ٢٨٦.

(4) ينظر: تسعون أداة معربة: ١٩.

(5) البقرة/ ٦.

(6) الكشف والبيان: ١ / ٧٥.

(7) البقرة/ ١٠٨.

(8) الكشف والبيان: ١ / ١٧٥.

(9) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٧١ - ٧٢.

(10) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٢٠٦.

ولا أجد في قول المفسر الأول من حاجة تضطرنا إليه فليس من العلماء من جعلها مجزئة من همزة استفهام وميم صلة فهي كلمة مستقلة لها معنى خاص تعارف عليه أغلب العلماء والدارسون ويبدو أن أحق الوجوه بالأخذ هو مذهب الفراء الذي جعل فيه (أم) حرف استفهام ولم يحاول أن يغير معناها أو مبناها فيه. ونجد المفسر في موضع آخر يذهب إلى أن الألف والميم كلاهما صلة ثم يعود ليؤول المعنى إلى الاستفهام وكان له ذلك في تفسير قوله تعالى: [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْتُمُ الْبَاسَاءَ وَالضَّرَّاءُ] ^(١) وكان تفصيله فيها بقوله: «(أم حسبتم) وهو ابتداء بأم من غير استفهام، فالألف والميم صلة معناه: أحسبتم ^(٢)، قاله الفراء: وقال الزجاج: معناه بل حسبتم، كقول الشاعر:

بدت مثل قرن الشمس في رونق وصورتها أم أنت في العين أملح
أي بل وأنت، وكل شيء في القرآن في هذا النحو فهذا سبيله وتأويله، ومعنى الآية أظننتم والرسول أن تدخلوا الجنة» ^(٣) فبين ما نقله المفسر عن الفراء وما نقله عن الزجاج نجده يجوز الوجهين فهو لم يرجح أيًا منهما لأنه قدم أرفد القولين بقوله، وكل شيء في القرآن في هذا النحو فهذا سبيله إلا أنه حين يريد أن يؤول معنى الآية فإنه يؤولها بالمعنى الذي نقله عن الفراء أي الاستفهام بقوله «أظننتم والرسول أن تدخلوا الجنة» ^(٤)، وهذه الآية تعدُّ من الآيات التي ورد الاختلاف فيها بين العلماء فبالإضافة للقولين اللذين ذكرهما المفسر نجد بعضهم ^(٥) يقول بأنها منقطعة بمعنى بل والهمزة، أي: بل أحسبتم، في حين ذكرها البعض الآخر بأن (أم) متصلة وليست منقطعة ^(٦)

ويبدو أن أم تحتمل معنى الإستفهام وهي منقطعة لأنه لم يتقدمها الهمزة فيكون ما بعدها مساوياً لما قبلها ولا يستوجب حينها أن نجزئها إلى همزة ونجعل (الميم) زائدة لأن النص القرآني لو كان يريد أن يعني بها همزة الاستفهام فقط لذكر الهمزة وما الداعي لذكر (أم) ويريد فيها معنى

(1) البقرة/ ٢١٤.

(2) معاني القرآن (الفراء): ١/ ١٣٢.

(3) الكشف والبيان: ١/ ٣٢٥.

(4) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(5) ينظر: مجمع البيان: ١/ ٥١١، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧١، البحر المحيط: ٣/ ٦٥، والبيان في

غريب إعراب القرآن: ١/ ١٤٩.

(6) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٦٥.

التخيير لأن معظم النحاة ^(١) حين تحدثوا عنها فإنهم جمعوا في تعريفها بين العطف والاستفهام وهذا ما يتطلبه النص القرآني فالمتأمل للسورة يجد أن الآية موضع الشاهد ترتبط في الآية التي تسبقها من ناحية الاستفهام والعطف إذ يتضح من سياق السورة معنى العطف والاستفهام إلا أنه استفهام منقطع فلم يتقدمها الهمزة الأصلية للاستفهام.

إن وأن:
أ- إن

المخففة النون، حرف عامل و عملها «أن تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، فتكون هي والفعل اسماً بمعنى المصدر، وتنصب الفعل المستقبل» ^(٢) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها وتكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصير يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب ^(٣) . وقد ذكرها الثعلبي في التفسير مؤولاً لها المعنى الذي يمكن ان تكون عليه مع صلتها منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٌ...] ^(٤) إذ قال المفسر فيها: «(عجباً أن أوحينا) أن في محل الرفع وأوحينا صلة له تقديره أكان للناس عجباً لإيحائنا (إلى رجلٍ منهم) محمد» ^(٥) .

ولم يُصرح العلماء ^(٦) بهذا التقدير بل اكتفوا بالقول إلى (أن وصلتها) هي مرفوع كان وغالباً ما يستخلص الثعلبي من التأويل المعنى الذي يتضمنه النص فمنه ما جاء في تفسير قوله تعالى: [فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا...] ^(٧) إذ قال فيها: «(أن يكبروا) أن في محل النصب يعني لا تبادروا كبرهم ورشدهم حذراً أن يبلغوا فيلزمكم

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٩ / ٣، والمقتضب: ٢٨٦ / ٣، والأصول في النحو ٥٨ / ٢، الإزهية: ١٣١، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧، ورفص المباني: ٩٣، والبرهان في علوم القرآن: ٤ / ١٨٠.

(2) الإزهية في علم الحروف: ٥١.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٩ / ٣، ١٥٣ / ٤، ٢٢٨.

(4) يونس: ٢.

(5) الكشف والبيان: ٢٧٠ / ٣.

(6) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٤٥٧ / ١، و مشكل إعراب القرآن: ٣٣٩ / ١، و البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٨ / ١، و الأزهية في علم الحروف: ٥٢.

(7) النساء/٦.

تسليمها إليهم، ثم بيّن ما يحل هم من مالهم»^(١) فنرى الثعلبي يفسر الآية بعد تأويله للمصدر المتألف من (أن والفعل) وقد توسع بذلك التأويل فهو يمثل المعنى الذي يصوره المصدر المؤول. وكان ما أورده المفسر من حكم نحوي لـ (إن) هو نفسه ما سبقه فيه الفراء والنحاس ثم أورده من بعدهم القيسي والأنباري^(٢).

وغالباً ما يهتم المفسر بالموقع الإعرابي الذي تمثله أداة النصب (أن) مثال ذلك ما قاله عنها في تفسير قوله تعالى: [وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَيُرْسُولِهِ...] ^(٣) إذ قال فيها: «(إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله) الأول في موضع نصب، و «أن» الثانية في محل رفع تقديره: وما منعهم قبول نفقاتهم إلا كفرهم»^(٤) فالتأويل الذي ذكره المفسر يُعبّر عن سبب نصب الأولى وهو المفعولية وسبب رفع الثانية وهو الفاعلية.

ومما اهتم به المفسر عند حديثه عن محل (إن) ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [وَيَجْعَلُونَ لِّهِ مَا يُكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى] ^(٥) إذ قال الثعلبي فيها: «محل (أن) نصب بدل عن الكذب لأنه بيان وترجمة له»^(٦) وهذا ما عليه معظم العلماء^(٧).

ب- إن الشرطية

وهي من حروف الشرط «ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره»^(٨) وهي من الحروف العاملة وعملها هو جزم فعل الشرط وجوابه. و (إن) الشرطية هي أم أدوات الشرط^(٩).
والثعلبي قد جمع بين لفظي الجزاء والشرط مُعبّراً بهما عن معنى

(1) الكشف والبيان : ٢ / ٢٣٨.

(2) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٥٧، و إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٣٩٧، و مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٩٠، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٣.

(3) التوبة/ ٥٤.

(4) الكشف والبيان : ٣ / ٢٠٩.

(5) النحل/ ٦٢.

(6) الكشف والبيان : ٣ / ٥٢١.

(7) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢ / ١٠٧، وإعراب القرآن (النحاس): ٢ / ٢١٤، و مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٢١.

(8) المقتضب: ٢ / ٤٦.

(9) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٨.

واحد وهو الشرط وجوابه. وقد ذكرهما في تفسير قوله تعالى: [وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ] ^(١) بقوله: «(وإن كنتم) يا معشر الكفار و (إن) لفظة جزاء وشرط ، ومعناه: إذ ؛ لأن الله تعالى علم أنهم شاكون كقوله: [وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] ^(٢) وقوله: [يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] ^(٣) «^(٤).

فهو يحلل الشرط والجزاء الذي حوته الآية وهو تحليل يرتكز الى المعنى قبل كل شيء معبراً عن معنى أداة الشرط (إن) بـ (إذ) وقد اشرنا سابقاً إلى أن (إذ) تعبر عن الزمن الماضي الذي يتطلبه فعل الشرط (كنتم) وكان تحليله مستنداً إلى حقيقة الشرط التي استقاها من فهمه للنص بشكل كامل. فنرى المفسر يجمع بين التحليل التفسيري للآية والحكم النحوي الواجب لها بخلاف علماء النحو الذين يكتفون بذكر المحل الإعرابي بغض النظر عن حاجة النص إلى التحليل التفسيري الموازي لحقيقة المحل الإعرابي، إذ نجد النحاس يكتفي بقوله: «(إن كنتم في موضع الجزم بالشرط)» ^(٥) وهذا يدل على سعة مدارك المفسر وتمكنه من عرض المادة النحوية للنص بالموازاة مع المعنى التفسيري للآية.

أو:

حرف عطف ^(٦) مهمل ويشرك في الإعراب دون المعنى ^(٧) وله معان متعددة تصل عند بعض النحاة إلى اثني عشر معنى ^(٨) وقد أورد الثعلبي في تفسيره اثني عشر من هذه المعاني، الأول: «الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي (ت ٢٢٥ هـ)» ^(٩) .
والثاني: «الإضراب كـ «بل» فعن سيبويه أجاز ذلك بشرطين: تقدم

(1) البقرة/ ٢٣.

(2) آل عمران/ ١٣٩.

(3) البقرة/ ٢٧٨.

(4) الكشف والبيان : ١ / ٨٩.

(5) إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ١٤٩.

(6) ينظر: تسعون أداة معربة: ٣٣.

(7) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٥.

(8) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٦٤ - ٧٠.

(9) مغني اللبيب: ١ / ٦٥.

نفي أو نهي، وإعادة العامل»^(١) ويبدو أن الثعلبي لم يتلزم بهذين الشرطين لأنه قال بمعنى الإضراب من دونهما كما سيتضح في البحث أي إطلاق المعنى من غير شروط وهذا مذهب نقله فيما بعد المرادي^(٢) وقد اختلف البصريون والكوفيون في هذه المسألة إذ «ذهب الكوفيون إلى أن «أو» تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل»^(٣) فيكون المفسر قد تابع المذهب الكوفي في هذه المسألة لأنه قال بهذين المعنيين من دون أن يقيدهما بالشروط.

ومن المسائل التي وردت لديه بمعنى الواو ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ]^(٤) والتي قال فيها: «(أو كصيب) هذا مثل آخر ضربه الله لهم أيضاً معطوف على المثل الأول مجازه: مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ومثلهم أيضاً كصيب.

قال أهل المعاني: (أو) بمعنى الواو، يريد وكصيب، كقوله تعالى: [أَمْ تُرِيدُونَ]^(٥) وأنشد الفراء:

وقد زَعَمْتُ سَلْمَى بَأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي ثِقَاها أَوْ عَلَيْهَا فَجُورَها»

إذ نجد الثعلبي يتحدث عن (أو) بما ورد لدى أهل المعاني من أنها بمعنى الواو وكان مذهبه هذا وفقاً للمعنى الذي يفرضه النص، وقد حلل الطبري هذا بقوله: «فإن قال لنا قائل: أخبرنا عن هذين المثليين، أهما مثلان للمنافقين أو أحدهما؟ فإن يكون ا مثليين للمنافقين فكيف قيل: (أو كصيب)، و «أو» تأتي بمعنى الشك في الكلام، ولم يقل: كصيب بالواو التي تلحق المثل الثاني بالمثل الأول؟ أو يكون مثل القوم أحدهما، فما وجه ذكر الآخر بـ «أو»،....، قيل له: إن الأمر في ذلك بخلاف الذي ذهبت إليه، و «أو» وإن كانت في بعض الكلام تأتي بمعنى الشك، فإنها قد تأتي دالة على مثل ما تدل عليه الواو أما بسابق من الكلام قبلها، وأما بما يأتي بعدها»^(٦).

وقال به الطوسي والعكبري غير أنهم أضافوا لهذا جواز أن تكون

(1) مغني اللبيب: ٨٧، وينظر: الجنى الداني: ٢٤٦.

(2) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٦.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٨٧، مسألة (٦٧).

(4) البقرة: ١٩.

(5) البقرة: ١٠٨.

(6) الكشف والبيان: ٨٥/١.

(7) جامع البيان: ٢١٦/١.

بمعنى التخيير وتُقل هذا المذهب عن الزجاج^(١) ، وأطلق عليها الطبرسي بأنها للإباحة^(٢) وقصدوا بذلك بأن يكون المثليين منطبقين فأيهما تختار فصحيح.

على أن أبي البقاء زعم بأنه «لا يجوز عند أكثر البصريين أن تُحمَل «أو» على الواو، ولا على بل»^(٣).

ويبدو أن الأحق بالأخذ هو مذهب المفسر وهو القول بالعطف وهذا مؤيده سياق السورة العام لأنه قد سبق هذه الآية ما فيه تعدد للأمثلة القرآنية ثم أردف تلك الأمثلة بقوله (أو كصيب) الآية. كمثال آخر على ابتلاء الله سبحانه وتعالى لهم.

ومما وردت فيه بمعنى بل ما جاء في تفسير قوله تعالى [ثُمَّ قَسَتْ فُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَّجَرُّ مِنْهُ الْأَنْهَارُ]^(٤) إذ تحدث عنها بقوله: «(كالحجارة أو أشد قسوة) أي بل أشد قسوة كقول الشاعر:

بدت مثل قرن الشمس في رونق
وصورتها أو أنت في العين أملح
أي بل، وقيل: وهو بمعنى الواو والألف صلة أي أشد قسوة. كقوله تعالى: [إِثْمًا أَوْ كُفُورًا]^(٥) أي كفوراً^(٦) إذ اقتصر المفسر على ذكره لهذا الرأي بخلاف بقية العلماء نجدهم يذكرون كل معاني (أو) التي تحتلها الآية من كونها بمعنى الجمع المطلق أو الشك أو التخيير أو الإبهام أو التفصيل والتمييز وغيرها من المعاني^(٧) التي لم يُعرج لها الثعلبي واكتفى بقوله إنها بمعنى (بل) أو الواو ولم يفصل في الفرق بين هذين القولين على الرغم من أن (بل) تأتي للإستدراك أو للنقض الكلام الماضي وأن الواو تفيد الجمع المطلق. وقد أشرنا إلى أن مجيء أو بمعنى الواو أو بل هو مذهب يرجع إلى الكوفيين وقد رفضه البصريون لذا يمكن أن نقول بأن المفسر تابع الكوفيين بهذه المسألة.

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ١/ ٩٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٤.

(2) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١/ ١١٦ - ١١٧.

(3) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٤.

(4) البقرة/ ٧٤.

(5) الإنسان/ ٤٢.

(6) الكشف والبيان: ١/ ١٤١.

(7) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ١/ ٥١٤، التبيان في تفسير القرآن: ١/ ٣٠٧،

التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٤، مجمع البيان في تفسير القرآن: ١/ ٢٦٦ - ٢٦٧، الجامع لأحكام

القرآن: ١/ ٤٦٤.

الباء:

من حروف الجر ولا بد من أن يكون من العوامل لأنه يدخل على الأسماء ويعمل فيها الجر ومن أهم معانيه «الإلحاق والإختلاط»^(١) وهي «ضربان زائدة وغير زائدة»^(٢) فالزائدة لا تكون إلا للتوكيد^(٣) وغير الزائدة تخرج إلى أربعة عشر معنى^(٤).

غير انها وردت لدى المفسر زائدة وتحمل معنى الألصاق وكان ذلك في تفسير آية: (بسم الله الرحمن الرحيم): إذ قال فيها: «أعلم أن هذه الباء زائدة، وهي تسمى باء التضمين أو باء الألصاق، كقولك: فالكتابة لاصقة بالقلم. وهي مكسورة أبدأ؛ والعلة في ذلك أن الباء حرف ناقص ممال. والأمانة من دلائل الكسر، قال سيبويه: لما لم يكن للباء عمل إلا الكسر كسرت. وقال المبرد: العلة في كسرها ردّها، ألا ترى أنك إذا أخبرت عن نفسك فإنك قلت: ببيت، فرددتها إلى الياء والياء أخت الكسرة كما أن الواو أخت الضمة والألف أخت الفتحة وهي خافضة لما بعدها فلذلك كسرت ميم الاسم.»^(٥)

وتحدث العلماء^(٦) عن إعراب الباء في البسمة وقد نظروا لها على أنها زائدة وبمعنى الألصاق.

وقد طالت ظاهرة التناوب بين الحروف، معاني حرف الباء فوردت (الباء بمعنى عن)، ويعود رأي وقوع الباء موقع (عن) إلى الأخفش من البصريين^(٧) إلا أن العلماء قد اختلفوا في وجه تقييد وقوع ذلك بالسؤال أو إطلاقه عنه^(٨). ويبدو أن المفسر ممن لا يرجحون تقييده بالسؤال كما يتضح فيما فسره من قوله تعالى: [إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ]^(٩) وكان نصّ قوله فيها: «(وتقطعت

(1) كتاب سيبويه: ٢١٧ / ٤ وينظر: المقتضب: ١٤٢ / ٤.

(2) الجنى الداني: ١٠٢.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٥ / ٤.

(4) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٠٦ - ١١٢.

(5) الكشف والبيان: ١ / ٢١.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١١٦، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٢٠، و مشكل إعراب

القرآن: ١ / ٦٤ - ٦٥، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٣١.

(7) ينظر: تناوب حروف الجر في القرآن الكريم: ٣٢.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣.

(9) البقرة: ١٦٦.

بهم الأسباب) أي عنهم، والباء بمعنى عن»^(١) .
 أما مجيئها زائدة فقد عبّر عنها المفسر بالصلة لأن الصلة عند بعض
 النحويين تعني الزيادة^(٢) ، وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَبَاءُوا
 بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ] ^(٣) وكان تفسيره لها نظراً لما نقله من الآراء التي وردت
 فيها وهي بقوله: «أي رجعوا في قول الكسائي وغيره. أبو روق: استحقوا
 والباء صلة»^(٤) ففي هذه الآية لم تأتي الباء بمعنى محدد مفهوم بل جاءت
 حرف جر يخلو من معنى خاص به وقد جعلها صلة أي زائدة.

بل وبلى:

حرف مهمل^(٥) ويأتي للإيجاب بعد النفي وجعلها ابن هشام حرف
 جواب أصلي الألف، ونقل نقول غيره من العلماء بانها في الأصل مكونة
 من بل والألف زائدة^(٦) ، وقد تحدث الثعلبي عن الفرق بينها وبين (نعم)
 فكلاهما للإيجاب والفرق بينهما يتضح من كلامه منها في تفسير قوله
 تعالى: [بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ] ^(٧) وقد فصل فيها الحديث بقوله: «(بلى)» «بل وبلى» حرف
 استدراك ولها معنيان لنفي الخبر الماضي وإثبات الخبر المستقبل، قال
 الكسائي: الفرق بين (بلى ونعم)، أن بلى: إقرار بعد جحود، ونعم: جواب
 استفهام بغير جحد، فإذا قال: ألسنت فعلت كذا، فيقول: بلى، وإذا قال: ألم
 تفعل كذا؟ فيقول: بلى، وإذا قال أفعلت كذا؟ فيقول: نعم. قال الله تعالى: [أَلَمْ
 يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى] ^(٨) .

وقال: [أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى] ^(٩) وقال في غير الجحود: [فَهَلْ
 وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ] ^(١٠) قل نعم وإنما قال هاهنا بلى للجحود

(1) الكشف والبيان : ١ / ٢٣١ .

(2)

(3) البقرة/ ٦١ .

(4) الكشف والبيان : ١ / ١٢٦ .

(5) ينظر: معاني الحروف: ١٠٥ .

(6) مغني اللبيب: ١ / ١٢٠ .

(7) البقرة/ ٨١ .

(8) الملك/ ٨ ، ٩ .

(9) الأعراف/ ١٧٢ .

(10) الصافات/ ١٦ - ١٨ .

الذي قبله وهو قوله [لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً] ^(١) « ^(٢) .
 فالثعلبي في تفصيله لأحوال (بلى) نجده يجمع بين حرفي (بل وبلى) على الرغم من أن (بل) وحدها تأتي في مواضع أخرى غير الجواب لسؤال منفي فقد تأتي (بل) ويراد بها تغيير صورة الكلام على سبيل الأخبار لا الاستفهام كأن تقول (قام زيد) ثم يغير فكرتك شخص آخر فيقول (بل لم يقم) إذ أفادت هنا تغيير الخبر على نحو النفي والتأكيد من غير الاستفهام له، أما (بلى) فهي لا تأتي إلا بقصد الإجابة عن سؤال منفي وسبب جمعها بمطلب واحد هو أن كليهما يفيدان الاستدراك وقد أوضح الثعلبي معنى الاستدراك بقوله: «لنفي الخبر الماضي وإثبات الخبر المستقبل» ^(٣) ومن ثم نجد المفسر يقارنها مع الإجابة بـ (نعم) ويوضح في تلك المقارنة سبب استعمال كل أداة منهما، وتحدث عن تلك المقارنة غيره من النحاة ^(٤) .

على:

وردت لدى الثعلبي على سبيل التناوب بينها وبين معاني غيرها من حروف الجر ومنها:

١- بمعنى اللام: جاء ذلك في تفسير قوله تعالى: [ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ] ^(٥) إذ قال الثعلبي فيها: «(على) بمعنى (اللام) كما تقول أتم الله عليه فأتتم له . قال الشاعر:
 رَعَتْهُ أَشْهُرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ التِّي فِيهَا وَاسْتَعَارَا
 أراد: و«خلا لها» ^(٦) فخرج بها المفسر من المعاني الخاصة التي اعتنت بها (على) إلى معنى جديد مستنداً إلى ما يوحيه النص القرآني من معنى تفسيري استدل عليه من سياق الآية.

٢- بمعنى من: وردت (على) بمعنى (من) في تفسير قوله تعالى: [وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا] ^(٧) بقوله: «وقال بعضهم: (على) بمعنى (من) أي من الله رزقها، ويدل عليه قول مجاهد، قال: ما جاء من رزق فمن الله، وربما لما يرزقها حتى تموت جوعاً، ولكن ما كان من

(1) البقرة/ ٨٠.

(2) الكشف والبيان : ١ / ١٤٥.

(3) الكشف والبيان : ١ / ١٤٥.

(4) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ٤٧١، و البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٩ - ١٠٠.

(5) الانعام/ ١٥٤.

(6) الكشف والبيان : ٢ / ٥٩١.

(7) هود: ٦.

رزق فمن الله»^(١) .

إذ استدل المفسر من قول مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) في إن الرزق من الله سبحانه وتعالى على سبيل التبعية ولا يمكن أن تأتي (على) بهذا المعنى إلا حين تنوب عن الحرف الذي اختص به وهو (من) ويبدو أن مجيء (على) في هذه الآية بدل من (من) يوحي بالمعنى العقائدي الذي يكتنفه النص لأن في (على) ما يوحي بالقدرة الألهمية في تحقيق الرزق للمخلوق.

ومن المعاني التي وردت فيها (على) من دون ان تخرج إلى معنى حرف غيرها الظرفية وقد عرضها المفسر بتضمين لفظة (عند) وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ]^(٢) بقوله: «قال الحسن: يعني التوبة التي يقبلها الله، فتكون على بمعنى عند، أقامة مقام صفة.

قال الثعلبي: وسمعت أبا القاسم بن حبيب يقول: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: (على) ههنا بمعنى (من) يقول: إنما التوبة من الله للذين يعملون السوء بجهالة»^(٣) ويبدو أن القول الأول هو الراجح لأن العبد حين يريد أن يتضرع لله بالتوبة فإنه يكون بين يدي الله أي عند الله.

عن:

لها وجهان: أن تكون اسماً بمعنى جانب، وأن تكون حرفاً جاراً^(٤) ، ولها فيه عدة معانٍ منها المجاورة، ولم يذكر البصريون سواه، والبدل والاستعلاء ومرادفة من ... الخ^(٥) . وقد وردت في تفسير الكشف والبيان بمعنى (من) في تفسير قوله تعالى: [يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ]^(٦) إذ قال الثعلبي فيها «(عن) بمعنى (من).

وقيل: (عن) صلة أي يسألونك الأنفال. وهكذا قرأ ابن مسعود بحذف (عن): وهو قول الضحاك وعكرمة»^(٧) .

ويبدو أن القول الأول والذي ذهب إليه المفسر أولاً هو الراجح ذلك لأن من يريد أن يسأل لا بد وان يحدد في كلامه عن ماذا يسأل فتكون (عن) غير زائدة حينها لأنها من مكونات المعنى المطلوب بالإضافة إلى أنه

(1) الكشف والبيان : ٣ / ٣١١ .

(2) النساء / ١٧ .

(3) الكشف والبيان : ٢ / ٢٥٢ .

(4) ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٢٨، ومغني اللبيب: ١ / ١٥٧ - ١٦٠ .

(5) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٥٧ - ١٦٠ .

(6) الانفال / ١ .

(7) الكشف والبيان : ٣ / ١١٤ .

وردت في كتب النحو أنها مرادفة لـ (من) كما قال بها ابن هشام^(١).

الفاء:

حرف مهمل ويأتي على ثلاثة أضرب فهي: أما عاطفة، أو جوابية، أو زائدة^(٢)، فالعاطفة هي التي تضم شيء إلى شيء كما تفعل الواو، إلا أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض^(٣)، «أما الفاء الجوابية فمعناها الربط، وتلازمها السببية. وقال بعضهم والترتيب أيضاً كما ذكر في العاطفة^(٤)».

ويجب أن لا يكون جوابُ الجزاء إلا بفعل أو بالفاء^(٥)، وقد أورد المفسر الفاء في جواب الشرط في مواطن عديدة^(٦) منها ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٌ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا....]^(٧) والتي قال فيها: «(فنظرة) أمر في صيغة الخبر، والفاء فيه لجواب الشرط وتقديره: فعليه نظرة، أي قال: واجب نظره بالنصب على معنى فليُنظر نظرة لكان صواباً كقوله فضرب الرقاب، والنظرة: الأنظار»^(٨).

إذ استنتج المفسر من وجود الفاء الجوابية معنى الشرط وجعل هذا الشرط معبراً عن أمر في صيغة الخبر مع تقديره لجملة الجواب جملة جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم وعدّ من (نظره) مبتدأ لها إلا ان هذه الجملة حاءت بقصد الأمر على ذلك الفاء في جواب الشرط.

وقد يقدر المفسر فعل الشرط وأداته إذا لم يوجد في النص كما ورد في تفسير قوله تعالى: [الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ]^(٩) وذلك بقوله: «قال الأخفش.....^(١٠): إنه جعل الخبر بالفاء إذا كان الاسم الذي وصل به...^(٩) لأنه في معنى من وجواب

(1) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٥٩.

(2) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٧٣ - ١٧٩، والجنى الداني: ١٢١.

(3) ينظر: كتاب سيويه: ٤ / ٢١٧.

(4) الجنى الداني: ١٢٤.

(5) ينظر: كتاب سيويه: ٣ / ٦٢ - ٦٣.

(6) ينظر: الكشف والبيان: ١ / ٩٠، ٤٦٩، ٣٢ / ٢، ١٠٠، ٣٢٦، ٤ / ٣٣٤، ٦ / ٤٨٨.

(7) البقرة / ٢٨٠.

(8) الكشف والبيان: ١ / ٤٦٩.

(9) البقرة / ٢٧٤.

(10) بياض في أصل المخطوط.

من بالفاء في الجزاء، ومعنى الآية: من أنفق فله أجره» (١).
وهو بذلك يكون قد قدر أداة شرط وفعل شرط لكي يستقيم المعنى مع
وجود الفاء الجوابية.
في:

حرف جر معناها الظرفية (٢) ولها معان عدة (٣) ذكر المفسر منها
ثلاثة وهي: أن تكون بمعنى على وهذا ما سُمي عند ابن هشام بالاستعلاء،
أو أن تكون بمعنى (مع) وهو عند ابن هاشم المصاحبة أو تكون مرادفة
للباء (٤).

إذ وردت (في) مرادفة الباء في تفسير قوله تعالى: [قَاطِرُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ] (٥).

قال: «وقيل: (في) بمعنى الباء، أي يذروكم به» (٦).
وما ذهب إليه المفسر هو القول الذي نُقل عن الزجاج والفراء (٧)
ونقل قولهم هذا كل من الطوسي والطبرسي وتبعه فيه المرادي (٨) واختلف
عنهم النحاس في ذلك إذ قال: «وأولى هذه الأقوال بالصواب الذي رواه
شعبة عن منصور؛ لأنه أهل اللغة المتقدمين منهم أبو زيد وغيره روى عن
العرب: ذرأ الله عز وجل الخلق يذروهم أي خلقهم، وقول أبي اسحاق وأبي
الحسن على المجاز، والحقيقة أولى ولا سيما مع جلالة من قال به، وإنه
معروف في اللغة ويكون فيه على بابها أولى من أن تجعل بمعنى به، وإن
كان يقال: فلان بمكة، فيكون المعنى: فإله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً
يخلقكم في الأزواج» (٩) أي أن الله سبحانه وتعالى قادر على أن «يبثكم
ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل
بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبت والتكثير، فلذا جيء

(1) الكشف والبيان: ١/ ٤٦٤.

(2) المفصل: ٢٨٤.

(3) ينظر: الجنى الداني: ٢٦٦-٢٦٧، مغني اللبيب: ١/ ١٨٢-١٨٤.

(4) ينظر: المصادر السابقة: الصفحة نفسها.

(5) الشورى: ١١.

(6) الكشف والبيان: ٥/ ٣٨٣.

(7) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣/ ٢٢.

(8) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٩/ ١٤٨، ومجمع البيان: ٩/ ٤٠، والجنى الداني: ٢٦٧.

(9) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣/ ٥١.

بفي دون الباء، ونظيره [وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ] ^(١) « ^(٢) .
ويبدو أن مذهبهم هذا أقرب للصواب مما ذهب إليه الفراء والزجاج
وقال به مفسرنا الثعلبي. فضلاً عن كونه مبدأ يبتعد عن تغيير العبارة وعن
كل تقدير ممكن أن يرافقها نجده مذهب يوافق المضمون البلاغي الذي
تحتمله الآية فهناك فرق بين معنى السببية التي ترافق تضمين (في) معنى
(الباء) وبين معنى الظرفية التي ترافق بقاء (في) بمعناه المتعارف لأن الله -
جل وعلا- يخلق البشر في الأرحام وقد تقدم توضيح الصورة بقوله [جَعَلَ
لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا] ^(٣) وقد تحدث المفسر عما
وردت فيه (في) بمعنى (على) في معرض حديثه في تفسير قوله: [وَفِي
السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ] ^(٤) محلاً معناهاً وفقاً لشواهد أتفق عليها معظم
النحاة ^(٥) وفي تضمين معاني المفردات فيها بغيرها من الألفاظ وذلك بقوله:
«(في) بمعنى على كقوله: [فِي جُدُوعِ النَّخْلِ] ^(٦) ، وذكر الرب مختصراً
كقوله: [وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ] ^(٧) نظيره قوله: [وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى
اللَّهِ رِزْقُهَا] ^(٨) « ^(٩) فالمفسر في هذه الآية يكون قد تابع مذهب الكوفيين
الذي يقول بجواز نيابة (في) عن (على) لأن البصريين ينفون إمكان نيابة
(في) عن (على) أو أن يكونا بمعنى واحد دائماً.
ولكي يُثبت المفسر صحة ما ذهب إليه فقد استشهد بقوله تعالى:
[وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ] ^(١٠) والتي اتفق عليها النحاة على أن القرية (مضاف إليه)

(1) البقرة/ ١٧٩.

(2) مغني اللبيب : ٢ / ٧٦٦.

(3) الشورى: ١١.

(4) الذاريات: ٢٢.

(5) مثل استشهاده بقوله تعالى: (لأصلبكم في جذوع النخل) (طه: ٧١). والتي اختلف نحاة الكوفة والبصرة
بمعنى (في) إذ ذهب الكوفيون إلى أن (في) هنا بمعنى (على) ومنهم الفراء في (معاني القرآن: ٢ / ١٨٦)
وابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن: ٤٢٦) والطبري في (جامع البيان : ١١ / ٢٠١ ، ٧ / ٣٠٥ ، ٢ / ٤١٢ ،
١ / ٨٥)، وخالفهم في ذلك البصريون ومنهم الزجاج (إعراب القرآن المنسوب إليه: ٣ / ٨٠٦) والزمخشري
(المفصل: ٢٨٤) إذ ذهب إلى أن (في) في الآية على أصلها لتمكن المصلوبين في الجذع تمكن الكائن في
الظرف فيه .

(6) طه/ ٧١.

(7) يوسف/ ٨٢.

(8) هود/ ٦.

(9) الكشف والبيان : ٥ / ٣٨٣.

(10) يوسف/ ٨٢.

حذف منه المضاف ^(١) لدلالة النص عليه وقد ذكر هذا المثال لتوضيح معنى الاختصار لا معنى التناوب، واستشهاده بقوله: [وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا] ^(٢) والتي تقدم شرحها في موضوع نيابة (على) عن (من). وكأن المفسر من خلال طرحه لهذه الشواهد كمنظائر لإثبات ما ذهب إليه في إنابة (في) عن (على) في الآية ويريد أن يُثبت موضوع التناوب بين الحروف أو التضمين والذي اختلف عليه نحاة البصرة والكوفة. ومما لاشك فيه إن النص لسعة دلالاته ممكن أن يحتمل تغيير المعاني بما ينسجم مع حقيقته فليس من الضروري أن نكون من المتشبهين بقواعد جامدة للغة لأن اللغة غالباً ما تتسع بمعانيها وفقاً للمرونة التي تمتلكها لذا فغالباً ما يحتمل النص معاني أوسع من الألفاظ الذي يستخدمها المتكلم.

وقد تحدث المفسر عن اتساع معنى (في) ضمن معنى (مع) في تفسير قوله تعالى: [فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَأَدْخُلِي جَنَّتِي] ^(٣) بقوله: «قال بعضهم: يعني مع عبادي (وادخلي جنتي) في بمعنى مع وفي الآية تقديم وتأخير. وإليه ذهب مقاتل والقرظي، وأبو عبيدة نظيره قوله: [وَأَدْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ] ^(٤)، يعني مع الأنبياء عليهم السلام في الجنة، وقال الأخفش: أي في حزبي، وقيل: هو أمر الأرواح بعودتها إلى أجسادها والله أعلم» ^(٥).

وقد أوضح الثعلبي الرأي باستشهاده بقوله تعالى [وَأَدْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ] ^(٦) من أن الدخول لا يكون إلا مع الأنبياء عليهم السلام، ثم أورد قول الأخفش الذي ضمن كلمة (عبادي) معنى (حزبي) وكان تضمينه هذا يحاول أن يبتعد فيه عما ابتعد عنه البصريون في (التناوب بين الحروف) إلى التضمين في المعاني بني الأسماء، ثم أورد رأياً آخر وهو القول في أن الأرواح تعود إلى أجسادها فتكون فيها ويبدو أن القول الأول هو الراجح لأن العباد بمجموعهم يكونون كالجسد الواحد من يدخل معهم فكأنما يدخل فيهم.

قد:

(1) ينظر: الرسالة ١٠٤.

(2) هود/٦.

(3) الفجر/ ٢٩ - ٣٠.

(4) النمل/ ١٩.

(5) الكشف والبيان : ٦ / ٤٥٩.

(6) النمل/ ١٩.

حرف مهمل وتأتي اسمية وحرفية وقد وردت في التفسير على أنها حرفية والحرفية عند النحاة «مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس»^(١) ولها عدة معان: منها تقريب الماضي من الحال^(٢) وهذا ما ورد في تفسير قوله تعالى: [قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ]^(٣) إذ قال فيها: «(قد) حرف تأكيد. وقال المحققون معنى (قد) تقريب الماضي من الحال، فدلّ أن فلاحهم قد حصل، وهم عليه في الحال، وهذا أبلغ في الصفة من تجريد ذكر الفلاح»^(٤).

وما ذهب إليه المفسر من أنها حرف تأكيد على الرغم من أنها وردت في كتب النحو بأنها حرف تحقيق^(٥) فهو مؤيد لما ورد في كتاب سيبويه قوله: «وأما (قد) فجواب لقوله لما يفعل، فنقول: قد فعل»^(٦) لأن معنى كلام سيبويه هو تأكيد الخبر لأنه جواب لمن يؤكد نفي الخبر في قوله «لما يفعل» أما في قوله تقريب الماضي من الحال (أي الحاضر) فهو مما ورد في نقل سيبويه عن الخليل بقوله: «وزعم الخليل أن هذا كلام لقوم ينتظرون الخبر»^(٧).

كلما:

أشار إليها الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْئُورًا فِيهِ]^(٨) والتي قال فيها «(كلما): حرف علة ضمّ إليه (ما) الجزاء فصار أداة التكرار، وهي منصوبة بالظرف، ومعناها: متى ما»^(٩) إذ عدّهما المفسر أنها كلمة مركبة من (كلّ) و (ما) أي أنها مزجت بحرف جزاء وهو (ما) ومعناها التكرار وفي كونها منصوبة لأنه ظرف، ولم يتحدث بقية العلماء عن كيفية تركيبها واكتفوا بالحديث عن موقعها الإعرابي إذ نجد النحاس يقدم حديثه في كونها منصوبة لأنها ظرف مضيفاً لها جواز أن تكون بمعنى

(1) مغني اللبيب: ١ / ١٨٦.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٨٧.

(3) المؤمنون / ١.

(4) الكشف والبيان: ٤ / ٣١٥.

(5) ينظر: المغني: ١ / ١٩٠، بالإضافة إلى معنى التحقيق فإنه قد ورد فيه ما نقل عن الزمخشري قوله: «دخلت التوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد».

(6) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٢٣.

(7) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(8) البقرة / ٢٠.

(9) الكشف والبيان: ١ / ٨٧.

إذا فهي موصولة حينها ^(١) ، وأورد الرأي الأول القيسي والأنباري ^(٢) معللين سبب النصب في ان العامل فيها الفعل الذي هو جواب لها وهو (مشوا).

اللام:

حرف له معان كثيرة وأقسام عدة. اهتم به النحاة حتى وضعت له تصانيف خاصة ^(٣) وهي أما عاملة أو غير عاملة فإن كانت عاملة فعملها نوعان: فهي أما جارة أو جازمة وقد أضاف لها الكوفيون عملاً ثالثاً وهو النصب للفعل ^(٤).

وقد وردت (اللام) في التفسير بمعانيها المختلفة وسواء كانت جارة أو جازمة وكانت المعاني على النحو الآتي:

أ- اللام الجارة: ومن معانيها التي وردت في التفسير

١- الاختصاص: جاء في كتاب الجنى الداني في حروف المعاني قوله: «أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها» ^(٥) وأن سائر المعاني غالباً ما تكون راجعه للاختصاص عنده ^(٦) وتحدث المفسر عن هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: [لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ] ^(٧) قال: «(ليس لك من الأمر شيء) أو (يتوب عليهم أو يعذبهم) فإنهم ظالمون» وهذه الآية وإن كانت لفظاً للعموم، فالمراد منها الخصوص تقديرها: ليس لك من الأمر بهواك شيء. واللام في قوله: (لك) بمعنى (إلى) كقوله: [رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ] ^(٨) وقوله: [الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا] ^(٩) «^(١٠)

إذ ان المفسر قد انتقل من تقدير المعنى الخاص للآية إلى تحديد معنى

(1) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ١ / ١٤٦.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٨٢، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٦٢.

(3) مثل كتاب اللامات للزجاجي.

(4) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٣.

(5) المصدر نفسه: ١٥٢.

(6) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(7) آل عمران: ١٢٨.

(8) آل عمران: ١٩٣.

(9) الأعراف: ٤٣.

(10) الكشف والبيان: ٢ / ١٤٨.

(اللام) فيها وهي هنا بمعنى (إلى) ولا يقصد بها ما تدل عليه معنى الغاية بل معنى الاختصاص الذي تحدّث عنه المرادي.

وقد يراد بـ (اللام) إلى التي تدل على انتهاء الغاية كما ورد في تفسير قوله تعالى: [فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ] ^(١) وكان تفسيره لمعنى اللام وفقاً لما نقله عن قطرب (ت ٢١٠ هـ) بقوله: «قال قطرب اللام ههنا بمعنى إلى، تقول العرب: أصبحت له، واحتجت إليه بمعنى واحد» ^(٢) وهذا معنى من معاني اللام التي تعارف عليها النحاة ^(٣).

٢- مرادفة معنى (من):

أشار إليها المفسر مرادفة لمعنى (من) في تفسير قوله تعالى: [اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون] ^(٤) قال «(اقترب للناس): قيل: اللام بمعنى (من) أي اقترب من الناس» ^(٥).

٣- لام الصيرورة

وهو من المعاني التي عرفها النحاة ^(٦) وتسمى أيضاً لام العاقبة أو المآل ^(٧) وتسميتها بلام الصيرورة تسمية كوفية «وهذه اللام ناصبة لما تدخل عليه من الأفعال بإضمار أن، والمنصوب بعدها بتقدير اسم مخفوض، وهي منتبسة بلام المفعول من أجله، وليست بها» ^(٨) إلا أن البصريين انكروا هذه اللام ^(٩)، وجعل الزمخشري التعليل فيها يكون على طريق المجاز ^(١٠).

أوردها الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [وَلَقَدْ دَرَأْنَا لِحَافَتِهِمْ كَثِيرًا مِنَ الحِجَابِ] ^(١١) قال: «وإنما قال ذلك لنفاذ علمه فيهم بأنهم يصيرون إليها بكفرهم

(1) القصص: ٢٤.

(2) الكشف والبيان: ٤ / ٥٣٣.

(3) ينظر: الجنى الداني: ١٤٥.

(4) الأنبياء/ ١.

(5) الكشف والبيان: ٤ / ٢٣٢.

(6) ينظر: الجنى الداني: ١٤٥.

(7) ينظر: معاني النحو: ٣ / ٥٩.

(8) كتاب اللامات: ١٢٥.

(9) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٢٣٦.

(10) ينظر: الكشاف: ٣ / ٣٨١.

(11) الأعراف/ ١٧٩.

بكفرهم بربهم ويُسمِّي بعض أهل المعاني هذه اللام لام الصيرورة فيه
كقوله: [فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا] ^(١) .
وأنشدوا:

أَمْوَالُنَا لِذَوِي الْمِيرَاثِ نَجْمَعُهَا وَدُورُنَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا
وقال الآخر:

فَلَلْمُوتِ تَعْدُوا الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنِي الْمَسَاكِينَ»
ويبدو أن المفسر قد تابع الكوفيين في هذه المسألة لأنه قد استخدم
التسمية الكوفية وهي لام الصيرورة بدل التسمية البصرية (العاقبة أو
المأل).

إذ جعل من قوله (لجهنم) اللام فيها هي لام الصيرورة معللاً السبب
«لنفاذ علمه فهم يصيرون إليها بكفرهم بربهم» إذ استخدم كلمة يصيرون
وهي من الصيرورة، أما البصريون فإنهم حين يعللون اللام يقولون إنها
للعاقبة أي «باعتبار ما سيكون أو ما سيؤول إليه على ما هو معروف من
المجاز المرسل» ^(٣) .

٤ - اللام الزائدة:

والزيادة عند المفسر يصطاح عليها بانها صلة وقد أشرنا إلى الفرق
بينها في مبحث مصطلحه النحوي . ذكرها الثعلبي في تفسير قوله تعالى:
[وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ] ^(٤) بقوله:
«(ونقدس لك) وننزهك واللام صلة، وقيل: هي لام الأجل، أي ونظهر
لأجلك قلوبنا من الشرك بك (وأبداننا) من معصيتك» ^(٥) .

ويبدو أن القول الثاني هو الراجح ذلك لأنه قد سبق بما يدل عليه إذ لم
يقبل أولاً بتقدير و (نحن نحمدك) بل قال: (نسبح بحمدك) أي نسبح كي
نحمدك ثم أردف (ونقدس لك) وفيها تتضح معنى لام الأجل لأن التقديس
يكون لأجله سبحانه وتعالى.

ب- لام الأمر:

(1) القصص/٨.

(2) الكشف والبيان : ٩٩ / ٣ .

(3) هامش المحقق لكتاب اللامات للزجاجي: ١٢٥ .

(4) البقرة: ٣٠ .

(5) الكشف والبيان : ٩٨ / ١ .

وتختلف عن اللام الجارة في أن عملها الجزم لا الجر وتدخل على الأفعال المضارعة لا الأسماء. وتحولها إلى الأمر «فإذا أردت ان تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلت اللام»^(١) ، وقد تسمى «لام الطلب ، ليشمل الأمر»^(٢) . و «ربما أدخلت اللام في هذا الفعل أيضاً توكيداً»^(٣) . وقد تحدث عنها الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [لِيَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ] ^(٤) بقوله: «وقرأ الحسن^(٥) وليكتب بكسر اللام وهذه اللام، لام الأمر ولا يؤمر بها غير الغائب، وهي إذا كانت مفردة فليس فيها إلا الحركة فإذا كانت قبلها وواو أو فاء أو ثم، فأكثر العرب من تسكينها طلباً للخفة ومنهم من يكسرها على الأصل ومعنى الآية: وليكتب كاتب الدين»^(٦) إذ نجد المفسر تحدث عنها موضحاً الأحوال التي تأتي عليها والحركة التي تكون فيها.

ج- لام جواب القسم:

وهي حرف مهمل غير عامل وتسمى لام الجواب ^(٧) «ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم»^(٨) «ولابد للقسم جواب؛ لأنه به تقع الفائدة ويتم الكلام»^(٩) وتسمى أيضاً لام اليمين ^(١٠) ، وقد أوردها الثعلبي باسم «لام القسم»^(١١) منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَلْتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ]^(١٢) والتي قال فيها: «(ولتجدنهم) اللام لام القسم والنونا تأكيد القسم تقديره: والله لتجدنهم يا محمد يعني اليهود (أحرص الناس على حياة)»^(١٣) إذ تحدث المفسر عن النون المؤكدة للقسم لأن القسم لا يكون

(1) كتاب سيبويه: ٣ / ٣٥.

(2) الجنى الداني: ١٥٢.

(3) كتاب اللامات: ٨٨.

(4) البقرة/ ٢٨٢.

(5) ينظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٤٤.

(6) الكشف والبيان : ١ / ٤٧٤.

(7) ينظر: الجنى الداني : ١٤٣.

(8) كتاب سيبويه : ٣ / ١٠٧.

(9) كتاب اللامات: ٧٨.

(10) ينظر: كتاب سيبويه : ٤ / ٢١٧.

(11) ينظر: الكشف والبيان : ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٩٤ ، ٢٠٨ ، ٣١٧ ، ٣٢٩ ، ٥٢٣ ، ٥ / ٤٨٨ ، ٥٤٣ ، ٥٨٦.

(12) البقرة/ ٩٦.

(13) الكشف والبيان: ١ / ١٥٦.

إلا توكيداً للكلام «فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع لزمته اللام. ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة»^(١).

وقد ترد لام القسم صلة كما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبْتَئِنَ فَاِنْ أَصَابَكُمْ مُمْصِيَةٌ....] ^(٢) إذ قال: (لمن ليبتئن) وإنما دخلت (اللام) في (من) لمكان (من) كما تقول: أن فيها لأخاك فاللام في (ليبتئن) لام القسم وهي صلة لمن على اعتماد شبه باليمين كما يقال هذا الذي يقال هذا الذي ليقومن وأرى رجلاً ليفعلن» ^(٣).

أي إن (اللام) الأولى وهي لام (من) تعد لام ابتداء ويتضح ذلك في قوله لمكان (من) وذلك لدخولها على اسم (إن) ، وأما الثانية فهي لام القسم لدخولها على الخبر ^(٤) وقد جعلها المفسر صلة موصول أي صلة لـ (لمن) وهي باقية بمعنى اليمين.

وله في جوابات القسم من الشرح والتفصيل ما ورد في تفسير قوله تعالى: [ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ] ^(٥) وذلك بقوله: «واختلف العلماء في جواب هذا القسم، فقال أهل الكوفة: (بل عجبوا) قال الأخفش: جوابه محذوف مجازه (ق والقرآن المجيد) ليعثن، وقال ابن كيسان: جوابه قوله: (ما يلفظ من قول) الآية، وقيل: قد علمنا» ^(٦).

ولم يتفرد المفسر بنقله لهذه الآراء بل تحدث عنها جُلُّ العلماء ^(٧) من دون أن يرجحوا فيما بينها، إلا النحاس الذي رجح أحدها بقوله: «وأصح الأجوبة أن يكون الجواب محذوفاً للدلالة؛ لأن إذا متنا جواب فلا بد من أن يكون (إذا) متعلقة بفعل أي أنبعث إذا، فأما أن يكون الجواب قد علمنا فخطأ ؛ لأن (قد) ليست من جواب الأقسام ، وقاف إذا كان اسماً للجبل فالوجه فيها الإعراب» ^(٨).

(1) كتاب سبويه : ٣ / ١٠٤ .

(2) النساء / ٧٢ .

(3) الكشف والبيان : ٢ / ٣١٧ .

(4) ينظر: الميزان : ٤ / ٤٤٥ .

(5) ق : ١ - ٢ .

(6) الكشف والبيان : ٥ / ٥٤٣ .

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ٤ / ٢١٢ ، التبيان في تفسير القرآن : ٩ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، مجمع البيان في

تفسير القرآن : ٩ / ٢٣٣ ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١١٧٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٣ ، مغني

اللبيب : ٢ / ٦٤٦ .

(8) إعراب القرآن (النحاس) : ٤ / ٢١١ - ٢١٢ .

وقد بسّط الثعلبي بالقول في جوابات القسم على وجه التفصيل والاستشهاد لها وذلك بقوله:

«وجوابات القسم سبعة:

(إنّ) الشديدة ، كقوله: [إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ] ^(١) و (ما) النفي كقوله: [وَالضَّحَى... مَا وَدَّعَكَ] ^(٢) .

و (اللام) المفتوحة ، كقوله: [فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ] ^(٣) و (إن) الخفيفة كقوله سبحانه: [تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي] ^(٤) و (لا) كقوله: [وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى] ^(٥) .

و (قد) كقوله: [وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا... قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا] ^(٦) و (بل) كقول

[ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ] ^(٧) « ^(٨) .

لا بمعنى لم:

ذكر المفسر هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: [فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ] ^(٩) وكان ذلك بقوله: «عني فلم يجاوز هذا الإنسان العقبة فيأمن؛ قال الفراء: أفرد قوله: (فلا اقتحم العقبة) . بذكر «لا» مرة واحدة، والعرب لا تكاد تُفرد «لا» مع الفعل الماضي في مثل هذا الموضع حتى يعيدوها عليه في كلام آخر كما قال: [فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى] ^(١٠) ، [وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ] ^(١١) ، وإنما فعل ذلك كذلك في هذا الموضع استغناء بدلالة آخر الكلام على معناه، من إعادتها مرة أخرى، وذلك أنه فسر اقتحام العقبة بأشياء، فقال: (فك رقبة) الآية. فكانه قال في أول الكلام (فلا) فعل ذا ولا ذا ولا ذا ، وقال بعضهم : معنى الكلام الاستفهام تقديره: أفلا اقتحم العقبة» ^(١)

(1) الفجر / ١٤ .

(2) الضحى / ٣-١ .

(3) الحجر / ٩٢ .

(4) الشعراء / ٩٧ .

(5) النحل / ٣٨ .

(6) الشمس / ٩-١ .

(7) ق / ٢-١ .

(8) الكشف والبيان : ٥ / ٥٤٣ .

(9) البلد / ١١ .

(10) القيامة / ٣١ .

(11) البقرة / ٦٢ .

(١) إذ عن المفسر نقل قول الفراء (٢) وقال مثله ابن خالويه والأنباري (٣) ويبدو أن القول الأول هو الراجح وهو الذي ذهب له المفسر بالنظر إلى قول الفراء واتفق عليه معظم العلماء نظراً لوجود قرائن دلالية سياقية توحى بصحة هذا القول منها إن سياق النص القرآني التالي للآية موضع الشاهد يفسر تلك الآية بالتعريف بطبيعة العقبة بقوله: (فك رقبة، أو اطعام في يوم ذي مسغبة) الآية، أي التقدير - والله أعلم- (فلا يقتحم العقبة التي هي فك رقبة أي إطعام في يوم ذي مسغبة)، وأما القول الثاني الذي أورده المفسر من دون ترجيح أو إضعاف له بالتقديم بقوله «وقال بعضهم» وهو القول بالاستفهام فليس له ما يرجحه بالإضافة إلى ما تقدّم في الآية موضع الشاهد في معاني تدل على النعم التي أسبغها الله تعالى على الإنسان وهي متقدمة الذكر ماضية العهد والحصيلة أنه (لم يقتحم العقبة) وكان ذلك بقوله: [أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ (١٠)] فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ (٤) ولا حاجة للتقدير في النص القرآني، فإنه قد يغير المعنى ويتدخل بحقيقة العبارة.

لعلّ:

لها وجهان: أما عاملة أو غير عاملة، فإن كانت عاملة فهي من الأحرف المشبهة بالفعل تنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً (٥) ، ومعناها «التوقع لمرجو أو مخوف» (٦).

أما غير العملة فمعناها الاستفهام ، قال بها الكوفيون على أن يعلق بها الفعل (٧) مستدلين على ذلك بقوله تعالى: [لَا تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا] (٨) إذ جاء في شرح الرضي على الكافية: «وقيل إن لعل تجيء للاستفهام تقول: لعل زيدا قائم أي هل هو كذلك» (٩) إلا أنها عند البصريين

(1) الكشف والبيان : ٤٤٦ / ٦ .

(2) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٦٤ / ٢ .

(3) ينظر: إعراب ثلاثين سورة : ١٠٠ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٥١٤ / ٢ .

(4) البلد/ ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ .

(5) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٧ / ١ .

(6) المقتضب: ١٠٨ / ٤ ، وينظر: مغني اللبيب: ٣١٨ / ١ ، ولعل في القرآن: ٢٤ .

(7) ينظر: الإزهية: ٢٢٧ ، ومغني اللبيب: ٣١٩ / ١ ، معاني النحو: ٢٨٠ / ١ ، ولعل في القرآن: ٢٥ .

(8) الطلاق/ ١ .

(9) شرح الرضي على الكافية : ٣٨٤ / ٢ .

لا تعني إلا الترجي والإشفاق^(١) وقد ذكرها المفسر بهذين المعنيين أي (الترجي أو الاستفهام) ويبدو انه من المؤيدين للمذهب الكوفي في عرضه لجواز الاستفهام ب (لعل).

ومما ورد فيه بمعنى الترجي لدى الثعلبي ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [يَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] (٢) قال: «(لعلكم تتقون): لكي تتجو من السُّحت والعذاب. قال سيبويه: لعل وعسى حرفا ترجي وهما من الله» (٣). فالمفسر عندما ينقل قول سيبويه بالموازاة مع ما قال به في معنى (لعل) يكون قد فسرهما بما نُقل عن سيبويه من معنى لها وهذا المعنى الذي ألمح إليه هو ما تبعه فيه أيضاً الزمخشري (٤).

وقد بسط الثعلبي القول في معاني لعل والأوجه التي يمكن أن تأتي عليها وذلك في تفسير قوله تعالى: [وَلِأْتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ] (٥) إذ قال: «(ولعلكم) في لعل ست لغات: علّ ولعلّ ولعنّ وعنّ ولعاً. ولها ستة أوجه هي من الله عز وجل واجب، ومن الناس على معان قد تكون بمعنى الاستفهام كقول القائل: لعلك فعلت ذلك مستفهماً. وتكون بمعنى الظن كقول القائل: قدم فلان فردّ عليه الرّاد: لعل ذلك بمعنى أظن وأرى ذلك.

وتكون بمعنى الإيجاب بمنزلة ما أخلقه كقوله: قد وجبت الصلاة فيرد الرّاد: لعلّ ذلك أي ما أخلقه. وأنشد الفراء: لعلّ المنايا مرة ستعودُ وأخر عهد الزائرين جديداً وتكون بمعنى الترجي والتمني كقولك: لعلّ الله أن يرزقني مالاً، ولعلني أحجّ. وأنشد الفراء:

لعلّي في هدى في وجودي وتقطيعي التثوقة واختيالي
سيوشك أن يتيح إلي كريم ينالك بالدري قبل السؤال
ويكون بمعنى عسى تكون ما يراد ولا يكون كقوله: [يَاهَامَانُ ابْنُ لِي
صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ] (٦) أي عسى أبلغ وقال ابو داود:

(1) ينظر: الهمع: ١ / ١٣٤.

(2) البقرة: ٢١.

(3) الكشف والبيان: ١ / ٨٩.

(4) ينظر: الكشف: ١ / ٩٨ - ٩٩.

(5) البقرة/ ١٥٠.

(6) غافر/ ٣٦.

فأبْلُونِي بُلْيَاتِكُمْ لَعْلِي أَصَالِحِكُمْ أَسْتَنْدِرْجُ نَوِيَا
 أي نواي ويكون بمعنى كي على الجزاء كقوله: [انظُرْ كَيْفَ نُصِرْفُ
 الْآيَاتِ لَعْلَهُمْ يَفْقَهُونَ] ^(١) بمعنى لكي يفقهون ونظائرها كثيرة» ^(٢) ويكون
 الثعلبي بذلك قد أضاف لمعاني لعل معان لم يذكرها النحاة وهي الظن،
 والإيجاب، والتمني، وإن تكون بمعنى عسى أي (بما يتمنى ولا يمكنه
 تحقيقه)، وبمعنى كي الجزاء أي قولك (لكي) إذ لم يقدم شرط فتكون وكأنها
 جواب الشرط بالجزاء؛ تمكن من تبسيط هذا الكم من المعاني من خلال سعة
 مداركه التي اعتمد من خلالها على شواهد قرآنية ونصوص شعرية عبّرت
 فعلاً عن المعاني التي حاول المفسر وبكل دقة إبرازها ووضع بذلك قواعد
 عامة من خلال طرحه للشواهد التي يمكن الإستنباط منها.

لكن:

وهي أما عاملة أو غير عاملة، فإن كانت مثقلة فهي بمنزلة إن ^(٣)
 وهي من الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال ^(٤) أي انها «حرف ينصب
 الاسم ويرفع الخبر» ^(٥) فهي عاملة حينها، وإن كانت المخففة عن الثقيلة ،
 فهي اما حرف ابتداء او عطف لا يعمل بل تكون لمجرد إفادة الإستدراك
 ويجوز أن تستعمل بالواو أو بدونها ^(٦) .

وقد اختلف العلماء في كونها بسيطة ام مركبة، فذهب «البصريون
 على أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف،
 ونو لكن للساكنين ،... وقال باقي الكوفيين : مركبة من : لا ، وإن ، والكاف
 الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً» ^(٧) .

وقد تحدث المفسر عن جميع مسائل (لكن) العاملة أو غير العاملة او
 مركبة أو بسيطة في تفسير قوله تعالى: [وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ
 كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ

(1) الأنعام/ ٦٥.

(2) الكشف والبيان : ١ / ٢١٤.

(3) ينظر: كتاب سيبويه : ٢ / ١٤٥.

(4) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٠٧.

(5) مغني اللبيب: ١ / ٣٢٢.

(6) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٠٧، مغني اللبيب ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤، تسعون اداة معربة: ٩٥.

(7) مغني اللبيب: ١ / ٣٢٣، وينظر: التصريح : ١ / ٢١٢، شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٩٩،

الهمع: ١ / ١٣٣، وينظر: معاني النحو: ١ / ٢٨٢.

بِبَابِلَ] ^(١) وذلك بقوله: «ولكنّ الشياطين كفروا»، قرأ أهل الكوفة والشام بتخفيف النون ورفع الشياطين وكذلك في الإيمان [وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ] ^(٢) [وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى] ^(٣) .

الباقون: بالتشديد ونصب ما بعده، (ولكن) كلمة لها معنيان نفي الخبر الماضي وإثبات الخبر المستقبل، وهي مبنية من ثلاث كلمات أصلها (لا كأن) لا نفي والكاف خطاب وإنّ كلمات أصلها (لا كأن) لا نفي والكاف خطاب وإنّ نصب ونسق فذهبت الهمزة استثقلاً وهي تثقل وتخفف فإذا ثقلت نصب بها ما بعدها من الأسماء كما تنصب بإن الثقيلة فإذا خففتها رُفعت بها ما ترفع بأن الخفيفة» ^(٤) .

ولم يرجح المفسر بين القراءتين على الرغم من أنّ القراءة الأولى قد استوفت شروط التخفيف فهي عاطفة اسماً على اسم وقد استدرك بها بعد النفي ^(٥) إذ من الممكن أن تكون هي الأرجح وفقاً لهذا الشرط - والله أعلم - إلا أن المفسر كعادته يلتزم بمهمة عدم الترجيح بين القراءات أو عدم أضعافها كما أشرنا سابقاً إذا كان ما قدمه هو ما ذهب إليه النحاس ^(٦) في ما يجوز في (لكن) من الآية نفسها.

إلا أن الثعلبي قد تفرّد في تحديد معناها فلم يقل بالاستدراك الذي تعارف عليه أغلب النحاة بل غير هذا اللفظ وكأنه حاول أن يبسط معنى الاستدراك بقوله: «(ولكن) كلمة لها معنيان نفي الخبر الماضي وإثبات الخبر المستقبل» ^(٧) .

فليس في قوله هذا إلا توضيح لمعنى الاستدراك. أما ما ذهب إليه في الصيغة التي تألفت منها لفظة (لكن) فمما لا شك فيه إنه قد تابع الكوفيين في ذهابهم إلى كونها مركبة من (لا وكان).

وقد أشار في معرض حديثه عنها إلى الأضرب التي يمكن ان تأتي عليها بقوله: «وهي تثقل فإذا ثقلت نصب بها ما بعدها من الأسماء كما تنصب بأن الثقيلة فإذا خففت رُفعت بها ما ترفع بأن الخفيفة» ^(٨) .

(1) البقرة/ ١٠٢ .

(2) الأنفال/ ١٧ .

(3) الأنفال/ ١٧ .

(4) الكشف والبيان : ١ / ١٠٢ .

(5) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٠٧ .

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ٢٠٣ .

(7) الكشف والبيان : ١ / ١٠٢ .

(8) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

لم الجازمة:

حرف عامل وعمله الجزم أوردها سيبويه في باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها^(١) ، وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، فتعرب حرف نفي وجزم وقلب^(٢) .
أشار لها الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ]^(٣) بقوله: «(لم) : حرف جزم [لا يليه إلا الفعل]^(٤) ؛ لأن الجزم مختص بالأفعال»^(٥) .

لو:

من أصناف حروف الشرط إذا دخلت على جملتين ، فتجعل الأولى شرطاً والثانية جزاء وتحول الفعل إلى الماضي وأن كان مستقبلاً^(٦) .
وقد تحدث عنها الثعلبي في تفسير قوله تعالى : [وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ]^(٧) وذلك بقوله: «(ولو): حرف تمني وشك وفيه معنى الجزاء وجوابه اللام»^(٨) إذ لم يقل المفسر بأنها حرف شرط بل هي حرف تمني وشك وفيها معنى الجزاء أي (الشرط) لأنها لا تختص بالجزاء بل هي من الممكن أن تأتي عليه.

ما:

ولها وجهان (اسمية وحرفية)^(٩) ، وقد اعتنى المفسر بـ (ما الاسمية) ولها عدة أضرب منها: الموصولة والاستفهامية، والشرطية والموصوفة،

(1) ينظر: كتاب سيبويه : ٨/٣ .

(2) ينظر: تسعون اداة معربة: ٨٥ .

(3) البقرة/ ٦ .

(4) وردت في النص المحقق: [لا يلي إلا الفصل] . ومن الواضح أنها غير صحيحة والصحيح ما أثبتناه فلا يوجد في كتب النحو ما يقول بالفصل قبل (لم) او بعدها بل من المعروف ان (لم) اداة جازمة تدخل على الأفعال فتجزمها وهذا ما ورد في كتاب سيبويه وقد تقدم ذكره .

(5) الكشف والبيان : ١ / ٧٥ .

(6) ينظر: المفصل في علم العربية: ٣٢٠ .

(7) البقرة/ ٢٠ .

(8) الكشف والبيان : ١ / ٨٩ .

(9) مغني اللبيب: ١ / ٣٢٧ .

والتامة بمعنى شيء ووصفه^(١).

إذ تحدث الثعلبي عن ضربين منها وهما الموصول والاستفهامية و«ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والأحداث من جملة ما لا يعقل»^(٢) والأسماء الموصولة هي التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي^(٣).

فمن المواضع التي أشار لها المفسر إلى (ما) الموصولة ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً] ^(٤) قال: «(ما بعوضة) (ما) صلة، وبعوضة نصب يدل على المثل»^(٥).

وقصد بان بعوضة نصب يدل على المثل من أنها منصوبة على البديل لـ (المثل). والمفسر بقوله هذا قد ابتعد عن ذكر بقية الآراء التي قيلت بهذه المسألة، منها ما ورد في جواز أن تكون (ما) نكرة منصوبة وبعوضة نعت لـ (ما) وصلح أن تكون نعت لأنها بمعنى (القليل)^(٦)، ومنها ما نُقل عن الكسائي والفراء في أن يكون التقدير هو (أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة). وحذفت بين وأعربت بعوضة بأعرابها^(٧).

ويبدو أنه قد نظر إلى الرأي الذي أورده بأنه أرجح ما قيل في هذه المسألة لأن جعل (ما) نكرة وما بعدها صفة لها رأيٌ يشوبه خلل في المعنى فكيف يكون بعوضة نعتاً لـ (ما) اما ما نُقل عن الكسائي والفراء في تقدير بين ما قبل بعوضة فهو رأيٌ يجنح إلى تقدير ظرف ولا يوجد حاجة إلى هذا التقدير فهي إذن بدلاً منه. وقد تحدث عن تلك الآراء كل من الأنباري وابن يعيش والهروي^(٨) (ت هـ).

بالإضافة إلى العديد من المواطنين التي أشار إليها المفسر في جواز أن تكون فيه (ما) صلة^(٩).

وقد أشار المفسر إلى ما الاستفهامية في تفسير قوله تعالى: [يَسْأَلُونَكَ

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٣١.

(2) مغني اللبيب: ١ / ٣٣٨.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٦٩.

(4) البقرة/ ٢٦.

(5) الكشف والبيان : ١ / ٩٥.

(6) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ١٥٣، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٨٣.

(7) ينظر: إعراب القرآن (النحاس) : ١ / ١٥٣.

(8) ينظر: أسرار العربية: ١٩٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ١٣٨، الأزهية في علم الحروف : ٨١.

(9) ينظر: الكشف والبيان : ٢ / ١٧٠، ١٧٣، ٢٢٧، ٣ / ٣٤٥، ٥٢٠.

مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ [(١)] .

والتي قاتل فيها: «وفي قوله (ذا) وجهان من الإعراب: أحدهما أن يكون ماذا بمعنى أي شيء وهو متعلق بقوله ينفقون وتقديره: يسألونك أي شيء ينفقون، والآخر أن يكون رفعاً بـ ما والمعنى: ويسألونك ما الذي ينفقون؟» (٢) .

وهذا ما أورده جُلُّ النحاة كالفرّاء والنحاس والقيسي (٣) وأما (ما الحرفية) فلم يتحدث المفسر فيها إلا عن المصدرية وهي التي «تكون ما مع الفعل بتأويل المصدر» (٤) إلا أن الثعلبي أطلق عليها اسم «التأويل» وكان ذلك في مواطن عديدة (٥) من التفسير منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ] (٦) إذ قال: «(ما) مصدرية، أي بتكذيبهم على الله ورسوله في السر» (٧) فالمفسر قد حوّل الفعل والفعل الناقص إلى مصدر مع وجود (ما) الحرفية المصدرية وهذه وظيفة ما المصدرية، وأورد هذا التأويل بعض العلماء (٨) .

من:

وهي من حروف الجر ولها معانٍ عديدة ذكر الثعلبي بعضاً منها إذ ذكر من معانيها التبعية وذلك عند تفسير قوله تعالى: [وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ] (٩) قال: «(من سيئاتكم) : أدخل (من) : للتبعية، وعلته: المشيئة ليكون العباد فيها على وجل ولا يتكللوا . وقال نحاة البصرة : معناه: الإسقاط تقديره: ونكفر عنكم سيئاتكم...» (١٠) ومعنى التبعية من المعاني التي ذُكرت في كتب النحو (١١) وهو ما عليه الطوسي

(1) البقرة/ ٢١٥ .

(2)

(3) ينظر: معاني القرآن (الفرّاء): ١/ ١٣٨-١٣٩، إعراب القرآن (النحاس): ١/ ١١٢، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢٦ .

(4) الأزهية في علم الحروف: ٨١ .

(5) ينظر: الكشف والبيان: ٢/ ١٦٦، ٢٨٠، ٦/ ٤٦٧ .

(6) البقرة/ ١٠ .

(7) الكشف والبيان: ١/ ٧٨ .

(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٨، و البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٥٥ .

(9) البقرة/ ٢٧١ .

(10) الكشف والبيان: ١/ ٤٥٨ .

(11) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٢٥، ومغني اللبيب: ١/ ٣٥٣ .

والطبرسي والأنباري (١) .

وقد أضافوا لذلك قولاً آخر لم يذكره المفسر لاتفاق العلماء على الرأي الأول وكان ذلك القول هو أن تكون من زائدة (٢) وقد أضعف العلماء هذا الرأي لعدم ثبوت زيادة من مع إمكان حملها على الفائدة.

وتحدث المفسر عن (من) بمعنى التجنيس في تفسير قوله تعالى: [فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ] (٣) وذلك بقوله: «قال ابن زيد: كل الرسل كانوا أولي عزم. ولم يتخذ الله رسولاً، إلا كان ذا عزم، وهو اختيار علي بن مهدي الطبري، قال: وإنما دخلت (من) للتجنيس لا للتبعيض، كما يقال: اشتريت اكسية من الخبز، وأردية من البز، حكاها شيخنا أبو القاسم بن حبيب عنه» (٤) إذ عدها الثعلبي (من) انها لتبين الجنس لأن كل الأنبياء هم أولو العزم، وهذا ما ذهب إليه الطبرسي أيضاً مضيفاً قول من زعم إن «من ههنا للتبعيض» (٥) ويبدو أن القول الذي ذهب إليه الثعلبي والطبرسي هو الراجح وذلك لارتباطه بالمعنى الحقيقي الذي تقصده الآية - والله أعلم - .

ومن الايات التي تحدث فيها الثعلبي عن معاني (من) هو ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنًا بَرَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ] (٦) إذ قال فيها «و (من) صلة. وقيل: معناه: وينزل من السماء قدر جبال أو مثال جبال من يرد إلى الأرض. و : (من) الأولى: للغاية لأن ابتداء الإنزال من السماء، والثانية: للتبعيض لأن البرد بعض الجبال التي في السماء . والثالثة: لتبين الجنس لأن جنس تلك الجبال جنس البرد» (٧) .
وهذا التفصيل هو الذي ذكره بقية العلماء (٨) .

(1) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٥٠، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ١/ ١٩٨، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٧٨ .

(2) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٥٠، مجمع البيان: ٢/ ٩٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٧٨ .

(3) الاحقاف/ ٣٥ .

(4) الكشف والبيان : ٥/ ٤٧٠ .

(5) مجمع البيان: ٩/ ١٥٧ .

(6) النور/ ٤٣ .

(7) الكشف والبيان : ٤/ ٣٩١ .

(8) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٤٤٦ - ٤٤٧ ، و مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٥١٣ - ٥١٤ ، و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ١٩٨ .

وقد ترد (من) مرادفة للباء وتحدث العلماء عن هذا المعنى مستشهدين بقوله تعالى: [يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ] ^(١) أي بأمر الله وقوله تعالى: [يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ] ^(٢) ، أي بأمره.
وقال: [تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ *سَلَامٌ] ^(٣) أي بكل أمر» ^(٤) وعلى هذا المذهب كان البصريون وبعض الكوفيين ^(٥)

وأشار الثعلبي إلى هذا المعنى في تفسير قوله تعالى: [وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا] ^(٦) قال: «(من) بمعنى الباء كقوله تعالى: [مِنْ كُلِّ أَمْرٍ *سَلَامٌ] ^(٧) وكذلك كان عكرمة يقرأها: (وأنزلنا بالمعصرات)» ^(٨) إذ نرى ان الثعلبي يجعل (من) بمعنى (الباء) مستشهداً بالآية التي أتفق عليها بأن تكون (من) فيها بمعنى (الباء) مؤيداً قوله بقراءة عكرمة ^(٩) ونجد تفسير مذهبه لدى الطباطبائي (١٤٠٢ هـ) الذي يقول: «المعصرات السحب الماطرة وقيل الرياح التي تعصر السحب لتمط والثجاج الكثير الصب للماء، والأولى على هذا المعنى أن تكون «من» بمعنى الباء» ^(١٠).

وقد تأتي (من) زائدة وأطلق عليها الثعلبي اسم التلة منه ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ] ^(١١) إذ قال: «(من مثله) يعني مثل القرآن، و (من) صلة كقوله تعالى: [قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ] * وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ] ^(١٢) كقول النابغة:

(1) الرعد/ ١١.

(2) غافر/ ١٥.

(3) القدر/ ٤، ٥.

(4) تأويل مشكل القرآن: ٥٧٤، وينظر: تناوب حروف الجر: ٤٠ - ٤١.

(5) ينظر: التصريح: ١٠-٢.

(6) النبأ/ ١٤.

(7) القدر/ ٤-٥.

(8) الكشف والبيان: ٣٥٩/٦.

(9) وكذلك ابن الزبير وابن عباس وعكرمة والفضل بن عباس وعبد الله بن يزيد وقتادة.

ينظر: البحر المحيط: ٤١١/٨، جامع البيان: ١٧١/١٩.

(10) الميزان في تفسير القرآن: ١٦٣/٢٠.

(11) البقرة/ ٢٣.

(12) النور/ ٣٠ - ٣١.

ولا أرى ملكاً في الناس يُشبهه ولا أخوا (لي) من الأقسام من
ويبدو أن المفسر يذهب إلى أن الهاء تعود على القرآن فتكون حينها
(من) زائدة لأنه لو كان يريد بها أن تعود على النبي ﷺ فإنها ستكون (من)
للابتداء وأورد هذين الرأيين العكبري^(٢) مجوزاً إياهما. وذكر ذلك
الطباطبائي مستشهداً للرأي الأول بقوله تعالى: [قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ
والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض
ظهيراً] ^(٣) وقوله تعالى: [أَمْ يَقُولُونَ اقْتِرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ
مُفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ] ^(٤) مضيفاً
إليها قوله: «وعلى هذا فالضمير في مثله عائد إلى قوله تعالى: مما نزلنا،
ويكون تعجيزاً بالقرآن نفسه وبداعة أسلوبه وبيانه» ^(٥).

الواو:

حرف مهمل لا محل له من الإعراب وتأتي الواو على ضرب كثيرة
منها العاطفة والاستئنافية والحالية، فإن كانت عاطفة فلها عدة أقسام لعلها
تصل إلى أكثر من ثمانية ^(٦) أو خمسة عشر ^(٧) والغالب عليها أنها للجمع
المطلق ^(٨) وهي «أمُّ باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشرّكة
في الإعراب والحكم» ^(٩).

والثاني من ضرب الواو هي: «واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء،
وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا
مشاركة له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية ^(١٠)». أما
الثالث من ضرب الواو هو واو الحال: «وقدرها النحويون بـ
«إذا» من جهة أن الحال في المعنى ظرف للعامل فيها. وتدخل على الجملة
الاسمية، وعلى الفعلية إذا تصدرت بـماض، والأكثر اقترانه بـ(قد)، وتدخل

(1) الكشف والبيان: ٩٠ / ١.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٠ / ١.

(3) الإسراء/ ٨٨.

(4) هود/ ١٣.

(5) الميزان: ٥٨ / ١.

(6) ينظر: الجنى الداني: ١٨٨.

(7) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩١ / ١.

(8) ينظر: الجنى الداني: ١٨٨.

(9) ينظر: المفصل في علم العربية: ٣٠٤.

(10) الجنى الداني: ١٩١، وينظر: المغني: ٣٩٧ / ١.

على المضارع المنفي، ولا تدخل على المثبت»^(١).

ومما ورد فيه ذكر واو العطف وواو الاستئناف لدى المفسر ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ]^(٢) قال: «وكثير حق عليه العذاب» واو العطف. قال بعضهم: هو واو الاستئناف، معناه وكثير حق عليه العذاب بكفره وإبائه السجود.

حكى لي أبو القاسم بن حبيب عن أبي بكر بن عياش أنه قال: في الآية إضمار مجازها: وسجد كثير من الناس، وأبى كثير حق عليه العذاب»^(٣).

والمعاني التي ذكرها المفسر تمثل الوجوه نفسها التي ذكرها غيره من العلماء^(٤) ولم يحدوا أي الوجهين هو الأصح لتداخلهما في الحركة الإعرابية فكلاهما يتطلبان الرفع وكل منهما عكس الآخر في معناه فليس في العطف ما يشبه الاستئناف معنوياً إذ عدَّ بعض العلماء هذا النص مشكلاً في إعرابه^(٥) لأن العطف يتطلب الإشراك في الإعراب والمعنى إلا أن المعنى في الآية والذي تربطه الواو لا يستوجب العطف لأن كلا منهما مختلف، لذا كان الاستئناف أولى لاسيما أن يكون ما بعده مرفوعاً بالابتداء وقد سميت واو الاستئناف بواو الابتداء في أغلب كتب النحو وحين اشترك اللفظان في الإعراب إذ كانت (كثيراً) الأولى مرفوعة على العطف على موقع (من) في قوله: (يسجد له من في السموات) الآية، ثم جاءت (كثيراً) الثانية مرفوعة ولكنها ليست على العطف بل على الاستئناف لأن ما بعدها لا يشترك في المعنى مع ما قبلها وهو قوله: (وكثير حق عليه العذاب) الآية لأنه لو عُطف على (من في السماوات ومن في الأرض) الآية، لكان على سبيل التكرار «وحمل الكلام، مع وجود الاحتمال على زيادة فائدة معنى أولى»^(٦).

وعلى هذا يكون ما ذهب إليه المفسر في عن الواو للعطف ليس له ما

(1) الجنى الداني: ١٩٢، وينظر: المغني: ٣٩٨ / ١.

(2) الحج/ ١٨.

(3) الكشف والبيان: ٢٨٩ / ٤.

(4) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣٩٤ / ٢، و مشكل إعراب القرآن: ٤٨٨ - ٤٨٩، و البيان في

غريب إعراب القرآن: ١٧١ / ٢.

(5) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٣٩٤ / ٢.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧١ / ١.

يدعمه من حجة في صحة ذلك الرأي وهو القول بالعطف، ويكون الأولى بالصواب هو القول الثاني وهو الرفع على الاستئناف لما تفرضه الآية من معنى يتطلبه الاستئناف.

ويدعمه ما حكاه المفسر من أن «في الآية إضمار مجازها: وسجد كثير من الناس، وأبى كثير حقّ عليه العذاب»^(١) لأن واو الاستئناف هي «التي تعطف الجمل التي لامحل لها من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت (واو الاستئناف) لئلا يتوهم ان ما بعدها معطوف على ما قبلها»^(٢). وتحدث المفسر عن الواو الزائدة، مطلقاً عليها اسم الواو المقحمة وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ] ^(٣) قال: «يعني القيامة: قال الفراء وجماعة من العلماء: الواو في قوله «واقترب مقم ومجاز الآية: حتى إذا فتحت يأجوج واقترب الوعد الحق، نظيرها قوله: [فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَتَادَيْنَاهُ] ^(٤) أي نادينه: قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا أَجْزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى بِيَاظِنِ خَبْتِ ذِي قَفَافٍ عَقَنْقَلِ
يريد انتحى، ودليل هذا التأويل حديث حذيفة قال:
لو أن رجلاً اقتنى فلواً بعد خروج يأجوج ومأجوج لم يركبه حتى تقوم الساعة.

وقال الزجاج: البصريون لا يجيزون طرح الواو ويجعلون جواب حتى إذا فتحت في قوله: «يا ويلنا» وتكون مجازاً الآية: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلّ حدب ينسلون * واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا) ^(٥). وأشار المفسر إلى واو الحال في ثلاثة مواضع ^(٦) نذكر منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا] ^(٧) قال: «(وكنتم امواتاً) واو الحال» ^(٨).

(1) الكشف والبيان : ٤ / ٢٨٩.

(2) الجنى الداني : ١٩١.

(3) الأنبياء / ٩٧.

(4) الصافات / ١٠٣، ١٠٤.

(5) الكشف والبيان : ٤ / ٢٧٤.

(6) ينظر: الكشف والبيان : ١ / ٩٥، ٢٢٦، ٤ / ٢٣٢.

(7) البقرة / ٢٨.

(8) الكشف والبيان : ١ / ٩٥.

أي إنَّ الثعلبي لم يُقدر (قد) بعد الواو كما ذهب الفراء و النحاس^(١) إلى هذا التقدير لأن الحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها. عند الفراء إذ «جرى الفراء في هذا على القاعدة المقررة عند الجمهور أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة إذا وقعت حالاً فلا بد من «قد» ظاهرة أو مقدره لتقربه من الحال؛ نحو [وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ] ^(٢) [وَقَدْ بَلَّغَنِي الْكَبِيرُ] ^(٣) فإن لم تكن ظاهرة قدرت نحو [أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ] ^(٤) وذلك أيضاً لقول المبرد وأبي علي الفارسي «^(٥) .

وأوضح ذلك ابن حيان الذي نقل عن الزمخشري قوله: «فإن قلت: فكيف صح أن يكون حالاً وهو ماضٍ ولا يقال جئت وقام الأمير ولكن وقد قام إلا أن يضمّر قد. قلت لم تدخل الواو على كنتم امواتاً وحده ولكن على جملة قوله كنتم امواتاً إلى ترجعون كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصنكم هذه وحالكم انكم كنتم امواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء»^(٦) غير أن ابن حيان يوضح مذهبه فيها بقوله: «والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد) ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة. وهذا مذهب الأخفش، ونقل عن الكوفيين، بل نقله بعضهم عن الجمهور أيضاً»^(٧) .

فبعد الحجة التي أوردها ابن حيان يكون مذهب المفسر في عدم التقدير هو الحق بالثبوت والأخذ.

هل:

حرف استفهام مهمل لا محل له من الإعراب، «موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي»^(٨) .
وتحدث الثعلبي عن تحديد الأوجه التي تأتي عليها، حتى أوصلها إلى أربعة أوجه، وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا

(1) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٣/١، و إعراب القرآن (النحاس) : ١٥٦/١.

(2) الأنعام/ ١١٩.

(3) آل عمران/ ٤٠.

(4) النساء/ ٩٠.

(5) هامش المحقق لكتاب معاني القرآن (الفراء): ٢٣/١.

(6) البحر المحيط: ١٣٠/١.

(7) نقلاً عن هامش معاني الفراء: ٢٤/١.

(8) مغني اللبيب: ٣٨٦/١.

الإِحْسَانُ^(١) إذ قال: «(هل) هل في كلام العرب على أربعة أوجه: الأول: بمعنى قد كقوله: [هَلْ أَتَى] ^(٢) و [هَلْ أَتَاكَ] ^(٣) .
والثاني: بمعنى الاستفهام كقوله: [فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا] ^(٤)
والثالث: بمعنى الأمر كقوله: [فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ] ^(٥) أي فانتهاوا والرابع:
بمعنى ما الجحد كقوله: [فَهَلْ عَلَى الرَّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ] ^(٦) « ^(٧) .

(1) الرحمن / ٦٠ .

(2) الإنسان / ١ .

(3) العاشية / ١ .

(4) الأعراف / ٤٤ .

(5) المائدة / ٩١ .

(6) النحل : ٣٥ .

(7) الكشف والبيان : ٦ / ٦٥ .

الفصل الثالث
منهج التفسير النحوي ومذهبه

- المبحث الأول: الأعلام الذين نقل عنهم
المبحث الثاني: شواهد
أ- القرآن الكريم
ب- الحديث النبوي الشريف
ج- القراءات القرآنية
د- كلام العرب (شعر ونثر)
المبحث الثالث: مصطلحه النحوي
أ- المصطلحات الكوفية
ب- المصطلحات البصرية
ج- مصطلحات تفرّد بها المفسر
المبحث الرابع: مذهب النحوي
المبحث الخامس: خصائص دراسته النحوية وآراءه المستقلة
الخصائص:
أ- التعليل
ب- القياس
ج- التأويل
د- التقدير
هـ- تعدد الوجوه والآراء النحوية
آراؤه المستقلة: أ- ما يتصل بالإعراب
ب- ما يتصل بالمسائل النحوية

المبحث الأول
موارد تفسير الكشف والبيان النحوية
(الأعلام)

إن صاحب الكشف أبا إسحاق إبراهيم الثعلبي من علماء (القرن الخامس الهجري) لذا لا بد لأن تكون ثقافته أنموذجاً على ثقافة ذلك العصر وقد أظهرتها جهوده المتميزة والقراءات فكان تفسيره يجمع اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق والقراءات وهي من العلوم التي تُعد من ضروريات التفسير، إلا أنه من بين كل ذلك لم يكن ممن يرجحون الآراء أو يضعفونها بل قدّمها بسبب تعلقها بما ورد لديه من الآيات وقد يكون السبب من وراء ذلك هو عرضه لمناهج التفسير المختلفة من دون أن يتميز بمنهج دون الآخر.

وبما إن البحث قد اقتصر على دراسة البحث النحوي لدى المفسر لذا سيعرض هذا الفصل الموارد النحوية التي استعان بها المفسر والتي تتمثل لديه بالأعلام الذين نقل عنهم ولم يصرح بكتبهم، إلا ما كان له من إشارة في مقدمة تفسيره فكانت بعضها من الكتب التي وصلت إلينا مثل معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للزجاج ومعاني القرآن للكسائي والبعض الآخر من الكتب التي لم تصل إلينا مثل غريب الأخفش⁽¹⁾.

وسيتم دراسة الأعلام الذين نقل عنهم المفسر وهم على النحو الآتي:

- ١- الفراء (ت ٢٠٧ هـ)
- ٢- الكسائي (ت ١٨٩ هـ)
- ٣- الأخفش (ت ٢١٥ هـ)
- ٤- الزجاج (ت ٣١٦ هـ)
- ٥- أبو عبيدة (ت ٢١١ هـ)
- ٦- المبرد (ت ٢٨٥ هـ)
- ٧- سيويه (ت ١٨٠ هـ)
- ٨- الخليل (ت ١٧٥ هـ)
- ٩- قطرب (ت ٢١١ هـ)
- ١٠- الطبري (ت ٣١٠ هـ)
- ١١- النضر بن شميل (ت ٢٠٤ هـ)

غير أن التسلسل الذي سأتبعه في ترتيب دراسة الأعلام سيكون حسب كثرة النقل لا حسب التسلسل الزمني فكثرة النقل تحدد أهمية المصدر

(1) ينظر الكشف والبيان: ١ / ١٥.

غالباً مع اختيار بعض الأمثلة.
١- الفراء

يعدّ الفراء من أهم الأعلام الذين استعان بهم المفسر عند شرحه للآيات القرآنية ويمكن أن نلمس هذه الأهمية من خلال ما نلاحظه من التشابه بين منهج الفراء ومنهج الثعلبي في النقل والتأويل والشرح والتعليل وحتى في استخدام المصطلحات في بعض الأحيان فمما اتفق فيه المنهجين بشكل عام هو في طريقة عرض القراءات القرآنية والاهتمام بها بالشرح والاستدلال سواء اكانت متواترة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ام كانت قراءة قوم من أهل البدو.

وقد يستخدم تعددية القراءات في إظهار ما يجوز من أحكام مختلفة وغالباً ما تمنح هذه السعة تحقيق وضع أحكام عامة ينبه عليها السامع وهي مستنبطة من تلك القراءات نفسها والذي يسوّغ له هذا المنحى هو إنه يستخدم التعليل للظواهر الواردة في الآية الذي يمنحه إمكانية القياس في المثال الواحد مع دعمه له بالاستدلال بأمثلة واردة عن العرب لإثبات علة علل بها الحكم الوارد فيما يتحدث عنه (١).

وتتضح هذه الأهمية بالنسبة لتفسير الكشف والبيان في كثرة ما أفاد فيه المفسر من الفراء إذ بلغت المسائل التي أفاد منها أكثر من سبع وعشرين مسألة (٢)، تعدد فيها المفسر في صور هذا النقل إلا إنه غالباً ما يذكر اسم المؤلف ولا يصرح بإسم الكتاب، وقد يكون السبب من وراء ذلك إنه ينقل سماعاً عن العلماء، غير إنني قد وجدت بعض التشابه بين ما نقله المفسر وبين ما وصل مدوناً في الكتب المطبوعة وهذه بعض الأمثلة.

نقل المفسر عنه في تفسير قوله تعالى: [إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ] (٣) في قوله الذي جاء فيه: «الفراء على (القطع)؛ لأن الذرية نكرة وآل ابراهيم وآل عمران معرفة (٤)».

وكان المفسر قد اقتطع هذا الرأي من بين مجموعة من الآراء، ذكرها الفراء ولم ينقلها فالفراء حين تحدث عن هذه المسألة قال: «فنصب

(1) ينظر: المدارس النحوية: (د. خديجة الحديثي): ٢١٤.

(2) ينظر: الكشف والبيان: ١ / ٢٦١، ١ / ٣٢٥، ٢ / ٤٦، ٢ / ٧٤، ٢ / ٩٣، ٢ / ١٣٨، ٢ / ١٩٨، ٢ / ٢٤١، ٢ / ٢٦٤، ٢ / ٣٢١، ٣ / ٣٢١، ٣ / ٣٧٤، ٣ / ٤٢١، ٣ / ٤٤٦، ٣ / ٥٢٨، ٤ / ٤٧٥، ٤ / ٥٠٤، ٥ / ٢٨٤، ٥ / ٢٨٦، ٥ / ٢٨٩، ٥ / ٣١٧، ٥ / ٤٦٩، ٦ / ١٢٩، ٦ / ٣٢٩.

(3) آل عمران / ٣٣ - ٣٤.

(4) الكشف والبيان: ٢ / ٤٦.

الذرية قطعاً من الأسماء قبلها لأنهن معرفة. وإن شئت نصبت على التكرير، اصطفي ذرية بعضها من بعض، ولو استأنفت فرفعت كان صواباً^(١)».

فيتضح إذن اقتطاع الرأي مع التصرف فيه فلم ينقل الرأي نصاً وهذا منهج المفسر غالباً. وفي بعض الأحيان تصل درجة التصرف في النص إلى درجة الفرق الواضح بينهما ومع بروز هذه السمة فإن الفرق يبقى فرقاً لفظياً لا غير مع الإحتفاظ بالفكرة نفسها.

فمنه ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ] ^(٢).

ونقل المفسر فيها رأي الفراء بقوله: «(أَمْ حَسِبْتُمْ) وهو ابتداء بأم من غير إستفهام، فالألف والميم صلة معناه: أحسبتم، قاله الفراء ^(٣)». وهو معنى قول الفراء عند شرحه هذه الآية: (استفهم بأم في ابتداء ليس قبله ألف فيكون أم رداً عليه، فهذا مما أعلمتك أنه يجوز إذا كان قبله كلام يتصل به. ولو كان ابتداء ليس قله كلام؛ كقولك للرجل: أعندك خير؟ لم يجزها هنا أن تقول: أم عندك خير ولو قلت: أنت رجل لا تتصف أم لك سلطان تُدلّ به، لجاز ذلك، إذ تقدّمه كلام فاتصل به ^(٤)».

ويبدو أن الذي قد ساعد المفسر على أن ينقل بمثل هذه الطريقة هو سعة أطلاعه وقدرته على التحليل والتعبير والاختصار لبعده تصور له لمثل هذه الأحكام.

ولم تقتصر طريقة نقل المفسر عن الفراء بهذا فحسب بل كان منه ما نُقل بالنص منه ما جاء في تفسير قوله تعالى: [يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ] ^(٥)، والتي كان قوله فيها: «وقال الفراء: يقول القائل: كيف صير خائفاً من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء وهو مغفور له؟ فأقول له: في الآية وجهان:

أحدهما: أن تقول أن الرسل معصومة، مغفور لها، آمنة يوم القيامة، ومن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً من سائر الناس فهو يخاف ويرجو، فهذا وجه.

(1) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٠٧.

(2) البقرة / ٢١٤.

(3) الكشف والبيان: ١ / ٣٢٥.

(4) معاني القرآني (الفراء): ١ / ١٣٢.

(5) النمل / ١٠-١١.

والآخر: أن يجعل الاستثناء من الذين تركوا في الكلمة لأن المعنى (لا يخاف لدى المرسلون) إنما الخوف على غيرهم. ثم استثنى فقال عزّ من قائل: (إلا من ظلم) يقول: كان مشركاً فتاب من الشرك وعمل حسنة مغفور له ليس بخائف.

وقد قال بعض النحويين (إلا) ههنا بمعنى الواو يعني: ولا من ظلم منهم لقوله سبحانه: (أولئك يكون عليهم حجة إلا الذين ظلموا منهم)»^(١) وهذا نص ما نقله الفراء في معانيه^(٢).

وقد ينقل الثعلبي عن الفراء من دون نسبة الرأي إليه منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ]^(٣) إذ فسرهما بقوله: «وفي نصب قوله تعالى: (فأكون) ، وجهان: أحدهما على جواب لو. والثاني: على الرد على موضع الكرة، وتوجيه الكرة في المعنى لو أن لي أكر. كقول الشاعر. أنشده الفراء:

فمالك منها غير نكرى وحسرة وتسأل عن ركبائها أين يمموا
فنصب تسأل عطفاً على موضع الذكرى، لأن معنى الكلام: فمالك منها إلا أن يُذكر، ومنه قول الله تعالى: [أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا]^(٤) عطفاً يرسل على موضع الوصي في قوله تعالى: [إِلَّا وَحْيًا]^(٥) «^(٦) وكان ما نقله المفسر هو بعض ما نقله الفراء^(٧) ولكن من دون أن ينسب المفسر الرأي له.

١ - الكسائي:

نقل عنه المفسر كثيراً متأثراً بمنهجه الكوفي إذ بلغت عدد الشواهد التي نقل الثعلبي فيها بعض من آراءه اثنا عشر شاهداً^(٨)، والذي سنتحدث عنه لاحقاً ومما نقل عنه ما جاء في تفسير قوله تعالى: [وَأَنْقُوا فِتْنَةً لَّا

(1) الكشف والبيان: ٤/٤٧٥.

(2) ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٨٧.

(3) الزمر/ ٥٨.

(4) الشورى/ ٥١.

(5) الشورى/ ٥١.

(6) الكشف والبيان: ٥/٣١٧.

(7) ينظر: معاني القرآن: (الفراء): ٢/٤٢٢.

(8) ينظر: الكشف والبيان: ١/١٤٦، ٢١١، ٢٦١، ٢٦٢/٢، ٢٦٤، ٣/١٣١، ٥/٣٠٢، ٤/٥٠٤، ٥/٤٦٩،

٤٥٤، ١٧٩/٦، ٣٣٩/٦.

تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً] ^(١) مشيراً إلى رأي الكسائي مع مجموعة من آراء العلماء بقوله: «وقال الكسائي: وقعت النون في الجر بمكان التحذير، فلو قلت: قم: لا أغضب عليك لم يكن فيه النون لأنه جزء محض» ^(٢)

ومن الشواهد الأخرى التي نقلها المفسر عن الكسائي هو ما جاء في تفسير قوله تعالى: [ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ] ^(٣) الذي يقول فيها: «قال الكسائي: نصب رجلاً، لأنه ترجمة للمثل وتفسير له، وإن شئت نصبته بنزع الخافض، مجازه ضرب الله مثلاً لرجل أو في رجل» ^(٤).

٢- الأخفش:

استعان المفسر برأيه في تفسير عدد من الآيات وقد بلغ عددها اثنا عشر شاهداً ^(٥) كلها صرّح المفسر بأسم قائلها الأخفش.

فمن الآيات التي نقل فيها المفسر رأي الأخفش ما جاء في تفسير قوله تعالى: (وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر)، وأورد رأي الأخفش فيها بقوله: «قال الأخفش: من آمن بدل من أهله على البيان، كما قال: أخذت المال ثلثيه ورأيت القوم ناساً منهم، أبدال البعض من الكلّ كقوله: [وَأَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا] ^(٦)»، ^(٧) ، وهذا ما أورده الأخفش في معانيه إلا أن المفسر اكتفى بشاهد واحد من شواهد وقد أضاف إليه التعريف بنوع البدل وهو بقوله وهذا إبدال البعض من الكل وبدا ذلك كأنه من كلام الأخفش ^(٨).

ومما نقله عنه أيضاً ما جاء في تفسير [لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا] ^(٩) والتي قال فيها المفسر: «قال الأخفش: جاء بقوله:

(1) الانفال/ ٢٥.

(2) الكشف والبيان: ١٣١/٣.

(3) الانفال/ ٢٥.

(4) الكشف والبيان: ٣٠٢/٥.

(5) ينظر: الكشف وبيان: ١٩٠/١، ٢٦١/١، ٤٦/٢، ٥٩٧/٢، ١٣٤/٣، ٣٠٦/٣، ٥٢٨/٣، ٣٤٣/٤، ٣١٨/٥، ٤٦٩/٥، ١١٢/٦.

(6) آل عمران/ ٩٧.

(7) الكشف والبيان: ١٩٠/١.

(8) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٣٥ - ٣٣٦.

(9) يونس/ ٩٩.

(جميعاً) مع (كل) تأكيداً كقوله: [لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ] ^(١) « ^(٢) وهو أوردته الأخفش في معانيه ^(٣) .
٣- الزجاج:

نقل عنه الثعلبي في شرح مجموعة من الآيات قد تزيد على خمسة مواضع ^(٤) منها ما كان له عند تفسير قوله تعالى: [مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ] ^(٥) والتي قال فيها: «وقال الزجاج: قد يكون النصب من وجهين: أحدهما الاستثناء من غير جنسه والثاني الحال من قوله (اعبدوا الله): لأن «غيره» نكرة، وإن أضيف إلى المعارف» ^(٦) .

وإنما هذا الذي نقله المفسر عن الزجاج هو اقتطاع مُتصرف فيه لأن الزجاج في نصه هذا عدَّ النصب جائز في غير القرآن ولا يجوز في القرآن لأنه لم يُقرأ به ^(٧) .

وممل نقل فيه المفسر رأي الزجاج مع مجموعة من آراء العلماء ما جاء في تفسير قوله تعالى: [لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ] ^(٨) .

وقد أورد الثعلبي قوله بالإضافة إلى ما نقل عن المبرد «وقال المبرد والزجاج: هذه لام التحقيق دخلت على ما الجزاء كما تدخل على أن، ومعناه: مهما آتيتكم من كتاب وحكمة، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمننَّ به، واللام في قوله لتؤمننَّ به جواب الجزاء كقوله: [وَلَئِنْ شِئْنَا] ^(٩) ، ونحوه» ^(١٠) وقد اعتاد المفسر على أن يتصرف فيما ينقل مكتفياً بالمعنى الذي يتضمنه لأن الزجاج قد فصل القول في هذه الآية ^(١١) .

(1) النحل/ ٥١ .

(2) الكشف والبيان: ٣٠٦/٣ .

(3) ينظر: معاني القرآن: ٣٤٨/٢ .

(4) ينظر: الكشف والبيان: ١/٣٢٥، ٢/٤٦، ٢/٩٣، ٣/٣٢، ٤/٢٧٤، ٤/٢٨٧ .

(5) الأعراف/ ٥٩ .

(6) الكشف والبيان: ٣٢/٣ .

(7) ينظر: معاني القرآن، وإعرابه (الزجاج): ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ .

(8) آل عمران/ ٨١ .

(9) الإسراء/ ٨٦ .

(10) الكشف والبيان: ٩٣/٢ .

(11) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ١/٤٤٤ - ٤٤٥ .

٤- أبو عبيدة:

نقل عنه المفسر في تفسير بعض من آيات القرآن الكريم^(١). كان منها ما جاء في تفسير قوله تعالى: [الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ]^(٢) وإذا قال: «وقال أبو عبيدة: هو استئناف بعض انقضاء الكلام وخبره في قوله: (من ربك)»^(٣) والذي نقله الثعلبي عن أبي عبيدة فيه بعض الإضافة فلم يحدد أبو عبيدة الخبر في الكلام^(٤).

ومنه أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بلى إنّه على كل شيء قدير]^(٥).

وقد نقل الثعلبي رأي أبي عبيدة بقوله: «فقال أبو عبيدة والأخفش: هي صلة، كقوله [تَنبُتُ بِالدُّهْنِ]^(٦)»^(٧) إذ أن المفسر لم ينقل رأي أبي عبيدة إلا بالمعنى الذي ورد إليه الشاهد تصرف فيه لأنه قد جمعه مع رأي الأخفش الذي أضاف إليه الشاهد القرآني وكان نقل المفسر فيها على وجه الاختصار لا على وجه السعة والتفصيل لأن أبا عبيدة قد شرح الآية مشيراً إلى ما يجوز فيها بقوله: «مجازها قادر والعرب تؤكد الكلام بالباء وهي مستغنى عنها»^(٨).

٥- المبرد:

لم ينقل المفسر عنه إلا في ثلاثة مواضع^(٩) منها ما ورد في إعراب باء البسمة وقد استعان المفسر برأي المبرد مع مجموعة من آراء النحاة في إعراب آية البسمة وعند حديثه عن علة كسر الباء قال: «وقال المبرد: العلة في كسرها ردّها إلى الأصل ألا ترى أنك إذا أخبرت عن نفسك فإنك قلت: بببيت فرددتها إلى الباء والياء أخت الفتحة، وهي خافضة لما بعدها فلذلك

(1) ينظر: الكشف والبيان: ٧٤/٢، ٥٠٤/٤، ٣٢٨/٥، ٤٦٩/٥، ٤٥٤/٥، ٥٦٨/٥.

(2) البقرة/ ١٤٧.

(3) الكشف والبيان: ٧٤/٢.

(4) ينظر: مجاز القرآن: ٩٥/١.

(5) الاحقاف/ ٣٣.

(6) المؤمنون/ ٢٠.

(7) الكشف والبيان: ٤٩٦/٥.

(8) مجاز القرآن: ٢١٣/٢.

(9) ينظر: الكشف والبيان: ٢١/١، ٩٣/٢، ١٠١/٦.

كسرت ميم الاسم»^(١) ولم أجده يتحدث عنها في كتاب المقتضب أو الكامل ويبدو إنه قد نقلها سماعاً.

٦- سيبويه:

لم ينقل المفسر عنه إلا في موضعين^(٢) وكان مما نقل عنه هو ما جاء في تفسير قوله تعالى: [لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ]^(٣) إذ قال: «قال سيبويه: لعل وعسى حرفا ترج وهما من الله»^(٤). ولم أجدها عند الرجوع لكتاب سيبويه ويبدو ان المفسر قد نقلها سماعاً.

٧- الخليل:

لم ينقل عنه المفسر إلا في موضعين^(٥) منها ما جاء في تفسير قوله تعالى: [أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ]^(٦) وأورد رأيه بقوله: «قال الخليل: كل ما في سورة الطور من ذكر (أم) كلمة استفهام وليس يعطف^(٧) ويبدو أن المفسر قد نقل ذلك عن الخليل سماعاً وبالرواية.

٨- قطرب:

نقل عنه المفسر في ثلاثة مواضع^(٨) فما نقل عنه هو ما جاء في تفسير قوله تعالى: [قَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ]^(٩) أورد رأيه بقوله: «قال قطرب اللام ههنا بمعنى إلى، تقول: العرب احتجت له، واحتجت إليه بمعنى واحد»^(١٠).

١٠- الطبري:

(1) الكشف والبيان: ٢١/١ - ٢٢.

(2) ينظر: الكشف والبيان: ٢١/١، ٨٩/١.

(3) البقرة/٢١.

(4) الكشف والبيان: ٨٩/١، ٢١.

(5) ينظر: الكشف والبيان: ١/٤٤، ٥/٥٨٦.

(6) الطور/٤٣.

(7) الكشف والبيان: ٥/٥٨٦.

(8) ينظر: الكشف والبيان: ١/١١٨، ٢/٥٩٨، ٤/٥٣٣.

(9) القصص/٢٤.

(10) الكشف والبيان: ٤/٥٣٣.

لقد نقل المفسر عن الطبري ولم يذكر اسمه ولم يُشر الى كتابه وكان نقله عنه في موضعين، إذ نقل الثعلبي كلام الطبري نصاً عنه في تفسير قوله: [الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ] ^(١) قائلاً: «الْحَاقَّةُ الْأُولَى رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرَهُ فِيمَا بَعْدَهُ. وَقِيلَ الْحَاقَّةُ الْأُولَى مَرْفُوعَةٌ بِالثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الثَّانِيَةَ بِمَنْزِلَةِ الْكِنَايَةِ عَنْهَا كَأَنَّهُ عَجِبَ مِنْهَا، فَقَالَ: الْحَاقَّةُ مَا هِيَ؟ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ مَا زَيْدٌ؟ وَالْحَاقَّةُ الثَّانِيَةُ مَرْفُوعَةٌ: «بِمَا» وَ «مَا» بِمَعْنَى أَي شَيْءٍ وَهُوَ رَفَعُ بِالْحَاقَّةِ الثَّانِيَةِ، وَمِثْلُهُ: [الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ] ^(٢) وَ [وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ] ^(٣) وَنَحْوَهُمَا» ^(٤) وَكَانَ مَا نَقَلَهُ الْمَفْسَرُ هُوَ نَصُّ مَا نَقَلَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ^(٥).

ومنها ما ما مثلت في موضع اختلافات النحاة وكان ذلك في تفسير قوله تعالى: [وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا] ^(٦) قال: «اختلفت النحاة في وجه نصب الحسن فقال أهل البصرة: على التكرير تقديره ووصيناه حسناً أي بالحسن، كما يقول: وصيته خيراً، أي بخير، وقال أهل الكوفة: معناه ووصينا الإنسان أن يفعل حسناً، فحذفه لدلالة الكلام عليه كقول الراجز: عجيبت من دهماء إذ تشكونا ومن أبي دهماء إذ يوصينا خيراً بها كأننا جوفونا

أي يوصينا أن نفعل بها خيراً، وهو مثل قوله: [فطفق مسحاً] ^(٧) أي يمسح مسحاً، وقيل معناه وأزمناه حسناً» ^(٨) وكان ما أورده الثعلبي هو نفس ما قال به الطبري في تفسيره ^(٩)، ولكن من دون الإشارة إليه.

١١- النضر بن شميل :

لم ينقل عنه المفسر إلا شاهداً واحداً بتفسير قوله تعالى: [وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَاطِينِهِمْ] ^(١٠) الذي قال فيها: «وقال النضر بن شميل : (إلى) ها هنا بمعنى (مع) كقوله تعالى:

(1) الحاقة : ٢-١ .

(2) القارعة: ٢-١ .

(3) الواقعة: ٢٧ .

(4) الكشف والبيان: ٦ / ٢٦٦ .

(5) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٩ / ٥٨ .

(6) العنكبوت/ ٨ .

(7) ص / ٣٣ .

(8) الكشف والبيان: ٥ / ٥ .

(9) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٠ / ١٦٠ .

(10) البقرة/ ١٤ .

[أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ] ^(١) : أي مع نسائكم، وقوله: [وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ] ^(٢)، وقوله: [مَنْ أُنْصَارِي إِلَى اللَّهِ] ^(٣) النابغة:
ولا تتركني بالوعيد كأنني
أجربُ
إلى الناس مطليُّ به القارُ

أي مع الناس. وقال آخر:
ولو حُ ذراعين في بركةِ
إلى جوجو رهل المنكبِ
أي مع جوجو» ^(٤) .

(1) البقرة/ ١٨٧ .

(2) النساء/ ٢ .

(3) آل عمران/ ٥٢ .

(4) الكشف والبيان: ٨٠/١ .

منهج المفسر في النقل:

يتضح لنا مما تقدم عن المفسر قد يتبع أساليب مختلفة بحسب ما يفرضه عليه طبيعة المنهج وحاجة النص في النقل وهي أساليب متعارف عليها بين أغلب علماء التفسير وهذه الأساليب تتمثل بما يأتي:

١- النقل المباشر: نقل المفسر في أغلب المواضع نقلاً مباشراً فهو غالباً ما يصرح بأسم العالم مباشرةً من دون أن يقدم عليه بمن ينقل عنه.

٢- النقل غير المباشر: لم ينقل المفسر آراء العلماء عن طريق علماء آخرين في أغلب الأحيان وهو على الرغم من كثرة الاعتماد على السماع في النقل والذي يتطلب أن يكون هناك عدم المباشرة في النقل فإنه لا يصرح بذلك بل يكون نقله للقول مباشرة مع اسم العلم.

٣- النقل بالنص: نقل المفسر بالنص ولكن بحالات قليلة جداً والتي قد يكون فيها النص المنقول مما يضعف حين يغير أو أن النص قد يكون ذا حجم صغير لا يحتاج إلى الاختصار اللفظي الذي غالباً ما يتجه إليه.

٤- النقل بتصريف: هي السمة الغالبة التي تميز بها المفسر فهو غالباً ما يتصرف بالنص لتحديد الفكرة التي يريد أو لإختصارها لأنه يورد العديد من آراء العلماء معها أو لتوضيح الفكرة التي يريد نقلها بما ينسجم وطبيعة الشاهد.

٥- عدم نسبة الرأي لصاحبه: لم ينصرف المفسر لهذه الطريقة غالباً لأنه يتميز بشكل عام بأنه يذكر جميع الآراء عن قائلها التي وردت في تفسير آية معينة وغالباً ما يحاول أن يلم بها لكي يعطي للتفسير الذي يضعه صفة الشمول التي تبرز من خلالها سعة النص. غير أنه قد وردت لديه بعض الآراء التي لم ينسبها ولكن بنسبة قليلة بالقياس إلى تلك المنسوبة.

وقد تميز المفسر مع كل هذه الأساليب التي اتخذها في منهجه بدقته في النقل فهو حين يبتعد عن النقل غير المباشر أو يحاول أن يسمو عن النقل بالنص بتوظيفه لسعة اطلاعه في محاولة التصرف بالنص بما يخدم المنهج والتزامه بنسبة الرأي إلى أصحابه بمحاولة شموله لكل الآراء التي ترد في النصوص كل ذلك فإن الدقة في النقل تبقى هي السمة المميزة لكل الأساليب التي اتبعها.

المبحث الثاني شواهد تفسير الكشف والبيان النحوية

لابد للمفسر حين يحاول أن يُلم بمناهج التفسير أن يلتزم بأسس تلك المناهج والتي منها السماع وهو من أهم أسس منهج الدرس النحوي أو اللغوي ويمثل الأصل الذي تنطلق منه تلك الدراسات^(١) «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه - صلى الله عليه وآله وسلم - وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر»^(٢) و«السماع بمصطلح السيوطي هو النقل بمصطلح ابن الأنباري، فالمصطلحان مترادفان ولعلّ ابن الأنباري أثار «النقل» ليلمح إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة، أما المنقول فيشمّل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر، إذ الأمر منوط بالنقل دون تدخل للعقل فيه وأما المعقول فالقياس واستصحاب الحال ونحوهما إذ لا يكونونا إلا بإعمال العقل»^(٣).

والذي تقدم يمكن أن يتضح لدى المفسر بكثرة ما استخدمه من الشواهد لأنها تؤلف جانباً مهماً من النحو، إذ «أنها موضع استنباط القواعد»^(٤)، وقد استعان المفسر فيها بشواهد من القرآن الكريم والقراءات القرآنية وكلام العرب (شعره ونثره) إلا إن أغلبها كانت منقولة مما استشهد به النحويون وترك الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كما سيتضح فيما بعد:

أ- القرآن الكريم:

لقد استشهد المفسر كغيره من العلماء بنصوص من القرآن الكريم إذ «لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت به العرب، وأصح منه نقلاً، وأبعد منه عن تحريف مع أنه نزل بلسان عربي مبين. وعلى كثرة المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحد من العرب وقت نزول القرآن لعربيته من قريب أو بعيد، بل أثار عنهم

(1) ينظر: النحويين والقراءات القرآنية (بحث): ١١١.

(2) الإقتراح: ٤٨.

(3) أصول النحو العربي: ٣١.

(4) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٦.

أنبهارهم به وإقرارهم ما وصل إليه»^(١).

ومن هنا كان اهتمام المفسر واضحاً إذ عرض عدداً من نصوص القرآن شواهد نحوية منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ] ^(٢). والتي قال فيها: « (إذ قال ربك) يعني: وقد قال: وقيل معناه: واذكر إذ قال ربك، وكل ما ورد في القرآن من هذا النحو فهذا سبيله.

و(إذ) و (إذا) حرفا توقيت، إلا أن (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل، وقد يوضع أحدهما موضع الآخر.

قال المبرد : إذا جاء (إذ) مع المستقبل كان معناه ماضياً نحو قوله: [وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ] ^(٣) و [وَإِذْ يَقُولُ] ^(٤) يريد وإذ مكر وإذ قال ، و(إذا) إذ جاء مع الماضي كان معناه مستقبلاً كقوله: [فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى] ^(٥) [فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ] ^(٦) [إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ] ^(٧) أي يجيء»^(٨) وقد عرض لهذه الشواهد نقلاً عن المبرد كما تقدم وهذا المنهج غالباً ما يتبعه المفسر كما أشرنا سابقاً في إنه ينقل أغلب شواهد عن نحاة غيره، فقد نقل الكثير من شواهده القرآنية عن كتاب سيبويه ولكن من دون ان يشير إليه منها ما ورد عند تفسير قوله تعالى: [لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ] ^(٩) وقد قال فيها: «معرضة عن ذكر الله، من قول العرب: لهبت عن الشيء إذا تركته، ولاهية نعت تقدم الاسم من حق النعت ان يتبع الاسم في جميع الإعراب، فإذا تقدم النعت الاسم فله حالتان: فصل ووصل، فحاله في الفصل النصب كقوله سبحانه: [خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ] ^(١٠) «^(١١) وهذه الآية من شواهد سيبويه

(1) أصول النحو العربي : ٣٣.

(2) البقرة/ ٣٠.

(3) الأنفال/ ٣٠.

(4) الأحزاب/ ١٢.

(5) النازعات/ ٣٤.

(6) عبس/ ٣٣.

(7) النصر/ ١.

(8) الكمشاف والبيان: ٩٦/١ - ٩٧.

(9) الأنبياء/ ٣.

(10) القمر/ ٧.

(11) الكشف والبيان: ٤ / ٢٣٢.

(١) إلا إنه قد أضاف لها شاهداً آخر وهو قوله تعالى: [وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا] (٢) ، وقد نقل بعضاً من شواهد سيبويه عن علماء آخرين كالفرّاء والأخفش من دون أن يشير إلى نقلها عن كتاب سيبويه إذ استشهد الثعلبي نقلاً عن الفرّاء بقوله تعالى: [وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ] (٣) وقوله: [وَوَضُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ] (٤) في دخول (اللام وما) «لأنهما في معنى القول واليمين» (٥) . وهي من شواهد سيبويه. (٦)

إلا إن هذه السمة ليست الغالبة على منهجه فهو غالباً ما يجتهد في عرض بعض الشواهد القرآنية من دون الاعتماد على كتب نحوية أخرى إذ استشهد المفسر بقوله تعالى: [وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ] (٧) في مجيء (لا) زائدة بعد (أن) (٨) .

ب- الحديث النبوي الشريف:

لم يستشهد المفسر بالحديث النبوي الشريف ولا نستطيع ان نقول إنه من الفئة التي تذهب إلى عدم جواز الاحتجاج بالحديث لأنه لم يصرح بذلك، فهو مع كثرة نقله عن الكسائي والفرّاء. ومن المعلوم إن الكوفيين «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه (٩) » غير أنهم لم يحتجوا بالحديث وهو «أثر من آثار المدرسة البصرية» (١٠) .

وقد فصلت كتب الأصول تلك الأسباب (١١) .

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٨ / ١ .

(2) الإنسان/ ١٤ .

(3) البقرة/ ١٠٢ .

(4) فصلت/ ٤٨ .

(5) الكشف والبيان: ٣ / ٣٧٤ .

(6) ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٠-١٢١، ٤٧٣ .

(7) الأنبياء/ ٩٥ .

(8) ينظر: الكشف والبيان: ٧/٣ .

(9) الاقتراح: ٢٠٢ .

(10) مدرسة الكوفة: ١١٧ .

(11) ينظر: الاقتراح: ٥٢، وخرانة الأدب: ٢٣/١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٢٠-٢٢، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٤٤-٣٤٥ .

ج- الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

إنّ بالاستشهاد بالقراءات القرآنية بالدرس النحوي أهمية بالغة إذ أنها أغنت الدرس النحوي بتعدد الوجوه الإعرابية التي تحملها فقد ساهمت بتوسعه وتطويره فلم يكتفِ النحويون بالنص القرآني الموحد بل ضموا إليه قراءاته^(١).

إلا إن النحويين قد اختلفوا في قبولهم للقراءات أو رفضهم لها فموقف البصريين قد تدرج من القبول إلى التشدد إذ «أهتم الخليل وسيبويه بالقراءات القرآنية فلم يخطئاً قراءة بل نظراً إلى القراءات نظراً احترام وتقديس»^(٢) ، «أما ما بعد الخليل وسيبويه فقد أخضع البصريون القراءات لأقيستهم وقواعدهم، فما وافق تلك المقاييس دون حاجة إلى تأويل قبلوه، أما ما خالف تلك القواعد فضعفوه وعدّوه شاذاً»^(٣).

أما موقف الكوفيين فقد تميز «بالاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها، لأن ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع على الرواية والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة»^(٤).

أما موقف المفسر من القراءات فلم يختلف موقفه عن الكوفيين أو الخليل وسيبويه ويبدو أن هذا المنهج أول من عمل به ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وهو أحد أئمة الكوفيين الذي لم يكن يجيز الترجيح بين القراءات المتواترة^(٥). فالمفسر كان يعرض لتلك القراءات من دون أن يرجح أو يضعف أحدها إلا أنه غالباً ما يُخضع تلك القراءات إلى التأويل وهو «باب من أبواب عدم رفض الشاهد الذي يضطر فيه النحويون إلى التأويل»^(٦).

ومن النصوص التي لجأ فيها المفسر إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] ^(٧) وقد عرض المفسر في هذه الآية قراءتين مؤولاً تلك القراءات بقوله: «من قرأ بالياء جعل هو (ابتداء) وجعل الاسم مضمرأ وجعل الخبر خبراً بحسبان تقديره، ولا يحسبن الباخلون البخل خيراً لهم، فأكتفى بذكر (يبخلون) من البخل كما تقول في الكلام: قد قدم زيد فسررت

(1) ينظر: أصول النحو العربي: ٣٤.

(2) موقف الفراء من القراءات القرآنية (بحث): ١٥.

(3) مدرسة الكوفة: ٣٧٧ نقلاً عن موقف الفراء من القراءات القرآنية (بحث): ١٥.

(4) المدارس النحوية (د. خديجة الحديثي): ١٧٦.

(5) ينظر: مدرسة الكوفة ٣٨٤-٣٨٧، نقلاً عن كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٥.

(6) النحويون والقراءات القرآنية (بحث): ١٤٠.

(7) آل عمران/ ١٨٠.

به، وانت تريد سررت بقدومه.

قال الشاعر:

إذا نهى السفية جرى إليه وخالف والسفية إلى خلاف
أي جرى إلى السفه ونظير هذا قوله: [اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ
عِنْدِكَ] ^(١) هو ابتداء والحق خبر كان وقوله: [وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي
أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ] ^(٢).
ومن قرأ بالتاء فعلى التكرير والبدل، كما ذكرنا في آية الإملاء» ^(٣).

د- الموروث الشعري والنثري عند العرب:

حين أراد النحاة ان يضعوا قواعد اللغة والنحو عادوا إلى لغة
الأعراب الذين لم يصل إليهم اللحن لكي يتمكنوا من خلالها الوصول إلى
تقعيد تلك القواعد وكان ذلك خلال سماعهم لها ومن ثم القياس عليها ولكي
يتمكن النحوي من حجته لا بد له أن يبرزها من خلال الشاهد لذا يعدّ الشاهد
النحوي من أهم أسس استنباط القواعد فأهم ما برع به العرب في ذلك الوقت
هو ما نظموه من (شعر ونثر). ولا خلاف بين النحاة في جواز الاستشهاد
بالشعر او النثر. لذا سيعرض البحث كلام العرب بقسميه:

الأول: الشعر.

الثاني: النثر.

أولاً: الشعر

أعطى النحاة أهمية بالغة للشعر في الاستشهاد ويبدو أن السبب في ذلك
هو المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام حتى بدأوا
في تفسيرهم للقرآن بالاستشهاد بالشعر ^(٤).

وحدد العلماء زمن الاستشهاد بالشعر مقسمين تلك الأزمنة إلى
طبقات الشعراء ^(٥). وقد التزم المفسر بهذا التقسيم فلم يستشهد بشعر الطبقة
الرابعة أي لم يستشهد على سبيل المثال بشعر بشار بن برد وأبي تمام
وغيرهم من المحدثين.

(1) الأنفال/ ٣٢.

(2) سبأ/ ٦.

(3) الكشف والبيان: ٢/ ٢٠١.

(4) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٢.

(5) ينظر: إتحاف الأملجاء فيما يصح به الاستشهاد: ٦٤ - ٦٦.

ويبدو أن المفسر كوفي الاحتجاج فبين أكثر من خمسين شاهداً نحوياً لم اجد إلا أربعة عشر شاهداً من شواهد سيبويه ومن المعروف أن شواهد الكوفيين تمثلت بـ «ما وافق مسائلهم النحوية وأيد وجهة نظرهم فيها من شواهد البصريين مضافاً إليها الشواهد التي استخرجوها هم من المرويات الكثيرة التي سمعوها من العرب»^(١) وكثيراً ما ينقل المفسر شواهد الفراء بقوله: «وقد أنشد الفراء»^(٢).

ونجد أيضاً الكثير من الشواهد التي لم يُشر المفسر إلى قائلها وبعضها كان مجهولاً وهذا ليس بالأمر الغريب فسيبويه قد ذكر أكثر من خمسين شاهداً مجهولة القائل.

فمن المواطن التي أورد المفسر فيها شواهد سيبويه ولكن من دون أن يُشر إليه ما استشهد به في جواز العطف بالنصب على اسم (إن)^(٣). وهو في قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فإني وقيارٌ بها لغريب^(٤)
وهو في بعض الأحيان ينقل شواهد سيبويه عن علماء الكوفيين كالفراء منها ما استشهد به المفسر في جواز نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه «الإلا»^(٥).

وأورد هذا الرأي نقلاً عن الفراء بما أنشده الفضل:
لم يمنعَ الشربَ منها غير أن نطقتُ حمامةً في ذاتِ أو قال^(٦)
أما الشواهد التي نقلها عن الفراء ولم تكن من كتاب سيبويه ما استشهد به المفسر في جعل الاسم خبراً للفعل^(٧) إذ قال، يقول الفراء:
لَعَمْرُكَ مَا الْفِثْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِثْيَانُ كُلُّ فِتْيٍ نَدِي^(٨)

(1) الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٠٩.

(2) ينظر: الكشف والبيان: ٢٤٤/١، ١٥/٢، ٣٦، ١٣٨، ٢٢٣، ٣٢/٣، ٣٧٣، ٤٢١، ٢٧٤، ٣١٧.

(3) ينظر: الكشف والبيان: ٣/١٦٧.

(4) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨/١.

(5) ينظر: الكشف والبيان: ٣/٣٢.

(6) ورد هذا البيت من شواهد سيبويه: ١/٣٦٩ وخزانة الأدب: ٢/٤٥ و ٣/١٤٤ و ١٥٢. ونسبه تبعاً لأبي حنيفة الدينوري إلى أبي قبيس بن الأسلت، ثم حكى في آخر شرحه في الموضع الأول أقوالاً أخرى في نسبه. ينظر: فهرس شواهد سيبويه: أحمد النفاخ:

(7) ينظر: الكشف والبيان: ١/٢٤٤.

(8) لم ينسب إلى قائل في شرح شواهد مغني اللبيب ٢/٧٧١، وأمالى المرتضى ١/٢٠١، والبيت ملفق من بيتين لابن بيض.

ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٨/٩٧.

إذ جعل الفراء نبات اللحية خبراً للفتى.
وكذلك قد استشهد المفسر بما أنشده الفراء:
وما عليك أن تقولي كَلِمًا سَبَحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا لِهَيْبِ مَا
أرُدُّ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مَسْلَمًا فَإِنَّا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نُعَدِمَا (١)
وقد استشهد به في دخول الميم على المنادى (٢).
ثانياً: النثر:

يعدّ النثر من بين مصادر الاستشهاد ولكن بنسبة قليلاً جداً بالقياس إلى بقية المصادر فلم يستشهد المفسر بالنثر إلا في خمسة مواضع منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ] (٣)، إذ استشهد المفسر بما حكي عن أبي عمرو بن العلاء (ت هـ) قوله: ان أهل مكة إذا سمعوا الرعد قالوا: (سبحانه ما يسبح له الرعد)، في جواز القراءة بـ (ما) في قوله (ما طاب لكم) لأنها قد وردت بقراءتين الأولى قراءة العامة وهي (ما) والثانية قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: بـ (من) بحجة أن (ما) لما لا يعقل و (من) لما يعقل (٤).

ومن المواطن الأخرى التي استشهد فيها المفسر بأقوال العرب ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ] (٥) إذ عرض المفسر في هذه الآية اختلاف العلماء في وجه اللام فقد عدها بعضهم على التأكيد معناه: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه يدعو ثم حذف يدعو الأخيرة اجتزاء بالأولى، ولو قلت: تضرب لمن خيره أكثر من شره تضرب، ثم يحذف الأخير جاز، وقد استشهد المفسر بما حكي عن العرب سماعاً قولهم: أعطيتك لما غيره خير منه، وعنده لما غيره خير منه (٦).

ولنا مما تقدم أن نخلص بأن طبيعة الشواهد لدى المفسر تتمثل بما يأتي:

١ - يستشهد المفسر بالقرآن الكريم، وشواهد فيه على قسمين منها ما كان يجتهد بالاستشهاد فيها، إذ إن أغلب شواهد لم تكن منقولة عن علماء

(1) ينظر: خزنة الألب: ٢/ ٢٩٦، وأنشده بعده، وهو الشاعر الحادي والثلاثون بعد المائة، وهو من أبيات الزجاج.

(2) الكشف والبيان: ١/ ٢٤٤.

(3) النساء/٣.

(4) ينظر: الكشف والبيان: ٢/ ٢٢٦ - ٢٢٧.

(5) الحج/١٣.

(6) ينظر: الكشف والبيان: ٤/ ٢٨٧.

غيره، ومنها ما يتمثل بنقله لشواهد غيره من العلماء سواء كانت مذكورة مع اسم العالم أثناء عرضه لرأيه، أو لا يشير إلى المستشهد بها كما ترى في نقله لشواهد سيبويه.

٢- تميز موقف الثعلبي من القراءات القرآنية بالقبول أي لم يحاول أن يرحج بين القراءات أو يضعف أحدهما ويعد ذلك منهج المدرسة الكوفية، وهو منهج القراء غالباً.

٣- لم يستشهد الثعلبي بالحديث النبوي الشريف أبداً، ولا يمكن أن نضعه في فئة المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لأنه لم يصرح بذلك.

٤- استشهد المفسر بالشعر وقد التزم بالتقسيم الزمني لطبقات الشعر فلم يستشهد بشعر المحدثين . وقد تمثل شواهدده هي شواهد الكوفيين غالباً ذلك لأن شواهد الكوفيين هي مجموعة من شواهد البصريين التي وافقت آرائهم النحوية بالإضافة إلى شواهد نقلوها بأنفسهم إذ إن المفسر نقل نسبة قليلة من شواهد سيبويه بالإضافة إلى ما نقله من شواهد الفراء وشواهد أخرى مجهولة القائل أو شواهد معروفة إلا إنها لم توجد في كتاب سيبويه وهي قد تكون من شواهد الكوفيين التي لم تصل إلينا.

٥- استشهد المفسر بالنثر وخاصة بأقوال العرب ولكن بنسبة قليلة جداً بالقياس إلى مصادر الاستشهاد الأخرى التي استشهد بها فلم تتجاوز عدد الأقوال النثرية التي استشهد بها الخمس أقوال.

المبحث الثاني مصطلحه النحوي

لقد برز إهتمام المفسر واضحاً بموضوع المصطلحات النحوية فنجده يعرض الكثير من المصطلحات التي استقاها من الدرس النحوي غالباً أو من اجتهاده الخاص في بعض الأحيان ، فهو يستعمل مصطلحات المذهبيين سواء بصرية أم كوفية أو نجده يذكر مصطلحات نحوية غير متعارف عليها في كتب النحويين أو مذكورة ولكن بنسبة قليلة جداً بالقياس إلى مرادفاتهما من المصطلحات الأخرى مثل استخدامه مصطلح على المصدر^(١) والنصب على الظرف^(٢) .

إلا أن الثعلبي لم يحدد المصطلحات النحوية التي استعملها بل كان ينتوع في استعماله المصطلحات بحسب ما تقتضيه الصيغة النحوية ولم يحاول الترجيح بين تلك المصطلحات ولو بالرأي ولا سيما إنه يذكر أنتماء تلك المصطلحات إلى مذاهبها ولكن من دون أي يرجح كما أشرنا ، منها ما أورده في تفسير قوله تعالى: [هُم يُوقِنُونَ]^(٣) حيث قال : «يعلمون ويتيقنون أنها كائنة، ودخل (هم) تأكيداً، يسميه الكوفيون عماداً والبصريون فصلاً»^(٤) .

ويقول في تفسير قوله تعالى: [إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي]^(٥) «هذه الهاء عماد، وتسمى أيضاً المجهولة»^(٦) .

إن ظاهرة اختلاف المصطلح تعدّ من ظواهر تطور الدرس النحوي فمنذ بدء الخليل بن أحمد في وضع المصطلحات حتى العصور التي تلت ذلك العصر مرت المصطلحات النحوية بمراحل زمنية متباينة من حيث النشوء، والارتقاء، وقد اشترك في تطويرها مجموعة من النحاة على مختلف العصور^(٧) .

«فالبصريون قد أشادوا البناء ثم جاء الكوفيون ليضيفوا وتبعهم كل من نحاة بغداد، والأندلس، ومصر والشام ليكملوا البناء حتى أضحت

(1) ينظر: الكشف والبيان: على سبيل المثال : ١/ ٨٧، ١٧٦، ٣٨٨، ٢٤١/٢، ٢٤٨، ٤٧٨.

(2) ينظر: المصدر نفسه: على سبيل المثال: ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٢٦، ١٥٨، ٣٤٩/٦، ٥٥٧.

(3) البقرة/ ٤.

(4) الكشف والبيان : ١/ ٧٣.

(5) المؤمنون/ ١٠٩.

(6) الكشف والبيان : ٤/ ٣٣٧.

(7) ينظر: نحو القرء الكوفيين: ٣٣٩.

المصطلحات ثابتة مستقرة»^(١) .

وقد استخدم المفسر مجموعة من تلك المصطلحات النحوية وكان بعضها موافقاً للمصطلحات الكوفية، وبعضها موافقاً للمصطلحات البصرية وبعضها مشتركاً بين المدرستين ومنها ما هو خاص بالمفسر وقد تفرّد فيه. ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أ- المصطلحات الكوفية:

١- النعت:

إن مصطلح النعت من المصطلحات التي كُتِبَ لها الانتشار إلى جانب المصطلحات البصرية^(٢) . وقد تردد هذا المصطلح في تفسير الكشف والبيان في مواضع كثيرة^(٣) .

قال الثعلبي في تفسيره قوله تعالى: [وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا] ^(٤) وإنما خفض الظالم لأنه نعت الأهل»^(٥) .

٢- العماد:

وهو عند البصريين ضمير الفصل، وقد سماه الكوفيون عماداً^(٦) ؛ لكونه حافظاً لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية ؛ كالعماد في البيت، الحافظ للسقف من السقوط» ^(٧) أي «لأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع له»^(٨) .

وقد ورد هذا المصطلح في تفسير قوله تعالى: [وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا] ^(٩) .
أذ أورد المفسر ثلاثة أوجه في إعراب (هي)، كان الثاني منها هو

(1) ظاهرة الشذوذ في النحو: ٢٠٥، وينظر: نحو القراء الكوفيين: ٣٣٩.

(2) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: ١٦٧.

(3) ينظر: الكشف والبيان: ٤١/١ - ٤٢، ٩٢، ١٧٠، ٣١٩/٢، ٥٨٣، ١٠٦/٤، ٢٣٣، ١١٨/٥، ١١٩/٦، ٢٩٩، ٣٦٤...

(4) النساء/٧٥.

(5) الكشف والبيان: ٣١٩/٢.

(6) ينظر: همع الهوامع: ٦٨/١.

(7) شرح الرضي على الكافية: ٢٤ / ٢.

(8) نحو القراء الكوفيين: ٣٤١.

(9) الأنبياء/٩٧.

«أن تكون عماداً كقوله [فَأَيْهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ] (١)» (٢).

٣- الكناية:

تعد الكناية من المصطلحات الكوفية التي استخدمها المفسر، وهي تعبر عن الضمير أو المضمرة عند البصريين (٣).
وقد ذكره الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [يَابُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُنْ مِنْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ] (٤) والتي نقل فيها قول بعض النحاة بقوله: «قال بعض النحاة: هذه الكناية راجعة إلى الخطيئة والمعصية، يعني إن تك، يدل عليه قول مقاتل: قال أنعم بن لقمان لأبيه: يا أبة إن عملت بالخطيئة حيث لا يراني أحد كيف يعلمها الله؟ فقال له: (يا بني إنها إن تك)» (٥).

٤- الصلة:

لقد استخدم الثعلبي هذا المصطلح بكثرة في تفسيره وهو مصطلح كوفي، يقابله عند البصريين حروف الزيادة (٦) وقد استخدمه المفسر بمعنيين، معنى الزيادة (٧) ومعنى أسم الموصول (٨).
ومن المواطن التي ذكر فيها المفسر هذا المصطلح منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ] (٩) وقد نقل المفسر فيها آراء العلماء بقوله: «أي رجعوا في قول الكسائي وغيره. أبو روق: أستحقوا والباء صلة» (١٠).
٥- الفعل الواقع:

«يقابله عند البصريين المتعدي، وغير الواقع أي اللازم» (١١).
وقد استخدمه المفسر كثيراً وبتعبير وقوع الفعل عليه أي تعديته إليه

(1) الحج/ ٤٦.

(2) الكشف والبيان: ٤/ ٢٧٥.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٩/١، شرح المفصل: ٨٤/٣، وهمع الهوامع: ٦٨/١.

(4) لقمان/ ١٦.

(5) الكشف والبيان ٥/ ٥٢.

(6) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٢٨.

(7) ينظر: الكشف والبيان وعلى سبيل المثال ٢١/١.

(8) ينظر المصدر نفسه: علي سبيل المثال: ٣/ ١١.

(9) البقرة/ ٦١.

(10) الكشف والبيان: ٥/ ٥٢.

(11) نحو القراء الكوفيين: ٣٤٦.

منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ] ^(١).

٦- اسم ما لم يسم فاعله:

وهو عند البصريين المبني للمجهول ^(٢) وقد استخدمه المفسر في تفسير قوله تعالى: [يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا] ^(٣) وكان قول المفسر فيها: «(ومن): في محل الرفع على اسم ما لم يسم فاعله، والحكمة خبرها» ^(٤).

٧- التفسير:

يقابله عند البصريين التمييز ^(٥) وقد فصل المفسر القول في معنى التفسير حين قال: «وقال المفضل: ومعنى التفسير أن يكون الكلام تاماً وهو مبهم، كقولك: عندي عشرون، فالعدد معلوم والمعدود مبهم، وإذا قلت: عشرون درهماً فسرت العدد، وكذلك إذا قلت: هو أحسن الناس، فقد أخبرت عن حسنه ولم تبين في أي شيء هو، فإذا قلت: وجهاً وفعلاً منه فإنك بينته ونصبته على التفسير، وإنما نصبته لأنه ليس له ما يخفضه ولا ما يرفعه، فلما خلا من هذين نصب لأن النصب أخف الحركات فجعل لكل ما لا عامل فيه، وقال الكسائي: نصب ذهباً على إضمار من، أي من ذهب» ^(٦).

إلا أن الثعلبي لم يستقر على أحد هذين المصطلحين أي التفسير والتمييز إذ لم يميل إلى أحدهما وهو في بعض الأحيان يجمع بين هذين المصطلحين على نحو ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ] ^(٧)، والتي قال فيها: (وليلة) نصب على التمييز والتفسير» ^(٨).

٨- القطع:

(1) المؤمنون / ١١١.

(2) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف): ٢٠٠، نحو القراء الكوفيين: ٣ / ٣٤٦.

(3) البقرة / ٢٦٩.

(4) الكشف والبيان / ١ / ٤٥٦.

(5) ينظر: نحو القراء الكوفيين: ٣٥١.

(6) الكشف والبيان: ٢ / ٩٨.

(7) البقرة / ٥١.

(8) الكشف والبيان: ١ / ١١٦.

وهو قطع النعت عن المنعوت «ومعنى قطع النعت عن المنعوت: أن يرفع النعت على إضمار مبتدأ، أو ينصب على إضمار فعل»^(١) إلا إن الفراء يعبر عن الحال بالقطع^(٢).

أما المفسر فقد حاول إن يعطل سبب القطع بإسقاط الألف واللام وتحويلها إلى نكرة لأن النكرة لا تتبع المعرفة^(٣) وهو يشابه الفراء في بعض الأحيان حين يجمع بين المصطلحين أي الحال والقطع كما ورد في تفسير قوله تعالى: [فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا]^(٤) والتي قال فيها: «أي بهذا المثل: فلما حذف الألف واللام نصب على الحال والقطع والتمام، كقوله: [وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا]^(٥)»^(٦).

أو يفرق بين المصطلحين كما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ]^(٧)، وكان قوله فيها: (حنيفاً) نصب على القطع. أراد بل ملة إبراهيم الحنيف فلما أسقطت الألف واللام لم تتبع النكرة المعرفة. فانقطع منه فنصب قاله الكوفة، وقال أهل البصرة: نصب على الحال»^(٨).

٩- النسق:

«وهو عبارة كوفية، يقابلها عند البصريين: العطف بالحرف، كالواو، والفاء، وثم، وغيرهن.

والمصطلح الكوفي أدق من المصطلح البصري، لاختصاره وغنائه عن التخصيص والتقييد»^(٩)، إلا ان المفسر قد استخدم كلا المصطلحين من دون أن يميل أو يرجح أحدهما. وهو غالباً ما يستخدم مصطلح العطف. وقد استخدم مصطلح النسق في تفسيره قوله [أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ]^(١٠) بقوله: «قرأ ابن السماك العدوي:

(1) في علم النحو: ٢ / ٨٣.

(2) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٥٨ - ٤٤٤ ، ٢ / ٣٣٨.

(3) ينظر: الكشف والبيان: ١ / ١٩٩، ٢٦٢، ٤٧٨، ٢ / ٤٦٠.

(4) البقرة/٢٦.

(5) النحل/٥٢.

(6) الكشف والبيان: ١ / ٦٥.

(7) البقرة/ ١٣٥.

(8) الكشف والبيان: ١ / ١٩٩.

(9) مدرسة الكوفة: ٣١٥.

(10) البقرة/ ١٠٠.

ساكنة الواو على النسق و (كلما) نصب على الظرف»^(١) .

١٠- الترجمة والتكرير:

«ويقاله البدل عن البصريين»^(٢) . وأن تسميته «ترجمة وتبيناً أولى من تسميته بدلاً، لأن ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيين، أبين منها في مصطلح البصريين ، لن البصريين إنما يعنون بكلمة «البدل»: إبدال كلمة من أخرى في الحكم لأنها المقصودة به، وهو اعتبار يكون لفظياً محضاً»^(٣)

وقد ورد ذكر هذا المصطلح في تفسير قوله تعالى: [إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ] ^(٤) وقال فيها: (إيلافهم) ، بدل من الإيلاف الأولى وترجمة له. «^(٥)

١١- الجحد:

«ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة (النفى) والنفى مصطلح بصري، مقتبس من الفاظ المتكلمين، وكلامهم في الثبوت والثابت والنفى والمنفى»^(٦) .

قال به الثعلبي في تفسير قوله تعالى: [وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي] ^(٧) .
«(ما) استفهام في موضع نصب ويكون معناه جداً كأنهم قالوا: لسنا نريد منكم دراهم»^(٨) .

١٢- الخفض:

ويريد به الكوفيون ما يريد به البصريون بالجرّ، والخفض ليس من وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع البصريين؛ وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته، إلا أن الكوفيين توسعوا في «الخفض»،

(1) الكشف والبيان: ٢٣٥ / ١ .

(2) نحو القراء الكوفيين: ٣٤٣ .

(3) مدرسة الكوفة: ٣١٠ .

(4) قریش/٢ .

(5) الكشف والبيان: ٥٥٦ / ٦ .

(6) مدرسة الكوفة: ٣٠٩ .

(7) يوسف/٦٥ .

(8) الكشف والبيان: ٣٩٠ / ٣ .

فاستعملوه في الكلمات المنوَّنة، وغير المنوَّنة، بعد كان الخليل لا يستعمله إلا في المنوَّن، وأن البصريين نقلوا «الجرَّ» من كونه حركة يُستعان بها عند الخليل على التخلص من الساكنين»^(١).
وقد أورد المفسر المصطلح في تفسيره^(٢) وكان أكثر استخداماً من مصطلح الجر.

١٣- حرف الصفة:

«وهي عبارة كوفية يعني الكوفيون بها حروف الخفض»^(٣) وهي عند البصريين تعبر عن حروف الجرَّ^(٤) وقد استخدم المفسر هذا المصطلح في مواضع عدة مناه الرفع على أنه خبر حرف الصفة^(٥): ويبدو أنه يقصد بهذا المصطلح جملة الجار والمجرور في محل رفع مبتدأ وقد ذكره المفسر في تفسير قوله تعالى: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ]^(٦) إذ عرض المفسر لتفسير هذه الآية عدة وجوه في سبب رفع (الوصية) كان منها قوله: «والثاني: خبر الصفة، وهو اللام في قوله: (للوالدين والأقربين بالمعروف)»^(٧).

وأدخل المصطلح في مضامين النصب بتعبير «النصب بنزع حرف الصفة»^(٨) كان منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِثْلَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ]^(٩)، بقوله: «(أبيكم إبراهيم): نصب بنزع حرف الصفة»^(١٠).

١٤- الصرف:

إن مصطلح الصرف هو مصطلح كوفي خالص لم يعرفه البصريون

(1) مدرسة الكوفة: ٣١١.

(2) ينظر: الكشف والبيان: على سبيل المثال: ٢١١/١، ٣٣٠، ٢٥، ٣١٩/٢، ٣٥٨/٢، ١٨٠/٦.

(3) مدرسة الكوفة: ٣١٤ وينظر: الطبري النحوي (رسالة دكتوراه): ١٧٤.

(4) ينظر: شرح المفصل: ٧٤/٤.

(5) ينظر: الكشف والبيان: ٢٥١/١، ٤٧٣/٤، ٣٢٩/٦.

(6) البقرة/ ١٨٠.

(7) الكشف والبيان: ٢٥١/١.

(8) ينظر: الكشف والبيان: ٩٢/١، ٤٢/٦٢، ٤٧٨، ٤٣، ١٨/٢، ٣١٤/٤، ٣٧٤/٦.

(9) الحج/ ٧٨.

(10) الكشف والبيان: ٣١٤/٤.

ويطلقه «الكوفيون على الواو، والفاء، وأو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بجحد (نفي)، أو طلب، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين (١)».

وقد يكون السبب من تسميته «صرف» لأنها تصرف أحرف العطف عن عملها ويكون ما بعدها منصوباً غالباً، فالناصب أذن يكون هو الصرف (٢)، ويبدو أن أول من قال بهذا المصطلح الفراء بقوله: «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو أستفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً ان يكرّر في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيه الاتباع؛ لأنه نسق في اللفظ؛ وينصب، إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيها ما أحدث في أوله؛ ألا ترى أنك تقول؛ لست لأي إن لم أقتلك أو إن لم تسبقني في الأرض، وكذلك يقول: لا يسعني شيء ويضيق عنك. ولا نكرّر (لا) في الضيق فهذا تفسير الصرف» (٣).

وقد ذكر المفسر هذا المصطلح في تفسير قوله تعالى: [يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ] (٤) إذ إن المفسر قد ذكر مجموعة من الأقوال على تأويل: إذا خانوا الله والرسول فقد خانوا امانتهم وكان منها بقوله: «وقيل: هو نصب على الصرف كقول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم» (٥).

١٥- الرد والمردود:

وهو من المصطلحات الكوفية التي لم يقل بها البصريون (٦) استعمله الفراء بمعنى البذل والعطف (٧) وقد ذكره المفسر بالمعاني نفسها، إذ ورد ذكره بمعنى البذل في تفسير قوله تعالى: [رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا] (٨) إذ قال فيها: «كسر أهل الكوفة (باءه) رداً على قوله من ربك،

(1) مدرسة الكوفة: ٣٠٦.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٠٦.

(3) معاني القرآن (الفراء): ١ / ٢٣٥.

(4) الأنفال / ٢٧.

(5) الكشف والبيان: ٣ / ١٣٤.

(6) ينظر: الطبري نحويًا (رسالة دكتوراه): ١٥٨.

(7) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١ / ٥٦، ١٠ / ٢، ٣ / ٦١ وينظر المباحث اللغوية والنحوية في تفسير التبيان

(رسالة دكتوراه): ١٨٩.

(8) الدخان / ٧.

ورفعه الآخرون رداً على قوله: (هو السميع العليم) وإن شئت على
الابتداء..»^(١).

١٦- المؤقت وغير المؤقت:

قال بهذين المصطلحين الفراء وقصد بهما (المعرفة والنكرة)^(٢).
وقد ذكر المفسر مصطلح المؤقت وكان قد عني به المعنى نفسه الذي عند
الفراء وقد ورد المصطلح في تفسير قوله تعالى: [غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ]^(٣)، التي قال فيها: «غير صفة الذين معرفة ولا توصف
بالمعارف بالنكرات ولا النكرات بالمعارف إلا أن الذين ليس بمعرفة موقته
ولكنه بمنزلة قولك: إني لأمرُّ بالصادق غير الكاذب، كأنك قلت: من يصدق
لا من يكذب ولا يجوز: مررت بعبد الله غير الظريف»^(٤).

ب- المصطلحات البصرية:

١- الفعل المتعدي واللازم:

وقد استعمله المفسر مصطلح الفعل المتعدي أكثر من استخدامه
لمصطلح الفعل الواقع بل كان الأول يستعمله مصطلحاً مستقلاً للفعل أما
الثاني فقد كان يستعمله لإظهار أثر العامل في الفعل بقوله: «بوقوع الفعل
عليه»^(٥) ومما ورد فيها مصطلح الفعل اللازم والمتعدي ما ورد في تفسير
قوله تعالى: [يَوْمَ أُحُدْهُمْ لَوْ يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ
يُعْمَرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ]^(٦) فقد ذكر المفسر جواز الحالتين بقوله:
«(أن يعمر) أي تعميره: زحزحته فزحزح: أي بعدته فتباعد يكون لازماً
ومتعدياً. قال ذو الرمة في المتعدي:

يا قابض الروح من نفسي إذا احتضرت و غافر الذنب زحزحني عن
النار

وقال الراجز في اللازم:

خليلي ما بال الدجى لا يزحزح وما بال ضوء الصبح لا يتوضح»

(1) الكشف والبيان: ٥/ ٤٢٩.

(2) ينظر: المعاني: ٧/١، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٨.

(3) الفاتحة/٧.

(4) الكشف والبيان: ١/٥٠.

(5) الكشف والبيان: ٣/ ٥٢٨.

(6) البقرة/ ٩٦.

(١)

أو يجمع المفسر بين المصطلحين أي الوقوع والتعدية في تفسير قوله تعالى: [وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ] ^(٢) إذ كان قوله فيها: (سواءً) بالنصب بإيقاع الجعل عليه لأن الجعل يتعدى إلى مفعولين» ^(٣).

٢- البديل:

وقد ورد في التفسير في مواضع كثيرة ^(٤) منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ] ^(٥) بقوله: «(يوم) منصوب على البديل من [يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ] ^(٦)» ^(٧).

٣- الممنوع من الصرف:

يقابله عند الكوفيين يجري ولا يجري ^(٨) وقد تابع المفسر البصريين في استخدامهم للمصطلح وذكره في تفسير قوله تعالى: [فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ] ^(٩) بقوله: «وأخر في موضع خفض ولكنها لا تتصرف فلذلك نصبت لأنها معدولة عن جهتها كأنَّ حقها أو آخر وأخريات فلما عدلت إلى فعل لم تجر مثل عمر وزفر» ^(١٠).

٤- الحال:

ورد هذا المصطلح في التفسير في مواطن عديدة ^(١١) منها ما ورد في

(1) الكشف والبيان: ١/ ١٥٧.

(2) الحج/ ٢٥.

(3) الكشف والبيان: ٤/ ٢٩٢.

(4) ينظر: الكشف والبيان: ١/ ٤٨، ١٩٠، ٢/ ٣٩٧، ٤٧٢، ٥٩٨، ٣٠٣، ٥/ ٢٠٩، ٣٤٦، ٥٨٧، ٦/ ١١١، ٢٢١، ٥٥٦.

(5) الطور/ ٤٦.

(6) الطور/ ٤٥.

(7) الكشف والبيان: ٥/ ٥٨٧.

(8) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو: ٤٥٢.

(9) البقرة/ ١٨٤.

(10) الكشف والبيان: ١/ ٢٥٧.

(11) ينظر: الكشف والبيان: منها على سبيل المثال: ١/ ٧٦، ١٥٤، ١٧٦، ٢٣٢، ١١/ ٢، ٢٧، ٥٥، ٦٠،

١٠٠، ٢٨٩، ٣٤٥، ٥٤٥، ٥٩٨، ٣/ ١٩٨، ٢٠٢، ٢٨٠، ٣٣٨، ٣٥٨، ٤٩٠، ٤٩٥، ٤٩٤، ٥٠٩، ٤/ ٣٩، ٣٣٠، ٣٣٨، ٥/ ١٢٧.

تفسير قوله تعالى: [مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ] ^(١) إذ قال فيها: (سامراً) ، نصب على الحال ^(٢) .»

٥- التمييز:

أشار المفسر إليه في مواضع كثيرة ^(٣) غير انه استعمل مرادفه الكوفي (التفسير) بنسبة أكبر قياساً إليه وقد جاء مصطلح التمييز في تفسير قوله تعالى: [إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ] ^(٤) . والتي قال فيها: «نصب الكوكب على التمييز» ^(٥) .

٦- الصفة:

استخدم المفسر هذا المصطلح ولكن بنسبة قليلة ^(٦) بالقياس إلى مرادفه الكوفي منها ما ورد في توجيه قراءة الحسن ^(٧) في تفسير قوله تعالى: [يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا] ^(٨) والتي قال فيها: «قرأ الحسن راعنا بالتثوين أراد قولاً راعنا: أي حقاً من الرعونة فحذف الاسم وأبقى الصفة» ^(٩) .

٧- العطف:

ذكره المفسر في نصوص كثيرة ^(١٠) منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَن لِّي كَرَّةٌ فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ] ^(١١) فقد ذكر المفسر وجهين في الإعراب في نصب (فأكون) مثل الثاني منهما

(1) المؤمنون/ ٦٧.

(2) الكشف والبيان: ٤/ ٣٣٠.

(3) ينظر: الكشف والبيان: ١/ ١١٦، ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٣٥٢، ٤/ ٤١٤.

(4) يوسف/ ٤.

(5) الكشف والبيان: ٣/ ٣٥٢.

(6) ينظر الكشف والبيان: ١/ ٢٤٧، ٢/ ٣٠، ٦٤، ٩١، ٣٦٧، ٤٨٢، ٣/ ١٥١، ٤/ ٢٩٢، ٥/ ١٣٠، ٣١٧، ٦/ ١١٣، ٣٤٧، ٣٥٧.

(7) ينظر: إتحاف فضلاء والبشر: ١٤٥، إعراب القرآن (النحاس): ١/ ٢٠٥، معاني القرآن (الفرّاء): ١/ ٧٠.

(8) البقرة/ ١٠٤.

(9) الكشف والبيان: ١/ ١٧٠.

(10) ينظر: الكشف والبيان: ١/ ٢٤٧، ٢/ ٣٠، ٦٤، ٩١، ٣٦٧، ٤٨٢، ٣/ ١٥١، ٤/ ٢٩٢، ٥/ ١٣٠، ٦/ ٣١٧، ٣٤٧، ٣٥٧.

(11) الزمر/ ٥٨.

العطف بقوله: «والثاني: على الرد على موضع الكرة، وتوجيه الكرة في المعنى لو أن لي أكر. كقول الشاعر: أنشده الفراء:

فقولك منها غير ذكر وحسرة وتسأل عن ركبائها أين يمموا
فنصب تسأل عطفاً على موضع الذكرى، لأن معنى الكلام فمالك
منها إلا أن يُذكر ، ومنه قول الله تعالى: [أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا] ^(١) عطف يرسل
على موضع الوحي في قوله تعالى: [إِلَّا وَحْيًا] ^(٢) « ^(٣) إذ ترى أن المفسر
قد استخدم مصطلح (الرد) وهو من المصطلحات الكوفية التي سبق ان
أشرنا إليها ^(٤) بمعنى العطف .

واستعمل كذلك مصطلح العطف وهو بصري غير إنه يستعمل
الكوفي لإبراز الدلالة من حيث تأثير العامل النحوي ويستعمل المصطلح
البصري لأنه يمثل أسم الظاهرة بشكل عام.

٨- الجر:

أشار المفسر إلى هذا المصطلح في تفسير قوله تعالى: [الَّذِينَ يَقُولُونَ
رَبَّنَا إِنَّا أَمَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا] ^(٥) بقوله: «إن شئت جعلت محل (الذين) على
الجر» ^(٦) .

(1) الشورى/ ٥١ .

(2) الشورى/ ٥١ .

(3) الكشف والبيان: ٣١٧ / ٥ .

(4) ينظر: الرسالة: ص:

(5) آل عمران/ ١٦ .

(6) الكشف والبيان: ٢٥/٢ .

ج- مصطلحات تفرد بها المفسر:
١- رفع الغاية:

إن موضوع رفع الغاية من المواضيع التي تفرد بها المفسر فقد فسر مجموعة من الآيات مشيراً إلى ما هو مرفوع على الغاية^(١).
وقد وجدت بعض الإشارات في كتاب سيبويه في حديثه عن الغاية بقوله: «فأما ما كان غاية، نحو قبل وبعد وحيث فإنهما يحركونه بالضم»^(٢) وما علل به الأنباري سبب تسميتها بالغاية بقوله: «لأن تلك الإضافة تكون غالباً معبرة عن غاية»^(٣).
ومن المواطن التي أشار المفسر فيها إلى موضوع الرفع على الغاية ما جاء في تفسير قوله تعالى: [مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ]^(٤) بقوله: «(من قبل) رفع على الغاية والغاية ههنا قطع الكتاب عنه كقوله تعالى: [لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ]^(٥)»^(٦).

٢- خبر حرف الصفة او النصب بنزع حرف الصفة:
وقد تحدثنا عنها ضمن موضوع حرف الصفة في المصطلحات الكوفية^(٧).

٣- النصب على الخبر:
ويقصد به التمييز وقد ورد هذا المصطلح مرة واحدة في تفسير قوله تعالى: [وَحَسُنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا]^(٨) بقوله: (رفيقاً) نصب على خبر»^(٩).

٤- النصب على النقل:
ويقصد به نقل موضع الكلمة أو الموضع ليؤثر بها عامل آخر وقد ورد هذا المصطلح مرة واحدة في تفسير قوله تعالى: [رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ]

(1) ينظر: الكشف والبيان: ١/ ٩٣، ٢١٠، ٦/٢.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٤/٢.

(3) أسرار العربية: ٣١.

(4) آل عمران/٤.

(5) الروم/٤.

(6) الكشف والبيان: ٦/٢.

(7) ينظر: الرسالة: ٢٢٢.

(8) النساء/٦٩.

(9) الكشف والبيان: ٢/ ٣١٦.

رَحْمَةً وَعِلْمًا] ^(١) بقوله: «نصب على التفسير، وقيل: نصباً على النقل، أي وسعت رحمتك و علمك كل شيء» ^(٢).

٥- الاسم الموصوف بالفعل:

ذكر المفسر هذا المصطلح مرة واحدة في تفسير قوله تعالى: [عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ] ^(٣) إذ فسرها بقوله: «(عليهم) بتسكين الياء على أنه اسم موصوف بالفعل يقول علاهم فهو عاليهم» ^(٤).

إذن فمع كل ما تقدم ممكن إن نستخلص حقيقة تعامل المفسر مع المصطلح النحوي في تفسيره، ويتمثل ذلك بما يأتي:

١- لقد استخدم المفسر مصطلحات المذهبين البصري والكوفي مع استعماله للمشتركة منها.

٢- قال بكل المصطلحات الكوفية.

٣- لم يعرض لبعض المصطلحات البصرية مثل واو المعية والفعل المبني للمجهول والمفعول المطلق.

٤- كانت لديه مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين مثل الصرف والرد والمردود.

٥- على الرغم من ذكره لمصطلحات كلا المدرستين فإن استعماله للمصطلح الكوفي كان يمثل النسبة الأكبر بين المصطلحات فعلى سبيل المثال استعمل مصطلح التفسير الكوفي أكثر من استعماله لمصطلح التمييز البصري والنعته أكثر من الصفة وحروف الصفة أكثر من حروف الجر وهكذا.

٦- ومما تقدم يمكن أن نستنتج ان الثعلبي يميل إلى استعمال المصطلحات الكوفية.

(1) غافر/ ٧.

(2) الكشف والبيان: ٣٣٧/٥.

(3) الانسان/ ٢١.

(4) الكشف والبيان: ٣٤٩ / ٦.

المبحث الرابع مذهبه النحوي

لم يحاول المفسر أن يرجح بين آراء المذهبيين عند عرضه لآراء مختلفة فهو غالباً ما يعرضه عرضاً موضوعياً بعيداً عن التدخل فيها على سبيل الترجيح أو الإضعاف فيما بينها، إذ لم يحاول ان يتابع أي مذهب نحوي وقد ألف تفسيره بعد نضج الدراسة النحوية وتكاملها فلم ينتم إلى أي منها لكن يمكن أن نستنتج من خلال الأسس التي اعتمد عليها في احكامه النحوية وأن تكشف ميله إلى أحد المذهبيين.

وتتمثل هذه الأسس لدى المفسر بموارده التي نقل عنها والتي تتمثل بالإعلام الذين نقل عنهم سواء الذين وصلت إلينا كتبهم او من لم يصل منه، وبشواهد التي استشهد بها في تفسيره ومثلت مصادر الاستنباط النحوي لديه، وبالمصطلحات التي قال بها كأن تكون مصطلحات بصرية أم كوفية. فقد تمثلت موارده النحوية بكثرة النقل عن الإعلام الكوفيين وخاصة الفراء والكسائي إذ نراه ينقل عن الفراء في أكثر من سبع وعشرين موضعاً وعن الكسائي نقل عنه في اكثر من عشرة مواضع والكسائي هو شيخ المدرسة الكوفية ، وهم أعلامها الفراء.

إما الخليل وسيبويه وقطرب والمبرد وأبو عبيدة فقد نقل عنهم المفسر بنسبة قليلة جداً بالقياس بالعلماء الكوفيين فنراه ينقل عن الخليل في موضعين فقط وكذلك سيبويه، وعن قطرب والمبرد نقل في ثلاثة مواضع ، اما أبو عبيدة فقد نقل عنه في ستة مواضع.

اما من ناحية تعامله مع الشواهد النحوية فهو لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف ويبدو أنه انتهج في ذلك منهج الكسائي الذي تأثر بالمردسة البصرية في بعض مواقفه النحوية مثل اهتمامه بالقياس في استنباط الأحكام النحوية، ورفضه الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

وقد تميز موقف المفسر من القراءات بالقبول ولم يحاول أن يضعف او يرجح فيما بينها ولعل هذا أيضاً من آثار المدرسة الكوفية.

أما موقفه من الشواهد الشعرية فيمكن أن نحكم على أن أغلب شواهد كوفية لأن شواهدهم تمثلت بما أخذوه عن المدرسة البصرية بسبب موافقتها لأرائهم بالإضافة إلى ما وضعوه هم مما سمعوه من أعراب الحطمية وغيرهم. وقد أكثر المفسر بالاستشهاد بشواهد الفراء مشيراً إلى اسمه بقوله «وقد أنشد الفراء» وقد تقدم تفصيل ذلك في مبحث شواهد النحوية.

ومما يساعدنا على تعيين مذهبه هو المصطلحات التي قال بها الثعلبي

فقد أورد المفسر الكثير من المصطلحات الكوفية والبصرية والمشاركة منها ولم يحاول أن يرجح فيما بينها ولم يهمل ايأ منها إلا إنه نراه يُكثر من استعمال بعضها ويقل عنده استعمال بعضها الآخر فهو يكثر غالباً من استعمال المصطلحات الكوفية فنراه يذكر مصطلحي النعت والصفة إلا إن استعماله لمصطلح النعت الكوفي أكثر من مصطلح الصفة البصري وهذه السمة هي الغالبة من حيث تعامله مع المصطلحات إذ ذكر هذه المصطلحات المدرستين مع كثرة تعامله مع المصطلحات الكوفية منها وكذلك فإنه ذكر مصطلحات كوفية لم يقل بها البصريون مثل الصرف والرد والمردود والمؤقت.

وبعد هذا العرض الموجز لأهم ما يمكن أن يميز المفسر وإن نستنتج من خلاله ميله إلى أي المذهبين، نخلص بان المفسر يميل إلى المذهب الكوفي في موارد وشواهد ومصطلحه النحوي.

المبحث الخامس خصائص دراسته النحوية وآراؤه المستقلة

أولاً: الخصائص:

إن أهم السمات البارزة في سمات الدراسة النحوية لدى المفسر تتمثل بما يأتي:
أ- التعليل

لقد نشأ التعليل مع بدء نشوء النحو ووضع أسسه وقواعده، يقول الخليل: «إن العرب قد نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها عله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه»^(١)، وعدّ الأنباري «العلة دليلاً على الحكم يجعل جاعل»^(٢). لن «التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام»^(٣).

وقد أخذ التعليل لدى المفسر أشكالاً عديدة منها:

١- التعليل السببي:

كان للمفسر العديد من التعليلات النحوية التي طرقها في تفسيره لبعض الآيات النحوية منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [لَا تُكْفِرُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا]^(٤) معللاً سبب رفع النفس وسبب انتصاب الوسع بقوله: «ورفع النفس بأسم الفعل المجهول لأنه وضع موضع الفاعل، وانتصب الوسع بخبر الفعل المجهول، لأنه أقيم مقام المفعول، نظيرها في سورة الطلاق»^(٥).

وقد يدخل ضمن تعليلاته ما يؤثر فيه العامل النحوي منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً)^(٦) معللاً سبب نصب خبالاً على أنها المفعول الثاني بقوله: «لأن إلا لو تتعدى إلى مفعولين»^(٧).

(1) الاقتراح في علم أصول النحو: ١٣٥ - ١٣٦.

(2) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ١١٣.

(3) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ١٢٤.

(4) البقرة/ ٢٣٣.

(5) الكشف والبيان: ١/ ٣٧٠.

(6) آل عمران/ ١١٨.

(7) الكشف والبيان: ٢/ ١٣٦.

ومن تعليلاته أيضاً ما يكون منها بحسب ما يمليه المعنى من ضوابط نحوية منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ] ^(١) بقوله: «ثم قال: (إلا أن تكون تجارة) يعني لكن إذا كانت تجارة أستثناء منقطع، لأن التجارة ليست بباطل» ^(٢).

او ما ورد في تفسير قوله تعالى: [شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ] ^(٣) بقوله: «(هدى للناس): من الضلالة وهو في محل النصب على القطع لأن القرآن معرفة والهدى نكرة» ^(٤).

وقد يكون تعليله مستنبطاً من تأويل أو تقدير يوجهه الحكم النحوي منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ] ^(٥) وقد قال فيها: «يعني حين قال الله يا عيسى ابن مريم، محل عيسى نصب لأنه نداء المنصوب إذا جعلته نداء واحداً، فإن شئت جعلته ندائين فيكون عيسى في محل الرفع لأنه نداء مفرد وابن في موضع النصب لأنه نداء مضاف، وتقدير الكلام يا عيسى يا بن مريم: نظيره قوله:

يا حكم بن المنذر بن الجارود انت الجواد ابن الجواد ابن الجواد» ^(٦)

٢- المجاورة:

وهي ظاهرة عرفت لدى بعض النحاة وتعدّ من ظواهر الإتياع الحركي إذ تتغير حركة الموقع الإعرابي إلى حركة أخرى بسبب مجاورتها لموقع يكون متعلقاً فيه وتابعاً لحركته وتسمى «علة مجاورة مثل: الجر بالمجاورة في قولهم «جُحِرُ ضَب خَرِبٍ»، وضم لام الله في «الحمد لله» لمجاورتها الدال» ^(٧).

وقد اشار المفسر لهذه الظاهرة لكن من دون أن يطلق مصطلحها غير أنها تتضح في التعليل الذي ورد في تفسير قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ

(1) النساء/ ٢٩.

(2) الكشف والبيان: ٢/ ٢٧٠.

(3) البقرة/ ١٨٥.

(4) الكشف والبيان: ١/ ٢٦٢.

(5) المائدة/ ١١٠.

(6) الكشف والبيان: ٢/ ٥١٠.

(7) الاقتراح: ١١٦.

جَبَاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ^(١) بقوله:
«ثمره وطعمه الحامض والمرّ والحلو والجيد والرديء، وأرتفع معنى
الأكل ومختلفاً نعته إلا إنه لما تقدم النعت على الاسم وولي منصوباً، نصب
كما تقول: عندي طباخاً غلاماً وأنشد:

الشرُّ منتشرٌ لقاءك من مرضٍ والصالحاتُ عليها مغلقاً
بابُ»^(٢)

إذ علل المفسر نصب (مختلفاً) على الرغم من أنها نعت (الأكل) وهو
مرفوع فكان النصب لتقدمها على النعت ومجاورتها الأسم المنصوب.

٣- ما ظهر عليه هيمنة نظرية العامل:

لقد برز اهتمام المفسر واضحاً بهذه النظرية في الكثير من توجيهاته
النحوية وكأنه ينتهج ما تردد بين النحاة بأن «الإعراب أثر يجلبه العامل»
^(٣) فهو يصرّح به أحياناً مقدرأ إياه إذا كان غير موجود أو يوجه تعليقه بما
ينسجم مع فكرة العامل النحوي سواء كان هذا العامل معنويّاً لفظياً فمن
تعليقاته المعنوية غالباً ما يردد قوله مرفوع على الابتداء^(٤) عند حديثه
عن (المبتدأ والخبر) وهو غالباً ما يركن إلى مصطلحات نحوية تظهر فيها
فكرة العامل واضحة وهي مصطلحات كوفية غالباً مثل (الرد والمردود) أو
(التكرير) أو (الفعل الواقع) أو (الظرف) أو (الترجمة) وغيرها الكثير من
المصطلحات التي تكون فكرة العامل مسيطرة على الكثير من وجوه
استنباطها. على الرغم من استعماله المصطلحات البصرية وكأنه من خلال
ذلك يريد أن يستعمل المصطلح البصري عندما يريد أن يتحدث عن الموقع
الإعرابي بشكل عام.

فمن تعليقاته النحوية التي تمخضت عن هذه الفكرة ما ورد في تفسير
قوله تعالى: [ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا] ^(٥) إذ قال
فيها: «(أحداً) غاية. وقال مجاهد: عدداً. وفي نصبه وجهان: أحدهما على
التفسير والثاني لوقوع (لما لبثوا) عليه»^(٦).

فعلل في الوجه الثاني سبب النصب وهو الوقوع أي وقوع الفعل على

(1) الإنعام/ ١٤١.

(2) الكشف والبيان: ٥٨٣/٢.

(3) أحياء النحو: ٢٢.

(4) ينظر: الرسالة: الفصل الثاني: مبحث الأسماء: المرفوعات: المبتدأ

(5) الكهف/ ١٢.

(6) الكشف والبيان: ١٠٧/٤.

المفعول به أي أن الفعل عامل في المفعول به.
وقد يصرِّح الثعلبي بالعامل ذاكراً إياه ومن ذلك ما جاء في تفسير
قوله تعالى: (من كفر بالله من بعد إيمانه) ^(١) بقوله: «اختلف النحاة في
العامل في (من) في قوله: (من كفر) ومن قوله: [وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ
صَدْرًا] ^(٢) .

فقال نحاة الكوفة : جوابهما جميعاً في قوله: [فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ] ^(٣) إنما
هذان جزءان إن اجتمعا أحدهما فنعقد بالآخر فجوابهما واحد، كقول القائل:
من يأتنا فمن يحسن نكرمه، بمعنى من يحسن فمن يأتنا نكرمه.
وقال أهل البصرة: بل قوله (من كفر) مرفوع بالرد على الذي في
قوله [إِنَّمَا يَقْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ] ^(٤) « ^(٥) .
إذ عدَّ المفسر العامل على قول نحاة الكوفة هو جواب الشرط أما في
مذهب أهل البصرة فهو ما يكون مرفوعاً بالرد على الذين كأنها تابع لها.

ب- القياس

القياس لغة «هو تقدير الشيء بالشيء» ^(٦) .
والمقياس: المقدار ^(٧) وقال ابن منظور : «قاس الشيء ويقيسه قياساً
وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله.. وقايست بين الشيئين إذا قدرت
بينهما» ^(٨) .

وفي الاصطلاح : هو «العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة
او تركيباً تبعاً لأنموذج معروف» ^(٩) .
وقد أشار المفسر إلى القياس في تفسير قوله تعالى: [غَيْرَ بَاغٍ وَلَا
عَادٍ] ^(١٠) بقوله : «(غير): نصب على الحال وقيل على الاستثناء فإذا رأيت
(غير) لا يصلح في موضعها إلا فهي حال وإذا صلح في موضعها إلا ،

(1) النحل/ ١٢ .

(2) النحل/ ١٠٦ .

(3) النحل/ ١٠٦ .

(4) النحل/ ١٠٥ .

(5) الكشف والبيان: ٣ / ٥٤٢ .

(6) مقاييس اللغة: ٨٣٨ (قوس).

(7) تاج العروس: ٤١٦ / ١٦ (قيس).

(8) لسان العرب: ١٨٧ / ٦ (قيس).

(9) اللغة: ٢٠٥ .

(10) البقرة/ ١٧٣ .

فهي: استثناء فقس على هذا ما ورد عليه من هذا الباب»^(١). إذ حاول المفسر أن يضع قاعدة نحوية يمكن أن يُقاس عليها في توجيهات أخرى. من خلال ذكر كلمة «فقس على هذا ما ورد عليك في هذا الباب».

وقد يظهر القياس عنده بصيغة التشبيه منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ]^(٢) بقوله: «(يوم) نصب على الظرف، أي في يوم، وانتصاب الظرف على التشبيه بالمفعول»^(٣) إذ شبه المفسر بين المفعول والظرف لذلك نُصِبَ.

ومن ملامح القياس لدى المفسر ما ينقله من كلام العرب ويتم القياس عليه منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا]^(٤) والتي كان قوله فيها:

«اعوذ بالله وهو نصب على المصدر، وكذلك تفعل العرب في كل مصدر وضع موضع الفعل، تقول: حمداً لله وشكراً لله، بمعنى أحمد الله وأشكره»^(٥) إذ قاس المفسر نصب (معاذ الله) على ما تفعله العرب إذا وضعت مصدراً محل الفعل لأن معاذ الله وضعت موضع أعوذ بالله.

ومن أقيسته ما يكون بحسب ما يفسره المعنى فقد ورد في تفسير قوله تعالى: [وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ]^(٦) بقوله: «أي نحوه وقصده. قال الشاعر:

وأطعن بالقوم شطر الملوك حتى إذا خقق المخدج

أي نحوه من وهو نصب على الظرف»^(٧) فقد قاس المفسر (شطره) في الآية الكريمة على (شطر الملوك) في قول الشاعر ليستنتج معناه الظرفي لأن الظرف ينصب على المفعوليه.

ج- التأويل

جاء في لسان العرب لابن منظور «وأول الكلام وتأوله: دبّره وقدره، وأوله وتأوله: فسر»^(٨) وقوله: «والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ على

(1) الكشف والبيان: ٢٤٠ / ١.

(2) آل عمران / ١٠٦.

(3) الكشف والبيان: ١٢٦ / ٢.

(4) يوسف / ٧٩.

(5) الكشف والبيان: ٣٩١ / ٣.

(6) البقرة / ١٤٤.

(7) الكشف والبيان: ٢٠٨ / ١.

(8) لسان العرب: ٣٣ / ١١ (أول).

وضعه إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»^(١) ونقل ابن منظور ما ورد في التهذيب قوله: «وأما التأويل فهو تفعيل من أول يؤول تأويلاً وثلاثية آل يؤول أي رجع وعاد وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد»^(٢).

فمن صور التأويل لديه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا]^(٣) بقوله: «دين الله وهو نصب على المصدر رأي فطر فطرة، ومعنى الآية: إن الدين الحنيف، فطرة الله (التي فطر الناس)»^(٤).

ومن تأويلاته الأخرى ما ورد في تفسير قوله تعالى: [يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكَذِبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ]^(٥)، والتي قال فيها (وعداً علينا): نصب على المصدر يعني وعدناه وعداً علينا»^(٦).

د- التقدير:

لجأ المفسر إلى التقدير في حالة وجود حذف أو إضمار أو بغيرهما. فمما كان من تقديرات المفسر بسبب وجود الأضمار ماورد في تفسير قوله تعالى: [مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا]^(٧) إذ قال فيها: «نصب على التمييز والقطع، تقدير: كبرت الكلمة كلمة»^(٨).

أما ما كان للمفسر من تقدير بسبب وجوف الحذف فيتمثل بما أشار إليه في تفسير قوله تعالى: (والذين فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم)^(٩) والتي كان قوله فيها: (فاحشة) هي صفة لإسم متروك تقديره: (والذين إذا فعلوا فاحشة) يعني قبيحة خارجة عما أذن الله فيه وأصل الفحش القبيح والخروج

(1) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(2) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(3) الروم/ ٣٠.

(4) الكشف والبيان: ٣٧/ ٥.

(5) الأنبياء/ ١٠٤.

(6) الكشف والبيان: ٤٧٩/ ٤.

(7) الكهف/ ٥.

(8) الكشف والبيان: ٩٢/ ٤.

(9) آل عمران/ ١٣٥.

عن الحد»^(١).

وقد لا يكون تقدير المفسر للآية بسبب وجود حذف أو إضمار بل يكون المعنى بحاجة إلى التقدير منه ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا] ^(٢) بقوله: « (ولا تسأموا أن تكتبوه) . وأن في محل نصب في وجهين : إن شئت جعلته مع الفعل مصدرًا، وأوقعت السامة عليه، تقديره: الصفة، تقديره: ولا تسأموا من أن تكتبوه ، والهاء راجع إلى الحق » ^(٣) فالتقدير الذي توصل إليه المفسر لم يكن فيه حذف يرجعه أو أضمار يظهره بل هو معنى حاول المفسر تقديره بصيغة غير التي هو عليها.

هـ- عدم الترجيح بين الآراء النحوية

لقد بلغت الأحكام النحوية التي وردت في التفسير أكثر من سبعين وأربعمائة حكم نحوي تميز أغلبها بكثرة الوجوه الإعرابية التي ذكرها المفسر إذ كانت هذه الظاهرة هي السمة البارزة على الأحكام النحوية للمفسر فقد يكون ذلك التعدد يمثل كثرة الوجوه الإعرابية التي يمكن أن يحملها الموقع الإعرابي الواحد أو يقوم المفسر بجمع تلك الآراء نقلًا عن العلماء وتتكون لديه حينها مجموعة من آراء العلماء، إلا إنه بين تلك الآراء والوجوه المختلفة لم يحاول أن يرجح بين أي منها أو يضعف بينها أو يحاول أن يقبل واحدة أو يرفض أخرى فقد نقلها نقلًا موضوعيًا دقيقاً من دون أن يتدخل فيها إلا بالتصرف اللفظي وهو إن كان له رأيٌ خاصٌ به فهو لا يحاول أن يظهره أو يرجحه على غيره من الآراء، وهذه هي السمة الغالبة على منهجه فالمفسر لم يحاول أن يرجح بين الآراء إطلاقاً سواء كانت هذه الآراء لغوية أو فقهية أو تمثل تعدد في الروايات التي تنقل عن النص وغيره.

فمن النصوص التي وردت لديه وقد أظهر فيها إمكانية تعدد الوجوه الإعرابية ما ذكره في تفسير قوله تعالى: [وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ] ^(٤) إذ قال فيها: «أي في رأي العين نصب ونزع حرف الصفة وإن شئت على المصدر أي ترونهم رأي العين؛ أي في نظر العين» ^(٥).

(1) الكشف والبيان: ٥٣/٢.

(2) البقرة/ ٢٨٢.

(3) الكشف والبيان: ٤٧٨ / ١.

(4) آل عمران/ ١٣.

(5) الكشف والبيان: ١٨/٢.

إلا إن المفسر كانت لديه مسألة واحدة فقط رجع فيها رأياً واحداً على سبيل الإستحسان له وهي في قوله تعالى: [إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ] (1) والتي كان قوله فيها: «واختلفوا في وجه انتصاب الرحلة، فقيل نُصِبَ على المصدر، أي ارتحالهم رحلة وإن شئت نصبته بوقوع إيلافهم عليه وإن شئت على الظرف بمعنى على رحلة. وإن بنيت جعلتها في محل الرفع على معنى هما رحلتا الشتاء والصيف» (2) وكان ترجيح المفسر للوجه الأول بقوله: «والأول أعجب وأحب أي لأنها مكتوبة في المصحف بغير ياء» (3)

ثانياً: آراؤه المستقلة:

لقد تميز المفسر بكثرة اجتهاده في استنباط الأحكام النحوي وحين يحاول أن يعرض آراء العلماء فإنه لا يرجح بينها ولم يحاول أن يتبع أيّاً من المدرستين البصرية والكوفية بل كانت آراؤه أغلبها بعيدة عن الترجيح أو الإضعاف وتتسم بالعرض الموضوعي، لذا تميزت آراؤه في التفسير بالوفرة والكثرة وسأعرض بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر والاستقصاء وهي على قسمين:

أ- ما يتصل بالإعراب:

عرض المفسر لمجموعة كبيرة من آرائه المستقلة التي تتصل بالإعراب كان منها ما يظهر فيها شكل من أشكال الإستدلال العقلي من خلال التأويل وطرح الأسئلة وأسناد الأجوبة بالحجج فقد ورد في تفسير قوله تعالى: [وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ] (4) قوله: «(يقولون) حالاً والمعنى: الراسخون في العلم قائلين آمنا به.

قال ابن المفرغ الحميري:

أضربت حبك من أمامه من بعد أيام برامه

الريح تبكي شجوها والبرق يلمع في الغمامه

أراد والبرق لامعاً في غمامه وتبكي شجوه أيضاً، ولو لم يكن البرق

يشرك الريح في البكاء لم يكن لذكر البرق ولمعانه معنى، ودليل هذا التأويل

قوله: [مَا أَقَاءَ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ القُرَى فِئْلَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى

(1) قریش/۲.

(2) الكشف والبيان: ۵۵۷/۶.

(3) المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(4) آل عمران/۷.

وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ] ^(١) . ثم قال: [لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ] ^(٢) الآية.

ثم قال: [وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ] ^(٣) ، أي والذين تبوؤوا الدار، ثم قال: [وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ] ^(٤) . ثم أخبر عنهم أنهم [يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا] ^(٥) الآية.

ولاشك في أن قوله: (والذين جاءوا من بعدهم) عطف على قوله: (والذين تبوؤوا الدار) وأنهم يشاركون الفقراء المهاجرين والأنصار في الفيء (يقولون ربنا اغفر لنا) من جملة (والذين جاءوا من بعدهم) فمعنى الآية (والذين جاءوا من بعدهم) وهم مع أستحقاقهم الفيء [يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا] ^(٦) أي قائلين على الحال، فكذلك ههنا في (يقولون ربنا) أي ويقولون آمنا به. ومما يؤيد هذا القول أن الله تعالى لم ينزل كتابه إلا لينتفع له مبارك، ويدل عليه على المعنى الذين أراداه فقال: [كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ] ^(٧) ، وقال [بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ] ^(٨) .

والمبين الظاهر، وقال: [بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ] ^(٩) فوصفه جميعه بالتفصيل والتبين وقال: [الْمُبِينَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ] ^(١٠) « ^(١١) .

ومن آرائه أيضاً ما ورد في تفسير قوله تعالى: [أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ حِجَّةٌ] ^(١٢) والتي قال فيها: «(أفتري): ألف استفهام دخلت على ألف الوصل لذلك نُصب ^(١٣) .»

ب- ما يتصل بالمسائل النحوية:

- (1) الحشر/٧.
- (2) الحشر/٨.
- (3) الحشر/٩.
- (4) الحشر/١٠.
- (5) الحشر/١٠.
- (6) الحشر/١٠.
- (7) ص/٢٩.
- (8) الشعراء/١٩٥.
- (9) الإعراف/٥٢.
- (10) النحل/٤٤.
- (11) الكشف والبيان: ١١/٢.
- (12) سبأ/٨.
- (13) الكشف والبيان: ١٣٩/٥.

لقد كان اهتمام المفسر واضحاً بالمعاني المتصلة بالأحكام النحوية التي يتطرق إليها فكثيراً ما يحلل الجملة وما يعتورها من تقديم وتأخير وحذف وأضمار مؤولاً ومقدراً لها الصورة التي يراها تمثل حقيقة النص. فمن المسائل التي أوردتها المفسر هي:

١- مسائل التقديم والتأخير:

منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَّنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا] ^(١) بقوله: «وفي الآية تقديم، وتأخير، تقديرها ما يفعل الله بعذابكم إن آمنتم وشكرتم لأن الشكر لا ينفع مع عدم الإيمان بالله تعالى عرفة خلقه بفضله على تعذيبه عباده لا يزيد في ملكه. وتركه عقوبتهم على أفعالهم . لا ينقص من سلطانه» ^(٢) .

٢- مسائل الحذف:

أشار الثعلبي إليها في عدد من مسائل الكتاب والتي تحدثنا عنها ضمن موضوعات الفصول المتقدمة مثل موضوع حذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل وحذف حرف الجر وغيرها.....

منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ] ^(٣) بقوله: «(قال رب): أي يا رب فحذف حرف النداء من أوله والياء من آخره، أستغني بكسر الباء عن الياء» ^(٤) .

ومنها أيضاً ما أوردته في تفسير قوله تعالى: [وَلَوْ لَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ] ^(٥) والتي قال فيها: «جواب لولا محذوف ، أي فهلا لو عاجلناهم بالعقوبة. وقيل: لما أرسلناك إليهم رسولاً ولكن بعثناك إليهم [لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل] ^(٦)» ^(٧) .

٣- مسائل الإضمار:

(1) النساء/ ١٤٧ .

(2) الكشف والبيان: ٣٧٩/٢ .

(3) آل عمران/ ٣٨ .

(4) الكشف والبيان: ٥١/٢ .

(٥) القصص/ ٤٧ .

(٦) النساء/ ١٦٥ .

(٧) الكشف والبيان: ٥٤٢ / ٤ .

نصّ عليها الثعلبي في مواطن كثيرة منها ما ورد في تفسير قوله تعالى: [وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا] ^(١) إذ قال فيها: «وفي الآية إضمار واختصار تقديرها : ضرب فانفجرت أي سالت ، وأصل الانفجار: الانشقاق والانتشار، ومنه فجر النهار» ^(٢) .

ومنها أيضاً ما أوضحه في تفسير قوله تعالى: [قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بُكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ] ^(٣) وكان قوله فيها: «(إنها بقرة لا فارض ولا بكر) لا كبيرة ولا صغيرة وارتفع والفاض بإضمار هي إذ لا هي فارض ولا هي بكر» ^(٤) .

(1) البقرة/ ٦٠ .

(2) الكشف والبيان: ١/ ١٢٤ .

(3) البقرة/ ٨٦ .

(4) الكشف والبيان: ١/ ١٣٦ .

الخاتمة

بعد أن انتهت خطة البحث التي استوعبت شخصية الشيخ النحوية ولخصت أفكاره النحوية المنتشرة في صفحات تفسيره وأبرزت المهم منها وأوضحت معالم الدرس النحوي في التفسير كان لا بد أن تنتهي تلك الدراسة بمجموعة من الحقائق:

١- إن المفسر شافعي المذهب وكان للشروط التي وضعها المذهب الشافعي على من يعتلي منبر العلم هو أن يكون بارعاً في اللغة والنحو. لذا نجد المفسر يعتني عناية واضحة بهذا الجانب في تفسيره. ولا أقصد من ذلك أن هذا هو السبب الوحيد بل أننا نجد الكثير من المفسرين وهم ليسوا من المذهب الشافعي يهتمون بإبراز الجانب النحوي من التفسير إلا أن كثرة المادة النحوية في تفسير الكشف والبيان وعنايته بها عبّرت عن اهتمامه وكذلك إن الربط بين حياته العلمية وطريقة تعامله مع التفسير هو حقيقة موجودة ولا مناط من إبرازها فبوصف المذهب الشافعي من أنه يفرض على المجتهد أن يكون عالماً بالعربية لذا فلا يمكن له أن يتخلى عن هذا المنهج.

٢- لقد جمع المفسر الكثير من الآراء والوجوه النحوية إلا أنه لم يرجح فيما بينها وهذا منهجه العام إذ نجد المفسر غالباً ما يبتعد عن الترجيح بين الآراء بمختلف المناهج التي أوردتها في تفسيره.

٣- مثل المنهج النحوي السمة الغالبة بين مناهج التفسير التي عرضها الثعلبي في تفسير الآيات إذ بلغت عدد الأحكام النحوية في التفسير أكثر من أربعمئة وسبعين حكماً نحوياً في الأجزاء الستة.

٤- أظهر البحث استعمال المفسر لمجموعة من المصطلحات بعضها تفرّد المفسر في استعماله لها بعضها الآخر مثلت ميله إلى المذهب الكوفي فمن المصطلحات التي تفرّد بها هي مصطلح خبر حرف الصفة، والاسم الموصوف بالفعل، ومن المصطلحات التي مثلت ميله إلى المذهب الكوفي النصب على الصرف والقطع وغيرها.

٥- إن المفسر كان يجمع بين المصطلحات المختلفة في الحكم الواحد كجمعه بين مصطلح الحال والقطع، والتمييز والقطع.

٦- أظهر البحث أن الثعلبي كان من الموافقين لجواز التناوب بين الحروف إذ وردت لديه الكثير من الشواهد التي فسّر فيها الحرف بمعنى حرف آخر.

٧- عند وضع احصائية للآراء التي نقلها المفسر عن العلماء وجدت أن أكثر نقله كان عن علماء المدرسة الكوفية إذ كان جُلُّ نقله عن الفراء

والكسائي، ثم نجده ينقل عن علماء البصرة ولكن بنسبة قليلة بالقياس إلى علماء الكوفة فنجده ينقل عن الأخفش والزجاج وأبي عبيدة. أما المبرد وسيبويه والخليل وقطرب فكان نقله عنهم في أحكام قليلة جداً بالقياس إلى غيرهم.

٨- تميز نقل المفسر عن العلماء بالنقل السماعي إذ لم يُشير في التفسير إلى أي عنوان لكتاب من كتبهم.

٩- كان يُذكر أسماء العلماء عند نقله عنهم غالباً وقد ورد لديه بعض الآراء المنقولة من غير نسبتها ولكنها قليلة جداً بالقياس إلى تلك المنسوبة.

١٠- نقل المفسر عن الفراء والكسائي إلى درجة التأثير بمنهجهم في إيراد المسائل النحوية إذ نجد هناك تشابه كبير بين منهج المفسر في مناقشته للآراء وبين الكسائي والفراء. مثل التزامه بعدم الترجيح بين القراءات وتأويله لها وهو منهج الفراء غالباً، واستعماله للمصطلحات التي قالوا بها.

١١- لجأ المفسر إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب في إثبات حجته ولاشك في أن تلك الشواهد كانت منقولة عن اعلام درس النحوي مثل سيبويه والفراء وبعضها جاءت نتيجة اجتهاده الخاص.

١٢- لم يستشهد المفسر بالحديث النبوي الشريف ولا نستطيع أن نقول إنه من المانعين إذ لم يتحدث المفسر عنه إطلاقاً.

١٣- نستطيع أن نقول إنَّ الثعلبي يميل بمذهبه النحوي إلى الكوفيين وذلك سبب كثرة نقله عن العلماء الكوفيين إلى درجة التأثير بمنهجهم واستشهاده بشواهد سيبويه مضيفاً لها من شواهد الفراء وميله إلى عدم الترجيح بين القراءات وهذا منهج الكوفيين.

١٤- تميزت دراسته النحوية ببعض الخصائص منها التعليل للظواهر النحوية بما يتناسب مع حقيقتها وأخذ التعليل عنده مناحي مختلفة مثل استعمال العامل النحوي في إبراز الحكم أو إبراز ظاهرة تطراً على الكلمة فتغير حركتها مثل ظاهرة المجاورة أو وضع قواعد عامة لتعليل تلك الأحكام مثل حديثه عن حالة الفصل والوصل في النعت وغيرها من التعليلات، ومن خصائص الدراسة النحوية الأخرى لديه هي القياس إذ نجده في بعض الأحيان يضع قاعدة نحوية يمكن القياس عليها أو إطلاقه للقياس النظري، وكذلك نجد من الخصائص البارزة لديه هي التأويل والتقدير فهو غالباً ما يؤول للحكم النحوي أو يظهر التقدير الذي يحتمله المعنى. وحاصل الأمر أن تلك الخصائص هي سمات عامة في درس النحوي غير أن المفسر كان له أسلوبه في التعامل معها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أ -

- الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربي وبيان أسرارها: محمد كاظم صادق الملكي. ط ١، مطبعة الآداب - نجف، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو: احمد مكي الأنصاري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة - ١٩٦٤.
- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد: للسيد محمود شكري الألوسي (ت ١٣٤٢ هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات: العلامة الشيخ احمد بن محمد البنا (ت ١١١٧ هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد اسماعيل. ط ١، القاهرة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- إحياء النحو: د. ابراهيم مصطفى. ط ١، القاهرة، ١٩٣٧.
- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحى. دمشق ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- أسرار النحو: شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن منشورات دار الفكر عثمان.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤١٨ - ١٩٩٧.
- الاستغناء في أحكام الإستثناء: شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢ هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة الرشاد، بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- الإصباح في شرح الاقتراح: د. محمود فجال. ط ١، دار القلم، دمشق ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الأصول في النحو: أبي بكر السراج البغدادي (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- أصول النحو العربي: د. محمود أحمد نحلة. ط ١، دار العلوم العربية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عبد، ط ٦، عالم الكتب، ١٩٩٧م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، دار التربية للطباعة والنشر التوزيع ، بغداد شارع المتنبي مطبعة منير.
- إعراب القراءات السبع وعللها: أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (ت ٦٠٣ هـ): ضبط نصّه وعلّق عليه : أبو محمد الأسيوطي. ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- إعراب القرآن : أبي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد. مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: تحقيق: ابراهيم الأبياري. ط ٣، مؤسسة دار التفسير ، ١٤٧٤ هـ - ١٤١٦ هـ.ق.
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري: تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٧.
- الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم . ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م.
- أمالي الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
- الأمالي النحوية: ابن الحاجب (ت ٥٧٠ هـ - ٤٦٤ هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط ١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ)، ومعه كتاب الأنتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد. ط ٤، دار إحياء التراث العربي ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م.
- الأنساب: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢ هـ / ١١٦٦م). ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م.

- أهل البيت في تفسير الثعلبي: إعداد وتحقيق: عادل الكعبي، مركز البحوث والدراسات معهد القرآن الكريم ، قم.
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب (هداية المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط ٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٩٦٦.

- ب -

- البحث النحوي عند الأصوليين: د. مصطفى جمال الدين. دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٠.
- البحر المحيط: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ) ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة لأصحابها عبد الله ومحمد صالح الراشد، الرياض- المملكة العربية السعودية.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الجزء الأول: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

- ت -

- تاج العروس من شروح القاموس المسمى من جواهر القاموس: أبو الفيض السيد محمد المرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق: النرزي ومجازي والصحايي والغرباوي.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) شرحه ونشره: السيد أحمد صقر.

- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي. ط ١، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٩٧٦م.
- التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصيد العاملي. دار إحياء التراث العربي.
- تجديد النحو: د. شوقي ضيف، دار المعارف ١٩٨٢م.
- تسعون أداة معربة مع أمثلتها: محمد التونجي. ط ٣، حلب، سلسلة أدبية تاريخية، ١٩٦٥م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل البركات، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التفاحة في النحو: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس النحوي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: كوركيس عواد. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥م.
- تفسير القرآن العظيم: عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، قدم له د. يوسف المرعشي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن: د. محمد حسن عواد، ط ١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - جبل الحسين، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ج -

- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، أعاد طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، قدم له: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: احمد بن ابراهيم الهاشمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

- ح -

- الحجة في القراءات السبعة: ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ): تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١.
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، دار الرشيد للنشر منشورات وزارة الثقافة والأعلام - الجمهورية العراقية، بغداد ١٩٨٠.

- خ -

- خزنة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، ط١، المطبعة الأميرية بيولاق، ١٩٠٠ م.

- د -

- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمي، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

- ر -

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.

- س -

- سر صناعة الأعراب: أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق: د. حسين هنداوي. ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.

- ش -

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٣٩ م.

- شرح الألفية لابن الناظم: وقد صار الأعتناء بتصحيحه وتنقيحه: محمد بن سليم للباييدي، المكتبة العثمانية، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو والصرف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، ط ١، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧هـ-٦٦٩م) (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح. طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠.
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري: تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، ط ٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام: تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب «سبيل تالهدى بتحقيق شرح قطر الندى»، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق أمين بديع يعقوب. ط ١، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح المفصل: الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النايلة، رسالة ماجستير أشرف عليها المرحوم الأستاذ كمال ابراهيم. ط ١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

- ط -

- طبقات الشافعية : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢ هـ) تحقيق: عبد الله الجبوري. ط ١، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين أبي نصر علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧ هـ - ٧٧١ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد الحلو. ط ١، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- طبقات المفسرين : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). راجع النسخة وضبط اعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم. ط ٢، دار المعارف ، مصر، ١٩٨٤.

- ظ -

- ظاهرة الشذوذ في النحو: د. فتحي عبد الفتاح الدجني، ط ١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤.
- غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الجزري (ت ٨٣٣ هـ): تحقيق: براجستر اسر. ط ١، مكتبة الخانجي بمصر ، ١٩٣٢ م.

- ف -

- الفروق اللغوية: ابو هلال العسكري، نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣ هـ.
- فقه اللغة لطلبة العلوم الدينية الشريفة: غالب الناصر.
- فهرست شواهد سيبويه: أحمد راتب النفاخ. ط دار الإرشاد، دار الأمانة، بيروت - لبنان ١٩٧٠ م.
- في علم النحو: د. أمين علي السيد. ط ١، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي، ط ١، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، في شهر محرم سنة ١٣٨٦ هـ - شهر مايو سنة ١٩٦٦ م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي. ط ١، منشورات المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ١٩٦٤.

- ق -

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم، المطبعة العصرية بالكويت، رمضان ١٣٩٨ هـ.

- ك -

- كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط٣، عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ): تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط٣، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ.
- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان حيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ): تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- كتاب اللامات: لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

- ل -

- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٩٥٦ م - ١٣٧٥ هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.
- اللغة: ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، ١٩٥٠.
- اللمع في العربية: أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حامد المؤمن. ط١ (م)، بغداد، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- م -

- مبادئ العربية: رشيد الشرتوني، ط٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

- مجاز القرآن: أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠ هـ): عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، الجزء الأول. ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي: حقه وعلق عليه: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، قدم له محسن الأمين العاملي. ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: محمد بعد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمي، بيروت- لبنان ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، ط٢، مطبعة جامعة بغداد، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف. ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي. ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر القاهرة، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، مطبعة سلمان، الأعظمية، بغداد، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد الفوزي، ط١، ١٩٨١.
- معاني الحروف: أبي الحسن علي بن عيسى الرمانى النحو (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي. ط٣، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ١٩٨٤م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ- ١٩٧٤م.
- معاني القرآن: صنفه الأخفش الأوسط. الجزء الأول: تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ١٩٨٥م - ١٤٠٥ هـ. الجزء الثاني: تحقيق: د. فائز فارس، ط١، دار البشير، دار الأمل، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

- معاني القرآن: أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، الجزء الأول. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ١٩٥٥. الجزء الثاني والثالث: تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب، ١٩٧٢.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي ط٢، دار الفكر، عمان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي تحقيق: محمد علي البجاوي. دار الثقافة للطباعة.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، راجعته وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأخيرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر.
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٦٨ هـ-١٩٤٨م.
- المغني في النحو: تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت ٦٨٠ هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي. ط١، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، راجعه سيد سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر، بدمشق، ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤م.
- المفصل في علم العربية: فخر خوارزم أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أي الفراس النعساني الحلبي. ط٢، دار الجيل، بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان.
- المقتضب: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه. عالم الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ١٣٨٨ هـ.
- شرح المقدمة المحسبة: ظاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦.

- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق احمد عبد الستار الجواري - عبد الله الجبوري. الكتاب الثالث، مطبعة العاني - بغداد.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: عبد الأمير محمد أمين الورد. ط ١، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ودار التربية، بغداد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨١.
- الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي، دار الكتب الاسلامية، طهران، ١٣٨٦هـ.

- ن -

- النشر في القراءات العشر: الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بأبن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، قدّم له: علي محمد الضباع. ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- نحو الفعل: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع الملكي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- نحو القراء الكوفيين: خديجة احمد مفتي، إشراف د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي. ط ١، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، توزيع دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- ه -

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، عني تصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

- و -

- وفيان الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان.
- الرسائل الجامعية:

- الطبري النحوي من خلال تفسيره : زكي فهمي الألوسي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٤ .
- المباحث اللغوية والنحوية في تفسير التبيان للطوسي: عبد علي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الكوفة، كلية التربية.

البحوث والمقالات المنشورة

- تقويم كتاب معاني القرآن للفرّاء: د. احمد خطاب العمر، مجلة المورد؛ العدد الرابع: المجلد السابع عشر. بغداد ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- القطع في القرآن الكريم، دراسة لغوية: د. سعاد كريدي كنداوي؛ مجلة القادسية: المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، حزيران ٢٠٠٥ م.
- موقف الفرّاء من القراءات القرآنية: علي ناصر غالب، مجلة المورد: العدد الرابع، المجلد السابع عشر، بغداد، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٨ م.
- النحويون والقراءات القرآنية: زهير غازي زاهد: مجلة آداب المستنصرية، تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية، العدد الخامس عشر، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- الوظيفة النحوية للمصدر بين المفاعيل: سليم الجصاني: مجلة المبين، العدد الخامس والسادس، نيسان - تموز ، ٢٠٠٦ .

مواقع الانترنت

موقع رشيد بلحبيب: مقومات الدلالة النحوية

We must say that I faced a lot of difficulties which I bore patiently until I reached this point. My work would not be such an easy thing to do without the help of my supervisor Ali Kadhem Mishry who helped me throughout my study from choosing the title of my thesis in the beginning until completing my work where he was correcting my steps one by one whenever I slipped, so God may bless him.

pages of his interpretation and showed the main ones of it and revealed the features of the grammatical lesson, it proved to us a number of facts as the interpreter belongs to Al-Shafi'y doctrine whose conditions for whoever wants to become a scholar must be masterful in grammar and language. Therefore; we find the interpreter is taking care of that aspect in his interpretation, he collected a lot of opinions and grammatical phases, but he never preferred one of them because this was general method where we find him mostly away from preference of opinions of different methods which he included in his interpretation. The grammatical method represented the dominant feature among the methods of interpretation which Al-Tha'aleby revealed in interpreting the verses where the grammatical rules reached more than (470) rules within the six parts. The interpreter used in those rules a group of grammatical terms. Some of which were unique used only by the interpreter, others represented his tendency towards Al-Kufy doctrine, as well as combining number of different terms within the one rule as combining the terms of adverb and anacoluthon, specification and anacoluthon.

We mentioned previously that one of the resources of the grammatical material in the interpretation is mentioning the pinions of the pioneers of grammar study and when we conduct a survey for the opinions of other scholars used here, we find that most of it is taken from Al-Kufi school scholars as Al-Faraa' and Al-Kissa'ai, then we find him take from Al-Basrah scholars, but just a few compared to Al-Kufa scholars where he mentions the opinion of Al-Akfash, Al-Zajaj and Abi Ubeida. As for Al-Mubared, Sebaweih, Al-Khaleel and Qutrub, he mentioned their opinions in few rules compared to others. The convey of the opinions of other scholars was unwritten because he mostly mentioned their names when taken on opinions from them, some opinions were mentioned without ascribing them but it was very few compared to the ascribed ones. The interpreter depended mostly on the opinions and ideas of Al-Faraa' and Al-Kissa'ay to the extent that he was affected by their methods in the grammatical issues where we find a lot of resemblance between the interpreters' method in discussing the opinions and Al-Kissa'ay and Faraa', for an instance, he showed no explaining of it which is mostly the method of Al-Faraa', and he used some terms which they used. The features of his grammatical question that he quoted from the Holy Quran and its recitations and the Arabs proofs of it, there is no doubt that those quotations were taken from the scholars of grammar like Sebaweih and Al-Faraa' and some came from his own opinion, Al-Tha'aleby did not quote from the Prophet's Hadiths.

We can say that he tended to the Kufis in his grammatical doctrine because of the many quotations taken from their scholars to the extent that he was affected by their method and taking examples from Sebaweih, and adding to it from the examples of Al-Faraa' as well as not preferring any of the readings which was a method of the Kufis.

Abstract

The book (Al-Kashf wal-Beyan fi Tafseer Al-Quran) belongs to Abi Tshaq Ibraheem Al-Tha'aleby who died in (427 A.H.), he is one of Al-Shafi'y scholars and he composed his famous interpretation book which is now in our possession and has another book entitled (Al-Ara'ais fi Qessas Al-Anbiaa'). This compilation is characterized by telling a lot of stories and tales, but the most dominant feature of it was the interpretation of Quranic verses according to what he had of narrations and grammatical opinions where the interpreter resorted to grammar to interpret the verses of Quran and the sources of those grammatical rules are of many kinds where he does his best efforts in giving a suitable grammatical rule for the meaning of the verse and reveals the intended meaning through that rule and he also exceeds in putting grammatical rules during the revealing of the ordinance of that verse, or we found him in a lot of spots we find him mentioning the grammatical opinions taken from the scholars without preferring one of them, the other grammatical rules resources is interpreting the readings which are common among the scholars, and his grammatical interpretation of those readings is characterized by accuracy.

Since the grammatical texts included in the interpretation is characterized by the ability and plunging into the deep grammatical aspects that give the text the capacity and inclusion to elevate its profound rules and basis, therefore I never rushed when I explained it gave a comment about it, I tried to be away from giving random rules and most of the comment is based on the meaning of the verse where there is no better way than that to harmonize the text and its writer because I did not study grammatically only, but I indulged myself in an interpretational grammatical research that combines both grammatical rule and the interpretational meaning of the verse so, I kept to this method.

When I tried to tend to the assessment and rectification needed for the research in such subject, I resorted to balancing between the interpreter and other grammarians or sometimes the interpreters who lived in a period close to the era of the interpreter, so I did not try to go far away from the time period that he lived in because it will be unfair for the thoughts of an interpreter living in the fifth century of the Hegira, when the interpreter made himself unique from other scholars in his ordinances , in other words, when I did not find anyone to compare him to or balance what the interpreter stated with, then I explained his interpretational text and revealing its mysteries and showing the new grammatical basis which the interpreter has introduced, but sometimes I do not find neither this nor that necessary for the texts needs and then the interpretational text will be only a proof for a common grammatical case known to scholars or it is a hidden case I am trying to reveal in the text.

As the plan of the research comprehended the grammatical phase of Al-Sheikh's personality and it summarized his grammatical ideas found in the



University of Kufa
College of Education for Girls
Department of the Arabic Language

**The Grammatical Research in Tafseer Al-Kashf
Wal-Beyan of Abi Ishaq Ibraheem Al-Tha'aleby
(427 A.H.)**

A Thesis Submitted to
The Council of the College of Education for Girls\University of Kufa
In Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in
the Arabic Language and its Literature

By
Hawraa' Mahdy Sahib Al-Mousawy

Supervised by
Professor Dr. Ali Kadhem Al-Mishry

1428 A.H.

2007 A.D.